UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FÈS
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⴻⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴰ ⵎⵓⵔⴰⴽⵓⵛ
ⵜⴰⵖⴻⵡⵍⴰⵜ ⵏ ⵜⵣⴰⵡⵉⵜ ⵜⴻⴽⵏⵓⵍⵓⵊⵉⵜ, ⵜⴻⴷⵣⵓⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵉⵎⴰⵏⵉⵜ

مركز الدراسات في الدكتوراه : العلوم القانونية والسياسية

مختبر البحث : الدراسات الاستراتيجية والتحاليل القانونية والسياسية

أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام

في موضوع :

الانتقالات الديمقراطية والدستورانية الحديثة على ضوء الربيع العربي
دراسة مقارنة بين المغرب و تونس و مصر

إعداد الطالب الباحث :

سعيد أزرقـــان

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور عسو منصور

لجنـــة المناقشـــــة :

د. عســـــو منصـــور	: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق / فاس	: مشرفا و رئيسا
د .عبد الحق عـــزوزي	: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق / فاس	: عضوا و مقررا
د. عبد السلام أوحجو	: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق / فاس	: عضوا و مقررا
د. عبد الرحمان حداد	: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق /مكناس	: عضوا و مقررا
دة. زبيـــدة نكـــــاز	: أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق / فاس	: عضوا

السنة الجامعية : 2020 / 2021

أتقدم بالشكر الخالص إلى من آزرني ومد لي يد العون أستاذي الفاضل الدكتور عسو منصور الذي كان له الفضل بعد اللّه عز وجل في إخراج هذا العمل إلى الوجود منذ أن كان فكرة إلى أن استوى على حاله .فله أجدد شكري وامتناني وعظيم تقديري واحترامي.

كما أشكر شكرا مستحقا أعضاء اللجنة العلمية على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وتجشمهم عناء القراءة والتقويم.

الإهداء

إلى الروح الطاهرة روح والدي تغمده الله بواسع رحمته

إلى والدتي العزيزة التي لها علي بعد الله كل الفضل والمنة

إلى من تتقاسم معي حلو الحياة ومرها

زوجتي العزيزة

إلى من يملآن سماء البيت بهجة وسرورا

فلذات كبدي أحمد وياسمين

إلى كافة أفراد العائلة

إلى الأصدقاء والزملاء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

مقدمـــة:

لقد شاع في التاريخ السياسي الدولي أن الديمقراطية مرت بثلاث موجات معاصرة كبرى؛ تعود جذور الأولى منها الى القرن التاسع عشر، بينما الثانية بالمخاضات التي عاشتها الدول الأوربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت آخر موجة هي ما شهدته البرتغال سنة 1984[1]، على أن ما ميز كل حركة ديمقراطية انتقالية من هذه الموجات الثلاث؛ هو أنها كانت تعقبها ردة وانتكاسة عنيفة من جانب قوى الاستبداد، لكن دائما في الأخير كان يسجل الانتصار للروح الديمقراطية القوية التي لا تعرف التوقف حتى وإن طالت مدة الانتكاسة والردة.

ومن البين أن توسع المد الديمقراطي على المستوى العالمي، يعكس ذلك المشترك الإنساني المتمثل في طموح الشعوب نحو حياة كريمة، والرغبة الإنسانية القوية في التخلص من ربقة استبداد الحكم وفساده مهما كانت هويته.

إن المعطيات التاريخية تؤكد أن الموجة تكون نتيجة اشتباك مجموعة من المعطيات السياسية والثقافية والاجتماعية، والتي يؤدي اندماجها الى حالة من الإفلاس العام، إفلاس على مستوى الآمال والنخب...الخ، ولعل آية هذه الوضعية هي إعادة إنتاج الأزمات، واجترار المشاكل من دون القدرة على التوصل على كنهها، ونجد أنفسنا أمام ظاهرة ركود حضاري تحتاج إلى بعث وتجديد.

لقد سبق لهنتنغتون ان حدد الموجة بحسبانها: "مجموعة من حركات الانتقال من النظام الغير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة، وتفوق في عددها حركـات الانتقـــال في الاتجـــاه المضاد خـــلال نفس الفترة الزمنيـــة"[2]، على أن الموجـــة

[1]- انطلقت ثورة القرنفل في البرتغال، حيث قام رتل من عشر مدرعات خفيفة و12 شاحنة وبضع مئات من الجنود المشاة باحتلال ساحة الوزارات في لشبونة صباح يوم 25 ابريل 1974. وقد انضمت القوات إلى الثوار دون إطلاق نار عليهم، واستقبلهم السكان بالمواكب رغم النداءات الداعية إلى المكوث في المنازل، وفي النهاية استسلم مارسيلو كايتانو رئيس الحكومة المحاصر في هيئة أركان الدرك، ونقل سلطاته إلى الجنرال سبينولا الذي ترك الحشود تفرج عن مئات السجناء السياسيين بالليل، وهكذا انهار النظام الديكتاتوري بالبرتغال.

[2] صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993، ص 73

لا تحـــدث تحولا ديمقراطيا جذريا؛ وإنما يحدث التحول بشكل جزئي تدريجي وتراكمي، ثم لا تلبث أن تظهر بعدها موجة أو موجات مضادة عاكسة لها في نفس الزمن.

ومما له دلالة ان الموجات الديمقراطية الثلاثة قد ارتبطت بالبلدان الغربية، ويبدو أن العالم العربي لم يتأثر بتعدد الموجات الديمقراطية التي شهدها العالم ابتداء من أوساط القرن التاسع عشر إلى حوالي ثمانينات القرن العشرين أو على الأقل، لم يكن ينظر إليه على أنه يمكن أن يحدث تصالحا معها.

ومع رياح التغيير التي هبت، استطاع العالم العربي أن يعبر عن رغبته في التغيير، والانتقال من واقع الفساد والاستبداد إلى واقع العدالة والكرامة، عبر جسر الشعب يريد اسقاط الأنظمة ودساتير ديمقراطية حديثة ترتقي بالمواطن وتهتم بشؤونه.

وعلاقة بالانتقالات الديمقراطية فإن فكرة الدساتير من حيث ظهورها كانت نتيجة لظهور الدستورانية التي ارتبطت بسياقات مختلفة تهدف أساسا لتقييد السلطة ومحاصرة الاستبداد عبر أدوات فصل السلط في الدول الغربية، أما في العالم العربي والإسلامي فإن سياق طرح المسألة الدستورية يختلف عن سياق ميلاد الدستورانية الأولى.

فإذا كانت الدستورانية الغربية تهدف إلى تقييد الحكام وتعزيز حقوق الانسان وحماية الفرد من التعسف والسلطوية، فإن الأمر يختلف في العالم الإسلامي والعربي حيث طرحت المسألة الدستورية نفسها على الفكر السياسي العربي في أوساط القرن التاسع عشر، وتزامنت مع ظروف تاريخية تمثلت في تصدع النظام العثماني وتراجع شرعيته ووقوعه أسير تناقضات وتحديات داخلية وخارجية. ولعل هذا الواقع المأزوم الذي عاشته الإمبراطورية العثمانية هو الذي ولد الحاجة إلى الإصلاح السياسي عبر أداة الدستور، وهنا نتحدث عن ميلاد الدستورانية من خلال تجربة التنظيمات العثمانية([3]) التي انطوت على تنظيم للدولة وتقييد نسبي للسلطات المطلقة للسلطان، غير أن هذه الحركة الدستورية ما لبثت أن توقفت ولم تكمل مسيرتها حيث أنها بعد أن أعلنت روسيا الحرب على الإمبراطورية

[3]- انظر: وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر ، مارس 2013، الفصل الأول.

العثمانية وتهديدها باحتلال إسطنبول، وتزايد التدخل الأوربي في شؤون الإمبراطورية العثمانية، ولعل هذا ما أدى إلى ردود فعل عسكرية تمثلت في تعليق العمل بالدستور وعودة السلطوية والطغيان وتصاعد النزعة القومية التركية، الشيء الذي أدى إلى صعود الحركة القومية العربية والتي اعتبرت أن الدستور يمكن أن يشكل أداة للخروج من السلطوية العثمانية وترجمت العديد من أفكارها ضمن مشروع النهضة العربية.

ولا يمكن هنا أن نفصل ميلاد الدستورانية العربية وبروز المسألة الدستورية في الفكر العربي عن فكر النهضة العربية ومطالب الإصلاح آنذاك من خلال رواد عصر النهضة، حيث وجدت هذه الأفكار صداها في بروز مطالب عربية بشأن قيام نظام دستوري لا سيما بعد صعود القوميين الأتراك سنة 1909[4].

إن البحث في فكر النهضة يجد مبرره في كونه الفكر الذي نشأت في كنفه فكرة الدستورانية العربية فلا مناص اذن من العودة إلى هذا الفكر بوصفه شهد إرهاصات التنوير والإصلاح والتحديث ما قبل الاستقلال ومنذ أوائل القرن العشرين، ويمكن الوقوف عند إرهاصات ومحاولات رواد حركة التنوير حيث سنتناول اثنين منهم وهم عبد الرحمان الكواكبي ورفاعة الطهطاوي.

- رفاعة الطهطاوي

يعتبر رفاعة الطهطاوي (1873/1801) ثائرا في ميدان القانون والاجتماع، إضافة إلى العلم والتعليم لا سيما دعوته لتعليم المرأة في مصر وكل المشرق وهو المجدد في الفكر التطبيقي، وقد تأثر بكتاب روح الشرائع لمونتيسكيو والعقد الاجتماعي لجون جاك روسو، وقد ترجم الطهطاوي الدساتير الفرنسية والعثمانية، وحاول ضبط ذلك بالمصطلحات المستخدمة ولا سيما فيما يتعلق بالفقه[5]. نشر كتابه " تلخيص الابريز في تلخيص باريز"، الذي وصف فيه الثورة الفرنسية والتمرد على الطغاة وذلك بعد موت إبراهيم بن محمد علي

[4]- المهدي الادريسي، دساتير الحرية: محاولة للاقتراب من حفريات الدستورانية العربية، المركز الديمقراطي العربي، 26 مارس، برلين، 2018.ص 34

[5]- السمري وائل، رفاعة الطهطاوي أبو المصريين، جريدة اليوم السابع، الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان، بتاريخ 5 غشت 2012، انظر موقعها الإلكتروني:www.youm.com

وتولي الخديوي عباس الأمر، حيث عرض الدستور الفرنسي، وتعتبر تلك واحدة من مساهمات التطور الدستوري الحديث الذي سعى الطهطاوي لنشره، وقد تبنى مشروعا لإحياء الفكر العربي الإسلامي على نفقة الخديوي سعيد خلفا لعباس وطبع عدة كتب مهمة نحو ألفي كتاب. يقول ألبرت حوراني أن رفاعة الطهطاوي لم تكن فكرته عن الدولة، بالرغم مما شاهده في باريس، فكرة ليبرالي القرن التاسع عشر، بل كانت الفكرة الإسلامية المأثورة للحاكم هي السلطة التنفيذية المطلقة، إلا أن ممارسة إياها يجب أن يحد منها احترامه للشريعة ودراستها، أما الفكرة القائلة أن الحكم يجب أن يكون في يد الشعب، فلم تكن بحكم قراءته واختباراته في باريس غائبة عن ذهنه. غير أن الفكرة كانت في نظره لا تتلاءم مع مشكلات العصر، إذ كانت بلاده بها حكم أوتوقراطي مسلم[6].

إن قراءة أفكار الطهطاوي تجعلنا نلامس بعض الأفكار ذات المنزع الدستوري بتأكيده على مبادئ المواطنة والوطنية، وفي هذا الإطار يقول الطهطاوي في الباب الرابع المعنون " في الوطن والتمدن والتربية" من كتاب المرشد الأمين للبنات والبنين: "ثم إن بن الوطن المتأصل به، أو المنتج إليه، الذي توطن به واتخذه وطنا، ينسب إليه تارة إلى اسمه فيقول وطني، ومعنى ذلك أنه يتمتع بحقوق بلده، وأعظم هذه الحقوق التامة الجمعية التأسيسية، ولا يتصف الوطني بوصف الحرية إلا إذا كان منقادا لقانون الوطن، ومعينا على إجرائه، فانقياده لأصول بلده يستلزم ضمان وطنه له التمتع بالحقوق المدنية والتميز بالمزايا الحسنة. بهذا المعنى هو وطني وبلدي، يعني أخذ محدود عضوا من أعضاء المدينة، فهولها بمنزلة أحد أعضاء البدن، وهذه أعظم المزايا عند الأمم المتمدنة، إلى أن يقول: " فصفة الوطنية لا تستدعي فقط أن يطلب الإنسان حقوقه الواجبة له على الوطن، بل يجب عليه أيضا أن يؤدي الحقوق التي للوطن عليه، فإذا لم يوف أحد من أبناء الوطن بحقوق وطنه ضاعت حقوقه المدنية التي يستحقها على وطنه[7]"، ولعل هذا الاستخدام لهذه المفردات من قبيل المواطنة والوطنية تحيل على تحول في استخدام المفردة العربية وإكسابها معنى ودلالات مستعارة من

[6]- أبو حبيب حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، 1798-1939، ترجمة كريم عزفول، بيروت، دار النهار 1968، ص.96.

[7]- رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص ص. 121/120.

حقل دلالي لمصطلح التجربة الديمقراطية الوطنية الغربية التي أفادت، بفعل تعبيرها عن حقوق إنسانية طبيعية في الفكر الدستوري الغربي، معنى الفكرة القابلة للتجريد والتعميم والعالمية، أي أن تعمل المفردة العربية دلالات حقوقية دستورية.

- عبد الرحمان الكواكبي

لا شك أن عبد الرحمان الكواكبي (1854-1902) هو أحد أبرز رجالات النهضة العربية، والمفكر الأكثر جذرية في تناول المسألة السياسية العربية من زاوية وطأة الاستبداد، وقد دعا في كتابه "طابع الاستبداد" إلى قيام المجتمع على مبادئ العقلانية والعدالة الواعية والمساواة، ووجوب إخضاع الحكومة للرقابة الشعبية أكان ذلك في الأنظمة الملكية أو الجمهورية، وهو يستعيد من تاريخ الإسلام نموذج نظام الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين، وقد عدد الكواكبي باختصار أشكال الحكومات المستبدة كما يلي:

- حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي يتولى الحكم بالغلبة أو الوراثة.

- حكومة الحاكم الفرد المقيد الوارث، أو المنتخب حتى كان غير محاسب.

- حكومة الجمع ولو منتخبا الأوليغارشية[8].

ويتمثل فكر الكواكبي في كتابه الثاني " أم القرى"[9] الذي تصور فيه اجتماعا لنخبة المسلمين يعالجون فيه قضايا تتعلق بالإصلاح الديني والثقافة الاجتماعية السياسية وهو يضع مبادئ أساسية يعددها مطولا وتفعيلا لهذا الإصلاح المنشود. وكانت هذه المبادئ نقدا لاذعا وعميقا للمفاسد التي كانت تعانيه المجتمعات الإسلامية في ذاك الوقت.

ونجد في طليعة هذه المفاسد مثلا: السياسة المطلقة من السيطرة والمسؤولية، تغرق الأمة في عصبيات وأحزاب، حرمان الأمة من حرية القول والعمل والعدل، إبعاد الأمراء عن مراكز القرار والتنكيل بوجهاء القوم وخاصتهم والعلماء، المفاسد المالية والسلطوية والاستبداد السياسي والإداري.

[8]- منير مشباك موسى، الفكر العربي في العصر الحديث: سوريا ما بين القرن الثامن عشر حتى عام 1973، طبعة 2، دار الحقيقة للطباعة والنشر 1973، بيروت، ص.174.

[9]- عبد الرحمان الكواكبي ، أم القرى ، تقديم محمد جمال طحان، دار صفحات، دمشق، 2018، ص ص 80-85.

لا شك أن هذه الأفكار ذات المنزع الإصلاحي في فكر النهضة قد شكلت بداية التفكير العربي في الدستورانية، غير أن هذه الأفكار كانت في حقيقة الأمر نتيجة لصدمة التلاقي مع المجتمع الأوربي الغربي من زاويتين، أولا: التحدي الغربي الذي كشف ضعف الدولة العثمانية، ونواحي التخلف فيها، وبالتالي صدمة القوة الغربية في مقابل الضعف الإسلامي، ثانيا: جاذبية النموذج الغربي ومصادر قوته وتقدمه في مختلف مناحي الحياة التي اطلع عليها المثقفون العرب عبر الرحلات والإرساليات التي ذهبت للتعلم في الغرب بما في ذلك العلوم العسكرية الإدارية أو التي وصلت إليهم بواسطة الترجمات والطباعة وأشكال التبشير والتعليم المختلفة.

ولعل هذا ما يفسر بروز الاتجاهات التي قامت على أساس ديني ونموذجها مثلا جمال الدين الأفغاني الذي اشتغل على قضية أساسية تتعلق بإقناع المسلمين بأن عليهم أن يفهموا دينهم الفهم الصحيح وأن يعيشوا وفقا لتعاليمهم وقد اعتبر ضعف الدولة الإسلامية راجع للجهل.

ولم يكن الأفغاني دستوريا على أساس مبدئي، بل كان مثله الأعلى العقائديين المسلمين، حكم ملك عادل يعترف بسيادة الشريعة، هذا في حين أن المدرسة التي تابعها أنصار الأفغاني وتلامذته تمثلت في محمد عبده ورشيد رضا وشكيب أرسلان، هي مدرسة توفيقية بين الإسلام والفكر الحديث، وقد ركز هؤلاء على إصلاح نظام التربية الدينية، وناهضوا الدهريين العلمانيين، وطالبوا بإصلاح الأمة الإسلامية من الداخل للنهوض بها من الانحطاط، وذلك عبر قبول المؤسسات الأوربية وتبنيها، وقد حاولوا تأويلها مع مبادئ الشرع الإسلامي، فذهب هذا الاتجاه إلى توسيع نظرية المستبد العادل[10].

[10]- نشأت حركة دستورية عربية دشنها بشكل واضح حزب اللامركزية الإدارية العثماني الذي أسس في القاهرة سنة 1912 حيث بين الحزب في بيانه الأول ان أفضل أشكال الحكم هو الحكم الدستوري اللامركزي خصوصا في الممالك التي تتعدد فيها الفوارق والمذاهب واللغات واختلاف العادات والتقاليد والأخلاق، وتضمن البيان المبادئ التالية: الدولة العثمانية دولة دستورية نيابية تبني إدارتها على اللامركزية الإدارية والسلطان هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة.

لا يمكن أن نغفل المسألة الدستورية في العالم العربي مع بروز الاتجاهات القومية حيث شكل الفكر القومي العربي المدخل الطبيعي للعقل بين الرابطة العثمانية وتقاليدها ومؤسساتها والرابطة العربية ونشوء الدولة العربية.

وبعد صعود القوميين الأتراك مجددا عام 1909، تصاعدت المطالب العربية ليس فقط بشأن قيام نظام دستوري بل أيضا بشأن تحقيق اللامركزية واستقلال العرب بإدارة شؤونهم الذاتية، وكانت ذروة تلك المطالب في المؤتمر العربي الذي عقد في باريس عام 1913([11])، وأقر فيه وجوب تحقيق الإصلاحات الفعلية في السلطة العثمانية، وأن يكون مضمونا للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بإشراكهم في الإدارة المركزية للسلطنة إشراكا فعليا، وأن يجري في كل ولاية عربية إنشاء إدارة لامركزية، وأن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية، واللغة العربية معتبرة في مجلس النواب العثماني. وقد فاوض الاتحاديون الأتراك سكرتير اللجنة المركزية العربي في باريس، إلا أن العلاقات العربية التركية ما لبثت أن توترت مع إقدام جمال باشا على محاكمة نخبة من العرب الأحرار في سورية ولبنان وشنقهم 1916/1915، ثم اندلعت الثورة العربية[12] عام 1916 بتشجيع من الإنكليز للشريف حسين. ورغم الربط الموضوعي للحركة القومية العربية بين تحقيق الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية، كما أنه لا يمكن أن نغفل دور هذه الحركة في نشر وتعزيز المسألة الدستورية والثقافة الدستورية، لا سيما أن هذه الحركة قد اصطدمت بعقبات كثيرة في ثقافة المسلمين السياسية، إذ قبل العرب المسلمون فكرة القومية العربية كرابطة سياسية وهم ينتمون إلى ثقافة تتحدث عن الجماعة والأمة الإسلامية، وقبلوا الحكومات الملكية والجمهورية، ووجود دساتير تقيم سلطات ومؤسسات مستوحاة من التجربة الغربية، ولقد كان لتصور الحركة القومية للمسألة الدستورية امتداد لتطور الفكر الدستوري لا سيما في تونس والمغرب.

[11]- المؤتمر العربي الأول هو مؤتمر أقامه مجموعة من المفكرين والسياسيين والقوميين العرب في باريس بين 18 و 23 يونيو 1913م، تم الاتفاق خلاله على مناقشة أربع قضايا تهم الاحتلال الأجنبي والنضال الوطني؛ حقوق العرب في الإمبراطورية العثمانية؛ ضرورة الإصلاح والحكم الذاتي؛ المهاجرة من وإلى أوربا.

[12] انظر قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى 1916 -1925، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروث، 1994 ، ص،ص 56-60.

لقد عرفت الدول العربية إرهاصات الحركة الدستورية وهناك بعض التجارب التي كانت سابقة حتى على تجربة التنظيمات العثمانية، كما هو الحال بالنسبة لتجربة تونس، وهناك تجارب لاحقة على تجربة التنظيمات كما هو الحال بالنسبة للتجارب الدستورية في المغرب ومصر.

أولا: ظهور فكرة الدستور في تونس:

إن الدستور في تونس كان في الأساس فكرة نخبوية في بدايتها حيث عرفت البلاد التونسية أولى محاولات التحديث خلال فترة حكم حمودة باشا التي امتدت من عام 1782 إلى 1815 عندما بعثت أول مرة بعض المؤسسات الحكومية المجسدة لكيان الدولة التونسية الحديثة، وذلك من خلال إنشاء بعض الوزارات والإدارات المتخصصة التي تعنى بشؤون الدولة، لكن التفكير في إصلاح نظام الحكم لم يأت إلا في فترة لاحقة من طرف مجموعة من الأشخاص المرتبطين بالسلطة السياسية الحاكمة مباشرة، ومن أهم رموز تلك النخبة يمكن أن نذكر خير الدين التونسي واحمد بن أبي الضياف وبيرم الخامس، ويمكن القول أن اهتمام النخبة التونسية بفكرة الدستورانية راجع للتأثر بالأفكار الإصلاحية المنتشرة في تركيا ومصر خلال القرن التاسع عشر، وهي الأفكار الهادفة إلى إخراج تلك البلدان من التخلف الذي وقعت فيه لمواجهة التحديات التي كانت وراء تطور أوربا بطرحها على العالم الإسلامي أنداك. لذلك اشتركت النخبة التونسية مع بقية النخب في البلدان العربية والإسلامية في اهتمامها بإصلاح تلك البلاد التي بدت على ضعف كبير أمام القوة الأوربية الصاعدة. وكان ذلك نتيجة العلاقات التي تربط تلك النخب بعضها ببعض بحكم تنقلها المستمر، من ذلك مثلا سفر خير الدين باشا إلى إسطنبول بصفة مستمرة ومنتظمة، وإقامة احمد فارس الشدياق في تونس ما بين 1847 و1859 وبقاؤه على اتصال مباشر بالنخبة الإصلاحية مثل خير الدين[13].

[13]- محمد الهادي المطوي، أحمد فارس الشدياق، 1807/1801: حياته وآثاره وآراؤه في النهضة العربية الحديثة، السلسلة الجامعية، ج 2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1989، ص ص. 125-146.

وفي هذا الإطار عمل أحمد باي على إدخال جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحديث الدولة التونسية في الاتجاه نفسه الذي سار عليه سلفه حمودة باشا، وبشكل يستجيب لتطلعات النخبة الإصلاحية، لكن أحمد باي كان متسرعا في تطبيق الإصلاحات التي غلب عليها الطابع الشكلي بسبب الانبهار بما رآه في فرنسا، لذلك لم تؤت تلك الإصلاحات التي أدخلها النتيجة المرضية[14].

ويعتبر عهد الأمان[15] بمنزلة إعلان حقوق شبيهة بإعلانات الحقوق التي عرفتها أوربا وأمريكا خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد احتوى على المبادئ ذاتها التي جاءت بها "التنظيمات" في تركيا، وتحديدا " خط همايون" الصادر عام 1956([16]).

بعد عهد الأمان أصدر محمد الصادق باي دستور 1861 الذي يعتبر أول دستور مكتوب بالمعنى الحديث في العالمين العربي والإسلامي. وقد قبل الباي في هذا الدستور بتقييد نسبي لسلطته من خلال تركيز أسس نظام الملكية الدستورية، إذ أنشأ المجلس الأكبر وهو مؤسسة شبه نيابية تتمتع بصلاحيات المصادقة على القوانين[17]، على الرغم من محدودية تأثيره لكون تعيين جميع أعضائه من الباي نفسه.

غير أن هذه التجربة الدستورية الوليدة لم يكتب لها أن تكتمل حيث تعطلت عام 1864 بسبب قرار الباي تعليق العمل بالدستور على إثر انتفاضة المناطق الغربية للبلاد بقيادة علي بن غداهم ضد حكم الباي، على إثر صدور قرار مضاعفة الضرائب الذي لم يراع الظروف الصعبة لأهالي تلك المناطق وتردي أوضاعهم المعيشية[18].

---

[14]- Leon Carl Bzown, The Tunisia of Ahmed Bey, 12, 1837-1855 (pzinceton studies on the Near EST, pzincet on, NT : Princeton university press, 1974), p : 146-148.

[15]- عهد الأمان، هو وثيقة أساسية أعلنها محمد باي يوم فاتح شتنبر 1857، وقد اعتبرت تلك الوثيقة الدستورانية تتويجا للإصلاحات التي قام بها سلفه أحمد باشا باي في الميادين العسكرية والاجتماعية والتعليمية من أجل تقليص الهوة الحضارية بين بلده والبلدان الأوربية، ويتكون نص الأمان من مقدمة وإحدى عشر مادة، وتشير المقدمة إلى وجوب الاهتداء الرسمي للدولة التونسية، وأن الباي والسكان مسلمون وأن الدولة تؤكد الأمان لرعاياها وتراه من الحقوق المرعية.

[16]- انظر: ماهر حسن، الدساتير المغربية في مائتي عام، هيئة قصور الثقافة، القاهرة، مصر، 2013، الفصل الأول.

[17]- H Achemi Jegham, la constitution tunisienne 14 de 1861, préface de Abdellah Amorv collection juridique et politique (Tunis : ED chems, 1989), P . 63.

18- Abdelkader Zghel, « La participation de la paysannerie maghrébine de sciences sociales, Vol 7 , n° 22 (juillet 1970), P.P . 125-161.

ثانيا: الأصول التاريخية للفكر الدستوري بمصر

في الفترة ما بين 1805 و1882 شهدت مصر نضالا طويلا للشعب المصري انتهي بإصدار دستور للبلاد سنة 1882 في عهد الخديوي توفيق، ثم ما لبثت سلطات الاحتلال الإنجليزي أن ألغته، ولكن الشعب المصري واصل جهاده إلى أن صدر في 19 أبريل 1923 دستور انعقد وفقه أول برلمان مصري في 15 مارس 1924، وظل دستور 1923 قائما إلى أن ألغي في 22 أكتوبر 1930، ثم في دجنبر 1935 عاد العمل بدستور 1923 الذي ظل معمولا به الى دجنبر 1952، وفي يناير 1953 تكونت لجنة وضع على إثرها دستور جديد للبلاد، وفي 18 يونيو من نفس السنة ألغيت الملكية في مصر وأعلن النظام الجمهوري، وعند نهاية الفترة الانتقالية صدر في 16 يناير من سنة 1956 إعلان دستوري مبشرا بدستور جديد جد متقدم، إلا ان العمل ظل مستمرا بالإعلان الدستوري السابق حتى أجري استفتاء في 23 يونيو1956.

وفي سنة 1958 وإثر قيام الجمهورية العربية المتحدة تضم سوريا ومصر أعلن دستور الوحدة في مارس من نفس العام، واستمر العمل به حتى سنة 1964 أي بعد سقوط الوحدة بثلاث سنوات عندها صدر دستور مؤقت لمصر التي بقيت تعرف رسميا باسم الجمهورية العربية المتحدة[19]، وبعد ترك مصر لهذا الاسم الأخير أعلن عن دستور 1971 والذي عدل هو الآخر في 30 أبريل 1980 بقرار من مجلس الشعب، كما عدل الدستور مرة أخرى سنة 2005 و2007 جرت بالتوالي على إثرها اختيار رئيس الجمهورية بانتخابات مباشرة وحذف الإشارات الى النظام الاشتراكي للدولة ووضع الأساس الدستوري لقانون الإرهاب[20].

[19] انظر محمد نور فرحات وعمر فرحات، التاريخ الدستوري المصري، الدار العربية للعلوم ناشرون،شتنبر 2011 بيروت، الفصل الثالث، ص 115 وما تلاها.

[20]- راجع المادة 179 من الدستور المصري لسنة 2007.

ثالثا: إرهاصات الدستورانية في المغرب

لا يمكن أن نفصل ظهور الحركة الدستورية في المملكة المغربية بالتطورات المحتملة في المشرق ولعل هذا التماهي بين المشاريع الدستورية في المشرق ونظيرتها في المغرب هوما يفسر سؤال علال الفاسي في كتيبه " حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية " حين تقديمه لمذكرة إلى المولى عبد العزيز، هل واضع هذه الكراسة مغربي؟

ويفسر علال الفاسي هذا السؤال كون بلاد المشرق تزخر في ذلك الوقت برجال النخبة الواعية التي تعمل على إدخال إصلاحات الأنظمة القائمة بالبلاد العربية وفي بلاد الخلافة العثمانية، وكان الدستور العثماني قد أعلن أنداك وأصبح مدار الحديث والتعليق في المشرق والمغرب، كما أن تركيا نالت من التقرير في الوسط المغربي ما جعل الكثير من المذكرات الحكومية والوثائق الشعبية تشير إليها على أنها البديل الصالح لدول احتاج المغرب لمساعدة أجنبية[21].

ويمكن إجمال المشاريع الدستورية في هذه الفترة في مشروع بن سعيد، ومشروع الحاج زنيبر 1906 ومشروع عبد الكريم مراد، ووثيقة بيعة المولى عبد الحفيظ سنة 1908 وهناك كذلك المشروع الذي نشر في جريدة لسان المغرب سنة 1908.

- مشروع بنسعيد[22] يعد من المشاريع الإصلاحية الأولى في مغرب ما قبل الحماية، وتم تقديمه بعد دعوة المولى عبد العزيز عددا من الشخصيات التي تزوده بآراء كتابية تتناول الإصلاحات المطلوبة وقد احتوى المشروع على تسعة عشر فصلا ويمكن إجمال مضامينه في الدعوة إلى العدل والاستقامة والهدنة مع الجانب، اعتبار الإسلام الرابطة الإسلامية بين أفراد الأمة، اعتماد معايير المروءة والدين والأمانة في إسناد الوظائف، الدعوة إلى إحداث مدارس لتعليم المهمات الجديدة، تنظيم الإدارات المحلية في نطاق العمالات، الدعوة إلى الاهتمام بالتنظيم القضائي على المستوى المركزي والمحلي، التعليم العسكري والحربي.

[21]- علال الفاسي، حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية، سلسلة الجهاد الأكبر، ص. 6

[22]- نص المشروع أورده: محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، الجزء الثاني، ص. 130.

- مشروع الحاج علي زنيبر: مقارنة بالمذكرة السالفة، تبدو الثقافة الحقوقية والقانونية جلية في تفاصيل هذا المشروع، حيث يحدد مفهومي الاستقلال والاحتلال، باعتماد مرجعية اتفاق الخوزيرات عام 1906، وقال إن استقلال " دولة مراكش داخليا وخارجيا، برا وبحرا غير منازع فيه، باعتراف الدول أجمع من قديم الزمان، ولذلك جعله مندوبو الدول العظام الأساس الذي تنبني عليه قاعدة أبحاثهم الإصلاحية، بالمؤتمر المنعقد فيما بين شهري يناير ومارس سنة 1906."

لقد أكد الحاج زنيبر على مطلب الاستقلال فمن دونه يستحيل الحديث عن مواد دستورية، واختصاصات حكومية، ويمكن إجمال مضامين المذكرة في انتخابات لجنة الأعيان المتنورين، استقلالية الحكومة في اتخاذ القرارات، تعميم الأحكام القطرية، منع الدول الأجنبية من التدخل في نظام الحكومة المحلية، منع الاستبداد، ونشر وسائل العدل وتسكين الفتن الداخلية ونشر الأمن، إقامة تحالفات ودية إيجابية مع القوى الأجنبية، دعوة الدول إلى المحافظة على مصالح وحدة المغرب الأقصى، اعتبار اللغة العربية لغة رسمية، واستعمال اللغات الأجنبية للضرورة، الالتزام بالقوانين الداخلية لحكومة البلاد، تقييد امتياز الحرية، اشتراط الكفاءة والنزاهة في تولي المناصب[23].

- مشروع عبد الكريم مراد: لقد ركز مشروع التاجر السوري عبد الكريم مراد[24]، على إصلاح نظام الحكم والإدارة والقضاء والأمور العسكرية والمالية مع الاهتمام بالشؤون الاجتماعية، مركزا في مشروعه على ضرورة العودة إلى الشعب لتقرير مصيره بنفسه وذلك عن طريق تشكيل مجلس الأمة، يشترط في أعضائه حسن السلوك والعلم واستقلال القضاء ومراقبته.

يمثل هذا المشروع حالة متقدمة، من حيث الوعي بالمناخ الدولي الذي كان يعرفه العالم حيث ابتدأت ديباجته بالحديث عن تجربة التحديث الياباني وأكدت أنه " يمكن لحكومة

[23]- نفس المرجع، ص.ص. 415 - 421.

[24]- عرف المنوني عبد الكريم مراد بأنه شخصية معروفة، الوافد المقيم في فاس من عام 1324 / 1907/1906، وقد مكث في فاس ثم انتقل منها إلى النيجر، فتوفي بها في مدينة كانوا التي استوطنها عام 1347 / 1928 ، أنظر المنوني محمد، م .س، ص.ص 312-406.

المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت، اذ اكتفت أثر اليابان بالاجتهاد ونفع العامة، وأخذ العلوم الصناعية والوقتية الموافقة للأحكام الشرعية من أوربا، على الأخص في اقتناء آثارهم في تنوير أفكار الرعية فيحث على اختراع الأمور النافعة. " وقد ركز هذا المشروع كسالفه، على مبدأ الاستقلال، والاستغناء عن الأجانب، ولتحقيق ذلك اقترح ضرورة توفير أمور من أهمها: تشكيل مجلس أمة بالاعتماد على الانتخابات، بحسب كل قبيلة وبلد لمدة خمسة أعوام، تشكيل مجلس أعلى تحت رئاسة السلطان، توظيف الشورى في إقرار المسائل الخلافية، اختصاصه بالقضايا التشريعية، وتقرير خدمة الوزراء والعمال، الدعوة إلى تأليف كتاب الأحكام العدلية، وتتم المصادقة عليه من طرف مجلس الأمة، والمجلس الأعلى، التزام الجميع بمن فيهم موظفو الدولة، باحترام بنود الأحكام العدلية، ضبط السياسة الجنائية، والالتزام بما قررته الشريعة الإسلامية في هذا المجال.

- مشروع دستور 1908: يتركب المشروع من ثلاث وتسعين مادة، إحدى عشر منها تتناول تسمية الدولة ودينها الرسمي ومذهبها الفقهي المالكي، ثم اختصاصات السلطان وسلطاته المطلقة، ويبدو من مواد الدستور اللغة القانونية المحكمة، التي اعتمدها واضعوه[25]، حيث اختلف عن المشاريع الدستورية السابقة في الابتعاد عن التعبير العام، وحيث بذل ذلك التحديات المحكمة للاختصاصات والمهمات المتعلقة بجهاز الدولة وموظفيها، من جهة، وعامة أفراد الأمة من جهة أخرى حيث نجد مواده تنص على كيان الدولة ومقام السلطان، دين الدولة هو الإسلام، احترام الأديان المعروفة دون تمييز، منح السلطان سلطات مطلقة سياسية وعسكرية، تنظيم ولاية العهد، حقوق المواطن، وتحديد انتمائه وهويته، تحديد مفهوم الحرية وربطه بمراعاة الأدب العمومية، المساواة أمام القانون، تعميم الضرائب، حماية الملكية الشخصية، احترام الدولة للملكية الشخصية، منع المخزن من عملية النهب ضد القبائل المقاتلة، حق الرعية في التظلم إلى منتدى الشورى والسلطان. وقد تحدثت هذه الوثيقة عن منتدى الشورى الذي ينقسم إلى قسمين: مجلس الأمة ومجلس الشرفاء، منح حرية التعبير لأعضاء المنتدى، إسقاط العضوية عمن تثبت خيانته، اعتماد الأغلبية في المصادقة على

[25]- يرى الأستاذ حركات أن هذا النص كتبه جماعة من علماء فاس بإشراف أحمد بن المواز وبإضافة شروط كانت من إملاء الشيخ الكتاني، ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، الدار البيضاء، مطبعة الدار البيضاء، 1985، ص. 147.

القرارات، منع الانتساب إلى المجلس عن كل المحميين والأميين، كما تم منع الجمع الوظيفي المخزني وعضوية مجلس الأمة، تحديد أعضاء مجلس الشرفاء ومعايير انتقائهم من قبل أمراء الأسرة المالكة والشرفاء والعلماء، وكبار العساكر والأعيان، دور المجلس في الحفاظ على أساس الدين واستقلال السلطنة، وعن الأضرار بحقوق السلطان، والأمة وبيت مال المسلمين، والحفاظ على قيم الحرية والدستور والأدب العمومية، كما يظهر أن الوثيقة كتبها علماء تبلورت في ذهنهم الفكرة الوطنية والدستورية، وحاولوا أن يعبروا عنها في وثيقة بالبيعة التي تعتبر التزاما من السلطان للقيام بشروطها. لقد كانت هذه الشروط بمثابة عقد بين السلطان والأمة يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية[26]، فمثلا لم يعد من حق السلطان أن يبرم معاهدة تجارية أو سلمية إلا بالرجوع إلى الشعب ومصادقته عليها، لقد كانت هذه البيعة مشجعا للفكر الدستوري أن يبرز بشكل واضح وأن يبلور المطالب الشعبية أنداك حتى أنه اختلط بكل الدعوات الصوفية التي كانت تشغل الأمة كالدعوات الصوفية، حيث دخلت المطالبة بالدستور في الأوراد التي كانت تتلى في الزوايا، وبدأ المسمعون وأهل الذكر يذكرون والجمهور يردد معهم: دستور يا الله دستور يا حبيب الله[27].

من خلال هذه الوثيقة يظهر كذلك حجم التأثر بالوثائق الدستورية بالمشرق العربي الشيء الذي جعل عبد الله العروي يتساءل في إحدى مقاطع أطروحته " الجذور الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية" حول ما إذا كانت الحركة الدستورية في بداية القرن العشرين انعكاسا للدستورانية في المشرق أم صياغة جديدة للمعارضة التي بدأت في التشكل منذ 1860، مشيرا إلى التأثير الذي يمكن أن يمارسه العلماء المالكيون المهاجرون إلى المغرب بعد سنوات من الاستقرار في المشرق وأيضا الصحفيون السوريون المقيمون في مدينة طنجة[28].

---

[26]- عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي في المغرب من 1908 إلى 1977، الدار البيضاء، 1978، ص125.

[27]- نفس المرجع، ص. 126.

[28]- Abdellah Laroui , Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), centre culturel Arabe Casa, 1993, P . 374.

إن استعراضنا للتجارب الدستورية في العالم العربي كان بهدف التأصيل للدستورانية فيه، والحال أننا نعتقد أن هذا الإطار التاريخي للمسألة الدستورية في العالم العربي يسعفنا لفهم الإشكالات المتشعبة في دستورانية الربيع العربي اليوم من قبيل أسئلة النظام السياسي الذي نريد إرساءه، أسئلة الهوية، العلاقة بين الدين والدولة، حقوق الإنسان، أسئلة المواطنة، غير أنه من خلال هذا الاستعراض يمكن أن نقول أن هناك اختلافا في تمثل وتلقي فكرة الدستورانية في العالم العربي عن أوربا والغرب، حيث أن الدستورانية في العالم العربي لم تكن تهدف إلى تقييد السلطة وتعزيز قيمة الفرد عن طريق إشاعة ثقافة حقوق الإنسان.

لقد كانت الدستورانية في العالم العربي دستورانية غير أصيلة حيث ارتبطت بالأزمة التي كان يعيشها العالم العربي لا سيما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية والاصطدام بالتفوق الأوربي الغربي، الشيء الذي أدى إلى استدعاء فكرة الدستور والدستورانية قسرا في غياب تام لثقافة منتجة أولنقل مسندة لفكرة الدستورانية التي كانت تعتبر إلى حد قريب إنتاج عربي، وهنا نقول أن الدستور لا يكون فاعلا وإيجابيا إلا إذا استند إلى قاعدة مجتمعية، تساهم عبر ممثليها ونوابها، في صوغه وضبط مواده، فهو بناء فوقي تحمله قوائم المجتمع ونخبه، كما أنه منتوج مجتمعي خالص تضمن له قواعده خاصية الاستمرار والفعالية، وهنا نذكر بأن أوربا لم تنتج دساتيرها الوطنية إلا بعد مراحل شاقة من الصراعات السياسية والتراكمات في بناء نماذج من التنظيرات السياسية المتعددة والمتباينة، التي أفرزت في آخر المطاف منظومة حقوق الانسان والمواطن في فرنسا وانجلترا، ويأتي وضع الدستور والقوانين تتويجا لمرحلة من المكابدة في ترتيب الفضاء الداخلي على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويحتاج هذا التأسيس إلى فئة مجتمعية قادرة على تنزيله على مستوى الممارسة والتطبيق، والحال أن الدستورانية العربية في جذورها عاشت هذا المخاض العسير الذي منع تأصل وتجذر فكرة الدستورانية والدستور في الفكر العربي كوسيلة التناقض بين السلطة والحرية في إطار الدولة الأمة والتوفيق بين السلطة والحرية[29].

[29]- امحمد المالكي، حول الدستور الديمقراطي في " تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية"، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 28 غشت 2005، ص. 4.

أما في العالم العربي ومن خلفه العالم الإسلامي فإنه لم يعرف هذه الولادة الأصيلة للدستورانية، بل إن تمثله لفكرة الدستور لم ينجح في وضع مسألة شرعية نظام الدولة خارج مقولة الدولة لهذه الشرعية من الدين الإسلامي، ولو بصيغ مختلفة كالقول دين الدولة الإسلام، أو المصدر الأساسي للتشريع هو الإسلام، حيث ظل الفكر الدستوري العربي الحديث محكوما بفكرة أن الدين الإسلامي لم يقتصر في أحكامه على شؤون الدين والعبادة وإنما وضع تنظيما شاملا لشؤون الدنيا أيضا، فالإسلام دين ودولة وعقيدة وشريعة، ولعل هذا ما يفسر أننا لازلنا نعيش هذه المعضلة، معضلة الحرية السياسية المستندة إلى الدستورانية.

الهدف إذن من هذه الأطروحة هو تحليل الانتقالات الديمقراطية الحديثة والأنظمة الدستورية لتونس ومصر ومقارنتها بالتجربة المغربية الاستثنائية في المنطقة العربية، وذلك بالاعتماد على مناهج القانون الدستوري، وبالاستناد أيضا على مناهج علم السياسة لنتمكن من خلال ذلك كله من تحليل التطور الدستوري في الواقع العربي على ضوء تفاعلاتها الميدانية والسياسية والجيوسياسية.

الأطروحة تتمحور حول سؤال مركزي وهو: هل تجاوزت موجات الدسترة التي أعقبت الربيع العربي دساتير السلطوية العربية، وهل استحضرت هذه الموجة قيم الدستورانية كقيم تؤسس لآليات تقنين وتقييد السلطة وتوزيعها وتداولها؟.

إن موضوعا مثل هذا سيحاول تفكيك هذا الإشكال من خلال التركيز على الحالة المغربية ومن خلال دراسة المسار التأسيسي لدستور 2011، مع استحضار طبعا الدستورانية المقارنة لما بعد الربيع العربي لكل من تونس ومصر والتعريج أيضا على باقي الدول العربية الأخرى.

وسنحاول التطرق لإثبات وفهم أونفي فكرة أساسية ومركزية مؤداها أنه رغم التحولات الدستورية لم تحقق القطيعة المنتظرة، ولم تؤسس لدستورانية منتجة لشرعيات جديدة قائمة على مأسسة السلطة ودمقرطتها، فإن دساتير ما بعد الربيع العربي تجاوبت بأشكال ومستويات متباينة مع دستورانية الربيع العربي، ولعل هذا ما جعل إدراج الدستور

المغربي وكذا دساتير الدول العربية لما بعد سنة 2011 ضمن الجيل الجديد للدساتير. هذه الدساتير تؤسس للحقوق والحريات وللمشاركة المدنية وللديمقراطية المواطنة التي تقنن السلطة وتقيدها، كما لا يخفي أن دساتير الربيع العربي لا يمكن قراءتها فقط في ضوء دستور صك الحقوق، ودستور فصل السلط، بل يمكن أن نعتبرها أيضا دساتير للسياسات العمومية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا جرم أن التجربة الدستورية المغربية مختلفة كل الاختلاف عن مثيلاتها العربية وبالأخص تونس ومصر.

- **تحديد المصطلحات**

الثورة: يمكن تعريف الثورة على أنها ومن منظور سياسي واجتماعي، هو الحدث الذي يشهد تغييرات كبيرة ومفاجئة وقد تصل لحالة العنف، ومن ناحية أخرى يعتبر هذا المفهوم مقياسا لمدى التغيرات كالتعبير عن الثورة الصناعية التي تشير إلى تغييرات كبيرة وجدرية في الأحوال الاقتصادية والظروف التكنولوجية، ولو نظرنا لتاريخ هذا المفهوم لوجدناه يدل على التغيرات الحاصلة بشكل دوري على الحكومات المتعاقبة، وحاليا أصبح هذا المفهوم يشكل تحديا للأنظمة السياسية القائمة لدرجة تصل لتغيير أنظمة الحكم والأنظمة الاقتصادية والبنية الاجتماعية والقيم الثقافية.

الانتقال الديمقراطي: هو عملية الانتقال[30] من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية، إلى نظم ديمقراطية، والعبور من حكم الغلبة الذي يسود فيه خيار وقرار الفرد أوالقلة باعتباره مصدر الشرعية، إلى حكم عصري حديث، حيث يكون الحكم للكثرة من الشعب وليس لفرد أو قلة منه.

الدستور: التعريف الاصطلاحي للدستور هو عمل حي منفتح وفي تكوين مستمر للحقوق والحريات، فالدستور من هذا الجانب لم يعد نصا منغلقا أو مقفلا ومنتهيا في الآونة التي أنتج فيها، بل عملا منفتحا وفي تكوين مستمر[31]، لكن رغم تعدد الاتجاهات الفقهية في

[30] Voir. Nada Youssef, La Transition démocratique et la garantie des droits Fandamentaux,Publibook,2011, P.25.

[31]- أولفييه دو هاميل، ايف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة منصور القاضي، زهير شكر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص.ص. 597-598.

التعريف الاصطلاحي للدستور، وناهيك عن دوره الفعال في تحديد شكل النظام السياسي وتقييده السلط باختصاصات لضمان الفصل بينها وعدم تداخلها الاختصاصي، إلا أن العلاقة الحديثة بين الدستور والحقوق والحريات التي شكلت الأساس القانوني والفلسفي للدساتير الحديثة آلت بنا إلى إتباع أحد التعاريف الفرنكوفونية له، والذي اعتبر الدستور من خلالها، أداة التوفيق بين السلطة والحرية في إطار الدولة[32]. رغم أنه أقصى دور الدستور في تنظيم السلطات العمومية، إلا أننا في إطار دراستنا هذه، سنهتم بمجال التنظيم الدستوري المتوازن والنموذجي بين السلطة والحرية بصيغة دستورية نموذجية، خصوصا في ظل العمل النقيض بين السلطة التي ترغب في تدعيم نفسها ليتيسر للحكام أداء مهامهم والرغبة في تدعيم الحقوق وحريات الأفراد والجماعات منعا لاستبداد الحكام، وتمكينا للأفراد بأن ينعموا بحياتهم، وهو الهدف النهائي من قيام كل تنظيم سياسي[33].

الدستورانية: تعتبر الدستورانية الحديثة وسيلة لتأكيد الهوية الوطنية للدولة، فهي لا تحيل إلى وظيفة الترشيد القانوني في إطار الدولة الأمة، ثم إلى نوعية الإدماج السياسي الذي يشكل وظيفتها الأساسية، وكذا أشكال الحكم الناتجة عنها عن طريق إخضاعها إلى مجموعة من المبادئ[34]، ولكن ترشيد الوجود السياسي لمجتمع تاريخي لا يمكن تصوره إلا في إطار الاندماج السياسي، أي أن الدستورانية لا تزال في الوقت نفسه حصيلة ترشيد الحياة السياسية، وأيضا نتاج الوعي والإجماع من قبل كافة القوى السياسية والاجتماعية.

في هذا الاتجاه تبقى الدستورانية عاملا حاسما في نوعية الاندماج، مؤيدة إلى تطوير مجموعة من التجاذبات وعلاقة الولاء التي تساهم في الرغبة في العيش الجماعي من خلال تنظيم دوائر للاندماج الرسمي- النظم الانتخابية - وتأسيس عوامل الاندماج المادي – القيم الاجتماعية- وهوما يشير إليه "ميغل هبريودومينون "، عندما كتب ان الدستور يساهم من خلال وظيفته التنظيمية المحددة في تحقيق الاندماج الوطني أو فشله، لأنه هو التعبير أو

[32]- اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، نقله إلى العربية، علي مقلد، شفيق حداد، عبد الحسن سعد، بيروت 1974، ص.ص. 42-43.

[33]- إبراهيم محمد صالح الشرفاني، رقابة المحكمة الدستورية على السلطة التقديرية للمشرع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2016، ص.33.

[34]- عبد الحق عزوزي، الدساتير المغاربية بين الجمود والتكييف، وجهة نظر، جريدة الاتحاد الإماراتية ليوم 17 شتنبر 2013.

عدمه عن حياة الجماعة، ولأنه يولد الولاء الذي يعتبر حجر الزاوية في مجتمع من هذا القبيل.

- **الربيع العربي**: هي التسمية التي أطلقت على موجة الاحتجاجات والمظاهرات والاضطرابات التي عمت العديد من الدول العربية مع نهاية 2010، وبداية 2011[35]، وكانت تدعوإلى مزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وكانت في بدايتها سليمة وبدون عنف في تونس وفي مصر واليمن...، ونتج عنها تغيير النظام السياسي القائم ثم أصبحت أكثر عنفا كما في ليبيا وسوريا، ونتج عنها تغيير النظام السياسي في ليبيا، ومازالت المعارضة السورية تحارب النظام وتطالب بإسقاطه، وكذلك تطورت الامور في اليمن وتحولت إلى حرب أهلية بين الحكومة وبعض قوى المعارضة المتحالفة مع الرئيس السابق، وهناك مظاهرات واحتجاجات ودعوات من اجل المزيد من الإصلاحات السياسية في المغرب والجزائر وعمان والأردن.

- أهمية الموضوع

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، من أهمها ما يلي:

- حجم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في تاريخها الحديث والمعاصر، امتدت من أقصى الشرق الى أقصى الغرب، وشارك فيها عشرات الملايين، الذين جمعت بينهم أهداف مشتركة وقيم واحدة رغم اختلاف الأطر والمنطلقات التي يتحركون من خلالها.
- طبيعة النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها هذه الأحداث والتي لم تقف عند حدود الدول التي شهدتها ولكنها امتدت لتؤثر على العديد من الدول داخل المحيط العربي بأكمله.

[35] - تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير، الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص 10.

- **إشكالية الموضـــوع**

هل استطاعت الانتقالات الديمقراطية التي واكبت الربيع العربي من إنتاج دساتير تليق بمواطني بلدانها؟

ولأجل التحكم أكثر في الموضوع، اعتمدنا الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتعلق بالثورات العربية أو ما سمي بالربيع العربي، وهل تمكن هذا الربيع من تحقيق انتقال ديمقراطي عربي حقيقي، والانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخ دول المنطقة العربية، والتي كانت سابقا عصية على الديمقراطية، وهل هذه الثورات والانتقالات الديمقراطية تمكنت من جبر الكسر والخروج من الحكم الاستبدادي والتسلطي؟
- **الفرضية الثانية:** هي عبارة عن نظرة للانتقال الديمقراطي الذي عرفه المغرب وتونس ومصر كدول للدراسة، إذ يعتبر الانتقال الديمقراطي بالمغرب خصوصية واستثناء وتجربة جد متقدمة، حيث أن المغرب كان سباقا لهذا الإجراء وذلك من خلال تجربة حكومة التناوب التوافقي نهاية التسعينات، كما أنه عزز هذا الإجراء بمجرد انطلاق شرارة الربيع العربي من تونس وانتقل بعفوية اتجاه جل الدول العربية.
- **الفرضية الثالثة**: وهي أن التحركات الشعبية التي جاء بها الربيع العربي كانت عبارة عن حقبة جديدة للتغيير هم عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث عرفت جل الدول العربية تعديلات دستورية متقدمة، هذه التعديلات جاءت من أجل إرساء دعائم الحق والقانون ومحاربة الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة.
- **الفرضية الرابعة**: وتتجلى في ظهور قوى سياسية جديدة متجلية في أحزاب وحركات اجتماعية وقوى ضاغطة، حيث أفضت التحولات والأحداث السياسية المتتالية التي شهدتها دول الربيع العربي إلى فوضى وعدم استقرار أمني وسياسي، كما فتحت هاته الأحداث والتحولات الباب لقوى سياسية جديدة لا تملك الخبرة الكافية في مجال التسيير والحكم، الشيء الذي أدى إلى بروز شكل جديد من

الحركات الاجتماعية، حيث اتسع نطاق تأثيرها وخاصة بعد استعمالها لوسائل التواصل الاجتماعي.

- **المناهج المتبعة**

المنهج المقارن: تم الاستعانة بهذا المنهج لفهم المسببات المشتركة، إلى جانب الوقوف على الخصائص المميزة للحالة المغربية، ولم تقف الاستعانة بالمقارنة عند هذا الحد، بل تجاوزته إلى رصد أوجه التشابه والاختلاف في موجات الاحتجاجات والانتقال الديمقراطي وعملية تعديل الدساتير التي عرفتها الدول العربية وبالأخص تونس ومصر.

المنهج التاريخي: وهو منهج يقوم على تسجيل أحداث ووقائع عالم السياسة دون تفسير أو تأويل لهذه الأحداث والوقائع، ويقدم التاريخ للمحلل السياسي سجلا لأحداث عالم السياسة يساعده على فهم وتفسير هذا العالم، لذلك يقال إن علم السياسة بلا تاريخ هو كنبات بلا جذور والتاريخ بدون علم السياسة هو كنبات بلا ثمر، يستخدم هذا المنهج في دراسة تاريخ الدراسات السياسية.

والمنهج التاريخي هو الذي يوظف التاريخ لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة[36]، ذلك أن حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها، بل هو امتداد له، ولهذا السبب فقد اعتمدناه أيضا لتسليط الضوء على الانتقال الديمقراطي الجديد الذي عرفته الدول العربية وهل هو في حد ذاته امتداد للموجات السابقة للتحولات الديمقراطية؟ وهل تعديلات دساتير هاته الدول في خدمة شعوبها كما عرفته بلدان الموجات السابقة أم لا؟

المنهج البنيوي: يعتمد هذا المنهج في العلوم القانونية من أجل فهم المجتمع وتحليل الظاهرة عن طريق تشبيهه بالكائن الحي ويتعمق في دراسة بنيته ومكوناته كما أنه يسمى أيضا بالمنهج الوظيفي لأنه يركز على الجانب الوظيفي في دراسة الظواهر وما تقدمه للمجتمع من إمكانيات الاستمرار والتوازن والبقاء، ويمكن اعتبار هذا المنهج منهجا فكريا تحليليا، وهذا ما تمت الإشارة فيه في هذا البحث عندما قمت بتحليل ظاهرة الثورات والانتقال الديمقراطي بالمجتمعات العربية التي أصابتها عدوى رياح التغيير السياسي.

[36] Madeline Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001, P 422.

- **خطـــة البحـــث**

بناء على إشكالية الموضوع وفرضياته، اعتمدنا خطة للبحث بتقسيمه إلى قسمين:

القسم الأول: علاقـــة الانتقـــالات الديمقراطيـــة بالدساتير في الوطـن العربي (المغرب، تونس، مصر)

القسم الثاني: الإصلاحات الدستورية بدول الربيع العربي (المغرب، تونس، مصر)

القسم الأول:

علاقة الانتقالات الديمقراطية بالدساتير في الدول العربية

تطرح المسألة الدستورية بشكل ملح في مسلسلات الانتقال الديمقراطي، التي ما هي إلا تعاقد بين الحاكم والمحكوم، على قاعدة الديمقراطية، وإرادة القطع مع النظام الاستبدادي، لأجل التأسيس للحكم الديمقراطي، هنا يظهر الدستور باعتباره الوثيقة الأسمى التي ستتضمن العقد الجديد، والتي ستحاول وضع الأسس الديمقراطية لنظام الحكم والممارسة السياسية، لهذا ففي خضم مسلسلات الانتقال الديمقراطية، غالبا ما يعتبر الدستور كمدخل للانتقال الديمقراطي، ذلك أن العلاقة بين الدستور والديمقراطية علاقة وطيدة جدا، لأنه لا يمكن البتة الحصول على حكم ديمقراطي بوجود دستور يكرس قواعد الاستبداد، ويلتف على القواعد الديمقراطية في الحكم، بدعوى الخصوصية أو احترام مبادئ تراثية وما ورائية.

من خلال ما سبق يتضح بأن النص الدستوري يتحول كمدخل للانتقال الديمقراطي الى وثيقة للحقوق والحريات والى صك لتجسيد كتابة الاتفاق السياسي وكذا إلى برنامج عمل للمقررين ومجال لاستلهام محددات السياسة العمومية من دستور للسلطة إلى دستور للحقوق.

إن القراءة الجديدة للوثيقة الدستورية تجعل الصك الدستوري عقدا حيا وعملا للمواطنين بدل الحاكمين وتعبيرا عن الشكل الحديث للنشاط السياسي مما يجعل البناء الدستوري يعلن عن ميلاد الديمقراطية المستمرة التي تسمح للجميع بالمشاركة في تشكيل الإدارة العامة خارج الزمن الانتخابي عبر منح الحق للمواطن في التدخل في المسطرة التشريعية ومراقبة مؤسسات النسق.

من هنا إذن تعتبر الدستورانية الحديثة وسيلة لتأكيد الهوية الوطنية للدولة فهي أولا تحيل إلى وظيفة الترشيد القانوني في إطار الدولة – الأمة، ثم إلى نوعية الإدماج الذي يشكل وظيفتها الأساسية. وبهدف الترشيد من بين ما يهدف إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية، وكذا أشكال الحكم الناتجة عنها، عن طريق إخضاعها إلى مجموعة من المبادئ. لكن ترشيد الوجود السياسي لمجتمع تاريخي لا يمكن تصوره إلا في إطار الاندماج السياسي، أي أن

الدستورانية لا تزال في الوقت نفسه حصيلة ترشيد الحياة السياسية، وأيضا نتاج الوعي والإجماع من قبل كافة القوى السياسية والاجتماعية، وفي هذا الاتجاه تبقى الدستورانية عاملا حاسما في نوعية الاندماج، مؤدية إلى تطوير مجموعة من التحديات وعلاقات الولاء التي تساهم في الرغبة في العيش الجماعي من خلال تنظيم دوائر للإدماج الرسمي، وتأسيس عوامل الاندماج المادي – القيم الاجتماعية، وهوما يشير إليه " ميغل هيريرودومينيون " عندما يكتب "الدستور يساهم من خلال وظيفة التنظيمية المحددة في تحقيق الاندماج الوطني أو فشله لأنه هو التعبير أو عدمه عن حياة الجماعة ولأنه يولد الولاء الذي يعتبر حجر الزاوية في مجتمع من هذا القبيل[37] ".

[37]- عبدالحق عزوزي، الدساتير المغاربية بين الجمود والتكييف، جريدة الاتحاد الإماراتية ليوم 17 دجنبر 2013.
- انظر موقعها الرسمي:www.alittihad.ae

الفصل الأول:

ثورات الربيع العربي: مداخل الانتقال الديمقراطي

تمثل ثورة الشارع في العالم العربي مرحلة جديدة في تاريخ دول المنطقة التي كانت تبدو عصية على الديمقراطية. فرغم سقوط دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وانهيار الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية ظل العالم العربي في منأى عن موجات التحول الديمقراطي. ولهذا تحدث الدارسون السياسيون عن "الاستثناء العربي" ووظف بعضهم المعطى الثقافي ذاهبا إلى أن الديمقراطية ثقافة مدنية وليست بناء سياسيا.

إلا أن التطورات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة غيرت المجتمعات العربية على المستويين الديمغرافي والثقافي. كما شهد ميزان القوى الداخلي، على المستوى السياسي، تغييرا هائلا على حساب الأنظمة العربية. فانتهاء الحرب الباردة وسيادة العولمة وكثافة التبادلات الدولية والتقنيات الجديدة التي غيرت العلاقات المجتمعية، حولت الأنظمة العربية إلى أنظمة بالية وسط محيط دولي متغير. فالمظاهرات الشعبية التي آلت إلى سقوط نظامي الرئيسين السابقين "بن علي" و"مبارك" وامتدت إلى بلدان أخرى، تظهر أن هذه الأنظمة لم تعد تلائم مجتمعاتها التي باتت بعد عقود من الاستقلال مجتمعات حضرية ظهرت فيها طبقات وسطى ترفض الحكومات الظالمة.[38]

أصل العطب العربي يكمن في الطبيعة السلطوية للأنظمة، وأن مسار الخروج من السلطوية طويل ومعقد، يشكل البناء الدستوري أحد مداخله المُمكنة، فالتفكير في النصوص الدستورية المُنتجَة في سياق الربيع العربي، يأتي في ضوء مقارنتها بمبادئ الدستورانية الغربية المرتبطة بسمو الدستور وبوظيفته الأصلية في تقييد السلطة، وتحديد مساحات اشتغال المؤسسات الدستورية، ولا سيما أن السلطوية العربية نجحت في إيجاد "دساتير بلا

[38]- تصريح قدمه لطفي زيتون، القيادي في حزب النهضة التونسي لموقع الصباح: لن ننقض على الحكم حتى لو انقسم النداء، تاريخ: 16 أكتوبر/تشرين الأول 2015 .

دستورانية"، أي دساتير على هامش السلطة، بدلا من أن تكون ميثاقا لتنظيمها ومقتضيات لكبحها[39].

أما "الدستورانية" الجديدة، فلم يكن طريقها مفروشاً بالورود، فثمة عوائق عقّدت مساراتها، من بينها: غياب الطابع الأيديولوجي والتنظيم الثوري "المركزي"، وقد برز هذا التعقد في الأيام الأولى التي تلت الثورات، مع إشكاليات تدبير التحوّل الدستوري، في ظل الشرعية الثورية الطارئة، ثم توازيًا مع النقاش المتوتر الذي تناول ترتيب أجندات المرحلة الجديدة، والذي اتخذ صيغة جدل تأسيسي وتمثيلي من خلال السؤال، أيهما أولا: إجراء الانتخابات أم صوغ الدستور؟

كانت الجمهوريات العربية (تونس ومصر)، والملكيات العربية المتجددة (المغرب)، تتطلب وثيقة دستورية تقوم على ثقافة جديدة، تخرج النصوص الدستورية من دائرة الهشاشة واللايقين والتقريبية. غير أن مسارات الدسترة، واكبت انهيار المثالية الدستورية المليئة برومانسية الثورة، وحرارة الساحات العامة، التي تعد الدساتير وثائق تأسيسية وعقودا اجتماعية تطبع اللحظات الكبرى لتحول الأمم. ومن استقطاب سياسي حاد بين القوى والفاعلين في الدولة والمجتمع بعد الثورات، إلى توق شديد إلى الدستور، حدث انتصار لفكرة الدساتير "التكتيكية" التي هي ترجمة آنية لموازين القوى المتصارعة من أجل السلطة في المرحلة المعقدة لما بعد اليوم الأول للثورة.[40]

ورغم كل ما شاب المنطقة من صراعات سياسية وتجاذبات إقليمية، بل حروب أهلية في بعض البلدان كسوريا واليمن، إلا نه برز للوجود وخلال نفس المرحلة نموذج أوما أسمي "بالاستثناء المغربي"[41]، والذي جاء بمثابة تفرد عن باقي البلدان، بوثيقة متوافق عليها بين الشعب والسلطة من جهة، وبين الشعب والنخب السياسية من جهة أخرى، نموذج أرخى

[39]- نفس المرجع أعلاه.

[40]-انظر دالية غانم، مستقبل الحزب الإسلامي الرئيس في الجزائر،-يزبك- موقع مركز كارنيغي، بتاريخ: 14 إبريل 2013.

[41]- انظر: عبد الحق عزوزي، لماذا تخلف العرب وتقدم الآخرون، جذور الاستبداد وبذور النهضة، دراسة نقدية للثقافات الدينية والسياسية، مطبعة إفريقيا والشرق، 2015، الدار البيضاء، ص.ص 38-40.

بضلاله عن باقي النماذج لتحتدي به، وتجعل من التجربة المغربية نموذجا في اللحمة بين جميع مكونات الشعب وتشبتهم بهرم السلطة والمتمثلة في القائد الأعلى للبلاد.

المبحث الأول: واقع الدستورانية في الوطن العربي

لا تكن الأنظمة السلطوية أي احترام لفكرة سيادة الدستور أو القانون، إذ هو أمر يتنافى مع طبائعها الاستبدادية التي ترى أنها أسمى من الدستور وأسبق عليه، فهي وليدة شرعية التاريخ البعيد، أو تعبير عن إرادة الله في أرضه، أو ترجمة لفكرة الثورة "المجيدة" ولتنظيمها الحزبي العتيد. ومن ثم فهي تلجأ إلى الدستور بوصفه خادما مطيعا لأهدافها السياسية، ومطية لتمكين سلوكها القائم على آليات الضبط الأمني والتوزيع الريعي.

وحين انفجرت العواصم العربية الثائرة في 2011، كان من البديهي أن يكون لفكرة "الدستور" حضور كبير لدى الجماهير التي تتوق إلى التحول الديمقراطي السريع. وقد ثبت في الأذهان أن كتابة دستور جديد، سيمثل الوثيقة الحتمية لإنقاذ الشعوب من السلطوية ودساتيرها المزيفة التي فُصلت على مقاساتها، لذا حاولت موجات الدسترة أن تؤسس لآليات تقوم بتقييد السلطة وتقنين سلوكها، وإعادة توزيعها وتداولها وفق القيم الجديدة التي أفرزتها الثورات.

ولكن، هل شكلت الدساتير، بعد الربيع العربي، تدوينا لروح الثورات أم كانت مجرد كتابة لتسويات اليوم التالي للثورة؟ وهل هذه الدساتير الجديدة هي التي يستحقها العربي الجديد، الذي بزغ في ربيع 2011؟ وهل شكلت تلك الدساتير المستحدثة ترجمة مؤسسية وقانونية ومعيارية للعقد الاجتماعي والسياسي المأمول؟

المطلب الاول: دراسة ميدانية وسوسيولوجية لدول الثورات

اذا كان الإصلاح كما مر بنا، وعبر امتداد التاريخ العربي، هو نقطة تمفصل الاستبداد والثورة، والحاضن للاستقرار والتغيير من داخل الأنساق المؤسساتية والمجتمعية، دون تهديد للحمة الاستقرار وغاياته الكبرى، فإن الثورة، حين يشتدّ الاستبداد وينغلق على نفسه وعلى المجتمع، تصبح طريقاً وحيدة بكل ما تحمله من مخاطر، ولذلك وجدنا أن اختلاف الأنظمة والدول في العالم العربي قد جعل خريطة "الربيع العربي" لا تستقيم، فالحالة التونسية ليست حتماً هي الحالة المصرية، والحالة الليبية أو السورية ليست حتما هي الحالة الأردنية أو المغربية.[42]

وهكذا فان الإصلاح بالطريق الثالث يعتبر مختلفا عن الطريق الجامد والراكد سياسيا بالنسبة إلى بعض البلدان التي ما زال فيها الاستبداد هو العنوان السائد، وما بين الطريق النقيض، وهو الطريق الثوري الذي أطاح برؤساء الاستبداد والأنظمة الديكتاتورية. لكن السؤال المركزي هو: ما الأسباب والعوامل الحقيقية الكامنة وراء قيام ثورات "الربيع العربي"، باختلاف تجلّياته وأنساقه من قطر إلى آخر؟

سؤال محوري في كتاب عالم الاجتماع المغربي أحمد شراك،[43] يقوده إلى دراسة كل حالة على حدة، كي لا يهدر الاختلاف السياسي، الدستوري، الاجتماعي، الثقافي، القائم بين كل بلد وآخر، حتى وإن كان القاسم المشترك من الماء إلى الماء قائماً بقوة، ومتمثلا في الاستبداد والجمود من جهة، وارتفاع وتيرة الطلب الاجتماعي على الشغل، الكرامة، حقوق الإنسان وفقدان الثقة في النسق السياسي القائم جملة وتفصيلا من جهة ثانية.

[42]- دالية غانم، مستقبل الحزب الإسلامي الرئيس في الجزائر، -يزبك- موقع مركز كارنيغ: مرجع سابق.
[43]- انظر: أحمد شراك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، فاس، 2017، القسم الأول.

الفرع الأول: التعريف النظري للثورات العربية

السؤال الذي يطرح نفسه ويراود الذهن مباشرة من الوهلة الأولى والنظرة الأولى في عنوان الدراسة قبل الولوج إلى صلب الموضوع ما هي الثورة؟ وللإجابة سوف نبدأ دراستنا الماثلة بمدخل مفاهيمي يعرف الثورة أولا، ومن تم مفهوم الربيع العربي أو ما بات يعرف بثورة أو ثورات الربيع العربي ثانيا.

الفقرة الأولى: المفهوم اللغوي للثورة

أ- ورد في لسان العرب: ثار، يثور، ثورا وثورة، وتورانا، أي هاج . وثورته وثور الغضب: حِدته. والثائر: الغضبان ويقال للغضبان أهيج ما يكون: قد ثار ثائره وفار فائره إذا غضب وهاج غضبه وثار إليه ثرا وثؤورا وثورانا وثب. ويقال انتظر حتى تسكن هذه الثورة وهي الهيج. وثار الدخان والغبار: ظهر وسطع. رأيت فلانا ثائر الرأس: أي انتشر وتفرق. وثورت الأمر: بحثته. وثورة من رجال وثروه: بمعنى عدد كثير. وثار الجراد ثورا وانثار: ظهر. أرض مثوره: كثيرة الثيران.

والثور: الذكر من البقر، وثورة على القياس. والثور: برج من بروج السماء. وثور القرآن بحث عن معانيه وعن علمه.[44]

وقال تعالى: في صفة بقرة بني إسرائيل، (**إنه يقول إنها بقَرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث مسلمة لا شيه فِيها قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون**).[45] أرض مثاره إذا أثيرت بالسن وهي الحديدة التي تحرث بها الأرض. وأثار الأرض: قلبها على الحب بعد ما فتحت مره.

وورد بالمختار الصحاح في باب الثاء: ثار الغبار: سطع. وثور فلان الشر تثويرا: هيجه وأظهره. وثور القرآن أيضا: أي بحث عن علمه. والثور من البقر والأنثى ثورة والجمع ثوَرة كعنبة. والثور برج في السماء.

---

[44]- ابن منظور، كتاب لسان العرب، دار المعارف، الدار البيضاء، ص. 269 .

[45]- سورة البقرة الآية: 71 .

وقد ورد في باب الراء فصل الثاء في معنى الثأر: الثائر من لا يبقى على شيء حتى يدرك ثأره، "ولا ثارت فلان يداه لا نفعتاه ".[46]

وورد في المعجم العربي الأساسي ثار يثور ثوره وثورانا ثائر: الشيء هاج وانتشر " ثار الغبار والدخان ". ثار ثائره/ ثارت ثائرته: بلغ به الغضب مبلغا بعيدا " ثارت ثائرته عندما علم بالتهم الباطلة التي وجهت إليه ". ثور يثور تثويرا: الشيء هيجه وأثاره " لم يكن من اليسير تثوير الفلاحين بعد قرون من الحكم الإقطاعي".

ومما سبق يمكن الإشارة بأن: - ثورة: مصدر ثار . - ثورة: ضجة. – ثورة هيجان. - ثورة: كثرة. – ثورة: تعمير.

وبالتالي الثورة لغة هي: الهيجان والوثوب والظهور والانتشار والقلب والتعمير والكثرة. قال تعالى: **"لا ذلول تثير الأرض".** اي لا تقلبها بالحرث القلب الذي يغيرها فيجعل عاليها سافلها، **"وكانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر**[47]**مما عمروها"**، اي قلبوها وبلغوا عمقها، مستخرجين منها بركاتها معمرين الأرض. حيث يقال أثار الفلاح الأرض حرثها وقلبها للزراعة ولذا فالثورة ما عمرت الأرض وما جاءت به من خيرات.

يجب أن تكون ثورتنا – وأي ثورة في العالم - ثورة إيجابية نستقيها من الآية السابقة فعندما يجعل الأرض تثور لا تتركها بل علينا الزرع وتتبعه.

- مفهوم الثورة في اللغة اللاتينية: اما الاصطلاح اللاتيني " Revolution " المقابل للكلمة ثورة باللغة العربية فهو تعبير فلكي الأصل شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم "كوبر نيكوس" 1473-1543 على الحركة الدائرة المنتظمة للنجوم حول الشمس ولما كانت هذه الحركة لا تخضع لسيطرة الإنسان ولتحكمه فقد تضمنت الثورة معنى الحتمية[48].

[46]- محمد بن يعقوب الفيروز، آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، 2005، ص: 388.
[47]- سورة الروم الآية: 9 .
[48]- كوبر نيكوس، مفجر الثورة، موقع روائع العلوم، نسخة محفوظة 1أبريل 2016، على موقع https://eltawil.org/sciencewonders/?p=101:، تاريخ الزيارة 2018/07/06 على الساعة 17.30

بناء على ما تقدم يمكن الإشارة إلى أنه بالعودة إلى اللحظة الأولى التي استخدمت فيه كلمة "ثورة" بهذا الاسم بأنه لم يكن هناك تحديد علمي واضح لمفهوم الثورة، هذا من ناحية، كما أن كلمة ثورة تعني في الأصل أمرا مختلفا باللغتين العربية واللاتينية مصدرا واستخداما من ناحية ثانية.

فمصدر كلمة "ثورة"[49] في اللغة العربية هو فعل (ثار– يثور) ومعناه غضب وهاج ومنها اشتقاق اسم الثور، ذكر البقرة. فقد استخدم العرب إذا كلمة ثورة بمعنى الغضب والهيجان، ولم تستخدم الكلمة كمصطلح سياسي واجتماعي بمعنى التغيير الجذري والانقلاب والتمرد وتغيير النظام إلا في العصر الحديث. واستخدم العرب كلمة الخروج للتعبير عن التمرد أو الثورة على الحاكم والنظام القائم، أي لم يستخدموا كلمة " ثورة " بل استخدموا كلمات مثل " خروج " و"فتنة".

أما استخدام كلمة ثورة باللغة اللاتينية "Revolution" كمصطلح سياسي واجتماعي وعلمي بمعنى التغيير الجذري والتحول فهو حديث أيضا. فأصل الكلمة نشأ في علم الفلك واستخدم على سبيل التشبيه في السياسة. وكانت كلمة ثورة Revolution في الأصل مصطلحاً فلكيا اكتسب أهميته المتزايدة من خلال العالم الفلكي "نيكولاس كوبرنيكوس". المصطلح يظهر بوضوح الحركة الدائرية للنجوم، وبما أن ذلك هو خارج تأثير الإنسان، وبالنتيجة فهولا يقاوم. الكلمة لا تشير إلى العنف، بل تشير إلى حركة دائرية متكررة، وعندما نقلت الكلمة إلى المجال السياسي، كان معناها تعاقب الحكومات والدول في دورة لا يمكن للبشر تبديلها وتغييرها.

ومن هنا نستطيع القول بأنه على الرغم من وجود صيغة كلمة " ثورة " في المعجم العربي - كما سبق توضيح ذلك - إلا أنها تخلو من الإشارة إلى أي مضمون سياسي، وإنما ظلت تدور في دائرة معنى: الثأر في الغالب. ولذلك استعار العرب مفهوم الثورة بمضامينه السياسية كغيره من المفاهيم من الغرب، ومن الخطاب السياسي الفرنسي على وجه الدقة.

[49]- جعوان مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، 1992، الطبعة 7، ص320.

الفقرة الثانية: المفهوم الاصطلاحي للثورة

إذا كان مفهوم الثورة لفظيا شديد التنوع، فإن ضبطه اصطلاحيا أمر صعب جدا، بسبب تنوع الفهم للمصطلح وتنوع مقاربات المفكرين منه، كل حسب إيديولوجيته وحسب اختصاصه. فالجدير بالذكر أن بعض التعريفات الاصطلاحية لمفهوم الثورة تتجاوز دلالاتها اللغوية المباشرة سواء في العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية وسنسعى في هذا الاتجاه إلى عرض أغلب وأهم وجهات النظر لتعريف المفهوم.

لقد أشار معظم المفكرين المعاصرين إلى أن مصطلح الثورة يستخدم للدلالة على:

(1) تغيرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم بصورة فجائية وأحيانا عنيفة بحكم آخر.

(2) تغيرات ذات طابع جذري(راديكالي) غير سياسية، حتى وان نمت هذه التغييرات ببطء، ودون عنف كما هو الحال عندما نقول ثورة علمية، ثورة فنية، ثورة ثقافية.[50]

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.

ويعرف "كرين برنتون" الثورة في كتابه الموسوم "تشريح الثورة"[51] بقوله "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر".

أما "يوري كرازين" فينظر لها – أي الثورة – بأنها "شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية.

---

[50]- انظر، لورنس إم برنسييه، الثورة العلمية، ترجمة محمد عبدالرحمان إسماعيل، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2014، ص 9.

[51]- انظر: كرين برنتون، كتاب تشريح الثورة، دار النشر كلمة، 1938، أعيد طبعه سنة 1956، تم توسيته من طرف نفس المؤلف سنة 1964، يحلل فيه المؤلف ميول مجتمع يسبق ثورة كبرى، وهو يرى أنه يجمع بين الثورات الإجتماعية والسياسية بسبب لالتدهور التدريجي لقيم المجتمع.

وعرفها البعض بأنها "حدث مفاجئ يؤدي إلى تغيير راديكالي يقطع الصلة بالماضي ويؤسس لنظام يلبي مطالب الثوار والذين هم الشعب وليست نخب متصارعة في بنية "النظام"

وورد في معنى الثورة في الفرنسية Révolution وفي الانكليزية " Revolution" بأنها تغيير جوهري في أوضاع المجتمع لا تتبع فيه ظروف دستورية، وهدفها تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وبالتالي كل حركة تؤدي إلى تغيير جذري في المجتمع دون عنف أو قهر فهي بمعنى ما ثورة، نقول الثورة الصناعية، والثورة الثقافية، والثورة الإشتراكية... والثوري" Revolutionnaire" هو المنسوب إلى الثورة.

والثورة كمصطلح سياسي هي الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أوأسوأ من الوضع القائم وللثورة تعريفات معجمية تتلخص بتعريفين ومفهومين الأول: التعريف التقليدي القديم الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة. وقد طور "الماركسيون" هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي أسماهم "البروليتاريا".

أما التعريف الثاني أوالفهم المعاصر والأكثر حداثة، هو التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته "كالقوات المسلحة" أومن خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية[52]. والمفهوم الدارج أو الشعبي للثورة فهو الانتفاض ضد الحكم الظالم. وقد تكون الثورة شعبية مثل الثورة الفرنسية عام 1789 وثورات أوروبا الشرقية عام 1989 وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في نوفمبر 2004 أو عسكرية وهي التي تسمى انقلابا مثل الانقلابات التي سادت أمريكا اللاتينية في حقبتي الخمسينيات والستينات من القرن العشرين، أو حركة مقاومة ضد مستعمر مثل الثورة الجزائرية 1962-1954. أما الانقلاب العسكري فهو قيام أحد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب النظام.

[52]- إيمان أحمد رجب، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 84، أبريل 2011، ص 10.

فالثورات تغييرات سياسية أساسية غالبا ما تجري بصورة دراماتيكية ووفق سيرورة معقدة دائما، ولا تعود للحكومة المركزية، لذا فالثورة تستطيع فرض قانونها على قسم هام من الأرض أو السكان.

وقد تتصارع عدة مجموعات، بما فيها الحكومة القائمة، للاستيلاء على السلطة المركزية[53]. وهذا الصراع على السلطة يُمكن أن يتحول إلى حرب أهلية وأن يؤدي إلى انقلابات سريعة أو حروب عصابات مستمرة، وتحاول كل مجموعة إنشاء بنى سياسية واقتصادية غالبا، لتحل محل البنى السابقة، وبالتالي فإن للثورة عناصر ثلاثة:

الأول: انهيار الدولة.

الثاني: الصراع على السلطة.

الثالث: قيام مؤسسات جديدة.

وهذه العناصر تتبادل التأثير، فسقوط الدولة الناجم عن إفلاس أو هزيمة عسكرية يولد، أحياناً صراعات على السلطة بين المجموعات المختلفة التي تطالب بها، وبالمقابل فإن الصراع على السلطة وإنشاء مؤسسات جديدة يؤديان أحيانا إلى انهيار الدولة، وقد يبدأ الذين يناضلون من أجل السلطة المركزية بتنظيم أنصارهم وإقامة مؤسسات جديدة على نطاق ضيق.

يشير "ماكيافيلي"[54] في هذا الصدد، في مقاربة "براكماتية" أن الثورة خطر يتعرض له الملوك عندما يكونون ضعافا وطغاة في الوقت نفسه، وهو ينصح الملوك من أجل المحافظة على السلطة، بتجنب هذا التركيب القاتل بين العيبين.

[53] -BARDINE AREFI, « State Framework : the case of yugoslavie, vol 28, n 3, fall 1998, pp 16.17.

[54]- نيكولا ما كيافيلي، كتاب المير، تقديم جمال الدين الكلياني، دار إقرأ، بيروت، 2014 - ص ص 9-10.

من السابق يتضح بأن: كل التعريفات التي حاولت الاقتراب من مفهوم الثورة اتفقت على أنها نوع من التغيير الجذري والعميق يستهدف اكتشاف الأخطاء وبناء علاقات سليمة مكانها، تشيع العدل وتصنع التقدم.

وأما سبب الاختلاف في فهم المصطلح فيكون إما للاختلاف العقائدي أو لتباين التخصص العلمي، وبعد أن سقنا مجموعة من التعاريف نرى أن "الثورة " أداة تطور تاريخي للمجتمعات الإنسانية، فهي حد فاصل بين النظام القديم والجديد، تحدث تغييرا جذريا للبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، ويستهدف هذا التغيير إفراز منظومة تجسد مطالب الثوار وتحققها.

الفرع الثاني: أسباب نشوب الثورات العربية

بعد عقود من السكون والجمود، وعلى غير المتوقع، اندلعت في أكثر من بلد عربي ثورات شعبية أسقطت أنظمة، وهزت عروش أنظمة أخرى، وخلقت واقعا جديدا على المستوى السياسي والاجتماعيلم تكن سرعة تشكّله وعمق تحولاته لتخطر على بال أكثر المراقبين تفاؤلا، ففي أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية. ومن أسباب قيام هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي وسوء الأوضاع عموما في البلاد العربية[55].

وقد انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، أدت في كثير من الأحيان إلى نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن. وقد تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام." وشكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب وتكتيكات الجماهير المطالبة بحقوقها.

[55]- فايزة سارة، العرب وتحديات القرن، مطالع الثورة ومقدمات الربيع العربي، القاهرة، دار الكتب، 2011، ص. 76.

وقد انخرطت كافة فئات وشرائح المجتمع في فعاليات الثورة منذ يومها الأول، صحيح أن فئة الشباب كان لها حضورا مميزا، وقد اختفت النـزعات الطائفية والقبلية والمناطقية، وحلت محلها روح التوحد والوحدة، وهذه هي المرة الأولى في التاريخ الحديث الذي يمثل الشعب العربي نفسه بنفسه، ساحبا البساط من تحت أقدام أولئك الذين حكموه طوال عقود.

الفقرة الأولى: الاستبداد والفساد الأسباب الرئيسية لنشوب الثورات: حالة تونس

جوهريا لا تختلف الأسباب التي فجرت الثورات في الدول التي اصطلح على تسميتها بدول الربيع العربي «الدول التي سقطت أنظمتها بسبب الثورات العربية عام2011»، عن مثيلاتها التي أحدثت الاحتجاجات الشعبية في معظم الدول العربية والخليجية. وهي بالمناسبة، خليط من العوامل والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تراكمت على مدار عقود من الزمن، وجعلت الشعوب العربية أشبه بـ «برميل البارود» الجاهز للانفجار في أي لحظة. لذلك بمجرد اشتعال شرارة البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد بتونس حدث الانفجار الهائل في المنطقة العربية ككل.

وبحسب الباحث سليم نصر الرقعي[56]، فأن حادثة حرق البوعزيزي لنفسه لم تكن هي الدامع للثورات، إذ أن مبررات الثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت موجودة في واقع هذه المجتمعات كوجود الغاز الخانق في جو الغرفة، فكانت حادثة «البوعزيزي»[57]بمثابة «الشرارة» التي انطلقت فأوقدت النار في ذلك الغاز القابل للاشتعال أصلا فأشعلت الغرفة برمتها.

من الممكن أن تختلف طبيعة أسباب الثورات العربية، بعض الشيء، باختلاف الأمكنة. لكن المؤكد أن هناك أسبابا عامة يمكن اعتبارها بمثابة المحركات الرئيسية لمعظم الثورات والاحتجاجات في العالم العربي، وهي التي أحدثت ذلك الانفجار الكبير. وقد تجتمع هذه

[56]*- سليم نصر الرقعي كاتب ليبي معارض يعيش في منفى اضطراري (بريطاني) بسبب غياب حرية التعبير وحق معارضة الوضع القائم في بلاده ليبيا، يؤمن بضرورة تحرير العقل المسلم من ثقل التراث والتاريخ والاستفادة من كل ما هو مفيد ورشيد في الفكر والعطاء الإسلامي.

[57]- معتز سلامة، دولة الانضمام، هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمين، مجلة السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 187، يناير 2012، ص.ص 112- 113 .

الأسباب جميعها في بلد ما وتؤدي إلى إشعال الثورة فيه، وقد يكفي أحيانا أخذ تلك الأسباب في بلد آخر لأحداث ثورة فيه. لكن معظم الأقطار العربية التي حدثت فيها الثورات هي في الغالب نتيجة جملة من الأسباب وليس سببا واحدا.

لأسباب فنية يتعذر رصد وتحليل كل أو معظم الاسباب والعوامل التي أدت إلى اندلاع الثورات العربية، في كل بلد على حدة. لهذا ستتم الإشارة إلى بعضها فقط، وخاصة تلك التي أدت إلى الثورة في تونس، باعتبارها تمثل حالة يمكن تعميمها على بقية البلدان. ومن ثم سنشير أيضا إلى أبرز الأسباب والعوامل التي كانت وراء اندلاع الثورات والاحتجاجات في معظم الأقطار العربية عموما.

حسب العديد من الباحثين في الثورة التونسية، فأن أسباب الثورة متعددة ومختلفة وهي على النحو التالي:

1 - الاستبداد السياسي، إذ أن سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي[58]، على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتها في تونس، وازدياد وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة مع وصول رئيس الحزب - الرئيس المخلوع - للحكم عام 1987، على إثر انقلاب أبيض قاده على الرئيس "الحبيب بورقيبة"، كان له الدور الأكبر في الثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس بن علي.

ولقد سيطر الحزب على أغلبية المقاعد في مجلس النواب «أكثر من80% من المقاعد»في كل الدورات الانتخابية التي أُجريت منذ العام 1989. كما سيطر على مجمل الحياة النيابة في مجلس النواب، وترتب على ذلك صدور تشريعات وقوانين صبت في مجملها في مصلحة الحزب الحاكم. وقدم الرئيس بن علي عند إمساكه بالسلطة في العام 1987، للشعب التونسي جملة من الوعود بالإصلاحات السياسية، وعلى رأسها إفساح المجال للمزيد من الحرية السياسية وانخراط الأحزاب في مشاركة سياسية حقيقية مع الحزب

[58]- حزب التجمع الدستوري الديمقراطي هو الحزب الحاكم في تونس والمهيمن على الحياة السياسية منذ الاستقلال سنة 1956 وحتى بداية سنة 2011، أي عندما اندلعت ثورة الياسمين التونسية، وهو حاليا حزب منحل قضائيا.

الحاكم. ولكن سرعان ما تبخرت هذه الوعود وتراجع "بن علي" عن هذه الإصلاحات وحكم تونس بقبضة حديدية.

ومثلت تلك التعديلات، بحسب الباحث، في مجملها جمودا في الحياة السياسية، وتأكيدا لاحتكار الحزب الحاكم لهذه الحياة، مما أدى إلى انسداد الأفق السياسي، وهيمنة أجواء سطوة الحزب الواحد، وقيادة الزعيم الأوحد، وهوما انعكس سلبا على واقع الحياة في مجالاتها كافة، الاقتصادية، والاجتماعية، والحقوقية. وخيمت على تونس أجواء عدم الرضا السياسي ووجدت طبقات داخل المجتمع ناقمة وغاضبة، تملّكتها حالة من الشعور بالظلم والمهانة وضياع معاني الكرامة الإنسانية.

2- انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي، فقد أشارت برقيات "ويكليكس" الى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من المواطنين التونسيين، لوجود الثروات في أيدي قلة من المجتمع، في وقت بلغت فيه مدة البطالة ثلاثين في المائة[59].

3- الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد، كما أن ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى الى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.[60]

الفقرة الثانية: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: حالة مصر

إن انتشار الفقر وتدنى مستويات المعيشة وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة لممارسات احتكارية من الدولة واتباع النظام الحاكم فيها، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية المترتبة على تدهور الأوضاع الاقتصادية قد يؤدى إلى قيام الشعوب بثورة على تلك الأنظمة.

[59]- دينا شحاتة و مروة و حيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 184 ، أبريل 2011، ص، 14 .

[60]- هنا محمود، معلومات أساسية عن جمهورية تونس، أفاق إفريقية ، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 7 ،2001، ص، 158.

فقد تمثلت الأسباب الاقتصادية الغير المباشرة في سياسة النظام السابق والتي كانت لها انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية بالطبع من خلال زيادة إفقار طبقة وزيادة إغناء طبقة على حساب الأولى، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة ما بين أفراد الطبقة الفقيرة وانتشار ارتكاب الجرائم للحصول على مالم توفره له الدولة والذي يمثل أبسط حقوقه في الحياة. [61]

وتعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي في عهد الرئيس السابق والتي أخذت بما يلائم الطبقة الحاكمة، دون أن تأخذ بباقي عناصر نظام اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تشكلت تحت ضغوط تاريخية من الشعوب، بالذات ما يتعلق بالحريات الديموقراطية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع أمام القانون، وإعادة توزيع الدخل من خلال نظام ضريبي تصاعدي، ونظام فعال للدعم، وتحسين أحوال الفقراء والعاطلين، وعلى الرغم من كل هذه الاسباب الاقتصادية فإنه لا يمكن إهمال دور البعد الثقافي في قيام الثورة. [62]

وتعتبر هذه السياسات هي الإطار العام للنظام الاقتصادي في عهد الرئيس السابق، ويتشكل الجانب الأعظم منها من السياسات التي طلبتها أو أملتها الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليان على النظام الحاكم في مصر بعد أن كبل مصر بديون خارجية هائلة بلغت نحو50 مليار دولار في عام 1988 حسب بيانات البنك الدولي، ولم يتمكن من التخلص منها إلا بمقايضة تلك الديون بموقف الحكومة المصرية السابقة المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب عام 1991.

ورغم أن الشعب المصري عانى من سوء وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[63] خلال فترة حكم مبارك وربما قبل ذلك، ولكن كانت هناك أسباب زادت من

---

[61]- الاسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة. انظر الموقع الالكتروني التالي:
www.arabe//:http finance .com /news/ اطلع عليه بتاريخ 2018/08/08 على الساعة 22h.00.

[62]- أحمد خميس كامل، المؤثرات الثقافية والاقتصادية، ندوة، قراءة في مسارات ثورة يناير وخرائطها المعرفية بعد عام ونصف عام، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة بتاريخ 15 و16 ابريل 2012.

[63]- عمراني كربوسة، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011، مجلة المفكر بسكرة، الجزائر، العدد11، شتنبر 2014، ص. 240.

شعور الشعب المصري بالاستياء الشديد وبالتالي مثلت هذه الأسباب الشرارة التي أشعلت فتيل الثورة وتمثلت في:

. توسع دور القطاع الخاص كبديل للقطاع العام

فقد توسع دور القطاع الخاص كبديل عن القطاع العام، واتجه القطاع الخاص إلى إهمال البعد الاجتماعي للتنمية وقصر نشاطه على القطاعات الخدمية والتسويقية وأنشطة الاستيراد وظهرت طبقة اجتماعية مصالحها تتعارض مع وجود صناعات وطنية، ولقد حصل القطاع الخاص على نسبة كبيرة من إجمالي إقراض البنوك المصرية علاوة على الاستثناءات والإعفاءات الضريبية، وانحصر دور القطاع الحكومي في أن يكون دورا تكميليا أو تسهيليا أو تخديميا للقطاع الخاص وذلك على عكس الدور الأساسي الذى يجب ان يقوم به، وبالتالي أصبحت كل الخدمات التي يجب أن توفرها الدولة للمواطن بالمجان غير موجودة وحتى يحصل على هذه الخدمات، أيا كان نوعها، لابد من ان يدفع مقابل تلقيه تلك الخدمات، لأن القطاع الخاص أصبح هو المسؤول عن تقديمها للمواطن وبما أنه قطاع هادف للربح فلابد وأن يحقق أرباحا من خلال تقديمه لهذه الخدمات .[64]

إذن تقليص دور الدولة نتج عنه تراجع كبير في تقديم الخدمات للمواطنين اللذين فاض بهم الكيل وكانت ثورة الخامس والعشرون من يناير عام 2011 هي المخرج الوحيد له من ما يعيشه من ظلم وقهر.

. انتشار الفقر والهشاشة

عانى الشعب المصري من سوء الأحوال المعيشية قبل الثورة ومازال يعاني منها حتى بعد الثورة نظرا لسوء الأحوال الاجتماعية، حيث هناك 40% من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، وهذا يرجع إلى التوزيع الغير العادل للناتج القومي، بالإضافة إلى هذا، فأنه حتى في حالة حدوث تحسن طفيف في الاقتصاد المصري فإن المواطن المصري لا يشعر بهذا التحسن لأنه لا ينال حصته العادلة من الناتج القومي.

[64]- حسني ثابث، ثورات شعبية غيرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين،2014 ، ص. 14 .

ولا شك في أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في مصر كان عاملا من العوامل التي لا يمكن إغفال تأثيرها على قيام ثورة 25 يناير، وتزداد نسبتها بين خريجي الجامعات ذوى المؤهلات العليا وأيضا بين الشباب ذوي المؤهلات المتوسطة، وقد أكدت الإحصائيات أن نسبة البطالة في تزايد مستمر وتشير إلى أن معدل البطالة ارتفع إلى 12.4% خلال الفترة فقط ما بين شهري اكتوبر وديسمبر 2011 وهذه النسبة ازدادت معدلاتها أيضا بعد الثورة[65]، وقد أدت البطالة إلى بحث الشباب عن البديل وتمثل هذا البديل في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وغيرها.

إذن، فانتشار البطالة وارتفاع معدلاتها كان سببا رئيسا في خروج الكثير من الناس ليس فقط الشباب وإنما كافة أطياف الشعب، إلى ميدان التحرير والتعبير عن سوء حالتهم وأوضاعهم المعيشية بسبب عدم وجود فرص عمل توفر لهم حياة كريمة يستطيعوا من خلالها توفير قوت يومهم، ورغم وضوح تلك النسب التي تؤكد ارتفاع معدلات البطالة إلا ان الحكومة كانت تنكر وتؤكد غير ذلك.

. تحجيم دور الطبقة الوسطى

كما كان للسياسات الاقتصادية الخاطئة الدور الأبرز في اختفاء الطبقة الوسطى من الشعب المصري، فقد أدت هذه السياسات إلى إفقار غالبية الشعب المصري وتكديس الثروة في يد فئة معينة ممن يطلق عليهم رجال الأعمال الذين اغتنوا بسبب الامتيازات التي منحها لهم النظام السابق في نهب ثروات وبنوك مصر، بل إن بعضهم قام بتهريب هذه الأموال خارج مصر، وبذلك انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط إحداهما أقلية تملك كل شيء وهي تمثل 20% فقط من الشعب وطبقة ثانية أغلبية لا تملك أي شيء وهي تمثل 80% من الشعب. وبالتالي أصبح لا يوجد وسط، فإما غني اوفقير[66]. ومما لا شك فيه أن انخفاض مستوى التعليم وضعف المنظومة التعليمية كان سببا هاما ساعد على زيادة

[65]- الاسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة، انظر الموقع الالكتروني التالي:
www.arabe//:http .com finance /news/ تاريخ الإطلاع على الموقع : 2018/08/10 على الساعة 19h30.

[66]- اميرة صالح، الإحصاء: كتاب ارتفاع معدل البطالة إلى 12,4 %في مصر، الفكر الجديد، 2013، القاهرة، ص.15.

الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبالتالي أيضا كان سببا في زيادة سخط الناس والقيام بثورة الخامس والعشرون من يناير [67] ، فهناك تدنى واضح لمستويات التعليم في مصر وذلك رغم زيادة عدد المتعلمين ولكنهم غير مؤهلين لسوق العمل.

المطلب الثاني: النظام وعلاقته بالمجال السياسي.

في الفلسفة، كما في فكر الحياة اليومية، وفي الغرب كما في الشرق، ثمة مفهومان أساسيان للسلطة. فمن ناحية أولى، نجد "سلطة الإخضاع القسري"، أي السلطة بوصفها رمزًا للقهر والإرغام، ورديفا لانعدام العقل والحرية، ومن ناحية ثانية، نجد "سلطة الجدارة المعترف بها"، وهي السلطة القائمة على جدارة أصحابها واستحقاقهم من جهة، وعلى اعتراف الآخرين الطوعي بتفوقهم وبأحقية هذا التفوّق من جهة أخرى. فالسلطة الأولى، سلطة الإخضاع والقسر، هي سلطةتستهدف مصلحتها الخاصّة فحسب، أو بالدرجة الأولى، وهي تتسلط على الآخرين وتستغلهم، قدر الإمكان، من أجل تحقيق تلك المصلحة. ولهذا، لا تحظى هذه السلطة عادة بحب الخاضعين لها، لكنها تحظى برضوخهم وطاعتهم لها لأسباب تتعلق عموما بضعفهم وقوتها. أما سلطة الجدارة المعترف بها فهي تهدف، بالدرجة الأولى، إلى خدمة مصلحة الآخر و/أو المصلحة العامة، وهي تنال تقبل الآخرين ومحبتهم لها واعترافهم بها، بفضل تفاعلها الإيجابي معهم، بعيدا عن وسائل القسر والقهر.[68]

يمكن أن نرى حضور هذين الشكلين من السلطة في مختلف مستويات الواقع العربي، فعلى مستوى الأسرة، تتراوح أشكال السلطة الأبوية بين "شكل استبدادي" يفرض فيه الآباء ما يريدونه على الأبناء بوسائل قمعية متعددة قد تصل إلى حدّ استخدام العنف الجسدي المفرط، وبين "شكل ديمقراطي" يكتسب فيه الآباء احترام أبنائهم وتقديرهم بفضل المعاملة الحسنة القائمة على الحبّ والعطاء وتلبية حاجاتهم، ومراعاة رغباتهم واحترام إنسانيّتهم

[67]- احمد زايد، اركولوجيا الثورة و اعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقراطية، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 42، ابريل 2011، ص. 21 .

[68]- علي جلال معوض، سمات الخطاب التآمري ومحفزاته في المراحل الانتقالية، السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2014 ، القاهرة، ص. 9 .

واختلافهم وخصوصياتهم. وعلى مستوى التعليم، نجد الأمر نفسه تقريبا، فهناك مدرسون يجدون في مناصبهم وسيلة للتعامل بفوقية مع التلاميذ والطلاب، ويرون في عملهم منة وعطاء يوجب إجبارهم على إظهار كل أشكال الامتنان الذليل والطاعة القسرية والخضوع الإجباري. وفي المقابل، ثمة مدرسون يتمحور اهتمامهم في عملهم حول مصلحة طلابهم ونجاحهم في التحصيل المعرفي الأفضل والأنسب لمستقبلهم، وتكون السلطة بالنسبة إليهم واجبا ينبغي أداؤه بإحساس عال بالمسؤولية، والتزام كبير بالقيم الأخلاقية السامية والسمحة. وغالبا ما يحظى هؤلاء المدرسون بحب طلابهم واحترامهم الطوعي.

يبدو حضور هذين الشكلين من ممارسة السلطة، في المستوى السياسي، أكثر وضوحا وأهمية. وتؤسس السلطة السياسية شكلي حضور السلطة في المستويات الأخرى، وتتأسس عليها، في الوقت نفسه. وتتسم معظم السلطات السياسية العربية بأنها – غالبا - أقرب إلى نموذج "الإخضاع القسري". في هذا النموذج، لا تحظى السلطات السياسية بالاعتراف الطوعي لمواطنيها، لكنها تحظى عموما بالطاعة والخضوع على أساس الترهيب المستمر، الممزوج بالترغيب أحيانا. وهذا الخضوع هو أهم ما تسعى له أي سلطة استبداديه، وهو الذي يميّزها عن الأشكال الأخرى من السلطة. وفي المقابل، لا تمارس "سلطة الجدارة" سلطتها إلا في ضوء الاعتراف بأحقيتها في هذه الممارسة، وهذا الاعتراف وحده هو المؤسّس لهذه السلطة.

ولا يعيش الإنسان العربي إنسانيته ولا يحافظ على كرامته ويمارس مواطنيته إلا بقدر ارتهان السلطات التي يتعامل معها باعترافه بها وقبوله أو تقبله لها، وبقدر ابتعاده عن "سلطات القسر والقهر" التي تظهر في أشكال مختلفة وفي مجالات الحياة كلها تقريبا. وتتجسّد هذه السلطات في كل اتجاه يحاول أن يفرض ذاته أو رأيه أولونه على غيره بالإكراه أو الإجبار. ونجد مثالا نموذجيا عن ذلك في النظام السوري الذي ما زال يحاول إخضاع السوريين لسلطته، على الرغم من أن الشعب الثائر قد أعلن منذ وقت طويل رفضه لهذا النظام، وعدم اعترافه به وبشرعيته المزعومة. لكن التخلص من هذا النظام المستبد – على أهمية هذا التخلص وأولويته – لا يفضي بالضرورة إلى التخلص من كل أشكال الاستبداد.

وعلى الرغم من أن نموذج "سلطة الإخضاع القسري" يتناقض بطبيعته مع نموذج سلطة "الاعتراف والتقبل الطوعي"، فإننا نجد في بعض البلاد العربية المبتلية بالأنظمة الاستبدادية ظاهرة غريبة تتمثل بامتزاج هاتين السلطتين وتصالحهما بطريقة مرضية، مثل ظاهرة "المنحبكجية" السورية. وتكمن مرضية هذه الظاهرة وغرابتها في تمجيد بعض الناس للمستبدين، على الرغم من كل ما فعلوه ويفعلونه بشعوبهم وبلدانهم. وتبلغ هذه الظاهرة قمّة غرابتها ومرضيتها لدى من لا يتأسس موقفهم على مصلحة شخصية أوانتماء ضيق ما، وإنما ينبني موقفه الممجد للمستبد الظالم على اقتناع صادق وراسخ بصلاح هذا المستبد وجدارته وأحقيته. ربما زالت غرابة هذه الظاهرة، نظرا إلى شيوعها واعتيادنا حضورها، لكن مرضيتها أمر يصعب إنكاره، ولا يمكن تجاهله أوالسكوت عنه. وربما كان الحل الوحيد لهذه الظاهرة هو إجبار أمثال هؤلاء الناس على أن يكونوا أحرارا، كما قال "روسو" في عقده الاجتماعي. ويحتاج تنفيذ هذا الحل إلى نجاح الموجات المتتالية من الثورات العربية في القضاء على الأنظمة الاستبدادية القديمة، والتخلّص من أصنامها وأوثانها، قبل البدء بمحاولة بناء ستستغرق وقتا أطول وجهدا أكبر، على أمل أن تفضي في مرحلة ما إلى تحويل البلد إلى وطن، والرعية إلى مواطنين، وإلى إنسان، بالمعنى المعياري أو الأخلاقي للكلمة.

الفرع الأول: النظام وعلاقته بالأحزاب والمؤسسات الدستورية

إن من بين أسباب الانتفاضة العربية هو بداية مرحلة الوعي السياسي رغم محدوديته والتي أفرزت فئة مجتمعية واعية بمآلات الوطن العربي، وهوما دعا الأحزاب السياسية إلى تعميق هذه المعارف لدى المواطن، ونخص بالذكر هنا الأحزاب السياسية المعارضة والتي عانت وقاست من ويلات الأنظمة العربية المستبدة، في حين نجد على أن بعض الأنظمة تخلق مساحة ضيقة للأحزاب المعارضة، نرى في المقابل أنظمة لم تترك يوما لأي جهة معارضة حق تأسيس حزب سياسي.

هكذا إذن نكون امام أنظمة عربية لا تعترف إلا بنظام الحزب الواحد وتهميش باقي المؤسسات الدستورية واحتكار القرار السياسي والإداري.

الفقرة الأولى: علاقة النظام بالأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية الحقيقية خير معبر عن اتجاهات الرأي العام، فالأحزاب السياسية تعمل جاهدة على تكوين قاعدة للمعلومات الصحيحة عن القضايا الجماهيرية المثارة، ولا شك أن تنافس الأحزاب السياسية يؤدى إلى كشف الحقائق حتى ولو حاول المسئولون إخفائها. ومن تم فإن النظم السياسية التي لا تسمح بتكوين الأحزاب السياسية – أو تسمح بتكوين أحزاب صورية – تفقد كثيرا من حيويات وفعاليات المنافسة وبذلك يتكون فيها رأي عام مضلل أو مغرر به يكون في المحصلة النهائية، ورغم وجود عدد من الأحزاب لا يستهان به إلا أن جميعهم لم يسمع لهم صوت إلا القليل منهم وظل الحزب الوطني الحاكم محتكر الحياة السياسية[69].

وإذا كان للأحزاب السياسية هذا الدور المؤثر في تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهاته فلا شك أن هناك منظمات أخرى لها تأثير كبير أيضا في تشكيل الرأي العام من بينها النقابات على شتى أنواعها وقد نالها الوهن هي الأخرى، فالنقابات العمالية سيطرت عليها الحكومة والحزب الحاكم بكافة الوسائل.

فالأحزاب السياسية تلعب في المجتمعات التي تسير وفق النهج الديمقراطي الليبرالي دورا مهما وكبيرا في مجمل العملية السياسية والاجتماعية، حيث يوفر الدستور الدائم لهذه الأحزاب الأرضية القانونية في حرية التعبير عن أفكارها وتحقيق برامج عملها عبر الوسائل المشروعة والمسموح بها دستوريا في هذه المجتمعات، وكذلك المشاركة في النظام السياسي على ضوء ما تفرزه نتائج الانتخابات، وبالتالي في صنع واتخاذ القرارات التي تتفق وبرنامج عمل الحزب وتقدم المجتمع، فالأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، تعمل كحلقة وصل ما بين الشعب والدولة، والمجتمع يعيش في حركة مستمرة على كل المستويات، والتعددية السياسية هي دليل على نشاطه وصحة توجهه نحو التقدم والتطور

[69]- عزمي بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 2، مزيدة ومنقحة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص. 110 .

لبناء دولة عصرية يسودها الأمن والاستقرار والقانون باعتبارهما أهم ركائز المجتمع المدني المنشود .

أما في المجتمعات ذات الأنظمة الشمولية او الدكتاتورية تكون العلاقة بين الحزب والدولة والحزب والشعب علاقة غير واضحة المعالم ومتداخلة فيما بعضها البعض. فالحزب لا يعكس في هذه المجتمعات مصالح الشعب وتطلعاته نحو الحرية، بل يفرض عليه (أي الشعب) القبول بطبخة سياسية جاهزة تصب في نهاية المطاف في خدمة نخبة معينة من المنتفعين من صناع القرار ليهيئ بذلك الأرضية الخصبة لولادة الدكتاتورية، حيث يصبح الحزب جزءا من أجهزة النظام الدكتاتوري وأداة لقمع المواطن واغتصاب حريته.

في عهد الأنظمة القمعية العربية، حدثت عمليات تدمير ممنهج لفكرة السياسة، وتشكلت مع الزمن معارضات سياسية تتحرك ضمن "ديكور" ديمقراطي، وتحمل عقدا مستحكمة بفعل احتكاكها الدائم والطويل بأنظمة الاستبداد، ولكنها لا تنجز شيئا مهما في يوميات المواطن، بسبب طبيعة تشوهات المجال العام، ويختلف موقف القطاعات الشابة من فكرة الممارسة السياسية، تبعا للتاريخ السياسي للمجتمع، وليس لأداء التشكيلات السياسية في حقبة الاستبداد، على عكس ما هو شائع، وأهم مثل على هذا هو المجتمع اليمني، الذي يعد واحدا من أعلى المجتمعات تسيسا في العالم العربي، بينما يشيع في المجتمعات التي لم تعرف تاريخا حزبيا متصلا، وتتميز بضخامة ديمغرافية وجغرافية، كالمجتمع المصري، التذمر و"غسل اليد" من القوى السياسية.

من الملاحظات التي تستحق التأمل، أن درجة تسيس المجتمع لم تكن فعليا العامل الحاسم في انتكاسة الثورة، بل كل من سلوك القواعد الشابة للأحزاب السياسية، ونظرة الشباب الذين دخلوا لفضاء السياسة حديثا بعد الثورة للعمل السياسي، فالأحزاب السياسية العربية الكبيرة، وذات التراكم التاريخي، تمتلك قواعد ضخمة ومنتشرة في المدن والأرياف في حالة المجتمعات المسيسة، وفي باقي المجتمعات تكون لأغلب الأحزاب قواعد صغيرة، ولأن شريحة الشباب هي الأوسع في مجتمعات العالم الثالث عموما، فإن البنية الصلبة لهذه القواعد هي من هذه الشريحة، ورغم هذا فإنهم لم يستطيعوا إحداث تغييرات حقيقية في

أحزابهم، فهذه الأحزاب ذات بنية شمولية، وتقترب في حالات كثيرة من المؤسسات المملوكة، ويحركها وعي ريفي رجعي، يشكل تمثلات قروية للحزب باعتباره "الأب"، واعتبار النقاش الديمقراطي، أو الاحتجاج في الدوائر الداخلية نوعا من "الجحود" الذي يشق صف العائلة، وبتصورات كهذه يتم ربط القواعد بالحزب، ولهذا يبقى الشاب غالبا في القواعد، خاصة إذا كان ذا وعي نقدي، بالإضافة إلى أن الأحزاب العربية على اختلاف توجهاتها قد سوقت، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واحدة من أفدح أكاذيبها، وهي أنها قد تخلت عن الإيديولوجيا، واستبطنت فكرتي الديمقراطية والمواطنة، ولكن بعد ثورة الربيع العربي، أصبح جليا أن هذه الأحزاب خلعت من الإيديولوجيا قشرتها فقط، وأبدلتها بقشرة الديمقراطية، أي أنها أحزاب ذات وعي إيديولوجي بمظهر ديمقراطي، وهو وعي إيديولوجي رث، تختلط فيه عقد التاريخ بالسرديات المكرسة بتمجيد الشخوص، وليس حتى وعيا إيديولوجيا عاتي الطرح والتنظير.

الفقرة الثانية: النظام وعلاقته بالمؤسسات الدستورية

إن خصوصية الحالة الثورية العربية، من حيث غياب الطابع الإيديولوجي والتنظيم الثوري المركزي، لا شك في أنها قد أثرت على تعقد مسارات الدسترة، وعلى صعوبة إيجاد نماذج تفسيرية مطابقة تعتمد على الفرضيات التي تقدمها المعرفة العلمية المتعلقة بتدبير السؤال الدستوري في لحظات الانتقال إلى الديمقراطية.

إن هذا التعقد انطلق من الأيام الاولى التي تلت الثورات، مع إشكالية تدبير الانتقال الدستوري في ضوء الشرعية الثورية الطارئة، ثم مع النقاش المتوتر الذي انطلق حول ترتيب أجندة المرحلة الجديدة[70] .

فالتقاطبات السياسية الحادة للقوى والفاعلين داخل الدولة والمجتمع في زمن ما بعد الثورات، قد أدى إلى نوع من كثافة الطلب على الدستور، حيث توالت الإعلانات الدستورية، أو حتى موجات الدسترة التي واكبت التحولات الكبرى التي شهدتها دول الربيع العربي.

[70]- حسن طارق، الربيع العربي والدستورانية، قراءة في تجارب المغرب ن تونس ومصر، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط: مطبعة المعاريف الجديدة الطبعة الاولى،2014، ص. 24-19.

وهكذا فالأنظمة العربية لا تزال في علاقة غير متزنة مع المؤسسات الدستورية حيث يغلب عليها الطابع الاستبدادي واحتكار السلطة والقرار وقمع باقي المؤسسات الدستورية حتى المعارضة منها ومراقبتها وكبح جماحها عبر تسخير المؤسسات التشريعية لملاحقتها وإسكات صوتها.

بلغ نموذج دولة ما بعد الاستقلال حده مما أثار استياء شعبيا واسعا زادته حدة ندرة السلع والخدمات. ويتم التعبير عن الاحتجاج غالبا من خلال المظاهرات لأنه لم يكن بمقدور السكان إسماع صوتهم من خلال المجالس المنتخبة أو الصحافة. وكانت النخب الحاكمة تتهم بخيانة القومية وبالعجز عن تسيير الدولة بشكل يخدم الناس ويحارب الفقر. وفي الثمانينيات تبنى الإسلاميون هذه المطالب فأكسبهم الأمر قاعدة شعبية استخدموا الدين لتوسيعها فحولوا المساجد إلى منابر لنقد الفساد وسوء تسيير البلاد. وتمثلت أول استجابة للحكام في الاعتراف بأن اقتصاد الدولة فشل في إنتاج الثروات وتوفير فرص العمل. وهكذا تقرر تحرير الاقتصاد والانفتاح على الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية. فقد تراجعت تونس ابتداء من عام 1969 عن سياسة الدولة المركزية التي كان ينتهجها وزير الاقتصاد السابق أحمد بن صالح، كما تخلت مصر عن الخطاب الاشتراكي وانسحبت الدولة من الحقل الاقتصادي. كما تم رفع الاحتكار عن التجارة الخارجية لإتاحة فرصة الاستثمار أمام رأس المال الخاص. وتحت ضغط صندوق النقد الدولي قامت الدول العربية بفرض قوانين السوق من خلال الحد من عجز الميزانية وإلغاء دعم المواد الأولية وخفض المساعدات الاجتماعية. وكان صندوق النقد الدولي يصبو إلى أن يفضي الحد من نفقات الدولة إلى خفض الأسعار وإلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي يؤمل أن تزيد من إنتاجية السلع وتحسن من وضعية الشغل.

لكن هذه الإصلاحات لم تعط أكلها لسببين: أما السبب الأول فهو أن الحكومة لم يكن بمقدورها الانسحاب فجأة من الحقل الاقتصادي وترك المجال للسوق لتتحكم فيه. فالأمر سيؤول على سبيل المثال إلى إغلاق المؤسسات الكاسدة التي تشغل عشرات الآلاف من الناس. فالاقتصاد لم يكن اشتراكيا ولا رأسماليا بل كان يجمع بين مساوئ النظامين. كما أن النظام لم يقبل بدفع الثمن السياسي للإصلاحات الاقتصادية الحقيقية ولم يكن مستعدا للتخلي

عن استخدام الاقتصاد كوسيلة سياسية لإعادة توزيع السلع والخدمات لتأمين الولاء والدعم. أما السبب الثاني فهو أن رأس المال الخاص لم يستثمر في الإنتاج بل توجه إلى الخدمات والمضاربات حيث يسهل تحقيق الأرباح، وهكذا تراكمت ثروات خاصة ضخمة بفضل النشاطات التجارية والمضاربات دون أن يكون لها أثر إيجابي على الإنتاج الوطني والشغل. ولا بأس هنا بالتذكير بأن البرجوازية التي أنتجتها سياسة الانفتاح لا تشبه البورجوازيات الأوروبية في القرن التاسع عشر التي تشكلت أساسا في مجال الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. فهذه البورجوازية لا تستثمر رأسمالها في إنتاج السلع المادية أي أنها لا تخلق ثروة بل تستحوذ على جزء كبير من الثروة التي كانت قائمة من خلال المضاربات، ولهذا لم تكن الطبقات الغنية تجنح للديمقراطية مخافة أن تسلبهم امتيازاتهم، فالبرجوازيات في أوروبا ليبرالية بينما هي عكس ذلك في العالم العربي. فالبرجوازيون المصريون والتونسيون والجزائريون يستمدون قوتهم وثروتهم من تحالفهم مع الحكام الذين يحمونهم، فقاعدتهم ليست اقتصادية وإنما هي سياسية. وقد أدت الليبرالية إلى انتشار الرشوة إذ أن تراكم الثروات الخاصة لم يعد مناقضا للتوجهات الإيديولوجية. لكن السماح بالإثراء في بلد لا يتمتع فيه القضاء بالاستقلال كان معناه فتح الباب أمام الفساد الشامل. وقد ازداد الوضع الاقتصادي سوءا مع الليبرالية التي أدت إلى التضخم. وتناقصت القدرة الشرائية للعمال اليدويين والموظفين كما ازدادت ظروف العاطلين عن العمل صعوبة نتيجة إلغاء دعم بعض المواد الأولية والحد من دعم بعضها الآخر.

الفرع الثاني: علاقة الأنظمة العربية المستبدة بالمحكومين.

بعد عقود من السكون والجمود، وعلى غير المتوقع، انتشرت احتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وقد وصلت إلى نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين نتج عنها وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن. وقد تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام". وقد أثبتت الأحداث أن هذه الأنظمة غاية في الضعف والهشاشة.

هكذا يتبين لنا مدى علاقة وارتباط الأنظمة العربية بشعوبها، والتي تختلف من بلد لآخر ومن نظام لآخر، وحيث أننا نجد النظام التونسي والمصري واللذان تماديا في احتكار السلطة والهيمنة السياسية للسلطة وظلم وتهميش المواطنين وترتيبهم على عدة مستويات، النافع منهم والغير النافع، وبذلك رأينا أن هذه الشعوب لم تكن في يوم من الأيام مقتنعة بحكامها وإنما هو الخوف والاضطهاد الذي كان يسري في عروق هذه الشعوب والذي منعها من الانتفاضة.

وفي المرمى الآخر توجد الأنظمة الملكية، إلا أن شعوبها تبقى دائما متشبثة بأنظمتها، وذلك لأسباب تاريخية ودينية وعرقية، ومطالب هذه الشعوب تقتصر فقط على تغيير الحكومات أو بالأحرى تغيير الوضع الاقتصادي.

الفقرة الأولى: احتكار السلطة والاستبداد يولد العنف

إن الأوضاع السيئة التي يعيشها عالمنا العربي والإسلامي اليوم والفشل الذريع في تحقيق الحد الأدنى من تطلعات المجتمع في التنمية والوحدة والحرية، يعود جزء كبير منه إلى أنظمة الحكم المستبدة التي وصلت إلى الحكم بقوة السلاح وتسلطت على الشعوب باللاشرعية، وحافظت على طغيانها ووجودها بالعنف والقمع والاستبداد. فشعوبا ترزح تحت القهر غير قادرة على مواجهة مشاكلها التنموية فضلا عن مواجهة التحديات الخارجية، حيث أن النظم الاستبدادية تقتل في شعوبها إرادة التفكير والتطوير والإبداع وتخلق مجتمعا متأزما، فأسير الاستبداد "يعيش خاملا فاسدا ضائع القصد، حائرا لا يدري كيف يميت ساعاته وأوقاته".[71]

كما أن إشكالية الاستبداد بالرأي وعدم القدرة على تقبل الرأي الآخر والتعايش معه غدا مشكلةً مستعصية وأصبح معها الخلاف والاختلاف صورة مألوفة في المجتمعات العربية وجعل إمكانية تحقيق الوحدة والتعايش في ظل الاختلاف ضربا من المحال.

[71]- محمد عبد المنعم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد 170، يناير 1992، ص.18.

ورغم خطورة وأهمية موضوع الاستبداد إلا أنه يعد من الموضوعات القليلة المسكوت عنها والمحظور تداولها بين الناس والمحاطة في نفس الوقت بالغموض من كل جانب حتى لا يتسنّى للناس تحقيق مقولة (اعرف عدوك أولا) وبالتالي حتى لا يتمكنوا من التغلب عليه، وسنحاول خلال هذا البحث إجلاء الغموض عن هذا المفهوم والحديث عن آثاره وأسبابه وكيف يمكن معالجته.

تتداخل مع مفهوم الاستبداد مفاهيم أخرى مشابهة كالطغيان والدكتاتورية والحكم المطلق والتسلطية والشمولية. فمن المفكرين من رأوا أنها وجوه متعددة لشيء واحد، ومنهم من ميز بينها وبين مفهوم الطغيان الذي يعتبر من أقدم المفاهيم التي اختلطت بمفهوم الاستبداد، حيث يعني الطغيان في دلالاته اللغوية (علو الشيء وتجاوزه عن حدوده المعيارية) كأن يقال "طغى الماء"، وقد أشير إليها في القرآن الكريم بقوله تعالى: {**اذهب إلى فرعون إنه طغى** } [72]

وعرفه أرسطو بأنه صورة الحكم الفردي بممارسة السلطة دون رقيب ولا حسيب واستخدم هذا المفهوم للإشارة إلى أنظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة في إدارة السلطة، لذلك، يميز البعض بين مفهوم الاستبداد ومفهوم الطغيان من زاوية صفتي "القهر والجبر" اللتين يشتمل عليهما مفهوم الطغيان[73].

بينما يرى البعض أن الطغيان مرادف لمفهوم الاستبداد وليس شيئا آخرا منفصلا عنه، فقد نميز بين فعل استبدادي وآخر، لكننا لا يمكن أن ننفي عنه صفة الطغيان، فليس العنف أو القهر أو عدمهما هما اللذان يعبران عن طبيعة الاستبداد، فيجعلان من فعل إما طغيانا وانعدامهما يجعلان منه استبدادا، فصفة الطغيان ملازمة لفعل الاستبداد سواء تم بالترغيب أو بالترهيب، فمن الطبيعي للحاكم المستبد الذي استفرد دون وجه حق بشيء مشترك للجميع أن يستخدم العنف والقوة للاحتفاظ بما سلب وإجبار الآخرين على قبول ذلك وبالتالي فالعنف أو

---

[72]- سورة طه، الآية 24.

[73]- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي ،عالم المعرفة، الكويت، العدد 183، 1994، ص 52.

انظر أيضا ، حضر خنافر ، في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية، دار المنتخب العربي، لبنان، بيروت، 1995، ص 58.

القهر والجبر لا يعبر في الحقيقة عن طبيعة فعل الاستبداد، بل يشير إلى الوسيلة التي ينشئ بها المستبد فعله. من هنا يمكن تصنيف أنواع الاستبداد وفقا لمعيارين: [74]

المعيار الأول: من حيث الجهة الصادر عنها الاستبداد فقد يكون المستبد فردا سواء كان حاكما أو أبا أو زوجا أو معلما وقد يكون المستبد عائلة أو عشيرة أو قبيلة عندما تستأثر أحداها لنفسها بإدارة نظام الحكم وقد يكون المستبد حزبا سياسيا فيما "الاستبداد الحزبي" عندما يحكم الدولة والمجتمع حزب واحد وتلغى أو تهمش باقي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

المعيار الثاني: تصنيف الاستبداد من حيث مجالاته كالتالي:

1-الاستبداد الفكري: وهو تبني رأي أو فكر أو اجتهاد (لا نص ثابت فيه) وعرضه على أنه الحقيقة المطلقة التي لا جدال فيها ويكون من نتيجة ذلك عدم القبول بالفكر أو الرأي أو الاجتهاد الآخر وتسفيهه والتقليل من شأنه وقد يمتد ذلك إلى التضييق على أصحابه والتنكيل بهم.

2-الاستبداد الاجتماعي: ويتلخص هذا النوع من الاستبداد في القول أو الاعتقاد بأحقية طائفة أو قبيلة أو فئة اجتماعية على أن تعلوا أو تسود أو تحكم على غيرها، وقد تمارس الدولة الاستبداد الاجتماعي إلى جانب الاستبداد السياسي من خلال قيامها بالاحتكار الفعلي لجميع مصادر القوة والسلطة في المجتمع، يرمي بها في الأخير إلى التمرد من قبل مواطنيها.

3-الاستبداد السياسي: عندما نصف الاستبداد بـ "السياسي"، فإن المقصود به هو انفراد شخص أو مجموعة أشخاص بإدارة شؤون المجتمع السياسي دون بقية المواطنين. فالاستبداد السياسي يفترض وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات العامة، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركة في إدارة شؤون المجتمع دون الآخر. فهو فعل يقوم على الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة على "شيء" هو حق مشترك مع الغير والاستيلاء عليه

[74]- محمد المختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص: 515.

دون وجه حق. وبالتالي فالاستبداد السياسي ينصرف إلى اعتقاد فرد أو جماعة أو حزب بأنها الوحيدة التي لها الحق في الحكم والبت في الشؤون[75] العامة دون غيرها، الشيء الذي يولد الانفجار والسخط وعدم الرضا بالواقع المعاش.

الفقرة الثانية: احتكار السلطة نظام الحزب الواحد

أولا - تونس

لم يحقق الرئيس "بن علي" لا الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات الرهيبة. فقد عزز بن علي الحكم الفردي المطلق، فجمّع بين يديه على غرار سلفه بل أكثر منه كافة السلطات مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد بهم وقمع كل خروج على الصف.[76]

إن ما عرفته تونس من أحداث وانتفاضات في العقدين الأخيرين مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس بن علي الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع، وكانت هذه الأحداث بمثابة مؤشرات لقيام الثورة التونسية ومن أبرز هذه المؤشرات:

– اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجة الواقعة بالشمال الغربي أواخر التسعينات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق ‘‘الترجي الرياضي التونسي’’ الذي يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي المخلوع، وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة لنظام الحكم ومنها شعار’’يا زين تلفّت لينا وإلا الجزائر أولى بينا’’ في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

- اندلاع احتجاجات ومواجهات دامية أواخر الألفية الثانية من القرن الحالي في الحوض المنجمي بمدينة "الرديف" التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلمياً مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط في تلك الأحداث

[75]- علي جواد، "فوائد وأهمية الديمقراطية"، متوفر على الموقع الإلكتروني www.uobabylon.edu.iq اطّلع عليه بتاريخ 20 2-2018.

[76]- محمد كرو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1989، ص 314.

قتيل واحد وكثير من الجرحى في صفوف المتظاهرين ووقعت اعتقالات عديدة وتعذيب شديد انتهي بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة[77].

- مع بداية العقد الأول من الألفية الثانية، بدأت تتضح جليا ملامح سيطرة نظام الحزب الواحد على المشهد السياسي التونسي، وذلك من خلال إطلاق أدرع الحزب على جميع المؤسسات الوطنية، وأيضا كانت هناك سيطرة على جميع الميادين سواء الاقتصادية أو السياسية وكذا الفنية، بل ولم تسلم منه حتى الرياضة التي كانت في مرمى حجر النظام بتبنيه لبعض الأندية وتفضيلها عن الأخرى بامتيازات مالية، وفي كثير من الأحيان بإعطاء نتائج مسبقة للمباريات.

هذه السيطرة الحزبية انتقلت في بضع سنوات من سيطرة أعضاء الحزب إلى أيادي العائلة الحاكمة وبالخصوص عائلة الطرابلسي التي باتت في لحظة من اللحظات هي العائلة الحاكمة في تونس مع تغييب تام لجميع الوجوه السياسية، وفرض حالة من التوريث بين أفراد عائلة الطرابلسي، بحيث أنه بات يوجد على رأس كل مؤسسة وطنية فرد من أفراد العائلة الحاكمة، خاصة في المجال المالي إذ تمت سيطرة فعلية على جميع المرافق المالية للدولة من طرف عائلة الطرابلسي[78].

وهكذا وبعد مناوشات بين الفرقاء السياسيين في دهاليز أروقة السياسة وبعيدا عن أنظار الحزب الحاكم كانت هناك بعض التحركات الفردية من بعض الزعماء السياسيين، إلا أنه طالما اصطدمت هذه التحركات والمطالب بعصى السلطة والقمع والسجن.

وضع أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية بالبلاد وتمركز القرار الإداري بين يدي بضعة أفراد، وكذا السيطرة التامة على الاقتصاد، مما أدى إلى تشنجات وغضب الشارع، هذا الغضب لن يعرف طريقه نحو الانفجار إلا من خلال صفعة وجهت لأحد الباعة المتجولين من طرف شرطية، لتبدأ من هناك شرارة الثورة والعصيان المدني إلى ما بات يعرف بثورة

[77]- رضوان، أحمد، "اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر الإعلام والتحولات المجتمعية في كلية الإعلام، جامعة اليرموك، (إربد، 23-25 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

[78]- شعبان الصادق، النظام السياسي التونسي، نظرة متجددة، تونس، سيراش للنشر والتوزيع، 2005، ص، ص38-39.

الياسمين، ثورة أدت إلى كشف غطاء فساد الحزب الحاكم، مما أدى إلى بداية الانهيار بشكل متسارع وانتقال السلطة من يد الحزب الواحد إلى أحزاب متعددة، اوما عرف بتحالف "الترويكا" أي ثلاثة أحزاب مختلفة التوجهات والايديولوجية، لكن ما يجمعها هوالرغبة في التغيير والمضي قدما بالبلاد إلى ما هوفيه ازدهار لها وتنمية شاملة لمختلف بقاع الوطن.

ثانيا ـ حالة مصر: الحزب المهيمن

شكل نظام الحزب المهيمن بمصر أحد أهم أسباب ثورة25 يناير2011 فلقد قامت هذه الثورة في وقت كان التحضير فيه لتوريث منصب رئاسة الجمهورية على قدم وساق والظروف كانت تنبئ بتمرير تلك الخطة ببساطة ويسر لكون مفاتيح التشريع مضمونة وكلها تدين بالولاء لأسرة الرئيس، فالأغلبية الكاسحة لمجلسى الشعب والشورى بتكوينهما قبل الانتخابات بيد الحزب الوطني. والرأي العام العالمي يبدو أنه لا يعارضه، إذن فقضية التوريث محسومة إلى حد كبير ولم يكن يبقى عليها سوى الخطوة الأخيرة وهي تعيين الابن رئيسا للجمهورية خلفا لوالده في انتخابات شكلية كتلك التي دأبت عليها مصر في الحقب الفائتة وتمثلت المشكلة الأساسية في رفض مشروع التوريث جماهيريا ومن النخبة المثقفة والمهتمة[79].

نظم الحزب المهيمن قواعد وأصول حتى في الترويج للشمولية وغياب التنوع والمعارضة، فهي ليست تنظيمات عشوائية، ولا يديرها هواة، إنما هي دائماً ما تعرف قواعد إيديولوجية أو سياسية أو قانونية تنظمها، وتحمل فكرة عقائدية، أوبريقاً سياسياً قادراً على دمج غالبية الراغبين في العمل السياسي داخل حزب النظام، وإقصاء القلة المعارضة أو "المارقة" بالأدوات الأمنية.

يقينا أن نظم الحزب المهيمن تراجعت في العالم كله، وكثير منها انهار في العقود الثلاثة الأخيرة، وبقيت منها قلة تمثل استثناء من تجارب العالم، خاصة الناجح منها. أما مصر فقد عرفت نظام الحزب الواحد طوال الخمسينات والستينات مثل كل تجارب التحرر

[79]- وحيد عبدالمجيد، نهاية ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، ابريل 2011 ، ص 20.

الوطني في العالم الثالث كله، فانشغل عبد الناصر بفكرة تنظيم الجماهير في حزب منذ البداية، فكانت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي، وحين شعر بأن تنظيماته السياسية ضمت المؤمنين بمبادئ ثورته والمنافقين، أسس تنظيما سرياً عرف بالتنظيم الطليعي لاختيار العناصر الكفؤة والأكثر وعياً، وعاد ليتحدث عقب هزيمة 67 عن التعددية السياسية والحزبية.

ولعل كتاب الأستاذ والمناضل عبد الغفار شكر[80] عن منظمة الشباب الاشتراكي (تجربة مصرية في إعداد القيادات 1963 إلى 1976) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، يدل على أن إدارة البلد والمنظمة لم تكن عشوائية ولا أمنية (رغم وجود الاثنتين) إنما كانت بالأساس سياسية وابنة عصرها، فقد تحدث الرجل عن الاشتراكية في وقت كان يحكم نصف العالم أحزاب اشتراكية، ويعارض نظم النصف الآخر أحزاب اشتراكية[81].

نظام الحزب المهيمن في مصر كما في باقي دول العالم كانت له أصول وقواعد (رغم أنه أصبح جزء من الماضي)، وهو يعني قدرة السياسة على دمج أغلب الناس في العملية السياسية، وفي داخل النظام الشرعي الذي يحكم البلاد، على عكس النظم الأمنية التي لا تمتلك تنظيماً سياسياً من أي نوع.

ولذا لم يكن غريبا أن نجد تنظيم الرئيس" عبد الناصر" الواحد يضم بداخله شيوعيين سابقين اقتربوا من فكره حول الاشتراكية العربية، وأسسوا أهم دوريات فكرية وثقافية في تاريخ مصر مثل الطليعة والكاتب وغيرهما، وقادتها أسماء بوزن لطفي الخولي وصلاح عيسى وغيرهما، كما نجحت منظومة الحزب الواحد السياسية في عهد عبد الناصر في أن تدمج إخوان تائبين مثل الشيخ الباقوري الذي كان وزيراً للأوقاف وغيره.

[80]- عبد الغفار شكر مزداد سنة 1936، شغل عدة مناصب نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري، نائب رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية بالقاهرة ورئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي السابق ، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي سابق..

[81]- راجع: عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي، تجربة مصرية في إعداد القيادات، 1963-1976، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، القسم الثاني.

يقينا نظام الحزب الواحد في مصر كان ابن عصره، وحمل أفكارا جادة، ألهمت الناس، ونجحت في جوانب وأخفقت في جوانب أخرى، وبالتأكيد لم يعد لهذا النظام مكان من الإعراب في الوقت الحالي بعد أن طوت معظم دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية هذا النظام.

ثالثا ـ الاستثناء المغربي

بقطع النظر عن تباين أشكال الأنظمة السياسية في الوطن العربي يبدو أن نقطة الالتقاء الأساسية تتمثل في سؤال الديمقراطية التي تعد ليس فقط نموذجا نظريا (براديغم) لضبط نطاق الفعل السياسي بل كذلك إطارا جامعا لفلسفة الحكم ومنطلقات التدبير.

وإذا كانت التنمية في البلدان العربية لاتزال مطلبا وغاية، فإن ركنها الأساسي يتمثل في سندها السياسي والعقائدي المجسد في أعمال الديمقراطية كأساس تنموي استراتيجي. وهو واقع ما انفك يراوح مكانه في الوطن العربي الذي لم يحسم أي من مكوناته بعد في الديمقراطية نهجا وتمثلا. وفي هذا السياق، فإن موضوع الفعل الحزبي في المغرب كمثال شاخص عن مسألة الديمقراطية ليس فقط كإشكالية متصلة بتضارب التصورات وتباين التمثلات واختلاف أشكال التفعيل بل كذلك كصيرورة ممتدة تاريخيا ومؤسساتيا.

لقد شكلت طبيعة السلطة السياسية في هذا الخضم محددا محوريا في تطور الحياة السياسية في المغرب، إذ لا يقابل تصورات المعارضة الحزبية لآليات تحقيق الديمقراطية إلا تمثل الملكية لدورها المركزي في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها، لاتصالها بآليات لإضفاء الشرعية ترتكز على البنيات التقليدية للحكم في محدداتها التاريخية ـالتراثية والسياسيةـ الدينية التي ترتهن بها أشكال "التحديث السياسي" في إطار مفهوم الملكية الدستورية الذي لا يمكن استحضاره إلا داخل النسق السياسي المغربي ووفق الضوابط التي حددت معالمها المؤسسة الملكية في سياق تعاملها مع المسألة الديمقراطية.

ويمكن في هذا الصدد الارتكاز على محددين محوريين يتجسدان في مركزية المؤسسة الملكية وتمثل الوظيفة الحزبية: تنطلق الملكية في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ.

وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه.

وبصرف النظر عن الاختصاصات الكلاسيكية لرئيس الدولة يبدو أن المكانة السياسية الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعا مهيمنا في الهرم الدستوري برمته، كما يجسد ذلك الفصل التاسع عشر، حسب دساتير ما قبل دستور 2011، الذي ينص على أن الملك هو "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور. وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة."

وإذا كان الفصل التاسع عشر من الدستور مفتاحا مبدئيا لتبين مركز المؤسسة الملكية في البناء الدستوري، فهو يجسد أيضا المنطلقات العقائدية الكبرى التي تراهن عليها الملكية لإدارة دفة الحكم في البلاد دون أن تكون سلطتها محل نقاش أو موضع تقليص فعلي بمناسبة المراجعات الدستورية الأساسية لسنوات 1970 و1972 و1992 و1996، علاوة على أن الملكية تتوفر دستوريا على سلطة كبرى في مجال التعيين.

وتعتبر الثقافة الرعوية مناط تمثل النظام التقليدي أو "النظام المخزني" لعلاقته بالمجتمع وأيضا بالطبقة السياسية التي تتحول إلى دعامة إسنادية بدل أن تكون طرفا وازنا في القرار السياسي الذي يتحول بذلك إلى قرار شبه مغلق، كما تتحول العلاقة بين الملكية والشعب إلى ارتباط عضوي لا يحول دونه حائل بما في ذلك المنظمات الوسيطة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية.

تثير إشكالية مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي لزوما الوضعية التي سطرها المشرع الدستوري للمؤسسة الحزبية ترتيبا على الاختيارات الاستراتيجية للنظام من جهة، وطبيعة الرهانات المتصلة بالأحزاب السياسية في المجال السياسي الوطني مرحليا واستراتيجيا من جهة ثانيا.

فقد جعلت الملكية من التعددية الحزبية[82] مبدأ دستوريا ثابتا يلخص مراهنتها على واقع سياسي تعددي ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية أولا، ويجسد "الانتصار" السياسي الذي حققته الملكية في صراعها المضمر أو المكشوف مع المكونات الحزبية التاريخية ثانيا.

وتجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن "نظام الحزب الوحيد غير مشروع"، كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم .

وعلى مستوى التمثيلية يلاحظ أن الدستور المغربي ترك الباب مشرعا دون أن يربط التمثيلية الحزبية للمواطنين بالمسلسل الانتخابي. فتعامل الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع أو مدى تمثيلها لقاعدة انتخابية معينة، كما أن الحياة السياسية المغربية منذ الاستقلال عرفت فترات لم يكن فيها للانتخابات أي موطئ قدم، ومع ذلك تعاملت الملكية مع المكونات الحزبية انسجاما مع تقييمها الخاص لمكانة كل حزب على حدة ولثقله السياسي.

وترتبط الوظيفة التمثيلية للأحزاب في مقام آخر بمهمة تأمين الوساطة داخل النظام السياسي. وهوما لا ينسحب من منظور الملكية على منطق النسق السياسي المغربي الذي لا يقر بأي وساطة بين الملك والشعب خاصة أن "التمثيلية العليا" باتت مجسدة دستوريا وسياسيا في المؤسسة الملكية.

[82]- عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة، منشورات الزمن، المكتبة الوطنية، الرباط، العدد 47، 2005، ص 21.

وظل الحقل السياسي المغربي مشوبا بانحصار بنيوي بدءا بالمستوى الدستوري ووصولا إلى المنافسة السياسية التي استمرت مجالا مطلبيا للأحزاب التاريخية أو المتموقعة في خانة مطالبة النظام. وهو واقع انعكس جوهريا على طبيعة الممارسة الحزبية التي وسمت بمختلف أشكال رد الفعل ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه دون أن يساءل ذاته أو يعيد تشكيل توازناته وفق منظور استراتيجي أو انطلاقا من تصور براغماتي يوازن بين طبيعة النظام ومتطلبات الفعل الحزبي الطبيعي.

تكمن الإشكالية المركزية في المغرب السياسي منذ الحصول على الاستقلال في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية كما هي متعارف عليها في المنظومة المرجعية. إذ إن التلازم بين الواقع الأول والمطلب الثاني يكتسي بعدا تنازعيا لا جدال فيه، وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي الأيديولوجي في المغرب حتى في فترة ما اصطلح عليه بحكومة "التناوب التوافقي" ما بين مارس/آذار 1998 وأكتوبر/تشرين الأول 2002.

ومما يسترعي الانتباه في هذا الشأن هو اتسام الحياة الحزبية المغربية بالدوران موضوعيا وذاتيا حول المؤسسة الملكية، إما تفاعلا أو تجاذبا أو تصارعا بشكل من الأشكال حول الممارسة الحزبية إلى رد فعل مستمر إزاء الملكية وخصوصا إزاء تطورات الحقل السياسي والدستوري الوطني.

وبتجاوز انتخابات 27 سبتمبر/أيلول 2002 التشريعية التي اتسمت بنوع من التزكية الضمنية أو الصريحة من قبل الأحزاب الستة والعشرين التي شاركت فيها وأسهمت نسبيا في بلورة بداية الشرعية الديمقراطية، يمكن إخضاع الفترة السابقة لنوع من التصنيف والترتيب المستساغين منهجيا لفهم بعض تجليات هيمنة منطق وسياق الأزمة على مجمل الممارسة الحزبية. وهوما يمكن الوقوف عليه نسبيا من خلال معطيين متداخلين يتمثلان في أزمة المنافسة السياسية وتشرذم المشهد الحزبي.

- أزمة المنافسة السياسية :

تعتبر الديمقراطية الداخلية البعد الغائب في الممارسة الحزبية المغربية رغم أن جميع الأحزاب تعطي الانطباع - بنسب متفاوتة - على حرصها على تفعيل قوانينها الداخلية وممارسة نشاطها السياسي وفق الضوابط التنظيمية، حيث عمدت الملكية في التسعينيات إلى بلورة توازن جديد تمثل في طرح ما وصف بـ"التناوب التوافقي"[83] الذي قام على أساس إشراك المعارضة التاريخية في العمل الحكومي كطرف مركزي مع تعيين وزير أول من بين صفوفها ممثلا في الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي. وهي تجربة دامت أربع سنوات ما بين مارس/آذار 1998 وأكتوبر/تشرين الأول 2002، وأسهمت في بداية القطيعة مع منطق الاستمرار الحزبي في مواقع محددة سلفا داخل المؤسسات. ومع ذلك يمكن الذهاب بالرأي إلى أن انتخابات سبتمبر/أيلول 2002 التشريعية شكلت في مؤداها تطورا لا يمكن تجاهله، إذ أتاحت توضيح جملة من المعطيات السياسية وأسهمت نسبيا في إعطاء الفعل الانتخابي مدلولا معينا يمكن اختزاله في تجاوز المأزق الانتخابي في مظاهره المعيبة التي تجد سندها في بنية التزوير[84].

فتعداد ما يزيد على الأربعين حزبا مع مطلع الألفية الثالثة، ستة وعشرون منها شاركت في انتخابات سبتمبر/أيلول 2002 التشريعية، في حد ذاته دينامية لا يمكن فهم تجلياتها خارج تطور النظام السياسي المغربي، كما أن مبررات الوجود أو مسوغات الحرص على التموقع تختلف جذريا عن الإطار الطبيعي للممارسة الحزبية في المنظومة الديمقراطية. وإلا كيف يمكن فهم تناسل أزيد من 20 حزبا في الخمس سنوات الأخيرة دون أن يكون لجلها السند الشعبي أو الضرورة المجتمعية التي يمكن أن تبرر فعل الوجود.

ويرتبط التشرذم أيضا بغياب الرؤية الاستراتيجية للفعل التكتلي أو الجبهوي الذي يغلب عليه طابع المؤقت ورد الفعل والمواجهة القاصرة للأحداث السياسية، ولعل المصير

---

[83]- راجع، عبد الرحمان زكري، هكذا تكلم بنسعيد...، مذكرات آيت إيدر ، منشورات بنسعيد آيت إيدر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2019، الفصل الأخير،

[84]- يونس برادة، طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية ، مقال منشور على موقع الجزيرة : https://www.aljazeera.net/2004/10/03/ تاريخ الزيارة2019/10/22 على الساعة.22H00

الذي آلت إليه الكتلة الديمقراطية المشكلة أساسا من حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال كان دليلا على هذا المعطى المعيب في تاريخ الممارسة الحزبية المغربية، إذ بموازاة ظهور الكتلة كقوة تفاوضية في دينامية الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب منذ مايو/أيار 1992 تجلت حدودها الطبيعية مع تأسيس حكومة "التناوب التوافقي" بعد أن كانت أهم النزاعات والتباينات متمحورة حول طرفيها الأساسيين، أي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، اللذين فشلا في تدبير اختلافهما ولم يفلحا في تشكيل حكومة ائتلافية بعد انتخابات سبتمبر/أيلول 2002 رغم تصدرهما لنتائجها. فكان تعيين وزير أول خارج المرجعية الحزبية بمثابة معاقبة لهما من الناحية السياسية على اعتبار أنهما لم يعطيا أي مدلول لما تحقق في هذه الانتخابات، بل أعاد إنتاج ما كان يشكل -إلى ماض قريب- قوام استراتيجيتهما المطلبية على مستوى تخليق الحياة السياسية.

- الانسداد التنظيمي وإشكالية الديمقراطية الداخلية

إن التجربة الحزبية المغربية لم تنتج أي تحول في الزعامة أو القيادة الحزبية خارج الانشقاق الفوقي، أي في ظل غياب الحركية التنظيمية بشكل تتحول معه الممارسة الحزبية إلى ممارسة قيادات أو سلوك نخبة دون أن يكون للقاعدة الحزبية أي دور حقيقي في صياغة القرار خاصة القرار الاستراتيجي[85].

والواضح أن تبريرات اللجوء إلى تأسيس أحزاب جديدة انبرت جلها إلى طرح غياب الديمقراطية الداخلية أو البحث عن فضاء تنظيمي أرحب يؤمن بالتعددية أو إتاحة مجال متطور للفعل السياسي كمحددات محورية للوجود على الساحة السياسية. غير أن هيمنة البحث عن موقع وازن شكليا على الأقل داخل النظام غيبت عمليا البحث عن السبل الإجرائية لإعمال الديمقراطية الداخلية على المستوى الحزبي خاصة وأن الأهداف تتباين ترتيبا على المنطلقات.

وإذا كانت الأحزاب التابعة للمصالح الاستراتيجية للنظام تغض الطرف عن الدينامية التنظيمية، فإن واقع حال الأحزاب المصنفة ضمن الحركة الوطنية أو اليسار الإصلاحي أو

[85]- يونس برادة ، نفس المرجع السابق.

حتى اليسار الجذري تجد نفسها منتجة لسلوك يبتعد في جوهره عن إعطاء أي مدلول للدينامية التنظيمية أو الديمقراطية الداخلية.

ومع الموجات الربيعية ووجود أرضية متجذرة للتفاهم وهو الميثاق التعاقدي، استطاعت التجربة المغربية أن تمر بسلام إلى دستورانية سمتها بالجيل الرابع [86]، أدخل المغرب إلى مدرسة الدول الديمقراطية المعروفة " بالانتقال الميثاقي"، والذي يعد من أنجح الوسائل السلمية التي تسمح بإحداث انتقال ديمقراطي ناعم ومرن وبدون تثوير أو تهييج، وهذا بالطبع يتطلب دهاء سياسيا من الحاكم وأتباعه من النخبة السياسية في الحكم ومن المجتمع المدني والسياسي في المعارضة.

المبحث الثاني: عوامل نجاح الثورات العربية

إن حزمة المطالب التي رفعتها الثورة واتخذتها شعارا لها وخصوصا المطلب الاجتماعي قد أفرزت صداما للمصالح على أرض الواقع وأعادت فتح ملف التناقضات الحادة التي تنطوي عليها الخريطة الطبقية والتي تشهد فجوة عميقة وفوارق تصنيفية شاسعة في المجتمع العربي وما تستتبعه من مواجهات وصراعات حول توزيع أو إعادة توزيع المغانم والمغارم الاقتصادية والاجتماعية[87].

المطلب الأول: أسباب نجاح دول الربيع العربي في إسقاط النظام

إن تقويم الحصاد التي باءت به العملية الثورية يحمل في طياته مؤشرات على تحرير الإنسان من حالة الدلال والهوان وكسر حاجز الخوف والصمت، كما أن انهاء سيكولوجية القهر هو الشرط السابق والضروري والوحيد لكتابة عقد اجتماعي وسياسي جديد يعترف ويقر بمبدأ المواطنة الحقيقية والكاملة، هذا العقد الجديد يجب أن يكون متجاوزا للاختلافات وعابرا لحدود التقسيمات الفاصلة بين جماعات المجتمع وما يعتمل فيه من تباينات اقتصادية

[86]- عبد الحق عزوزي وأندري كابانيس، الدستورانية المغربية الجديدة في ظل الربيع العربي " بالفرنسية"، دار النشر " لارمتان الفرنسية"، باريس، 2011، ص. 232.

[87]- زياد حافظ ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر و المستقبل، المستقبل العربي، السنة 2013، العدد 385 مارس 2011 ص. 68 .

واجتماعية وثقافية كبيرة وأن يعزز من معاني التجرد الذاتي من المصالح الخاصة والفردية والضيقة إلى إنتاج ضمير جماعي وطني يؤمن بأن لا مفر من الخلاف ولكنه لا يبرر لطرف ادعاء احتكار الحقيقة المطلقة[88]

وكما هو معلوم، فإن لكل شيء سبب، وأسباب إسقاط الأنظمة الاستبدادية بدول الربيع العربي راجعة لعدة قضايا أبرزها: فشل الأنظمة السياسية في التغيير، وفشلها أيضا في نقل السلطة، هذا ما سنحاول تحليله في فرعين متتابعتين.

الفرع الأول: الدور المتدهور للأنظمة السياسية بالبلدان العربية

لبناء نظام سياسي جديد وراق، لابد من توفر بعض الشروط الأساسية والضرورية التي تشكل أساس بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، الشيء الذي لم يتمكن حكام البلدان العربية من نهجه وبنائه، حيث فشلت جل هذه البلدان في تغيير حكمها وطريقة تداولها على السلطة.

الفقرة الأولى: فشل الأنظمة السياسية في التغيير

لقد اتسمت معظم الدول العربية بجمود أنظمتها السياسية سواء كانت رئاسية جاءت على اثر حصول هذه الدول على استقلالها كمصر وتونس والجزائر أوهي أنظمة ملكية، فعلى الرغم من الاختلافات المهمة بين هذه النظم في الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة فان سياستها ذات خصائص واحدة فكانت مطالب القوى المطالبة بالتغيير تتركز على إطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن وما يجري في سوريا هو تعبير عن حراك شعبي احتجاجي تحول إلى ثورات وطنية أسقطت الأنظمة الاستبدادية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، هذا الدور الريادي للجماهير الشعبية يعني أن ظاهرة الثورة العربية نجحت في تغيير طبيعة الزمن العربي الذي اتسم في المراحل السابقة بكونه سكونيا جامدا يسوده التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مقابل الزمن العالمي الذي كان يتسم بالحيوية والتدفق والإيقاع السريع.

[88]- حسناء الوهابي، دراسة ازمات النظام العربي، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام تحت اشراف محمد غربي، طنجة 2014،2015 ص. 257 .

وترجع أسباب الاحتجاجات الغاضبة ضد الأنظمة الاستبدادية إلى جملة من الأسباب تراكمت منذ سنوات من خلال موجات القمع والإدلال والفساد وكذا المعدلات المرتفعة للفقر والأمية وتدني المستوى المعيشي للغالبية[89].

وأدى ذلك إلى نشوء اختلالات خطيرة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي وانقسام حاد في المجتمعات العربية وعليه تعددت أسباب الغضب الشعبي من الفقر إلى البطالة ومن القمع والكبت والظلم إلى اليأس وانسداد الأفق السياسي وانتفاء إمكانية الوصول إلى فضاء الحريات والتعددية السياسية الحقيقية والتداول السلمي للسلطة وبالتالي انتفت البرامج والمشاريع التي يمكنها أن تستجيب لمطالب الناس وتلبي حاجاتهم.

لا يمكن التسليم بأن بعض الثورات والانتفاضات في دول عربية كانت بفعل مخططات أجنبية أو تنفيذا لأجندة دولية وخيار الانحياز إما إلى جهة ثورة تمكن المخطط الأجنبي أو إلى جهة إفشال مخطط أجنبي ثمنه إجهاض ثورة هو اختيار افتراضي، هذا لا ينفي إمكانية التدخل الأجنبي في سياق محاولة حرف الثورة عن مسارها أو محاولة احتوائها لمن له إمكانية لاحقة على قيام الثورة وليست سابقة عليها وأثبتت التجارب ان السلطات العربية الحاكمة حاولت على الدوام توظيف مسألة التدخل الأجنبي في خدمة تأييد حكمها والافتراض بأن الثورات أو الانتفاضات العربية كانت بفعل مخطط أجنبي يقود إلى نظرية المؤامرة التي يلغي ادعائها ومروجيها ما يختزنه الواقع المعيشي في البلدان العربية من مشاعر ومكونات وطاقات مع أنها كانت تنفجر على مرأى من عيونهم في أشكال مختلفة من الحراك الاجتماعي والسياسي الذي قمع في أكثر من مناسبة وكان يتمخض في كل مرة عن أزمة عاصفة تبث وجود قوة حية تنشد التغيير نحو الأفضل لكن القمع كان أكثر، ومع قمع الحراك كان التسلط يزداد والظلم يكثر ويفقد أصحابه المؤامرة إلى المنهجية اللازمة، ذلك أن النظرة الإيديولوجية هي الغلبة لديهم وتحجب مفاعيل ومسببات الحراك الشعبي الأمر الذي يكشف عن عمي أيديولوجي يمنع إمكانية معرفة القوى التي كانت لا تريد التغيير والإصلاح وتحاول الالتفاف على المطالب الشعبية مع كل أزمة وعاصفة تغيير.

[89]- سامح راشد، حصاد الربيع العربي في عامه الاول، في الربيع العربي بين احتياطات الداخل واشعاعات الخارج، مجلة شك، وزن عربية، القاهرة، العدد 148، 2011، ص 17.

ولعل ثورتي تونس ومصر قطعتا شوطا هاما في طريق الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء وترميم مؤسسات الدولة، مع أن الأشهر الأولى عرفت تجاذبات قوية ما بين القوى الجديدة الصاعدة وبين قوى النظام القديم. ولا شك أنه حين تنجح الثورات الشعبية في إسقاط النظم الديكتاتورية الحاكمة فإن فترة الانتقال المفاجئ، من حالة القمع ومصادرة الحريات السياسية والاجتماعية إلى حالة الحرية والانفتاح، تنتج حالة من الفوضى العامة وفقدان التوازن والاستقرار، وتعصف بمختلف أركان النظام في الدولة، كما تطال حياة المواطنين وأمنهم، ويبرر الانفلات الأمني كسمة واضحة لتلك الفوضى، التي يعمل على إشاعتها وتسعيرها رموز وأركان النظام القديم، ولقد نجحت كل من تونس ومصر في تجاوز هذه الحالة إلى حد كبير لكنها لا تزال مؤثرة في بعض المواضع وخاصة في كل من ليبيا واليمن.

الفقرة الثانية: فشل النظم السياسية في نقل السلطة.

الربيع العربي جاء نتيجة فشل هذه الأنظمة العربية،[90] خصوصا في مسألة نقل السلطة ذلك ان انتقال السلطة إشكالية تعاني منها أغلب النظم السياسية، حيث يمكن القول إن الحقيقة الجديدة فيما يتعلق بآليات انتقال السلطة العليا في العالم العربي يتمثل في عدة أمور أولها أن نجد أشكالا من التوريث أي توريث السلطة في نظم جمهورية وأن يتم ذلك في أطر قانونية وثانيها أن نجد كذلك صراعا مكتوما على السلطة في بعض النظم الوراثية. وثالثها أن يتم إعمال الانتخابات التنافسية في نقل السلطة العليا وأن تسفر هذه الانتخابات عن نفس نتائج التعيين ذلك أن آليات انتقال السلطة المعروفة في العالم العربي تلتقي جميعا في جوهرها على نمط واحد هو نمط وآلية التعيين، كذلك فان نموذج التوريث في النظم الوراثية هو فعلا في جوهره نوع من التعيين حيث يتم تعيين الخلف من بين مجموعة من الورثة المحتملين أو المتطلعين للحكم وتعد باقي النظم نماذج مباشرة للتعيين الذي يمارسه السلف في تحديد خلفه عندما يضعه في منصب نائب الرئيس. ويتضح هذا من خلال الوضع الذي كان سائدا في الدول العربية التي حدث فيها التغيير عام 2011، فالسبب الأساسي للثورات العربية يعود إلى طبيعة النظام العربي، الذي لا يترك أي فرصة لأي حركة سياسية لأن تنمو بشكل

[90]- حسن رضا أحمد، ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي، مجلة شؤون عربية، العدد 145، ص.1

طبيعي وتعبر عن نفسها بشكل علني مفتوح وشفاف، وانما يقفل الحكم التسلطي كل الأبواب ويستمر بفضل غلبته على مقدرات الشعب، إلى أن ياتي من يغلبه بالعنف وتأسيس حكم يقوم على الغلبة، بالإضافة إلى أن تلك الدول لم يكن يوجد فيها تداول سلمي للسلطة بالمفهوم الديمقراطي.

فحكام تلك الدول لم يعتمدوا الطرق الديمقراطية التي تضمن انتقال السلطة سلميا كإجراء الانتخابات بشكل دوري، وإنما احتكروا السلطة لأنفسهم وحكموا البلاد بشكل فردي متسلط وغيبوا المؤسسات التشريعية، وهمشوا الأنظمة القضائية فأصبح حكمهم أشبه بالحكم المطلق الذي كان سائدا عشية قيام الثورة الفرنسية 1789، فقد كانت تلك الأنظمة تندرج تحت ما أسماه الباحث عبد الله جمعة الكبيسي "دولة السلطة " الذي تكون فيه كل أجهزة الحكم في البلد من مؤسسات ودستور وقوانين وتشريعات، تعمل في منظومة واحدة لتحقيق مصالح السلطة الحاكمة [91]، ويصبح الوطن وثروته ومواطنوه ملكا لها، ورغم انحسار الاستبداد عن معظم بلدان العالم فانه مازال النموذج السائد لنظم الحكم في الدول العربية، مهما اختلفت أشكالها وتعددت مسمياتها، بل أكثر من ذلك في سبيل حماية من هم في سدة الحكم، أعاد ويعيد كل يوم النظام العربي هيكلة القهر، التي تتمثل في نمو أجهزة الحماية، الأمن والجيش والتي تحولت وظيفتها، إلى حماية وتأمين الحكم ولحاجة ترويع المجتمع وادلاله، وفي ظل نظام تنعدم فيه كل مظاهر الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صناعة وإدارة مستقبلهم، أي أن الحاكم كان منصبا على تأمين استمراره بالمنصب السياسي، إلى أطول مدة ممكنة في وقت أصبح فيه المواطن يشعر بالغربة في داخل وطنه بسبب حرمانه من أبسط حقوقه، وقد ارتبط غياب التداول السلمي للسلطة وتغييب المؤسسات التشريعية والحريات الفردية بسيادة قانون الطوارئ [92].

[91]- ندوة نظمها منتدى الفكر العربي حول دولة السلطة وسلطة الدولة بالدوحة، قطر، يومي 24 و25 يناير 2008، تناول فيها الدكتور عبد الله جمعة الكبيسي أستاذ بكلية التربية بجامعة قطر، شرح فيها علاقة التصادم عبر المسار التاريخي، وقام فيها بتحديد مفهوم دولة السلطة وسلطة الدولة، وعرف مفهوم سلطة الدولة من الناحية النظرية، وهي تعني أن جميع أجهزة الحكم فيها من مؤسسات ودستور وقوانين وقيادة سياسية ، كلها تعمل في منظومة متكاملة تهدف تحقيق غايات الوطن وطموحاته التي تعلي من قيمة المواطن ومشاعر حب الوطن، والعكس صحيح بالنسبة لشرحه لدولة السلطة، فكل المؤسسات تعمل في منظومة واحدة لتحقيق مصالح السلطة الحاكمة.

[92]- محمد عبد المالك المتوكل، التنمية السياسية، صنعاء، ط1، 2004، ص. 86 .

وقد اتصفت معظم أنظمة المنطقة العربية بخاصية الاستعاضة بالعملية السلطوية بدلا من المشاركة الشعبية، الأمر الذي دفع الجماهير للصمت واللامبالاة عن العمل العام، وهو الأمر الذي أدى إلى تخبط هذه النظم في تنسيق سياساتها الداخلية على الرغم من اتجاه نظم المنطقة في معظمها إلى نوع من الليبيرالية، إلا أن هذه الديمقراطية الشكلية والانتخابات بدون تداول سلمي للسلطة أدت إلى نشوء مجتمعات مستقطبة وقعت بين خيارين إما البدائل السلمية أو الدولة الاستبدادية، فأصبح العنف الوسيلة الوحيدة لمواجهة الطرفين.

إن باقي التفسير يكمن في كيفية تشكل النخب في المجموعتين من الدول ففي النظم الوراثية تشكلت النخب منذ البداية وهي تجمع بين السلطة والثروة، في حين أنها باتت تشكل في النظم الجمهورية على محور الجمع بين الثروة والسلطة على فترات متعاقبة، فكانت السلطة أولا ثم الثروة ثانيا في بعض الأحيان أو العكس تماما، وعليه قضي التطور الطبيعي في النظم الوراثية بفك هذا الارتباط بين السلطة والثروة، وقضي نفس التطور في النظم الجمهورية بتوثيق ومحاولات توثيق هذا الارتباط فلم يكن من الأولي إلا أن تقاسم الجماهير في عوائد التنمية ولم يكن من الثانية إلا عوائد التنمية .

الفرع الثاني: الحركات الاحتجاجية والحراك الثوري

لقد تصاعدت الحركات الاحتجاجية في العالم العربي متأثرة بثورتي تونس ومصر واختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر حيث اتخذت صورا وأشكالا متعددة متباينة من مرحلة إلى أخرى وبات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والاجتماعي العربي والحقيقة أن مسار الاحتجاجات الاجتماعية مسار متنوع وثري اختلف في خبرة البلدان وأصبح من المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات الاجتماعية التي ظهرت فيها.[93]

فتجارب الاحتجاج السياسي والاجتماعي التي عرفها العالم العربي متنوعة وصارت واضحة ومتميزة وإن اختلفت طبيعتها من واقع لآخر فهناك حركات احتجاجية لديها مزيج ما

[93]- صلاح الدين الجورشي، الثورات العربية بين المفرد والجمع، قراءة في الخصوصيات والقواسم المشتركة، مجلة المغرب الموحد، تونس، دار المغرب العربي للنشر، العدد12، ماي 2011، ص. 70.

بين السياسي والاجتماعي كما هو الحال في المغرب وأخرى ذات طابع مذهبي كما هو الحال في البحرين وهناك من لها طابع اجتماعي كما هو الحال في سلطنة عمان بالإضافة إلى بلدان أخرى شهدت هذه الاحتجاجات على امتداد الوطن العربي مثل الأردن، الجزائر، السودان، الكويت السعودية.[94]

الفقرة الأولى: الاحتجاجات بالمغرب خلال الربيع العربي (احتجاجات ذات طابع خاص)

في خضم ما يعرف بالربيع العربي، وفي سياق إقليمي يطبعه " الحراك الثوري" الذي أدى إلى سقوط أنظمة سياسية عنيدة، واضطراب أخرى، عرف المغرب بدوره حراكا احتجاجيا قويا، لعبت خلاله "حركة 20 فبراير" دور الزعامة، مطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وتنموية. وقد وظفت هذه الحركة التظاهر بشوارع المملكة كوسيلة لإيصال مطالبها، وما فتئت هذه المظاهرات تكتسب المزيد من الزخم طيلة فترة الاحتجاج إبان الربيع العربي، كوسيلة ضغط على النظام السياسي ليلبي مطالب القوى والتنظيمات السياسية التي شكلت نواتها.

لم تكن تلك المرة الأولى التي يشهد فيها المغرب موجة احتجاجية للمطالبة بالتغيير، فالتاريخ السياسي المغربي حافل بالمحطات الاحتجاجية ذات الطابع السياسي والاجتماعي، لكن الاختلاف أو الاستثناء الذي شكلته "حركة 20 فبراير" أنها ظهرت كحركة تحمل مطالب سياسية في ظل ظرفية تتميز بغياب التأطير السياسي[95].

لكن مع بداية سنة 2011 ، سيصبح البعد الإقليمي للاحتجاج أكثر حضورا من ذي قبل، فقد ساهمت التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها المنطقة المغاربية والعربية عموما بشكل كبير ولادة "حركة 20 فبراير" في المغرب، وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي بين فئات المجتمع المغربي خصوصا فئة الشباب التي استثمرت تقنيات التواصل

[94]- دنيا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد،184 ،2011، ص15. .

[95] - MOUNIA BENNANI CHAIBI et Mohamed Geghlali , la démocratie protestataire du mouvement du 20 février a casa , presse de science politique, revue française de science politique , 5/2012 vol, n° 62,p . 869.

الحديثة وما توفره من إمكانيات هامة في التواصل وتداول القضايا المجتمعية والسياسية التي لم تكن تسمح وسائل الإعلام التقليدية بتداولها بنفس الكيفية في ظل الرقابة التي تفرضها الكثير من الأنظمة العربية [96].

رغم الخصوصية التي تميز بها الفعل الاحتجاجي في المغرب إبان الربيع العربي، واختلافه عن الحراك الذي عرفته الدول العربية في نفس الفترة، من حيث طبيعة المطالب وشكل الاحتجاج، إلا أن هذا لا ينفي دور السياق الإقليمي في إطلاق شرارة الفعل الاحتجاجي بالمغرب سنة 2011.

فالحراك الذي عرفته المنطقة العربية وما أسفر عنه من تهاوي الأنظمة في تونس ومصر، أسهم بشكل كبير في بروز حركة 20 فبراير في المغرب، فيما يمكن تسميته بظاهرة تأثير العرض العملي أو العددي[97]

وهكذا فقد نجح شباب الحراك في تنظيم تظاهرات حاشدة يوم 20 فبراير 2011، وكانت للمدن الكبرى نصيب كبير منها. وأمام التنظيم المحكم الذي طبع هذه المظاهرات والزخم الكبير الذي عرفته، هيأ النظام السياسي المغربي تعديلا سياسيا في التعامل مع هذا الحراك، وهكذا وفي التاسع من مارس 2011، كان المغاربة على موعد مع خطاب ملكي تاريخي بمثابة لحظة فارقة في الزمن السياسي المغربي فقد تجاوز مضمون الخطاب مطالب الحراك، وأدى بشكل أو بآخر إلى احتوائه والتحكم في مخرجاته[98].

كإشارة فقد تلخصت مطالب الاحتجاجات الشعبية في المغرب في ضرورة إقرار دستور ديمقراطي وحل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة مؤقتة، فضلا عن إقرار قضاء مستقل لمحاكمة المفسدين.

---

[96]- الحبيب أستاتي، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، حالة 20 فبراير، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2016-2017، ص 61.

[97]- محمد شقير، حركة 20 فبراير في مواجهة إسقاط الفساد، مجلة وجهة نظر، الرباط، العدد 54، 2012، ص. 33.

[98]- المصطفى بوجعبوط ومجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربين دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص ص 187-191.

الفقرة الثانية: ثورتا تونس ومصر إسقاط للأنظمة الاستبدادية

إن الحالة التونسية تمثل حالة مخبرية لفهم تطورت الأحداث في الوطن العربي، وفهم أسباب قيام الثورات في الوطن العربي رغم صعوبة التاريخ لأحداث مر عليها وقت قصير، موضحا أن التحليل والفهم النخبوي والأكاديمي الملقى على عاتق التونسيين في هذه المرحلة، يمكن أن يتمحور حول ضرورة استيعاب التحول الكبير في المنطقة، حيث ساد في بداية الثورة التونسية، اعتقاد مغلوط بأن ما جرى خصوصية تونسية وليس عربية مردها نزعة تربط تونس بأوروبا وبتطور المجتمع المدني في ذلك البلد. لكن ما جرى في تونس متصل موضوعيا بالوطن العربي عموما، وأن هناك نهاية مرحلة في المنطقة،[99] كانت قد تمت وبدأنا مرحلة جديدة من دون استيضاح عناصرها، ولم يكن هناك تنبؤ علمي واضح بما سيحدث بعد انسداد الأفق الذي ميز النظم السياسية العربية.

إن ما جرى في تونس ومصر ودول عربية أخرى، يدل على القاسم المشترك في الوطن العربي بنشوب الثورات، أما الاختلاف فيكمن في التفاصيل الثانوية، فحالة تونس توصف بأنها تلك الدولة المركزية الممتدة رغم تغيرات في تطابق تاريخها مع الجغرافيا، والتحديث الذي خضعت له في عهدي بورقيبة وبن علي، وفصل مؤسسات المجتمع الأهلي عن مؤسسات الدولة الحكومية، ووضوح الأشكال والأدوار، سمح بالفصل بين الدولة ونظام الحكم، خاصة عندما يتصرف الجيش باعتباره ممثلا للدولة،[100] وليس للنظام أو لسلطة الفرد أو للأسرة الحاكمة، وهذه تعد خصوصية تونسية بامتياز وفي مصر أيضا، حيث هناك فصل بين الدولة والنظام، ما سرع في إنجاز الإطاحة برأسي النظام في البلدين.

لذلك فإن استنساخ تجربتي البلدين عن باقي الدول العربية، فإنه "ليس هناك تجانس مجتمعي يسمح بتكرار حالتي تونس ومصر، لأنه ليس هناك فصل مؤسسي واضح في كل دولة عربية". مشيرا إلى أن الاعتماد على العصب وروابط الدم لضمان الولاءات في

---

[99]- محمد عمارة: ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف / مرجع سابق. ص 76.

[100]- أنور الجمعاوي، الجيش والثورة في تونس ، مقال نشر على الصفحة الرئيسية للجريدة الإلكترونية العرب ، بتاريخ 3 فبراير 2017 على الرابط : http://alaraby.co.uk تاريخ الزيارة 17 غشت 2019 على الساعة 55h00.

الجمهوريات العربية، كان سببه الاستبداد، وأن أي صفة أخرى مشتركة بين الأنظمة العربية، تتمثل في قيام قادة الأمن بأدوار سياسية، وهذه من صفات الانحلال السياسي الذي كان مشتركا بين عدد من الأنظمة العربية، وأن "ما كان يجري في الظلام بدأ يجري في العلن ويفاخر به، وقد ترافق ذلك مع فساد علني أصبح يوصف بأنه نجاح". ومن الملفت أنه من الصفات المشتركة بين الأنظمة العربية صعود طبقة رجال أعمال جدد لم يأتوا من رحم الطبقة البرجوازية، بل عبر التقرب إلى الحاكم والارتباط العضوي به.

إن المواطن العربي في العقدين الماضيين، وبوجود ظاهرة الفضاءات المفتوحة، تشكل لديه وعي مشترك يرفض الفساد والتزاوج بين رجال الأعمال والحكم، ما وحد الحالة العربية الرافضة لهذه النظم. إن عفوية الثورات العربية وشعبيتها بلا قيادة واضحة سببها نشوء ظاهرة تأبيد المعارضة وإضعافها، أي أن القوى المعارضة التقليدية، بسبب ملاحقتها الأمنية والتضييق وفصلها عن المجتمع، أصبحت جزءا من النظام الحاكم أو مكملا للشكل العام للنظام السياسي. وهذا أثار سؤالا عمن سيقود التغيير أومن البديل للحاكم الحالي؟ وهذه الحالة كانت في معظم البلدان العربية.[101]

والتشابه بين تونس ومصر فيما بعد الثورة، من ناحية التحول إلى الديمقراطية تدريجيا، يعود إلى أن الثورات لا تقود إلى ديمقراطية جاهزة، مشيدا بالثورتين ودورهما في تشكيل وعي ديمقراطي سيقرر مصير دول عربية عدة، لأن نجاح الديمقراطية في البلدين سيؤثر في عدة دول عربية أخرى وفي توجهات أنظمة عربية قائمة.[102]

وأيضا أن الاعتصام في الساحات لا يؤدي إلى إسقاط النظام دائما، محذرا من استنساخ تجربتي مصر وتونس بشكل غير واع، ما يؤدي إلى كوارث وخيبات، لأن هناك اختلافات بين البلدان العربية، خاصة في مسألة التجانس، حيث إن المشرق العربي متنوع طائفيا وغير متجانس، والاستعمار كان له دور كبير في تكوين الأقليات، بعكس المغرب العربي الذي يبدو أكثر تجانسا رغم وجود العرب والأمازيغ.

[101]- محمد المهدي: عبقرية الثورة المصرية: دار الشروق القاهرة، القاهرة، مصر،2011 ، ص. 29 .
[102]- حاتم محمد حسين : ثورة مصرية 100°/°،سلسلة كتب نظرة، المكتبة العربية، القاهرة، ص، ص 86-90

إن الصدام مع النظام يخلق شرخا في المجتمع إذا ما كان جزء من المجتمع مرتبطا مصلحيا أو بنيويا مع النظام. وأنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التمايزات داخل كل مجتمع عربي، بهدف فهم الثورات العربية وفرص التغيير في كل بلد على حدة. والثورة لا تنقل الشعب – دائما – من الحالة المجازية إلى المادية الفعلية كحالة مصر، كما أن الثورة الشعبية قوة لا يمكن ردها كما حصل في تونس ومصر، وأن ما جرى لاحقا في ليبيا واليمن وسوريا من حروب أهلية كان كافيا لإقناع الشعوب بقبول البقاء تحت ظل الحكم الاستبدادي.[103]

وعن الخيارات المطروحة فهناك أمام الأنظمة العربية خياران: إما أن تبدأ في الإصلاح أو تجبر عليه، مشيرا أن الحالة الثورية في المشرق العربي لا يمكن أن تقبل في الأنظمة الحالية رغم أنها مهددة بالفتنة العشائرية أو الطائفية. فالبديل الحقيقي في المشرق العربي هو ضرورة الإصلاح وحتميته.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الثورات العربية

إن السمة الأساسية للثورات العربية هي قيامها على أنظمة ديكتاتورية كانت وليدة انقلابات عسكرية أو أنظمة شخصيات وثيقة الارتباط بالمؤسسة العسكرية، فالثورات العربية إما رصت الصفوف في مواجهة الجيش (حالة سوريا) وإما دعمها الجيش (حالة تونس)، ولكن هذه الملاحظة لم تكن بداهة، ففي سوريا بدا أن المنتفضين أغفلوا الفرق بين جيشهم ومجتمعهم من جهة، وبين جيوش الأنظمة الأخرى في المنطقة، من جهة أخرى، كما أغفلوا كذلك السياقات الإقليمية والدولية، وكانت أولى التظاهرات السلمية في سوريا تحتفي بالجيش.

وليست المجتمعات العربية متجانسة، وليس حال الجيوش العربية واحدة، فعلى الرغم من أن الجيش غائبا كمثال عن السلطة في مصر والجزائر فهو فيصل الحياة السياسية وسند السلطات الحاكمة.

[103]- وحيد عبد المجيد، نهاية الإهانة، ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر: السياسة الدولية / مؤسسة الاهرام، العدد 184، ابريل 2011، ص. 20 .

كما أن مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دورا مهما في التأثير داخل دول الحراك العربي، وذلك بتعزيز موجات المظاهرات والاحتجاجات، فلا يزال موضوع مواقع التواصل والمؤسسة العسكرية وتأثيرهما على الربيع العربي محط جدل، حيث يرى البعض أنهما كانتا ذات تأثير كبير ويرى البعض العكس.

الفرع الأول: الجيش والآليات التنظيمية في الربيع العربي

يعتبر الجيش هومن يحدد مصير الثورات العربية، ولكن لا يمكن أن نغفل أن موقف الجيش يتأثر بعدة عوامل منها: قوة الحشد ومدى انتشاره، ومدى ولاء الجيش وقيادته للنظام [104]، ومدى تأثر الجيش بالضغوط الدولية التي تمارسها الأطراف الدولية فهي كلها عوامل أساسية ساهمت في إسقاط النظام في تونس ومصر، وبالتالي تم عبرها ومن خلالها تجاوز المرحلة الأولى من الثورة بنجاح، وفي فترة زمنية قصيرة جدا كانت العديد من العوامل سببا في إحداث تحولات سياسية كوحدة قوى المعارضة، والانسجام الاجتماعي النسبي، وحسن التنظيم والتخطيط، ووضوح أهداف الثورة، والتصحيح المستمر لحراك الثورة، وإصرار الثوار على المضي قدما لتحقيق هذا الهدف رغم كثرة التضحيات، وأداء الثورة المدني المتحضر، وغيرها من العوامل الأخرى،[105] كوسائل الإعلام وآليات أخرى كالتجمعات بالشوارع والساحات والميادين، وذلك من خلال توجيه وتعبئة الرأي العام باتجاه تحقيق أهداف معينة كاها في صالح التغيير.

الفقرة الأولى: موقف الجيش من الثورات العربية

للجيش دور كبير في الدول العربية[106] فقد شهدت أكثر البلدان العربية انقلابات عسكرية استولى ضباط الجيش فيها على مقدرات البلاد والعباد كل فرقة دبرت طريقة استبدادها بالسلطة وتحكمها في الاقتصاد وسطوتها على المجتمع وقمعها للاختلاف السياسي

[104]- جلال الدين امين، ثورة 2011 ومصير الاقتصاد المصري، صحيفة الشروق ليوم 3 فبراير 2012 .

[105]- محمد قشقوش، العلاقات العسكرية المدنية: الإشكاليات السبع التي تواجه الجيوش في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012، ص. 152.

[106]- إلياس فرحات، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العربي بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير (الجيوش العربية ودورها في الربيع العربي)، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2014، ص.ص 247-250.

عقود من المساومة والشعارات المهزوزة ولم تكن الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن تمويل وتسليح بعض الجيوش العربية، بل ان بعض الجيوش العربية عملت على الاستثمار في مشاريع ضخمة تجارية وسياحية كما هو الحال في مصر[107].

زعزعت الإنتفاضات دور الجيش في تونس أولا وفي مصر بطريقة أخرى، وهددت آليات التنسيق والضبط بين أجهزة الاستخبارات وجماعات المصالح، وهكذا فالموقف الرسمي للجيوش العربية كان خلال الثورات منحازا لها. إلا أنه وبعد مرحلة ما بعد التخلص من رموز ما سمي "بالمرحلة الانتقالية " كما وقع في مصر ثم ليبيا ومن بعدها اليمن، ليتضح لنا الوجه الحقيقي للجيش ونظامه القمعي في السعي لهدم ركائز الثورات العربية وذلك من خلال خلق فوضى خلاقة، أو محاربة كل ما هو ديمقراطي عبر فزاعة الإرهاب والمتشددين أو الاخوان المسلمين وبرنامجهم نحو الخلافة، فكانت إذا هذه هي مبررات الجيوش للتدخل في كبح الديمقراطية العربية والتي لم يكتب لها بعد ولادة حقيقية رغم ما عانته من مخاض[108].

وفي الجانب الآخر من الجيوش العربية، نجد نموذجين قد ابتعدا عما ذهب به النموذج الأول وهما: المغرب وتونس حيث أن هذين البلدان ظل فيهما الجيش راكنا في ثكناته العسكرية ولم يبد أي رد فعل سوى أنه كان حازما في الحفاظ على أمن البلاد على المستوى الحدودي والتدخل الخارجي.

فالأجهزة الأمنية، التي لطالما مارست الحجز على المجتمع تعرضت للاهتزاز وتمت التضحية برؤوس الأنظمة بسرعة قياسية ومفاجئة في تونس، وبعد مقاومات ومساومات عدة في حالة حسني مبارك ومن معه لقد كان من الضروري أمام تنامي احتجاجات وانتفاضات الشباب والجماهير القيام بالفرز بين الأجهزة التي كانت تحرص على مصالح النخبة أو على الأقل تلك التي أسقطت من المشهد السياسي والإدراكي ومؤسسات الدولة، وهكذا انتقل

[107]- عمر عدلي وشانا مارشال، استثمارات الجيش المصري: امبراطورية مترامية الأطراف، مقال نشر بجريدة العمق ، العدد 10992 ، يوم الخميس 17 -05-2018.

[108]- نفس المرجع ، ص. 153.

الجيش من حارس أو مستفيد من المصالح الضخمة، إلى أداة لتأمين الانتقال إلى وضع سياسي آخر، ولا شك في أن أدوار الجيش تختلف بشكل كبير من حالة إلى أخرى وتصعب المغامرة بإصدار أحكام تعميمية .

فرض الجيش التونسي المغادرة على زين العابدين بن علي[109]، وأعلن حمايته للمحتجين بينما تأرجح دور الجيش المصري في البداية ليغلب بالتدريج انحيازه إلى حركة (ثورة 25 يناير) وملء الفراغ الأمني في الشوارع مقررا بذلك الركوب على اتجاه المطالبة بتغيير النظام باتخاذ قرارات بإزاحة حسني مبارك من الرئاسة ثم نائبه عمر سليمان وإقالة حكومة العسكريين، واختيار رئيس حكومة متعاطف مع شباب ميدان التحرير، لقد اتخذت إجراءات كثيرة لمحاولة الالتفاف على الثورة وتبرير استمرار الحفاظ على السلطة وتظهر مؤشرات التجربة المصرية بتعقدها ومفاجآتها، إن المؤسسة العسكرية تتظاهر بمصاحبة مطالب المحتجين وتعيين مدنيين على رأس الحكومة، لتبرير وعدها بتسليم السلطة إلى المدنيين وتنظيم انتخابات مقابل أن تستمر المؤسسة العسكرية في التحكم ومراقبة مستويات الدولة السيادية من أمن ومالية. [110]

قد يكون الأمر مجرد سيناريو كما قد تنفجر مفاجآت في مسار التعبير العارم عن الغضب الشعبي في مصر، وهو غضب سيزداد كلما تفاقمت الوضعية الاقتصادية وشحت مصادر التمويل من سياحة واستثمار ومساعدات، في النهاية يبدو من الواضح أن الجيش المصري يعاني من عدم الانسجام بين واجبه المفترض والوضع الفعلي للمؤسسة التي ينتمي إليها.

ومهما كانت تطورات الأحوال في مصر أوفي غيرها، من الساحات العربية المنتفضة، يبدو أن للجيش دورا حاسما في الانتقال إما باختيار دور الحياد وترك اللعبة السياسية الديمقراطية تؤسس لمجال سياسي ديمقراطي تدرجي كما حصل في تونس، أو

[109]- رجب سعد طه، قضايا التحول الديمقراطي ، رواق عربي ، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ، القاهرة، العدد 58-59، 2012، ص.ص.7-8.

[110]- جورج قرم، "اتجاهات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصادات دول الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات مقال نشر بتاريخ 2014.10.10

بالتحايل على مطالب الثوار والمناورة للاستمرار في تقاسم المجتمع وقمع مطالب السلطة والتحكم في مجالات السيادة.

من كل ما سبق ذكره، يمكن القول أن القدرة على الحشد وتوسيع نطاق التظاهرات جغرافيا مع التصعيد المتزايد لا يكفي لحسم الثورة، فللجيش الكلمة الفصل في تقرير مصير الثورات العربية وسرعة حسمها لصالح أحد الأطراف، سواء النظام الحاكم أو الشعب، فنجاح الثورة في مصر وتونس في وقت قياسي يعود بالدرجة الأولى إلى موقف الجيش في كلا البلدين، كما سبقت الإشارة لذلك، ففي العادة تتم الاستعانة بالجيش بعد فشل خطة المواجهة الأولى المتعلقة بقوات مكافحة الشغب حيث تفشل في تفريق المظاهرات الضخمة لقلتها العددية امام طوفان البشر، ولعدم قدرتها على ملاحقة العناصر المحركة للاحتجاجات، فمعظم القيادات الشابة غير معروفة لدى الجهات الأمنية، مما يؤدي إلى لجوء هذه القوات إلى الضرب العشوائي في محاولة يائسة لتفريق المتظاهرين، مما يؤدي لنتائج عكسية من غليان الشارع وتعاطف العامة مع الثوار، وغالبا ما ينتهي المشهد بانسحاب عناصر الأمن من المشهد مفسحة الطريق للجيش. [111]

الوضع في ليبيا كان مختلف بعد انطلاقات المسيرات الشعبية الليلية في عدد من المدن الليبية بداية من بنغازي كان الفتح والنصر بها حيث فتح الجيش معسكراته ومخازنه لعامة الشعب للتسليح والتدريب وهذا تعبير عن ثورة شعبية مسلحة والتي كانت في بدايتها سلمية.

كانت ردود فعل نظام القذافي تجاه الثورة منذ بدايتها عنيفة ولكن ذلك لا يبرر إطلاقا كما بين الكثير من المراقبين ما أقدم عليه قادة الجيش من فتح لمخازن الأسلحة الشيء الذي أدى الي ازدياد قتامة الوضع الإنساني وارتفاع وتيرة قتال مليشيات القذافي.

أما في اليمن فالشعب اليمني نال شرف أول أطول ثورة عربية انطلقت من فبراير 2011 ومازال يسلك خلالها الجيش اليمني دور حيادي وتطور الدور بانضمام عدد من القادة

[111] Philippe Droz vincent, The Military amidst uprisings and transition in the Arab World, in Fawaz Gerges,dir, the New East, Cambridge, UP ,2013 P 4.

والكتائب منهم اللواء علي محسن الأحمر، وقيادات أخرى، وتقدر نسبة المنشقين من الجيش اليمني 30% .

أما الجيش العربي السوري[112] فقد مثل أسوأ مثال في تجارب الجيوش العربية تجاه ثورات الربيع العربي، فقد قاد حملات وحشية تجاه الشعب السوري، ووضح بجلاء فشل نظام الأسد عندما استخدم الجيش أسلحته الثقيلة داخل المدن والقرى السورية من دبابات وراجمات الى سلاح الطيران الحربي. النظام البعثي السوري عرف بقوة بطشه وظلمه وسيطرته الأحادية على الحكم في سوريا وذلك يبين بجلاء استخدام القوة المفرطة للحفاظ على سلطته ونفوذه.

نختتم الحديث بأن على الجيوش مسؤولية عليا في مثل هذه اللحظات المفصلية في الدول ويقع عليها أولا وأخيرا مسؤولية إدارة البلاد في المراحل الانتقالية ويتمثل الدور الكبير على قادة الجيوش في الابتعاد عن جميع المحاصصات والمفاصلات العنصرية والقبلية في الحكومات التي تهدف لتحييد الجيش والقوات المسلحة لمجموعة قبلية على أخرى.

الفقرة الثانية: الإعلام الجديد والآليات التنظيمية في الحراك العربي

للفضاءات العامة دور في إنجاح الثورة حيث كانت الشوارع والساحات والميادين، تعد فضاء لكثير من الثورات في التاريخ، وقد كانت كذلك للثورات العربية العارمة، كما جرى في تونس ومصر واليمن والبحرين عام 2011، فقد كانت كذلك الميادين نصا وخطابا يمكن قراءته وتحليله.[113]

ولدت حالة الشارع صعوبة في مناقشة أي قضايا مرتبطة بالسياسة العامة دون الاهتمام بالدينامكيات الداخلية، ولم يعد بالإمكان فهم ما يجري في المنطقة العربية وربما في العالم من خلال دراسة وتحليل الهياكل والمؤسسات التقليدية، أو بالتركيز على القوى

[112]- راجع ، محمد الحاج علي وحسن جبران، خطة التحول الديمقراطي في سوريا، المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية، واشنطن، 2013، ص.ص.16-17.

[113]- جورج قرم، التنمية المفقودة. دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت، 1985، وكذلك العرب في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة إلى قوة التغيير، الفصل الثالث، مدخل إلى الاقتصاد الريعي في الوطن العربي"، دار الطليعة، بيروت، 2017، ص. 236-348.

الديمقراطية مثل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فهناك قوى جديدة من خارج هذه المؤسسات وهي ليست بأحزاب، أو بمنظمات مجتمع مدني، أصبحت مؤثرة وقادرة على تغيير سياسات الدول، بل قلب نظم الحكم فيها كما في حالة دول الربيع العربي، كما أنه في أحيان كثيرة تكون هذه القوى غامضة في ماهيتها، ومن الصعب تحديدها وفي أحيان عدة لا تتعدى أي من هذه القوى حدود الشخص الفرد كقوة مؤثرة في حد ذاته، فعلى سبيل المثال أصبح اسم شباب الثورة منتشرا على نطاق واسع في دول الثورات العربية وهو مفهوم يصعب تحديد أبعاده أو ماهية المنضوين تحته .

يمكن القول أن الشارع كفضاء، استطاعت فيه الشعوب العربية الثائرة على أنظمة الحكم الاستبدادية ان تحقق فيه أحلامها، وانتقل حتى إلى الدول الغربية التي عرفت بديمقراطيتها العريقة، حيث شهدت هي الأخرى هذا النمط من الحراك السياسي، وأصبحت عملية الحشد والتعبئة في الشوارع والميادين الوسيلة المثلى، لمعارضة أعضاء البرلمان ووزراء الحكومة وبالتالي توافرت معارضة في الشوارع خارج المؤسسات التقليدية ومن قبل قوى غير تقليدية، والأمثلة على ذلك كثيرة منها حركة "وول ستريت" التي سعت لاحتلال شارع "وول ستريت" للمطالبة بالتغيير الجدري للنظام الاقتصادي، وحركة الطلاب في بريطانيا التي كانت ضد تعديل الرسوم الدراسية.

كما أن للإعلام الجديد دور فعال في تعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، لاسيما ببلدان الثورات العربية، فحين يجد المواطنون فضاء لنشر وجهات نظرهم والتعبير عن آرائهم، يصبحون رافضين لسيطرة فوقية اعتباطية على حياتهم، وقد تطورت صحافة المواطن مع إقبال المواطنين على الإعلام البديل من أجل التعبير بحرية عن أوضاعهم بعد أن احتكرت بعض الحكومات وسائل الإعلام التقليدية بالدول العربية.[114]

إن الإنترنيت ظاهرة العصر، وهو أخطر الأحزاب في القرن الحادي والعشرين، حتى أن الإعلام الجديد فرضته ظروف الحتمية التكنولوجية والرغبة نحو إصلاح الأنظمة

[114]- انظر: يقظان التقي، الإعلام والعولمة والديمقراطيات، دار الرياض الريس للكتب والنشر- لبنان -، يناير 2016، الفصل الثاني.

العربية، وبالتالي فإن هذا الدور الذي لعبه الإعلام الجديد خلال الثورات العربية، دفع الإعلام القديم إلى مراجعة دوره ودفع بعض الأنظمة العربية إلى التغيير.

الفرع الثاني: تأثير الفاعلين الدوليين والبعدين الاقليمي والدولي في الربيع العربي

إذا انطلقنا من مسلمة أن لكل فعل اجتماعي فاعلا ودافعا، وأن هذا الفعل والتنبؤ بنتائجه يفترض تحديد هذا الفاعل ومعرفة دوافعه الظاهر منها والخفي، فانه يمكن القول أن الأحداث الجارية في الوطن العربي لا يمكن فهمها ولا تحديد مآلاتها إلا من خلال معرفة الفاعلين فيها، وكشف الدوافع المحركة لهم. تنزه هذه المسلمة الأساسية للانتفاضات العربية من شبهة العبثية، التي يسميها البعض من خلال الترويج لفكرة كونها فجائية وبلا تنظيم مسبق، ومن دون قيادة، وعلى العكس من ذلك هناك اتجاهات تقول بأنها انتفاضات واعية وهادفة، ولها قيادات تحركها يتعين كشفها لمعرفة ما إذا كنا بصدد ثورات ديمقراطية فعلية، أم نحن إزاء مؤامرات كبرى تستهدف الوحدة الوطنية للبلدان العربية، ومهما يكن الأمر فان هذه الأحداث ليست عفوية كما أنها ليست عبثية أو فجائية.

لا يمكن للعقل السياسي السوي أن يتفكر في مسارات الأحداث بعد ثورات الربيع العربي، بشكل جزئي يفصل بين ما يجري في بلد ما، وسياقات الأحداث الأخرى في الإقليم والمنطقة بشكل عام. فلا يمكنه أن يتعاطى مع الحالة المصرية مثلا بمعزل عن حلقات الاستهداف في دوائر جغرافية أخرى في إطار مخطط كلي تتوزع أدواره بشكل منظم من أجل إعادة صياغة الواقع السياسي وربما الجغرافي في المنطقة بشكل منظم، والأحداث التي هزت العالم العربي غيرت الوضع الجيوسياسي الإقليمي ودفعت بالقوى العظمى إلى الصراع من أجل إعادة التشكيل الاستراتيجي لإقامة توازنات إقليمية جديدة تغير معالم المنطقة من جديد.

الفقرة الأولى: تأثير الفاعلين الدوليين في إفشال وإنجاح الثورات العربية.

لقد سبق لمجلة المستقبل العربي أن نشرت عام 2005 مقالا "للطيب التزيني" نبه فيه إلى خطورة التدفق العولمي الأمريكي الصهيوني صوب الوطن العربي بغاية تفكيكه وإخراج

من التاريخ ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد المعدل ويتم ذلك عبر وضعه على حد السيف فإما أن يخضع للإملاءات الأمريكية في تحقيق الإصلاح المعني ويمثل ذلك كلمة حق يراد بها باطل وإما عليه أن يتحمل مسؤولية رفضه الحصار أو الغزو، وزاد "التزيني" في توضيح هذه المخاطر بالقول أن "سقوط العراق من طرف أمريكيا عام 2003 يدل على تعاظم احتمالات انفجارية كانت من قبل ضعيفة".[115]

1- دور الفاعلين الدوليين في الحالة الليبية

أ- المنظمات الدولية

نجد أن المنظمات الدولية كان لها الدور الحاسم في الصراع الليبى حيث لعبت هيئة الامم المتحدة دوراً محورياً فاعلاً في الصراع الليبي فأصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة قرارات خولت القوى الدولية في استخدام القوى لإسقاط نظام القذافي ومن أهم قرارتها القرار رقم 1970و2009 و1973 والذي فرض حظرا جوياً على نظام القذافي وخول القوى الكبرى استخدام القوى العسكرية لوقف قوات نظام القذافي، مما ساعد الثوار والقوات التابعة لها على إسقاط نظام معمر القذافي.

كما دعم الاتحاد الأوروبي ثوار ليبيا ضد نظام القذافي وفرض حزمة عقوبات ضد هذا النظام في 28 فبراير 2011 وأقر تقديم مساعدات للثوار وافتتح ممثلية ديبلوماسية في بنغازي قبل سقوط نظام القذافي، كما ساهمت المحكمة الجنائية الدولية في الصراع الليبي وذلك عبر إصدارها مذكرات توقيف واعتقال للعقيد معمر القذافي وأركان نظامه.

وقد لعبت الأمم المتحدة دورا رئيسا في الصراع الليبي بعد سقوط نظام القذافي،[116] حيث أجريت عمليات التفاوض بين الأطراف المتصارعة في ليبيا "مجلس النواب الليبي" في طبرق تحت قيادة الجنرال خليفة حفتر "والمؤتمر الوطني العام" في طرابلس تحت قيادة "نوري بوسهمين" برعاية الأمم المتحدة وفي 17ديسمبر عام 2015 توصلت هذه

[115]- سمير الحمادي، ربيع الغضب، مقاربة اولية، مرجع سابق ، ص: 93 .

[116]- دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنسانية بليبيا، ورقة قدمت خلال الندوة بعنوان النازحون في ليبيا، تحديات وحلول بتاريخ 4 يناير 2017 في فندق كورنثيا بالعاصمة الليبية.

المفاوضات إلى اتفاق الصخيرات في المغرب[117] من أجل وقف إطلاق نار بين الطرفين وتشكيل حكومة وفاق وطني.

ب – الدول

لعبت الدول الكبرى وخاصة أمريكا وبريطانيا وفرنسا دورا أساسيا في إنجاح الثورة الليبية، وذلك ومن أجل مصالحها الاقتصادية المتمثلة في النفط الليبي وكذلك من أجل الحصول على عقود امتياز في مشاريع إعمار ليبيا ما بعد القذافي، إضافة إلى وقف أداة قوارب اللاجئين التي يستخدمها القذافي ضد دول الاتحاد الأوروبي، ومن أجل اخراج الروس من آخر معقل لهم في شمال افريقيا فمنذ الوهلة الأولى من ثورة الربيع العربي دعمت هذه الدول فكرة التغيير والثورة في كل البلدان العربية التي ثارت شعوبها ضد حكوماتها، ولكن يبرز الدور الامريكي المساند لثورة الربيع في الثورة الليبية بشكل واضح أكثر من غيرها إذ ساهم البيت الابيض وبدعم من القوى الغربية ودول الخليج في استصدار قرار من مجلس الأمن رقم 1973 بتاريخ 18 مارس 2011 بفرض منطقة حظر جوي في ليبيا، مع إمكانية استخدام القوى العسكرية، وبعد يومين قرر ساركوزي واوباما وديفيد كاميرون توجيه ضربات صاروخية لمواقع تابعة للعقيد معمر القذافي معلنة بدأ العمليات العسكرية في ليبيا والتي انتهت بأسر القذافي ومقتله ومقتل بعض أبناءه واعتقال البعض وهروب بعض أركان نظامه إلى الخارج وسقوط نظامه في 23 أكتوبرمن عام 2011.[118]

ج – الشركات المتعددة الجنسية

تعتبر ليبيا من الدول الغنية بالنفط؛ حيث اكتشف النفط لأول مرة في ليبيا عام 1958 وبدأ الإنتاج عام 1961 ويشكل 94 في المائة من موارد البلاد، وتفيد أحدث التقديرات المنشورة عام 2010 أن احتياطات ليبيا من النفط تقدر بنحو46,42 مليار برميلا. لهذه الاعتبارات لم تكن شركات النفط بعيدة عما يحدث في ليبيا حيث ساندت الثوار من أجل

[117]- اتفاق الصخيرات أو الاتفاق السياسي الليبي هو اتفاق شمل أطراف الصراع في ليبيا وتم توقيعه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات بالمغرب بتاريخ 17 دجنبر 2015، بإشراف المبعوث الأممي لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة سنة 2014، وقع هذا الاتفاق 22 برلمانيا ليبيا من طرف المؤتمر الوطني العام الجديد وامحمد علي شعيب عن طريق مجلس النواب الليبي.

[118]- انظر : ليبيا بعد الحرب ، ساحة للفرص والتنافس على " ثورته" إعادة الإعمار، مقالة خاصة نشرت على الصفحة الرئيسية لجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2011/11/02 arabic.people.com

إنجاح الثورة والاستفادة الاقتصادية من هذه الثروة وبالأخص شركة البترول القطرية التي وقعت عقودا حصرية مع المجلس الانتقالي الليبي برئاسة المستشار مصطفي عبد الجليل رئيس المجلس.[119]

د – الجماعات والأفراد

الجماعات بالمليشيات لم تكن هي الأخرى غائبة عن المشهد الليبى فمن أبرز الجماعات المقاتلة[120] الفاعلة في ليبيا جماعة أنصار الشريعة وميليشيا القعقاع والصواعق وكتائب مصراته والزنتان وقوات فجر ليبيا ورئاسة الأركان الليبية التابعة للمؤتمر الوطني في طرابلس وقوات الكرامة التابعة لمجلس النواب بحكومة طبرق. كما أن تنظيم الدولة الإسلامية فرع ليبيا يمثل أحد أهم الفاعلين في المشهد الليبي، خاصة بعد سقوط نظام القذافي وقد ظهر هذا التنظيم في المشهد الليبي من خلال أشرطة الفيديو التي بثها التنظيم بعد ذبح حوالي عشرون قبطيا مصريا على شاطئ البحر وبطريقة بشعة وكذلك من خلال سيطرة التنظيم على مدينة سرت معقل نظام القذافي السابق، وكذلك من خلال عمليات التفجيرات التي يقوم بها التنظيم ضد مواقع تابعة لحكومة طرابلس وكذلك حكومة طبرق[121].

2- دور أمريكا والدول الغربية في سوريا

منذ اليوم الأول للصراع في سوريا اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا داعما للثوار وذلك عبر سفير أمريكا في دمشق الذي قام بزيارة لساحات المظاهرات في دمشق وطالبت أمريكا النظام السوري بعدم استخدام القوة لفض المظاهرات السلمية.

---

[119]- احمد جمعة، مقال نشر بجريدة اليوم السابع المصرية " الدم الليبي يلطخ عباءة قطر" ليوم 25 أكتوبر 2019.

[120] - I.BLACK , THE Libyan Islamic fighting group, from al-qaida to the arab spring, the guardian, Septembre, 2011.p 57.

[121] - O.ASHOUR , post jihadis , libya and the global transformation of armed islamist movements, terrorism and political violence, 2011 ; p377.

حاولت أمريكا والدول الغربية استخدام المنظمات الدولية لإسقاط نظام الأسد (كما فعلت في ليبيا) لكنها فشلت بسبب الفيتو الروسي والصيني، الذي حال دون الحصول على غطاء دولي.

وبعد انتشار وتوسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وسيطرته على أراضي واسعة من سوريا والعراق اضطرت الإدارة الأمريكية للتدخل وقصف أهداف في سوريا بما فيها مواقع تنظيم القاعدة " جبهة النصرة " ومواقع لتنظيم الدولة الإسلامية من أجل وقف تمددها وما تشكله هذه التنظيمات من تهديد لمصالح أمريكا خاصة حماية وأمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي لأمريكا في الشرق الاوسط.

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في المنطقة للحد من توسع التنظيمات الإرهابية بالقيام بضربات جوية على مواقعها من جهة وكذلك توسيع رقعة المعارضة المعتدلة حسب تصنيفها على الأرض وقد نجحت كثيراً في بداية الصراع وفقد النظام السوري لكثير من الأراضي لكنها عادت لاستعادة الأراضي من المعارضة بعد دعم حزب الله اللبناني والميليشيات الشيعية العراقية وغيرها من التنظيمات التي تدعمها إيران.

كذلك تحاول أمريكا أن توازن بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط "إيران والسعودية وإسرائيل وتركيا" وأن لا تجعل لأي قوى الهيمنة المطلقة على المنطقة ولن تسمح أمريكا لوجود قطب رئيسي أخر في المنطقة خاصة روسيا، من أجل ذلك أبرمت امريكا اتفاق إيران النووي ومن خلالها ستتم تسوية القضايا الأخرى التي تسبب في اضطراب المنطقة وإدخالها في فوضى مما قد يؤدي إلى تعرض مصالح أمريكا للخطر.

لكن سياسة التردد الأمريكي في الملف السوري وعدم رغبتها في التدخل العسكري بعد تجربة العراق وافغانستان الفاشلة أوعزت لروسيا وبشكل محدود لتركيا التدخل المباشر لحماية مصالحهما.

كما ان رفض أمريكا تسليم المعارضة السورية أسلحة نوعية كان له أثر واضح على عدم تمكن المعارضة من حسم الصراع لصالحها رغم سيطرة المعارضة على معظم أراضي سوريا في 2013.

ويعود رفض أمريكا تسليح المعارضة السورية بأسلحة نوعية لتخوفها من أن تقع هذه الاسلحة في يد التنظيمات الإرهابية ويتم استخدامها ضد مصالح امريكا أو حلفاءها في المنطقة (كما حصل في الموصل بعد ان استولى تنظيم الدولة الإسلامية على أسلحة نوعية تركتها قوات الجيش العراقي بعد انسحابها من الموصل).

كما حاولت أمريكا تكوين جبهة معارضة معتدلة وشرعت في تدريب بعض قوات المعارضة في الأردن والسعودية وذلك من أجل خلق توازن على الأرض داخل قوات المعارضة ولتحقيق مصالحها لكنها فشلت بسبب فشل تلك القوات في تحقيق مكاسب ميدانية مهمة تجعلها فاعلاً قوياً على طاولة المفاوضات بعد توصل القوى الدولية لاتفاق لإنهاء الصراع.

3- مؤتمرات جنيف

بعد مرور أربع سنوات من الصراع وعدم حسم أي طرف للصراع وبسبب تردد أمريكا والدول الغربية والقوى الإقليمية في حسم الصراع وذلك عبر دعم التنظيمات المعارضة بأسلحة نوعية وبسبب تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا واستيلاءه على أراضي شاسعة وتهديده للأمن الدولي عبر القيام بعمليات ارهابية في كثير من الدول خاصة بعد عملية "شارلي إيبدو" في باريس والتي قتل فيها العشرات من الفرنسين ولعدم رغبة الدول الكبرى في استمرار الصراع اتفق المجتمع الدولي على عقد مؤتمر "جنيف1" [122]

[122]-استضاف مكتب الأمم المتحدة بجنيف السويسرية يوم 30 يونيو 2012 اجتماعا لمجموعة الأعمال من اجل سوريا بناء على دعوة مبعوث الأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان ، وضم الاجتماع كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية روسيا وتركيا والصين وفرنسا وقطر والعراق والكويت والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية وممثلة الاتحاد الأوربي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية . تبنى المؤتمر نقاطا أساسية لحل الأزمة السورية.

تحت مظلة الأمم المتحدة في 2012 وكذلك "جنيف 3" في 2014، [123] لكنها فشلت في التوصل إلى حل سياسي للصراع.

وفي نوفمبر 2015 عقدت مباحثات فيينا بين 17 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية للبحث عن حل سياسي للصراع، وتم الاتفاق بين الدول المشاركة على عمل جدول زمني لمرحلة انتقالية لمدة ثلاثة أشهر وإجراء انتخابات خلال 18 شهرا.

وبعد الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني والتدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا والأزمة بين روسيا وتركيا والناتو بعد إسقاط مقاتلات تركية لمقاتلة روسية على الحدود مع سوريا وزيادة تدفق اللاجئين إلى دول الاتحاد الأوروبي وتوسع نفوذ الدولة الإسلامية في سوريا والعراق وما يمثله من تهديد دولي وإنشاء تحالف إسلامي عسكري دولي لمحاربة الإرهاب وتهديد السعودية وتركيا بالتدخل العسكري البري في سوريا في حال عدم توقف القصف الجوي الروسي لقوات المعارضة المعتدلة الموالية للسعودية وتركيا وتوقف إيران تقديم الدعم لنظام بشار الأسد وإعدام السعودية لرجل الدين الشيعي محمد باقر النمر بعد اتهامه بأعمال إرهابية وحرق السفارة السعودية في طهران وتخريب القنصلية السعودية وما ترتب عليه من قطع العلاقات وسحب سفراء بعض الدول العربية من طهران وتزايد احتمالات انتشار وتوسع نقاط الصراع بين السعودية وإيران وما قد يترتب عليه من انتشار الإرهاب والفوضى إلى كل دول العالم، كل هذه الاحداث والتداعيات دفعت المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر "جنيف 3" والذي بدأ في شهر فبراير بين معظم أطياف المعارضة السورية والنظام السوري وبرعاية الامم المتحدة وبمشاركة القوى الدولية الفاعلة كأمريكا وروسيا.

وبعد توقف مفاوضات جنيف توصلت أمريكا وروسيا يوم الأحد 21 فبراير2016 إلى اتفاق وقف إطلاق نار وهدنة من أجل التمهيد لإكمال المفاوضات بين المعارضة ونظام الأسد للوصول إلى حل سياسي للصراع في سوريا. وقد صرح الرئيس الروسي فلاديمير

[123]- مؤتمر دولي دعمته الأمم المتحدة عقد في جنيف بتاريخ 22لا يناير 2014 بهدف إنهاء الحرب الأهلية السورية والجمع بين الحكومة السورية والمعارضة لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية.

بوتين بأنه تم توصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار في سوريا مع الرئيس الأمريكي باراك اوباما عبر مكالمة هاتفية بين الزعيمين.

وينص اتفاق هذه الهدنة على وقف جميع الأعمال العسكرية ابتداء من يوم السبت 28 فبراير 2016 من الطرفين النظام السوري والمعارضة التي سيحدد الجانب الروسي والأمريكي مغزاها لاحقا. كما سيتم وقف العمليات العسكرية ضد الأطراف المتصارعة من قبل حلفائها عدا التنظيمات المصنفة إرهابية من قبل مجلس الأمن الدولي.

الفقرة الثانية: دور البيئة الإقليمية والدولية في إنجاح وإفشال الثورات

في تاريخ الثورات الشعبية في العالم يستطيع الناظر بقليل من الجهد أن يدرك مدى تأثير البيئة الإقليمية والدولية على نجاح أو فشل الثورات الشعبية، والتي ينظر إليها الوسط إقليمي والدولي خطرا داهما عليه، فإنه يسعى حثيثا في إفشالها، وغالبا ما يكون لهذه البيئة الإقليمية والدولية المعادية الدور الحاسم في إسقاط تلك الثورات خاصة في مرحلتها الأولى.[124]

حدث ذلك مع الثورة الفرنسية ومع الثورة الأوكرانية ومع الثورات العربية، لأنها وهي أي هذه الأخيرة تسعى إلى التغيير فإنها لا تتصادم مع الواقع الداخلي فقط بل تتصادم مع واقع اقليمي ودولي، أشد شراسة في مقوماته وأكثر تشبتا بالبقاء.[125]

ولا بد من الإشارة إلى إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، باعتبارها ليست إشكالية حديثة العهد في العلاقات الدولية، وهي ليست وليدة اللحظة الراهنة، إلا أنها تعمقت وازدادت وضوحا عقب انتهاء الحرب الباردة، وتعمقت أكثر بفعل تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتداعيات النوعية التي ترتبت عليها، لاسيما فيما يتعلق بتوجه السياسية الخارجية الأمريكية.

[124]- محمد الجرطي وآخرون، ما بعد الربيع العربي، في العلاقات الدولية من المجال السياسي إلى الصراع الاستراتيجي، دار نون للنشر الطبعة الاولى 2015، ص. 9 .

[125]- الطيب التيزيني، اسئلة الإصلاح الوطني الديمقراطي العربي سوريا نموذجا، مجلة المستقبل العربي 2005 العدد 318، ص. 84 .

ويمكن أن نرصد وجهتي نظر حول التدخل الخارجي إقليميا ودوليا: الأولى تراه إيجابيا، وتنطلق من فكرة إشكالية الداخل والخارج،[126] تحتمي بها السلطة الاستبدادية العربية، كما أن فصل الداخل عن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة ما عاد واردا، ورغم أنها تصطدم بخيارات وطنية حساسة إلا أنه لا بد من اعتمادها لتحقيق الإصلاح في الداخل.

يعد صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، ليس على ما يبدو وليدا لهذه اللحظة، إنما هو صراع له جذور وثوابت تاريخية حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق أوسطية المنافسة لها، ولاسيما عقب ثورات "الربيع العربي"، وبروز نسق إقليمي متعدد القوى الشرق أوسطية إلا إنه يبقى قيد التشكل، ومن تم فهذه المرحلة تعتبر انتقالية لتشكل نسقا إقليميا جديدا من حيث شكل وطبيعة التفاعلات والتحالفات وموازين القوى النسبية بين مختلف القوى الشرق أوسطية، والتي منها قوى فاعلة غير عربية كإيران وإسرائيل وتركيا، إلى جانب ذلك هناك قوى عربية فاعلة مثل المملكة العربية السعودية ومصر .

ويتمحور الصراع داخل الإقليم حول عدة جوانب هي: حفاظ الدول على حدودها وتماسكها الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية التي يلتف حولها الشعوب سواء كانت إيديولوجية أو دينية أو عرقية، وأيضا من حيث إطار التحالفات الجديدة وتكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة، كل هذه الجوانب تعد بمثابة العوامل المحفزة للصراع في المنطقة قبل ثورات "الربيع العربي" وبعده على السواء، وفي هذا الإطار سوف يتكون لدينا شكل وماهية الدولة الفاعلة والقادرة على الهيمنة داخل النسق الإقليمي، إلى جانب ذلك فإن الصراع على الهيمنة وفرض الإرادة في المنطقة الشرق أوسطية في ظل وجود مجموعة من القوى المتقاربة في القوة والموازين النسبية فيما بينها- لا يمكن أن يحسم إلا من خلال حسم بعض الأزمات والقضايا المحورية في الشرق الأوسط، التي منها على سبيل التخصيص : الأزمة السورية والمشكلة العراقية والأزمة اليمنية .

[126]- عبد الهادي بوطالب، نظرات في القضية العربية، دار الكتب، الدار البيضاء، الطبعة الاولى، 1987، ص. 6 .

بذلك أصبح الشرق الأوسط زخما كثيرا لحروب أطراف عدة بعضها حروب بالوكالة، والبعض الآخر حروب مباشرة، علاوة على ذلك فإن سياسات القوى العظمى والكبرى التي تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى السائد في المنطقة أو تغييره، إنما تحدده مصالح كل قوة من هذه القوى وهوما يحتم على كل منها أن يكون لها حضور في أزمات المنطقة، بل والقدرة على طرح المبادرات والحلول أو فرضها في بعض الأحيان بما يتلاءم مع مصالحها ويعزز من نفوذها. كل هذه التغيرات والأحداث الإقليمية ليست على سبيل المصادفة بل هي نتيجة تراكمات لأزمات عدة وجدت الحافز المحلي بالدول الشرق أوسطية ويحركها العالم الخارجي، وبالتالي فهي نتيجة حتمية للتغير في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى والكبرى، لا سيما مع دخول الوضع الدولي الحالي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مرحلة جديدة أطلق عليها البعض: "مرحلة الفوضى الخلاقة"[127]، بينما يعتبرها البعض الأخر: بأنها بداية تراجع للهيمنة الأمريكية، وهوما أدى إلى جعل النظام الدولي الإقليمي الحالي أكثر عُرضه للفوضى والانهيار، وهوما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأن البديل الأنسب لامتصاص الأثار السلبية لتمددها الزائد في العالم هو في التلاعب بتوازنات القوى الإقليمية من خلال تحديد القوى المركزية في أقاليم العالم الجيوسياسية، وتسخير هذه القوى لضبط بعضها البعض على غرار ما فعلته بين إيران والعراق في فترة الثمانينات من القرن الماضي، ولرصد أهم التفاعلات الشرق أوسطية للقوى الإقليمية الفاعلة في النسق، والوقوف على أدوارها وسيناريوهات تحالفاتها في المنطقة علينا طرح السؤال التالي: ما هي القوى الأساسية المحركة للتفاعلات الشرق أوسطية وأبعاد ومحددات التنافس فيما بينها ؟

فمن الملاحظ أن منطقة الشرق الأوسط لم تفرز قوى إقليمية حرة، وإنما ظهرت تلك القوى نتيجة تأثيرات متداخلة ومعقدة لعوامل داخلية وخارجية، وبالتالي فإن أقوى اللاعبين السياسيين في الشرق الأوسط ليسوا أولئك الذين يعتبرونه بيوتهم، ولكن أولئك الموجودون خلف المحيط الأطلنطي في الولايات المتحدة، وحتى قبل ذلك القوى الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية، إضافةً إلى ذلك، هناك دول محورية في الشرق

[127]- انظر: يوسف يوسف، أسرار الثورات العربية والفوضى الخلاقة: جذور المخطط، مكتبة جزيرة الورد، ط1، القاهرة، 2012، ص198.

الأوسط قدر لها أن تكون في موقع جغرافي يؤهلها للعب دور محوري قادر على التحكم في توجهات وطموحات بقية اللاعبين السياسيين في المنطقة، بالإضافة إلى امتلاكها الأدوات المؤثرة في لعبها هذا الدور، مما يزيد من توغلها وهيمنتها على المنطقة، على الجانب الأخر، هناك مجموعة من الدول التي تملك القدرة والإرادة الوطنية اللازمتين لممارسة النفوذ فيما وراء الحدود، لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكى القائم إلى الحد الذى يؤثر على مصالح المنافسين لها، وذلك بغض النظر عن موقعها، أو مساحتها الجغرافية، أو حتى حجم نفوذها السياسي في المنطقة، أيضاً هناك مجموعة من الدول الهامشية التي قد تمتلك عوامل القوة إلا أنها تظل غير قادرة على التأثير وفرض الإرادة على الدول الأخرى والتعديل من الأوضاع السائدة في المنطقة.

كل ذلك ينذر باشتعال صراع للمحاور الجيوبوليتيكية في مواجهة القوى الإقليمية، ليصبح بذلك النسق الشرق أوسطي الجديد فوضوي بالدرجة الأولى، وهذه صفة ليست جديدة على الصراع الشرق أوسطي بل متغلغلة وبقوة في آفاقه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الآن، لا سيما منذ انهيار النظام العراقي من ناحية، وتنامى التنظيمات الإرهابية كتنظيم " القاعدة " و" داعش " من ناحية أخرى، وبالتالي عملت القوى الإقليمية على دعم قوى المعارضة في المنطقة، والفاعلين من غير الدول وفق العديد من المنطلقات الطائفية والعرقية، لتسخيرها والاستفادة منها في حربها التنافسية مع القوى الإقليمية الأخرى، كل ذلك أدى إلى التسريع من تنفيذ المخططات والمشاريع التي تستهدف منطقة الشرق الأوسط لتجعلها أكثر تفتيتاً وتقسيماً، ولعل الأزمة السورية، المشكلة العراقية، والأزمة اليمنية هو خير دليل على كل الانقسامات والصراعات الإقليمية في المنطقة.

أولا- أبعاد التنافس بين القوى الإقليمية

إن احتجاجات "الربيع العربي" في المنطقة قد أتاحت لإيران الفرصة لتوسيع نفوذها في المنطقة، وهوما برز في خطابات المرشد الإيراني "علي خامنئي" أثناء اندلاع الاحتجاجات العربية، والتي كانت تحث على الثورة على الأنظمة الحاكمة الفاسدة، والتشجيع

على قيام نظم حكم إسلامية تتلاءم مع مرجعية الجمهورية الإسلامية الإيرانية[128]، إذ اعتبرت إيران أن ثورات "الربيع العربي" بمثابة امتداد لثورتها الإسلامية، إلا أن ذلك الاعتقاد الإيراني يعد بعيد المنال تماما، وذلك نظرا للبعد الزمنى بين الحدثين من جهة، فضلاً عن الاختلاف بين المذهبين الشيعي الإيراني وبين المذهب السني لأغلب البلدان العربية من جهة أخرى .

أ ـ بالنسبة للأزمة السورية

تقع سوريا في منطقة تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، فهي نقطة تقاطع العوالم الفارسية والتركية والعربية، الأمر الذى جعلها منطقة خصبة لمحور تفاقم الأزمات الشرق أوسطية بين مختلف القوى الإقليمية، ولذلك فقد تفاقمت الأزمة السورية بشكل سريع ومعقد للغاية خاصة بعد التورط الإيراني والتركي في سوريا، إذ تعد إيران فاعل رئيسي في الأزمة السورية، فهي داعم أساسي مساند للنظام السوري المتمثل في بقاء " بشار الأسد " في السلطة من جهة، وحليف قوى لروسيا في الأزمة السورية من جهة أخرى، ذلك بأن موقع سوريا الجغرافي يعد مجالا خصبا لإيران التي ارتأت فيه مجالا حيويا لسريان نفوذها بالمنطقة، إذ إنها تخشى من سقوط نظام " الأسد " وتقسيم سوريا وتحويلها لنظام حكم فيدرالي، أو حتى الإتيان بنظام حكم مناوئ لأفكارها وسياستها في المنطقة، الأمر الذى قد يعرقل امتدادها، ومد نفوذها وأسلحتها إلى الذراع الإيراني الأساسي لها والمسيطر تماما على كافة الأوضاع اللبنانية وهو" حزب الله "، بما يعنيه أن تسوية الصراع في سوريا وفقا لمصلحتها لن يتحقق إلا من خلال بقاء " الأسد " في الحكم[129] .

هذا الأمر أدى لاتساع الفجوة بين طهران وأنقرة خصوصا بعد التدخل الروسي والإيراني المباشر في الدفاع عن النظام السوري، وأيضا في وقت كانت فيه قوات المعارضة

[128]- تحليل صادر عن المعهد الإسباني للدراسات الاستراتيجية للباحث الإسباني خفير روكا بتاريخ 10 يناير 2013.

[129]- انظر دندوس كريم، الموقف الإقليمي (الإيراني والتركي) من الثورة السورية، مركز أمية للبحوث والدراسات، 26 يوليوز 2012، على الموقع الإلكتروني : http/google/x4ty1p (تاريخ الدخول للموقع 19 فبراير 2019)، وانظر كذلك: حدود السياسات الإرانية في سوريا وآثارها في الحل السياسي، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية 13 أبريل 2015، الموقع الإلكتروني http/google/s8- تاريخ الدخول للموقع 19 فبراير2019 على الساعة 17.00

مدعومة من تركيا والسعودية وقطر، وفي ظل دعم وتغطية عسكرية تركية لداعش، إذ ارتأت تركيا في داعش جماعة أصولية لها ثقلها في أزمات المنطقة، بإمكانها التقارب والتفاهم معها، ويمكنها المساومة معها في شأن الشمال السوري المكتظ بالأكراد الطرف المناوئ للنظام التركي، وبالتالي التدخل الروسي والإيراني المسنود من قوات حزب الله (اللبناني) أثر بشكل كبير للغاية في إحداث تحول نوعي في موازين القوى، وفرض معادلة حل سياسي للأزمة السورية في جنيف رأتها تركيا وحلفاؤها العرب مجحفة بحق المعارضة السورية، هذه التحولات العسكرية والسياسية تراها تركيا تعمل ضد طموحاتها في سوريا، وتحديدا في الشمال السوري، هذه الشراكة السنية بين (تركيا، السعودية، قطر، داعش) قد واجهت تحدياً حقيقيا بعد التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية في ظل نجاح للطيران الروسي، ومن تم وضع نهاية مأساوية للطموحات التركية بفرض منطقة حظر جوي في شمال سوريا أو فرض منطقة عازلة في الشمال السوري تخضع للنفوذ التركي وبالتحديد محافظة حلب التي مازالت مسيطرة على هواجس وأطماع الأتراك في سوريا كما يعرب الرئيس التركي " أردوغان" دائماً عن الإرث التركي في الشمال السوري في أغلب مؤتمراته.

إن التحدي الأهم الذي يمثله التدخل الروسي في سوريا بالنسبة لتركيا يتعلق بهدف تركي كبير يركز على إضعاف أكراد سوريا، ومن خلفهم أكراد تركيا، و"حزب العمال الكردستاني" المعارض، فالتدخل الروسي في سوريابات يمثل مكسباً كبيراً لأكراد سوريا المتحالفين مع النظام السوري وبالذات لما يعرف بـ " وحدات الحماية الكردية" التي قاتلت "داعش" في عين العرب " كوباني" وظلت تمثل تحديا كبيرا لداعش في شمال سوريا، ولكن كل هذه التحديات من وجود ثقل دولي مثل روسيا وإقليمي كإيران في دعمهم للنظام السوري بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية المتأزمة من خلال أعمال " حزب العمال الكردستاني " المائل للنظام التركي، ومحاولات الانقلاب الفاشلة على الرئيس " أردوغان " أدت لفشل الجانب التركي في الأزمة السورية مما اضطرها لإعادة صياغة سياستها بشأن سوريا وإعادة هيكلة خرائط المصالح بما يلزمه من تغيير شبكة التحالفات الإقليمية لا سيما مع

إيران[130]، فعلى الرغم من الاختلاف الجوهري بين قوة إيران الإقليمية ومذهبها الشيعي، إلا أن المصلحة تقتضى التفاوض بشأن تواجدهم بسوريا، والتسوية للوضع السوري وبشروط روسية أساسية، وهذا على نحو ما عبر به "أحمد داوود أوغلو" ورئيس وزراء تركيا قبل أن يعلن استقالته في مؤتمره الصحفي مع الرئيس الإيراني حسن روحاني (2016/3/5) أن ما بين تركيا وإيران من جغرافيا وتاريخ يكفي لتأمين علاقة تعاون قوية بين البلدين، وأضاف أيضا ربما كانت لدينا وجهات نظر مختلفة، لكن ليس بمقدورنا تغيير تاريخنا وجغرافيتنا.

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال قوة إقليمية خطيرة مثل إسرائيل[131] ومصالحها في المنطقة بصفة عامة، وسوريا بصفة خاصة، فإسرائيل في اندفاعها التواجدي نحو الهيمنة والسيطرة على الإقليم الشرق أوسطى قد لا يتحقق بصورة جيدة إلا من خلال المشاركة بل والحسم لبعض الملفات الشرق أوسطية لا سيما الأزمة السورية، إذ تعتبر أن المصالح الأولية لوجود إسرائيل في المنطقة هو السيطرة والتهدئة والتأمين لحدودها، ولذلك هناك رأيين في الداخل الإسرائيلي بشأن سوريا، الأول يرى: أن بقاء الأسد في السلطة هو الأفضل لإسرائيل إذ أن البديل قد يكون إما فوضوي، أو استيلاء الإسلاميين أو الجهاديين أوكليهما على الحكم في سوريا، بينما يرى الرأي الثاني: أن بقاء الأسد في السلطة سيترك إسرائيل في مواجهة تحالف خطير على حدودها الشمالية يضم إيران، سوريا، " حزب الله " خاصةً وأن ذكرى حرب لبنان (معركة الوعد الصادق) 2006 لم تشظ من أذهان القيادة الإسرائيلية، ومن ثم فإن رد الفعل الإسرائيلي إزاء الملف السوري يبقى حذر ودقيق للغاية حتى الآن .

ب ـ بالنسبة للمشكلة العراقية

إضافة إلى الأزمة السورية، فإن منطقة الشرق الأوسط منذ سقوط النظام العراقي واندلاع ثورات الربيع العربي، هذين الحدثين الهامين للغاية قد أثرا بشكل كبير على شكل وماهية المنطقة، الأمر الذى أفضى إلى تعرض مصالح القوى الإقليمية للخطر والتحديات،

[130]- قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2003 بين التعاون والاختلاف، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 9، 2015، ص 268.

[131]- إحسان مرتضى، الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، منشورات قضايا وأراء، العدد 337، 2013، ص 87.

لاسيما في ضوء بروز قوى وفاعلين من غير الدول وانتشار ظاهرة التنظيمات الإرهابية ضمن بيئة إقليمية متوترة تشهد فوضى وحروب وصراعات وتحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى وتدخلات عسكرية سواء إقليمية أو دولية، تحت حجة فرض الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الإرهاب، وحقيقة الأمر أن تلك التطورات والمنافسة الإقليمية تشكل داعما أساسيا للقوى الإقليمية وصراع السيطرة والهيمنة بين القوى الدولية ومخططاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط الهادفة إلى إعادة تشكيل الخريطة الشرق أوسطية من خلال تقسيمها وتفتيتها وفق "مشروع برنارد لويس 1979 " المنظر الأصلي لسياسة الفوضى الخلاقة [132].

ولذلك برزت لدينا المشكلة العراقية، إذ هناك تناحر ومزيد من الصراعات داخل الإقليم العراقي بين مختلف القوى الإقليمية، حيث تسعى كلاً منها للظفر بمزيد من التحركات، ومد النفوذ على رقع الشطرنج العراقية مما يعزز اندفاعها نحو الهيمنة داخل الإقليم الشرق أوسطى. فعلى الجانب الإيراني، تعد أذرعها ممتدة ومتغلغلة داخل الأراضى العراقية بشكل كبير للغاية عن طريق " مليشيات الحشد الشعبى "، التيتحاول دائماً التخلص من وجود أي قوى سُنية منافسه لها، فهي تسعى إلى تشكيل نظام سياسى عراقى يتلاءم مع أسس ومرجعية الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وقد اتضح ذلك من خلال مشاركة "مليشيات الحشد الشعبي" الحكومة العراقية في معركة الموصل، وعن كم الانتهاكات التي قام بها ضد السنة العراقية. فمشاركته كانت تسعى في الأساس للتخلص من قوى سنية داعشية تمثل خطرا رئيسيا على تواجد النفوذ الإيراني الشيعي في العراق، أيضا عندما نذكر العراق لا يمكن إغفال فصيل عراقي كبير بها يتمثل في الأكراد الذين يقطنون إقليم كردستان بالعراق، فإيران ترفض تماما فكرة استقلال إقليم كردستان العراق. لأن في ذلك تهديد أساسي لنفوذها الممتد في سوريا، أضف إلى ذلك أن في انفصال كردستان العراق سيجعل مهمة إيران

[132]- هو مشروع أو مخطط استعماري خططته وصاغته وأعلنته الصهيونية والصليبية العالمية لتفتيش العالم الإسلامي وتجزئته وتحويله إلى فسيفساء ورقية يكون فيه الكيان الصهيوني السيد المطاع، والمشروع أو المخطط هو نسبة إلى " برنارد لويس" وهو مستشرق بريطاني الأصل، اليهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أمريكي الجنسية ن وهو صاحب أخطر مشروع في هذا القرن لتفتيت العالم العربي من باكستان إلى المغرب.

صعبة للغاية، إذ لا تستطيع مد نفوذها وإمداداتها العسكرية لذراعها الرئيسي " حزب الله " في لبنان[133] .

على الجانب الأخر، تهدف "تل أبيب" إلى نشر الفوضى، وتسعير النزعة المذهبية والقومية في المنطقة عموما والعراق خصوصا، فتعمل على تشجيع النزعات الانفصالية القومية والدينية حتى تتمكن من إعلان يهودية الدولة وحل القضية الفلسطينية على حساب الدول التي ستنشأ، والتي ستكون مشغولة في الصراعات البينية التي ستنشأ بينها، مما يسمح لإسرائيل بالتحول إلى ضابط إيقاع صراعات المنطقة بما يحقق مصلحة تل أبيب في السيطرة على مقدرات المنطقة وثرواتها، ويتمم مشروع (تيودور هرتزل) الذي يهدف إلى تحقيق السيطرة على المناطق الزراعية الخصبة في جنوب سورية والجزيرة العراقية والسورية، ولذلك فهي تؤيد انفصال كردستان العراق، أيضا هناك مفاوضات قائمة بالفعل بين تركيا وإقليم كردستان العراق تتسق مع بعضها البعض نوعاً ما، فتركيا تسعى إلى دعم أكراد العراق للتخلص من شيعية الدولة وسيطرة الإيرانيين بالداخل العراقي، وبالتالي تحلم بالهيمنة واستعادة أمجادها العثمانية السابقة من خلال سيطرتها على الهلال الخصيب، ومن ثم فهي تتخذ من تحالفها مع إقليم كردستان العراق ملاذاً في تحقيق سيطرتها وهيمنتها.

كما أضحت تركيا تلعب أدوارا متناقضة في العراق[134]، مما ساهم في تعقيد المشهد الإقليمي وأربك عدة أطراف في تواصلها مع الطرف التركي، خاصة بعد تعبيرها عن مستجدات موقفها في ما يخص الأزمة السورية، خاصة وأن تركيا منذ اندلاع الأزمة السورية، تسعى إلى استغلال الجماعات الإرهابية مثل (جبهة النصرة، تنظيم داعش) كأداة لإسقاط النظام السوري، فجعلت من أراضيها مأوى وممرا لهذه الجماعات، حتى أن الاستخبارات التركية تورطت في دعمها لتلك الجماعات من خلال التغاضي عن عبور المقاتلين من مختلف مناطق العالم للأراضي التركية أثناء رحلتهم إلى سوريا، كما سعت

133 -FUNDA KESKIN, turkey's trans-border ; operations in northern IRAQ ; research journal of international studies ; issue 2008 ; PP 59-75.

134 -Ali Balci ; Energited neighborlinrs relation betmen and the kurdish regional ; gouvernement, SETA ;2014 ; p 9.

تركيا لتوظيف تلك الجماعات من أجل محاربة أكراد سوريا، كل هذه الحسابات التركية وضعت أنقرة في دائرة الاحتكاك مع روسيا وأمريكا في وقت عادت فيه أجواء الحرب الباردة بين القطبين الدوليين، واحتدمت المنافسة بينهما، ففي موضوع الأكراد هناك شد وجذب بين تركيا وحليفها الأمريكي، ففي حين تتحرك أنقرة لمنع تعزيز الأكراد لقوتهم ونفوذهم في المنطقة وخصوصا في المناطق المتاخمة لحدودها، فإن واشنطن تعتبرهم حليفا أساسيا في استراتيجيتها لمحاربة " داعش" وتمدهم بالسلاح والتدريب، هذا الأمر أدى أحيانا إلى اشتباك كلامي، وخصوصا عندما كانت تركيا تهاجم مواقع الأكراد بدلا من مهاجمة مواقع " داعش".

جـ ـ بالنسبة للأزمة اليمنية

لقد تباينت مصالح وأهداف القوى الإقليمية لاسيما إيران والمملكة العربية السعودية في الشأن اليمني[135]، وذلك نتيجة حتمية لما تمثله هاتين القوتين الإقليميتين المتنافستين لبعضهما البعض من حيث الصراع المذهبي من ناحية، ولما تشكله الأراضي اليمنية من أهمية حيوية للأمن القومي السعودي من ناحية أخرى.فأدرع إيران ممتدة وبقوة في اليمن من خلال " المليشيات الحوثية " التي تحاول السيطرة على اليمن، وإيجاد نظام يمني بصبغة إيرانية شيعية، ذلك بأن الموقع الجغرافي اليمنى يعد هام للغاية كمحور جيوبولتيكى حيوي للهيمنة الإيرانية، وذلك نتيجة لسيطرة اليمن على مضيق باب المندب من جهة، وبإمكان إيران عمل تكتل من شأنه صد وتطويق قوى إقليمية سنية معادية لها هي السعودية من جهة أخرى .

وبناء على ما سبق، وحيث أنه في عام 2015 تم تكوين تحالف عربي للدول العربية السنية بقيادة السعودية وبدعم ومباركة أمريكية وأطلقوا ما يسمى "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس الأسبق علي عبد الله صالح باليمن، استجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي المدعوم من طرف السعودية بالتدخل، مهمتها بالأساس تطويق إيران وتمددها الشيعي في المنطقة، لاسيما بعد وأن قامت جماعة الحوثيين بإطلاق عدة صواريخ "باليستية" على السعودية، إلا أنه في 21 ابريل من نفس العام أعلن التحالف انتهاء "عاصفة

[135] -Roland Popp, War in Yamen :revolution and intervention ;Centre for security studies (CSS) ETH, Zurich, cdd analys in security policy , n 175, 2015, pp : 1-4.

الحزم" وبدء عمليات "إعادة الأمل"، خاصة بعد أن درجت الأمم المتحدة التحالف العربي في اللائحة السوداء لمنتهكي حقوق الأطفال في مناطق النزاع، وفي هذا القرار الذى يحركه مصالح القوى الكبرى أمر واضح وصريح من قضية هذه الدول الكبرى من تكوين تحالفات عربية في المنطقة من شأنها إضعاف تواجدها وكلمتها في المنطقة [136] .

خلافا لذلك قام الرئيس التركى " أردوغان " بدعم التحالف العربي السُني وتأييده في المحافل الدولية في محاولة من تركيا للتخلص من إيران كقوة إقليمية منافسة لها في الهيمنة على الإقليم الشرق أوسطي، وتمددها الزائد في المنطقة، أما على الجانب الإسرائيلي، " فتل أبيب" تخشى من انتصار الحوثيين وسيطرتهم على اليمن لأن ذلك سوف يعزز من النفوذ والسيطرة الإيرانية في المنطقة خاصةً تحكمها في مضيق باب المندب الذى يربط بين خليج عدن والمحيط الأطلنطي من ناحية، والبحر الأحمر من ناحية أخرى، مما يعد بمثابة طوق جيبوبولتيكي يهدد التواجد الإسرائيلي بل والمصري على البحر الأحمر، لذلك فإسرائيل تدعم التحالف العربي ومواقف الدول العربية ضد الذراع الإيراني الممتد في اليمن، على الرغم من العداء التاريخي بين العرب وإسرائيل، إلا أنها تفضل التقارب مع الدول العربية السُنية من جهة والتسخين مع إيران العدو اللدود لها من جهة أخرى .

ومما يجدر بنا ذكره في هذا الصدد هو أن محور الصراع في أزمات ومشاكل المنطقة يعد في مجمله صراع لقوى إقليمية غير عربية على أراضي عربية، مما يثير لدينا تساؤلا في هذا الشأن: هل هناك دور عربي قوى في إدارة أزمات الشرق الأوسط، والقدرة على طرح الحلول والمبادرات وتسوية الصراعات في المنطقة من عدمه؟

[136]- ماجد المذحجي، فارع المسلمي، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الإستلاراتيجية، ورقة سياسات رقم 6، 2015، ص ص 1-2.

الفصل الثاني:

تجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية

على الرغم من مركزية التعددية والحرية في الفكر السياسي العربي، ورغم الرصيد الفكري الغني بقيم الحرية والمساواة واحترام التنوع وحقوق الإنسان والمستمد من التعاليم الإسلامية إلا أن تاريخ العرب السياسي يؤكد أن السلطة في المنطقة العربية غالبا لم تخضع للتداول إلا بالعنف ومن خلال الانقلابات التي شهدها المجتمع العربي خلال حقبة الخمسينات والستينات.[137]إن غياب الديمقراطية في العالم العربي – الإسلامي برغم مركزية الحرية في الإسلام يرجع إلى انفصال السياسة عن الدين في وقت مبكر، ففي عام 41هـ انتهت الخلافة الراشدة وتحولت أسس الاختيار من اختيار أهل الحل والعقد والبيعة إلى فرض الأمر بالقوة كما انتقل الأمر إلى مرحلة الملك العضوض القائم على التوريث في نهاية عهد معاوية بن سفيان بل وهوما يتعارض مع أسس اختيار الحكام في الإسلام.[138]

لقد ابتعد الخلفاء الأمويون والعباسيون عن النهج الإسلامي وانغمسوا في الملذات والمنكرات، يقول أبو الحسن علمي الندوي، "أنه وباستثناء عهد عمر بن عبد العزيز، وخلال العهدين الأموي والعباسي تولى منصب الخلافة، رجال لم يكونوا أكفاء، ولم يعدوا له عدة، ولم يأخذوا له أهبة، ولم يتلقوا تربية دينية وخلقية كما تلقى الأولون، ولم يكن لهم من روح الاجتهاد في سبيل الإسلام ما يجعلهم يضطلعون بأعباء الخلافة الإسلامية." [139] وظل المسلمون في هذا الحال الذي أدى بهم إلى انحدار متواصل لم يستفيقوا منه إلا مع الهجمة الاستعمارية الغربية في بلداتهم. لقد أدى هذا الانفصال عن الدين وانحراف السياسة عن جادة الحق مخافة ابتعاد الفقهاء عن الخوض في المسائل السياسية، ذلك أن مناقشة هذه المسائل وتوضيح رأي الإسلام فيها أصبح من الجرائم التي يستحق عليها الفقيه أقصى

---

[137]- باقر سلمان النجار، المجتمع المدني في العالم العربي. واقع يحتاج إلى إصلاح، المستقبل العربي، الإسكندرية، العدد (338)، أبريل 2007، ص. 62 .

[138]- بهاء الدين مكاوي، "التحول الديمقراطي في العالم العربي": التحديات وأفاق المستقبل، مجلة العلوم القانونية، بناء دولة المؤسسات وتكريس القانون، مطبعة الأمنية، الرباط، العدد الخامس، ص. 193 .

[139]- أبو الحسن على الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار الأنصار، القاهرة، الطبع العاشرة،1977، ص. 147 .

العقاب فأثر الفقهاء السلامة. وظهر اتجاه يحتقر السياسة ويطالب بعدم مخالطة الحكام. فعلى سبيل المثال يقول الغزالي "لا تخالط الأمراء والسلاطين ولا تراهم، لأن رؤيتهم ومجالستهم ومخالطتهم آفة عظيمة". وقال الإمام محمد عمرو "أعوذ بالله من السياسة، من لفظ السياسة ومن ساس ويسوس وسائس ومسوس" وقال على الوردي "أن السياسة لا تدخل في شيء إلا أفسدته "[140]

وفي غمرة الأحداث ظهرت تيارات إسلامية تقول بالتعارض بين الإسلام والديمقراطية وأثارت هذه الجماعات جملة من التحفظات يمكن تلخيصها في أن الديمقراطية لا تحدها حدود حيث يمكن أن تقرر ما يعارض المعلوم من الدين بالضرورة، فضلا عن كونها نظاما غريبا لا يصلح لواقع العالم الإسلامي.

إلا أن هذه التحفظات لم تقتصر على الجماعات الدينية، بل تحفظت عليها كذلك القوى القومية واليسارية التي استبعدتها كليا من برامجها وممارستها وحاولت تغيير الواقع على أساس ناف للديمقراطية. لقد سلك بعض القادة العرب التقدميين مسلكا مناقضا للديمقراطية، لذلك فإن القيادات العربية التقدمية في مصر بعد ثورة 23 يوليوز 1952 لم تلبث سوى فترة قليلة قبل أن تعلن حل الأحزاب السياسية في مصر. لقد رأت القيادة آنذاك أن المرحلة الدقيقة التي تمر بها مصر والتحديات الأجنبية لا تسمح بإطلاق الحريات التي تقوض الوحدة الوطنية للشعوب وتؤدي إلى فتح الباب إلى التدخلات الغربية والإسرائيلية، وبرزت في تلك الآونة شعارات تلقتها الحكومة العربية مثل: "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" لتكون هي الهادي للأنظمة السياسية العربية آنذاك [141]

لكن انهيار المعسكر الاشتراكي نهاية الثمانينات من القرن الماضي فتح الباب أمام مرحلة جديدة في العالم كله، أدت إلى نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الديمقراطية في العالم كله.

لقد بادر المعسكر المنتصر في الحرب بفرض شروط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع الحكومات، وقد كان لذلك أثارا بعيدة المدى في أجزاء واسعة في العالم، ففي

---

[140]- ذكر في محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة، ابن الخلل، دار الساقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000، *ص.ص 17 -23.*

[141]- *نفس المرجع، ص. 21.*

إفريقيا على سبيل المثال أجريت خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993، انتخابات رئاسية في 23 دولة إفريقية استطاعت قيادات جديدة أن تصل للسلطة خلفا للحكام القدامى وإحدى عشرة دولة منها حافظت على القيادات القديمة على السلطة (عبر صناديق الاقتراع) في إثنى عشرة دولة أخرى[142].

كان من المفترض أن يتأثر العالم العربي بهذا التحول إلا أن الدراسات المتعمقة تؤكد أن تأثر العالم العربي بالمناخ الذي ساد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة لم يتعد القشور والمظاهر الخارجية ليخوض في أعماق الواقع العربي، فالأحزاب محظورة في عدد من الدول العربية، والسلطات التشريعية تقوم على أساس التعيين ويقتصر دورها على النواحي الاستشارية دون أن يكون لها صلاحيات تشريعية حقيقية [143]، ففي عام 1975 كانت الدول العربية تشكل نسبة إحدى عشرة بالمائة من الدول غير الديمقراطية في العالم، أما في عام 2005 وباستخدام نفس المؤشرات، فإنها كانت تمثل حوالي 35 بالمائة وهذا يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تنل من الدول العربية النصيب، من ناحية أخرى فإن من بين واحد وعشرين نظاما ثم تصنيفها من قبل بيت الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها نظم حكم ديمقراطية، لم تكن من ضمنها ولو دولة عربية واحدة.[144]

[142]-بهاء الدين مكاوى، مرجع سابق، ص. 134.

42-عدنان محمد الهياجنة، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، العدد 15 2007، ص.ص32 -36

[144]-معتز باهي عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل و ضغوط الخارج، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 326، أبريل 2006، ص.16 .

المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي في الفكر والممارسة السياسيين

رغم شيوع استخدام لفظة الديمقراطية حتى غدت مصطلحا شعبيا عاما، إلا أنها تعد المصطلح الأكثر تقديرا وغموضا من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر،[145] والديمقراطية نظام يتولى فيه "الشعب حكم نفسه بنفسه "،ولعل أهم التعريفات هوما نسب إلى الرئيس الأمريكي أبراهم لنكولن ونسبه آخرون إلى جيفرسون وهو أن الديمقراطية هي "حكم الشعب بالشعب وللشعب"، لكن هذا التعريف نفسه تعرض لانتقاد من أغلب المفكرين لعدم واقعيته، فعلى سبيل المثال يرى محمد عابد الجابري[146]،إن هذا التعريف لا يمكن أن يوجد له مجال للتطبيق إلا في إحدى تلك المدن الفاضلة التي وجد فيها متخيلوها نوعا من الملجأ هربوا إليه في متاهات عالم الفكر عندما لم يجدوا في عالم الواقع أية إمكانية لتطبيق آرائهم ومثلهم.

أما التحول الديمقراطي فهومن أكثر المفاهيم شيوعا في العقود الأربعة الأخيرة، فمنذ سبعينات القرن الماضي وبروز ما اصطلح على تسميته بالموجة الثالثة برز مصطلح التحول الديمقراطي إلى الوجود. وقد عرف البعض التحول الديمقراطي على أنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سليمة، وصولا إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته [147] ورغم تعدد التعريفات فإن المصطلح يشير- بشكل عام- الى الانتقال من صيغة حكم غير ديمقراطي وتعوزه آليات التداول السلمي للسلط ويفتقر إلى الحريات العامة، إلى صيغة حكم ديمقراطي يؤمن بالمساواة والحرية ويوفر

[145]- محمد الحرواني، "التجربة الديمقراطية في المغرب: الآفاق، الممكنات، الرهانات في:
http://ar .aloummah.go , consulté le 22/11/2019 à 16h00

[146]- محمد عابد الجابري مفكر وفيلسوف من المغرب، له العديد من المؤلفات في قضايا الفكر المعاصر، أبرزها "نقد العقل العربي" والذي تمت ترجمته إلى عدة لغات، (ولد سنة 1935 وتوفي سنة 2010 بالدار البضاء ، المغرب).

[147]-GERRARDO , MUNK « Review Article » , Democtratie transition in comparative perspective, comparative politics, vol 26. N3 , avril 1994, P.P 355 - 370.

آليات مناسبة لتداول السلطة سواء كانت هذه المؤسسات والقيم الديمقراطية راسخة أو غير مترسخة في النظام الجديد[148] .

المطلب الأول: التأصيل النظري لمقولة الانتقال الديمقراطي

إن الديمقراطية تعتبر مبحثا رئيسا في علم السياسة حيث شكلت قضية "الانتقال الديمقراطي" منذ النصف الأول والثاني من سبعينيات القرن العشرين، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة، وطرحت أدبيات "الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة، كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أو أنماطها (طرق الانتقال)، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال) وقد جاء هذا التراكم الأكاديمي الضخم مقترنا بما سمي بـ"الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين في جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق ووسط أوروبا، فيما بقي العالم العربي ينظر إليه على أنه يمثل "استثناء" ضمن هذه الموجة .

وعلى الرغم من وجود طفرة هائلة في الأدبيات المتعلقة بظاهرة الانتقال الديمقراطي على المستوى العالمي، ووجود مراكز بحثية ودوريات عالمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، إلا أن الكتابات العربية التي اهتمت بالتأصيل لهذه الظاهرة ودراستها سواء على المستوى النظري، أو على مستوى الدراسة المقارنة ظلت بصفة عامة قليلة إن لم تكن نادرة، الأمر الذي بات يمثل فجوة حقيقية في حقل السياسة المقارنة في الجامعات ومراكز البحوث العربية.

[148]- بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص. 120 .

والهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على بعض المفاهيم والأطروحات النظرية التي تؤصل لعملية الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال التعريف بالمفهوم، ورصد وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى الانتقال، والطرق أو الأساليب التي تتم من خلالها عملية الانتقال، ومخرجات هذه العملية، لا سيما فيما يتعلق بترسيخ الديمقراطية في مرحلة ما بعد الانتقال.

الفرع الاول: الانتقال الديمقراطي، مقاربة في المفهوم والمراحل

يعد الانتقال الديمقراطي من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولا في عالم اليوم وأضحى على لسان مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والثقافية والفكرية ويتداول في وسائل الإعلام، فضلا عن اهتمام الساسة وقادة القوى السياسية بقضية التحول الديمقراطي، وعلى الرغم من الفقر النسبي لاسيما في العالم العربي والإسلامي في عدد البحوث والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل فإن البحث في ماهية التحول الديمقراطي ثم التمييز بينها وبين المفاهيم المرتبطة به، حاولنا قدر المستطاع النبش والبحث عن مؤلفات متميزة اهتمت بهذا الموضوع.

الفقرة الأولى: الإطار المفاهيمي لعملية الانتقال الديمقراطي

قبل أن نخوض في دراسة واستقراء التحول الديمقراطي والتي نحن بصددها علينا أولا أن نحدد ونعي جيدا مفهوم عملية التحول الديمقراطي وعواملها ومراحلها ومساراتها حتى نتمكن من استنباط ذلك المفهوم من الواقع الذي نعيشه.

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي، باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي بدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، هنا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له سبب في فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.[149]

[149]- هدى ميتكيس، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم"، عن كتاب: اتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسة و الإدارة العامة، القاهرة، 1999، ص. 135 .

كما أن محاولة التأصيل المفاهيمي للانتقال الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تعبير نوعي في الشيء أوانتقاله من حالة إلى أخرى.

ويقصد بالانتقال الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي[150].

وحسب الباحثين المغاربة، فإن الانتقال الديمقراطي كمفهوم وفلسفة هي عملية بلورة حكم جديد لم يخرج عما ذهب إليه كل من "أودينيل" و"جوي هرمت" فالأستاذ عبد العزيز النويضي يرى أن الانتقال الديمقراطي هو العبور من نظام سياسي مغلق ولا يسمح بالمشاركة السياسية أو تكون فيه الحقوق مرتبطة بالمشاركة السياسية مقيدة تقييدا شديدا، إلى نظام سياسي يتيح مشاركة المواطنين ويسمح بتداول السلطة، ولاسيما عبر الاعتراف بمجموعة من الحقوق المرتبطة بوثوق المشاركة السياسية وإمكانية ممارستها بصفة فعلية[151].

وهكذا فإن الانتقال الديمقراطي هو حالة تأهب تاريخية لدى كل الفاعلين السياسيين (أو على الأقل عند الأساسيين منهم)، وبتفاوتات معينة، للدخول في صيرورة سياسة جديدة تتميز بالقطع مع الماضي والحفاظ على توازنات معينة لمصالح كافة الأطراف الاجتماعية والاقتصادية، والاعتراف المتبادل بمشروعية مطالبها وحقها في الوجود والفعل، لهذا نجد مرحلة الانتقال الديمقراطي مطبوعة بسيادة مطالب تتعالى مع مختلف الاتجاهات.

وكل هذا يعني أن الانتقال الديمقراطي هو صيرورة سياسية تنطلق دون أن يتغيب عنها أي فاعل من الفاعلين السياسيين والاقتصاديين الذين كانوا يتنازعون من أجل احتكار السلطة لفائدة أحدهم، إنه صيرورة يدخل فيها هؤلاء الفاعلين في حركة تاريخية، سواء

[150]- أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004 القاهرة، ص. 295 .

[151]- ذكر في قاسمي عبد اللطيف،" الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين الممكنات والمقومات"، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق أكدال، الرباط، 2000 /2001، ص. 12 .

ليؤكدوا هوياتهم السياسية أو ليغيروها بإعطائها تأويلات جديدة تبرر تبينهم لإدوار سياسية جديدة مغايرة[152].

وهو أيضا، أي مصطلح الانتقال الديمقراطي مسلسل سياسي يروم إلى توقيف القواعد الأوتوقراطية وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فهو يجسد لحظة المرور من نظام سياسي مغلق إلى نظام آخر مفتوح، يؤسس لعملية بناء قواعد سياسية جديدة تعكس طبيعة التسوية التي انتهي إليها أطراف الحقل السياسي المعني بالانتقال الديمقراطي[153].

وعموما يقصد بالانتقال الديمقراطي، تلك السيرورة التاريخية التي تتميز بتحول السلطة السياسية من نمط التدبير السلطوي، بشكل رسمي وتدريجي، نحو بناء تجربة جديدة تعتمد منظومة حكم أكثر ديمقراطية، عبر إحداث تغييرات فعلية على مستوى المؤسسات والقوانين والعلائق بين الحاكمين والمحكومين، وتوسيع فضاءات المشاركة وتجويد آليات إدارة الحكم، وضمان الحقوق والحريات[154].

الانتقال الديمقراطي، كما ورد في كتاب عبد الالاه بلقزيز "في الديمقراطية والمجتمع المدني"[155]، شروط تحتية عميقة لا مجال لافتراض مكانه دونها، إن هذه الشروط التي دعوناها بالجيولوجيا السياسية للانتقال هي على نحو حصري، قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع، وليست تلك الثقافة التي تعني سوى ثقافة الانتقال الديمقراطي، تعبر هذه الثقافة السياسية عن نفسها من خلال منحيين: من خلال جنوحها إلى تصور العملية السياسية (عملية الصراع السياسي) بوصفها منافسة اجتماعية سليمة، ثم من خلال إعلائها

---

[152]- انظر، بياز عبد الرزاق، "المسألة الدستورية و الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق عين الشق، الدار البيضاء 2003/2002، ص. 23 .

[153]- انظر، محمد أتركين،" الانتقال الديمقراطي والدستور: قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للانتقال الديمقراطي بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق عين الشق، الدار البيضاء، (2003-2004)، ص: 1.

[154]- انظر، حسن طارق: "الشباب، السياسة و قضايا الانتقال الديمقراطي" مقالات، الطبعة الأولى،2007 .وانظر أيظا : الحوار الذي أجري مع نفس المؤلف (حسن طارق) سنة 2007،" عشنا نهاية معلنة لخطاب الانتقال الديمقراطي ، نشر في جريدة الاتحاد الإشتراكي المغربية ليوم 03-03-2010.

[155]- انظر، عبد الإلاه بلقزيز، في الديمقراطية و المجتمع المدني، مراتي الواقع، مدائح الأسطورة، مطبعة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001 ، ص.ص.123-124 .

مبادئ التوافق والتراضي قاعدة للصراع السياسي بين أطراف الحقل السياسي، وبين السلطة والمعارضة على نحو خاص، فأما المنحنى الأول، فهو ذلك الذي يمنح الثقافة السياسية إياها صفه السياسة، إذ يحرر مفهوم السياسة ذاته من معناه الوحشي الذي يماهي بينها وبين الحزب، أو يتصور التناقض بين المصالح، وهو قاعدة كل عمل سياسي، والثاني فهوما يمنح الثقافة السياسية تلك صفة الجدية .

الفقرة الثانية: التمييز بين الانتقال الديمقراطي وبعض المفاهيم المرتبطة به

يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي من أهم المفاهيم التي يكتنفها الغموض فهناك تشابه بين هذا المصطلح وبين العديد من المفاهيم، حيث سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى تأصيل عدد من المفاهيم، ارتبطت به، كالتنمية السياسية، الانفتاح السياسي، الترسيخ الديمقراطي، الليبرالية....إلخ.

1) الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية

كما سبق وقد أشرنا أن الانتقال الديمقراطي هو الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي في عموميته إلى نموذج سياسي أو ديمقراطي في مؤسساته وممارسته، حيث لا يتوقف عن إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها في مختلف الممارسات وسلوكيات الفاعلين، وترسيخها وتدعيمها وهو الأمر الذي يتطلب تبني القواعد الحديثة على مستوى تكوين المؤسسات السياسية والعلاقة بينهما، وعلى مستوى الممارسة السياسية الرسمية في مجال التأطير والتوجيه والتعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها.

أما مفهوم "التنمية السياسية" فقد برز بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات والمطالب المتزايدة لإشباع حاجات المجتمع، ثم انتقل بمفهومه إلى حقل السياسة الذي يهتم بتطوير البلدان.

وعليه تعرف "التنمية السياسية " بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايتها الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، بمعنى إيجاد دول ذات نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية[156]. وفي تعريف آخر نجد أن التنمية السياسية يراد بها صيرورة معقدة تتضمن عدة مقومات تسمح بإنجاز تغييرات متعددة الأبعاد وفي مختلف الميادين، تؤدي إلى الانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام حديث[157].

2) الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي:

في ظل هذه الضجة من المصطلحات يصعب إيجاد شرح دقيق لمصطلح أدق خصوصا إذا ما كانت هذه المفاهيم تقترب على مستوى المضمون وعلى مستوى الاسم، وإتماما لما سبق سنحاول الإحاطة بالمفهومين الإصلاح السياسي والإصلاح الديمقراطي. فالإصلاح السياسي هو تطور وتكاثر قوى جديدة تقوم بدور إيجابي في تفعيل عملية التحولات الاجتماعية والسياسية وهذا يؤدي إلى نمو الوعي النقدي في أوساط النخب المتيقظة والتنظيمات المهنية والنقابية. [158]

إن الإصلاح السياسي على حد تعبير محمد سعد أبو حمود هو القيام بعملية التغيير في أبنية المؤسسة السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي. فالإصلاح هو تغير من داخل نظام وآليات نابعة من داخل النظام[159].

---

[156]- نصر عارف، في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها، بتصرف عن مجلة دول العرب، القاهرة، عدد حزيران/ يونيو 2008، ص. ص.2-3 .

[157]- محمد الرضواني، المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي، جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية، ليوم 2010/03/03، ص. 6 .

[158]- ثناء فؤاد عبدالله،" آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،1997، ص. 219 .

[159]- محمد سعد أبو حمود، "محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية"، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي،2004، ص. 2 .

3) الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، من جهة أخرى فحدوث الانتقال الديمقراطي لا يعني استمراره أو تعزيزه ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي[160].

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذي سعى كل منهم إلى تحديد مؤشرات ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية، وفي هذا الإطار رأى كل من "هيكل وكونت" أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى[161].

4) الانتقال الديمقراطي والليبرالية

الديمقراطية الليبرالية[162] هي شكل من أشكال الديمقراطية التمثيلية التي تعمل وفقا لمبادئ الليبرالية، أي حماية حقوق الفرد المنصوص عليها في القانون عموما. ويتميز هذا الشكل من أشكال الحكم بانتخابات نزيهة وحرة وتنافسية بين الأحزاب السياسية، والفصل بين السلطات في مختلف فروع الحكومة وسيادة القانون في الحياة اليومية كجزء من مجتمع مفتوح، وضمان الحماية المتساوية لحقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية لجميع الأشخاص. لتعريف النظام عمليا، الديمقراطيات الليبرالية غالبا ما تعتمد على دستور، لتحديد صلاحيات الحكومة وتكريس العقد الاجتماعي.

160- حسين توفيق، الانتقال الديمقراطي، انظر الرابط:
-htt://studres .aljazeeia.net/Fik/azabwozldemocraey/2013., consulté le 22/12/2019 à 22h00

161- ذكر في نشأت الهيلالي، حلقة نقاشية:"انعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي، 2008، انظر الرابط:
-htt//ww.iefsthinktark.org.consulté le 22/12/2019 à 22h30

162 - Yacha Mounk ,Le peuple contre la démocratie, édition de l'observatoire,Paris, 2018, p 175 .

بعد فترة من التوسع المستمر طوال القرن العشرين، أصبحت الديمقراطية الليبرالية شكل الحكم الغالب في القرن الحادي والعشرين، واليوم تعتبر العديد من الأحزاب في الغرب داعمة لشكل حكومة الديمقراطية الليبرالية رغم أنها لا تسمى بالليبرالية. مثال ذلك أحزاب المحافظين وأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية .

الديمقراطية الليبرالية قد تتخذ أشكالا دستورية مختلفة[163] : قد تكون جمهورية دستورية مثل فرنسا، وألمانيا، والهند، وجمهورية إيرلندا، وإيطاليا، أو الولايات المتحدة. أو ملكية دستورية مثل اليابان، وإسبانيا، وهولندا أو المملكة المتحدة. وقد يكون لديها نظام رئاسي مثل الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، والولايات المتحدة. أو نظام شبه رئاسي مثل فرنسا أو نظام برلماني مثل أستراليا، وكندا، والهند، وإيطاليا، ونيوزيلندا، وبولندا، وهولندا والمملكة المتحدة. وهناك دول أخرى مثل إسرائيل يدور حول طبيعة نظامها جدل، مبدئيا هي ديمقراطية ليبرالية، ولكن فيها خصائص تجعلها اثنوقراطية كذلك.

في التقليد السياسي الأمريكي إن الهدف من الدستور عادة ما يرى على أنه قيد يحد من سلطة الحكومة والفكرة الأمريكية الخاصة بالديمقراطية الليبرالية متأثرة بهذه الرؤية. فهم يركزون على فصل السلطات واستقلالية القضاء ونظام من القيود والموازنات بين فروع الحكومة. أما الليبرالية الدستورية الأوروبية فتركز أكثر على سيادة القانون رغم أنها تتضمن شكلاً محدداً من الدولة أو النظام.

وتعرف الديمقراطية الليبرالية كذلك بالحق الدوري للاقتراع أو منح كل المواطنين الحق في الاقتراع بغض النظر عن الفوارق في العرق أو الجنس أو الملكية الخاصة. ولكن عالمية هذا الحق رغم ذلك نسبية: فالعديد من الدول التي تعد ديمقراطية تجد فيها ممارسات تشتمل على أشكال متعددة من الحرمان من حق الاقتراع أومن طلب مؤهلات إضافية لنيل الحق المذكور (عدا عن كون الفرد مواطنا)، كإجراءات التسجيل لكي يتمكن المواطن من التصويت.

[163]- حازم الببلاوي، من أجل الإصلاح السياسي، عن اللبرالية، قضايا ومشاكل، دار الشروق، القاهرة 2005، ص ص، 6-7.

تتميز ممارسات الأنظمة الديمقراطية بسمة وجود قيود على حريات معينة، فهناك قيود قانونية متنوعة مثل قوانين حقوق الطباعة والقوانين الخاصة بالتشهير. وقد تكون هناك حدود للكلام المعادي للديمقراطية وكذلك على محاولات تقويض حقوق الإنسان وعلى تعزيز أو تبرير الإرهاب. ففي الولايات المتحدة تم تطبيق مثل هذه القيود خلال حقبة الحرب الباردة على الشيوعيين أكثر مما تم تطبيقه في أوروبا. وقد شاع الآن تطبيق هذه القيود على بعض المنظمات الإسلامية التي يُري على أنها تدعم الإرهاب أو المنظمات الخاصة ببعض الجماعات العنصرية. فبعض وسائل الإعلام الإسلامية تواجه الآن بعض القيود في العديد من الأنظمة الديمقراطية بما فيها الرقابة على بث القنوات الفضائية في فرنسا وقرارات الحظر المقترحة على بعض المواقع الإسلامية على الإنترنت في عدد من البلدان. ومعظم الديمقراطيات تجد فيها إجراءات لفرض الحظر على بعض المنظمات التي يشتبه بأنها إرهابية وفي بعض الأحيان - كما يقول منتقدو هذا التوجه - من دون إجراءات قضائية مسبقة. ولدى الاتحاد الأوروبي الآن قائمة رسمية بالمنظمات المحظورة ويدعي منتقدو القائمة بأنها تمثل انتهاكا لحرية التجمع المنصوص عليها في الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان وللدساتير الأوروبية.

التبرير الشائع لهذه القيود هو القول بأنها ضرورية لضمان بقاء الديمقراطية أو لبقاء الحريات الديمقراطية بحد ذاتها. فمثلا السماح بحرية الكلام لمن ينادي بالقتل الجماعي إنما هو تقويض لحق الحياة وضمان على السلامة الشخصية. والآراء تختلف حول المدى الذي يتعين أن تصل إليه الديمقواطية حتى تشمل أيضاً أعداء الديمقراطية في العملية الديمقراطية. وإذا تم استثناء عدد قليل نسبيا من الناس من هذه الحريات لهذه الأسباب يمكن أن يرى البلد على أنه ما زال ديمقراطيا ليبراليا. بينما يعتقد البعض بأن النظام الديمقراطي حينها لن يختلف من الناحية النوعية كثيرا في تلك الحالة عن الأنظمة الأوتوقراطية التي تقمع معارضيها، بل سيختلف عنها فقط من الناحية الكمية سيما وأن عدداً قليلاً فقط من الناس سيتأثرون وستكون القيود أقل قساوة. ويؤكد آخرون بأن الديمقراطيات تختلف، فعلى الأقل من الناحية النظرية فحتى المعادون للديمقراطية يتمتعون بالعدالة القضائية في ظل سيادة القانون. مبدئياً تتيح الديمقراطيات الانتقاد وتغيير القادة والنظام السياسي والاقتصادي بحد

ذاته، والمحظور في هذا النظام هو المحاولات الرامية إلى إحداث هذه التغييرات باللجوء إلى العنف.

المطلب الثاني: مسارات الانتقال الديمقراطي ومراحله

إن عملية الانتقال الديمقراطي تمر بعدة مراحل من خلال مسارات خاصة تتخذها عملية الانتقال حتى تصل إلى غايتها. وقد تناولت العديد من الدراسات مسارات ومراحل الانتقال الديمقراطي لما لها من أهمية وما بينها من ارتباط، فلا يمكن أن تتم مراحل عملية الانتقال إلا من خلال تلك المسارات. فالانتقال الديمقراطي كالجنين الذي يمر بمراحل نمو متتابعة تتخذ أشكالا معينة والارتباط بينهما طرديا لذا فإننا سنتناول في هذا المطلب مسارات وأشكال الانتقال الديمقراطي، ثم المراحل التي تمر بها عملية الانتقال.

الفرع الاول: مسارات وأشكال الانتقال الديمقراطي

لقد شكلت قضية "الانتقال الديمقراطي" أو عملية "الدمقرطة" مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة؛ نظرية وتطبيقية؛ كمية وكيفية؛ دراسات حالة ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات "الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة[164]. كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أو أنماطها (طرق الانتقال)، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال).

الفقرة الأولى: مسارات وأشكال الانتقال الديمقراطي

ويقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية الانتقال الديمقراطي، والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات

[164]- هاني الحوراني، المسار الديمقراطي الأردني إلى أين؟ مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان، الأردن ، 1994، ص ص ، 33-34.

الانتقال الديمقراطي بانفراد، بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة، تسعى الدراسة في هذا إلى التمييز بين أربع مسارات رئيسية للانتقال، مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجا من أكثر من مسار للانتقال على المستوى النظري ويمكن التمييز بين أربع مسارات هي: الانتقال من أعلى، الانتقال من خلال التفاوض، الانتقال من خلال الشعب، التدخل الأجنبي.

وإذا كانت عملية الانتقال إلى الحكم الديمقراطي تحدث نتيجة عوامل عديدة، داخلية وخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذي يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب الانتقال الديمقراطي. ومع التسليم بصعوبة تصنيف طرق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي نظرا لتعددها وتداخلها، فإنه من واقع خبرات وتجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة أربعة طرق رئيسية للانتقال تختلف مسمياتها من باحث إلى أخر وهي: الانتقال من أعلى، أي الذي تقوده النخبة الحاكمة أو الجناح الإصلاحي فيها، والانتقال من أسفل، وهو الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام الحاكم أو إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية والانتقال من خلال التفاوض والمساومة بين الحاكم وقوى المعارضة والانتقال الناجم عن تدخل عسكري خارجي .

أما فيما يخص أشكال الانتقال الديمقراطي، فقد ميز "صاموئيل هنتغتون" ضمن مؤلفه "الموجة الثالثة " بين أربع أنماط لعمليات الانتقال الديمقراطي في النظم السلطوية، وهي التحول والتحول الإحلالي ثم الإحلال وأخيرا التدخل الأجنبي[165].

أولا- التحول

يتم تمييز التحول في عملية الانتقال الديمقراطي على أساس مبادرات يكون مصدرها النظام التسلطي نفسه، دون تدخل أي جهة كانت ونخص بالذكر المعارضة أو الشعب، وحسبه فإن هذا الشكل من الانتقال الديمقراطي، عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، حيث

[165] - SAMUEL HUNTINGTON ; The Third Ware , democratization in the late twentieth century , Normon Univrtsity of Oklahoma Press, 1992, cf aussi la synthese de doh shall shin « on the thierd ware of democratization : A synthesis and evaluation of recent theory and research », word politics, n°, 47, 1984, pp. 155-170.

تتمركز السلطة والقوة في يد نخبة محدودة وتكون الأولوية للمصالح الخاصة على حساب المصالح العامة[166].

وتتم عملية التحول غالبا بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة الانتقال الديمقراطي وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية، وبصفة عامة، فإنه في ظل حالات التحول الديمقراطي من أعلى غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف ومن تم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية التحول ومن بين الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا من أعلى: إسبانيا والبرازيل [167]

ثانيا: التحول الإحلالي أو التحول من خلال التفاوض

يحدث التحول هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسة المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى نظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها. ففي هذا النمط إذن توجد مصلحة مشتركة بين النخب الحاكمة والمعارضة الهدف منها حل النزاعات وتدعيم نفوذ النخبة لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية [168].

ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في المفاوضات مع القوى المعارضة قوتها الإيديولوجية والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى الإفلاس، وبالمقابل العوامل التي تدفع بالمعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسرا، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التواصل إلى

[166]- فونايف ريحان، العولمة و آثارها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، 1990،2006، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008/2007، ص.93 .

[167]- خوان ريال، تحولات في أمريكا اللاتينية على عتبة التسعينات، ترجمة فردوس عبد المنعم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، العدد، 126، ص.43 .

[168]- فوزنايف ريحان، مرجع سابق، ص. 94 .

ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل [169]، وقد حدث هذا النمط من التحول الديمقراطي في بلدان عديدة مثل بولندا وجنوب إفريقيا والسلفادور ونيكرا كوا[170].

ولضمان نجاح الميثاق[171] الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقا شاملا لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي النقل، فيصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الأضرار بمصالح أي طرف، فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله، ويشتمل على عدة مكونات، فثمة اتفاق بين القيادات العسكرية والمدنية على المؤسسة العسكرية، وهناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد، وإقامة اتفاق بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات التجارية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع، ومن ثمة إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق والإطار الديمقراطي الجديد.

ثالثا: التحول من أسفل أو ما يسمى بالإحلال

تنتج عملية التحول الديمقراطي نتيجة النمط الإحلالي، في الغالب عن عجز النظام السلطوي في مواجهة أزمة وطنية خطيرة، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية، في الوقت الذي تبقى فيه النخب ترغب في خضوع للإدارة الشعبية الغاضبة.[172]

ويأخذ هذا النمط للانتقال شكليين رئيسيين: أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك. ثانيهما، الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية، ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس

---

[169]- عبدالفتاح ماضي، مدخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في: خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، لماذا انتقل الأخرون و تأثر العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة الأولى، 2003،ص،ص: 58،57 .

[170]- نفس المرجع، ص. 47 .

[171] - O. DONNEL , Schmitter (PH), wgithead (L), « tentative conclusions about uncertain democracies », « transiton from autoritharian rule prospects for democracy, baltimore jhons hopkins university press, 1986, p.p. 37-38.

[172]- موزنايف عمر ريحان، مرجع سابق ص. 95 .

نظام ديمقراطي جديد يحل محله وبصفة عامة، يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصدع النخبة الحاكمة، وتخلي الجيش عن مساعدة النظام السلطوي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة. وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على إجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام السلطوي، وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها، البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا. وهذا النمط من التحول والذي أطلق عليه صامويل هنتغتون (الإحلال) ويقصد بذلك أن الانتقال الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها نموذج دولة مالي والجزائر، كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول أو الشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس "جوزيف أسترادا " على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها، وهكذا تتعدد أنماط الانتقال الديمقراطي، وتجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعقد وتعدد المراحل قد تشهد واقعيا تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لأحداث لعملية الانتقال الديمقراطي أو البدء فيها[173].

رابعا: التدخل الخارجي

أما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي، فإن من أهمها بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي

[173]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص، ص 74-79

تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على نظم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوربا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة[174].

وثمة عوامل خارجية أخرى أثرت في عملية الانتقالات الديمقراطية منها: تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي في بلدان الانتقال، كما أن تمدد دور المجتمع المدني العالمي ممثلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان له دوره في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، كما يمكن أن يحدث الانتقال من خلال الحرب والاحتلال الأجنبي على غرار ما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية[175].

الفقرة الثانية: مراحل الانتقال الديمقراطي

قبل أن نخوض في تنفيذ مراحل الانتقال الديمقراطي نرى أنه لازما علينا أولا فهم وتفسير تجارب الانتقال الديمقراطي وفقا للمدخل الانتقالي الذي قسم عملية الانتقال إلى مراحل متتالية ومتتابعة.

أولا: المدخل الانتقالي في تفسير الانتقال الديمقراطي

لقد أشار الباحث السياسي "دان كورت روستو"[176] إلى أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم متطورا كليا لدراسة حالات مختلفة

174 - David Collier and Steven Levetsky , democracy with adjectives conceptuel innovation in comparative research n world politics, vol 49, n 3 , 1997, PP 430-451.

175 -DOH CHULL shin, on the thrid wave of democratization : a syntesies and evaluation iof recent theiry and research , world politics, vol 47 , n 1n 1994, pp 135-170.

176 -Dankart Rustow, Transition To Democracy : to world dynamic model ; review comrartive politics , 1970 , p.p 44-45.

بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

ولقد استند العديد من الباحثين إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:

- مرحلة تحديد الوحدة الوطنية: وتشكل الشرط الأول، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، وإنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

- مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم: حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

- مرحلة القرار: وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم، التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

- مرحلة التعود: وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.[177]

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عملية الديمقراطية بتطوير المدخل الانتقالي، وقد ميزوا بشكل واضح بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم السلطوي (اللبنة

[177]- فوزنايف عمر ريحان، مرجع سابق، ص. 94

السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عملية الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا وتترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى.[178]

ثانيا: مراحل عملية الانتقال الديمقراطي

يشير معظم الباحثين إلى أن عملية الانتقال الديمقراطي تمر بعدة مراحل، فالبعض يرى أن هذه العملية تتم عبر ثلاث مراحل:

الأولى، تتمثل في الفترة التي تنقض بين سقوط نظام وسيطرة النظام الذي يحل محله سيطرة تامة على السلطة. [179]

تشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي، وإنها مادة للأحداث غير المرئية والإجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة والكبح الطبيعي للبناء الاجتماعي والمؤسسات السياسية يتوقف مؤقتا، ويضطر الممثلون في الغالب للاختيار المتسرع والمضطرب والتحالفات التي يدخلون فيها عادة متغيرة وخاضعة للظروف. [180]

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة تدعيم الديمقراطية وتعني ثبات مستوى سلوك القادة السياسيين والتفسير العلمي والتنفيذ الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديمقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة وإقامة آلية سياسية جديدة تحمي المصالح وتضمن الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، باختصار فإن التدعيم يعني نهاية مرحلة تعليم الديمقراطية.[181]

---

[178]- المنصوري محمد "نظرية الإصلاح و حظوظ التطبيق "، نقلا عن موقع
-http://experieuce reforme .info/modules/news/article .PHP ?stouyid.? consulté le 25/12/2019 à19HH15

[179]- بشير المغربي محمد زاهي، الديمقراطية و الإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات، نقلا عن موقع :
-http//experieuce réforme.info/modules/newes/articlephp ?storyid=2 .consulté le 22/12/2019 à13H00

[180]- جمي هرميت، هل هو عصر الديمقراطية ؟ ترجمة سعاد طويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونيسكو، العدد 126، ماي 1991، ص. 11 .

[181]- تيري لين وفليب شميتر، أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية و جنوب شرق أوروبا، (ترجمة أمال الكيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، العدد 126 ماي 1991، ص. 26 .

المرحلة الثالثة، هي مرحلة استقرار الديمقراطية تبرر مؤسساتها في المجتمع وتتشكل ثقافة المجتمع السياسي بما يؤدي إلى رفض كل بدائل الديمقراطية ذاتها.

الفرع الثاني: عوامل وأسباب الانتقال الديمقراطي

بصفة عامة، فإنه لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو سبب واحد فقط فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية والاقتصادية والثقافية والدينية التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختيارهم واستراتيجياتهم.

الفقرة الأولى: الأسباب والعوامل الداخلية للانتقال الديمقراطي

أولا: التحول والتفسير في إدراك النخبة السياسية

من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عاملا هاما من عوامل التحول الديمقراطي والتي تساعد على اتخاذ القرار في ذلك، من حيث فشل أو نجاح عملية التحول الديمقراطي حيث أنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ماهرة قادرة على مواجهة حركات المعارضة السياسية المختلفة بها والتمكن من نطاق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية كما تحمل هذه القيادة على عاتقها عملية التماسك الديمقراطي وعملية حماية الأفراد من تعسف وديكتاتورية الدولة وعمل حوار وطني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة المختلفة التي تهدد عملية انتقال وتحول مصالحها ومحاولة الوصول إلى أكثر وسيلة ترضي جميع الأطراف وتحقق مصالحهم وأكثرهم قبولا في المجتمع، ومن هنا لابد من توافر الشروط التي تؤدي إلى نجاح العملية الديمقراطية من شروط اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة توفر الرغبة من قبل القيادة في عملية التحول.

ويمكن وضع أهم الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الأخذ بالخيار الديمقراطي كالتالي:

- غياب أو فقدان النظام لشرعيته.

- لجوء القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلا عن نظامهم السلطوي الذي استغرق كل السبل الممكنة ولم يعد له أي فرصة للفوز داخليا إلى جانب عدم قدرته على السيطرة على الضغوط الخارجية.

- قد يعتقد القادة أن الانتقال الديمقراطي سوف يعود بالعديد من المنافع لدولتهم مثل زيادة اكتساب الشرعية الدولية والحد من العقوبات التي تفرضها الدول المانعة على دولهم ومنحهم العديد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية وإمكانية الحصول على قروض ودعم من صندوق النقد الدولي.

- إدراك القيادة السياسية بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤدي بقاءها في السلطة.

وهذه أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم، ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة.

وفي هذا السياق، يمكن القول بأن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة تقوم في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي، ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الديمقراطية هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة. كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن التحول الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضه أو ثورة شعبية بحيث يصبح الطريق معها للانتقال بعيدا عن ذلك.[182]

[182]- جون لوكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، ما يعتز بها من عدم اليقين و التعرض للإخطار، و ما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم و فرضيات أخرى، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 2000، ص. ص. 42 -43 .

ثانيا: انهيار شرعية النظام السلطوي

قد تنشأ النظم السلطوية للخروج بالدولة من أزمة (اقتصادية، استقطاب جماعي، عنف) وإعادة تأهيل المجتمع، ومن الطبيعي أن يكون وقت ومدة زمنية معينة وبعدها إما أن تكتمل مهمتها أي أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي السلطة أو تنتهي شرعيتها في حالة فشله في تحقيق ما خول إليهم من مهام، وهناك مظاهر أخرى تحمل في طياتها فقدان النظام السياسي شرعيته منها التغير في القيم المجتمعية وثقافة المجتمع ومن هنا يصبح المجتمع أقل تسامحا وتفاعلا مع النظام ومؤسساته في التصدي لموجات الغضب، ومشكلات الشرعية تختلف من حيث طبيعة النظام الديمقراطي حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم بينما في النظام الديكتاتوري أو السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام.[183]

وتتعلق تلك الأسباب أيضا بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفعالية. وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، وعندما يعجز النظام على مواجهة هذه الأزمات بفعالية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلتجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة.

وقد تكون ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام السلطوي وتدشن لمرحلة التحول الديمقراطي، ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في فترات زمنية، التنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد وارتفاع معدل الحكم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي.

[183]- أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، مؤسسة الحوار المتمدن، 04.09.2014.

ثالثا: قوة المجتمع المدني

من أهم العوامل الداخلية الأخرى التي تؤدي إلى تهديد بقاء الأنظمة السلطوية، جماعات المصالح أو جماعات المجتمع المدني التي تحصل على قوتها نتيجة تردي عام على المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع ونتيجة إلى التحضر أيضا تزداد القوة ويتحدث " دي توكفيل "[184] عن مؤسسات المجتمع المدني بأنها هي حجر الأساس للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات ومن الناحية الفردية فنتيجة إلى تزايد وكفاءة التعليم وزيادة الثقافة تقوى معلومات وفعالية الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية.

يتضح إذن أن المجتمع المدني يمارس سلطته في ظل اشتغال الدولة، فتكون الممارسة السياسية للدولة حاملة بالضرورة جزءا من عمل المجتمع المدني ومعبرة عنه.[185]

الفقرة الثانية: الدوافع الخارجية للانتقال الديمقراطي

خصوصية الدولة لا تمنع من وجود عوامل خارجية تلعب دورا في إحداث تحول ديمقراطي داخل الدولة للقضاء على النظم السلطوية والانتقال نحو الديمقراطية، فعند الحديث عن ثورات الربيع العربي نجد أنها قد تأثرت ببعضها البعض وهذا ما حدث في شرق ووسط أوروبا وأمريكا اللاتينية، إذ نجد حدثا معينا أو حركة أو مأساة أو زعيم أو جماعة مهضومة الحقوق تستغيث وهذه الاستغاثة يكون لها صدى لدى المجتمع لأنه يكون جاهزا للثورة والحركة والانتفاضة.

ومن أهم هذه العوامل:

1- دورالقوى الخارجية في دفع الدول إلى الانتقال نحو الديمقراطية

نظرا لتمتع بعض المناطق بأهمية استراتيجية و جيو- سياسية لا يمكن للقوى العظمى تجاهلها، إذ يلاحظ أن العوامل الخارجية يبقى لها دور فعال في الانتقال الديمقراطي وترسيخ

[184] - A.DE TOCQUEVILLE, De la démocratie en Amérique, tome II, (cf, la version électronique dans les classiques des sciences sociales), Gosselin, paris, 1835, p 93.

[185]- عبد الإلاه بلقزيز، في الديمقراطية و المجتمع المدني، مرائي الواقع، مراحل الأسطورة، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001 ، ص.3. .

قيم وثقافة حقوق الإنسان، وتارة أخرى في دعم وترسيخ النظم الاستبدادية والقمعية بكافة الوسائل (ماديا ودبلوماسيا)، وفي بعض الأحيان فإن هذه القوى لا تعير اهتماما كبيرا لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل ما يهمها هو الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وتوسيع هذه المصالح قدر الإمكان ولو على حساب مصالح الشعوب وقيم حقوق الإنسان الكونية.

2- أثر العدوى في الانتشار

نعني بأثر العدوى في التقليد للانتقال الديمقراطي الناجح في دولة إلى دولة أخرى، حيث يشجع ذلك على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى بنفس الشاكلة، والدول مثل الإنسان عادة ما يسعى إلى تقليد غيره من الناجحين، ففي أوائل موجة التحول الديمقراطي ونجاحها شجعت الدول الأخرى على السعي في طريق الديمقراطية، فالتقليد يشبه إلى حد ما كرة ثلج التي يتزايد حجمها كلما تدحرجت. ولقد ظهر أثر النماذج الناجحة في تجربة الديمقراطية عام 1990، في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وألمانيا، ولعل من العوامل المساعدة على ذلك التطور الهائل في نظم الاتصالات وشبكات الإذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم رغم إدارة بعض الحكومات ومحاولتها حجب وصول مثل هذه الأخبار بأكثر من وسيلة إلى الشعوب مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للتأثير على تشكيل وبلورة الرأي العام الداخلي، إلى جانب هذا تلعب عوامل أخرى في تحقيق أثر العدوى مثل التشابه الثقافي والحدود الجغرافية بين الكثير من دول أوروبا الشرقية وخروجها من لواء وسيطرة الاتحاد السفياتي القامع والقابض له.[186]

3- الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي

غالبا ما ارتبط هذا الانتقال بحروب وصراعات تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياسته القمعية، وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام

[186]- نادين عبدالله، الانتقال الانتخابي للسلطة و التحول إلى النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية، صربيا و سلوفاكيا نموذج منتدى البدائل العربي، قدمت الورقة في المؤتمر السنوي لجمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في القاهرة بتاريخ 2010/7/5 .

ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من "جرينادا وبناما " في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001 وضد العراق سنة 2003 وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، أو التدخل لأسباب إنسانية، أوضع حد لحرب أهلية طاحنة ....إلخ. ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف أخرى. [187]

وإذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق، وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الخارجي في الانتقال الديمقراطي في عديد من الدول .[188]

المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي وعلاقته ببناء الأنظمة والدول

يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي أحد أكثر المفاهيم تداولا في الظرفية الدولية الراهنة، حيث تعرف العديد من الدول توجها نحو النظام الديمقراطي نتيجة لظروف داخلية ودولية أوجبت على الدول تبني هذا المشكل. لقد عرف القرن العشرون والواحد والعشرون العديد من التطورات التي شهدتها خاصة دول العالم الثالث، في اطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية، ففي دجنبر 1990 أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدشين مبادرة الديمقراطية، وذكرت أن الهدف من وراء تلك المبادرة تركيز خبرات ومهارات من موارد الوكالة تركيزا على المساعدة وتقرير وترسيخ الديمقراطية، جاءت هذه المبادرة لتوسيع دائرة الديمقراطية في وقت أدى تفكك النظم الشمولية في العالم وبداية لدراسة أوجه التقارب

[187]-David Beetham: « the contradiction of democratization.vol 16 N 3, JUNE 2009 ;pp 443-454.

[188]-Wolfgang Merkel « democracy through the world » democratization.vol 15.n 3 june 2008, PP .478-508.

والتباعد في التحول الديمقراطي في اروبا الشرقية وبلدان أمريكا اللاتينية السباقة لظهور الانتقال الديمقراطي في العالم.

المطلب الأول: دراسة لبعض تجارب الانتقال الديمقراطي

تناولت العديد من الدراسات تجربة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية بعد اندلاع شرارة الربيع العربي سنة 2011 من تونس، ولم يعرف العرب تغييرا في المجال الاستراتيجي والسياسي كما عرفوه اليوم بهذا الامتداد في الرقعة الجغرافية والخطورة الجيو- ستراتيجية. فكل التغييرات كانت مؤلمة كما أشار إلى ذلك الكاتب الفرنسي "فرانسوا ديقزان"[189]. وكانت الدراسات عن تجربة الانتقال الديمقراطي برمتها على درجة عالية من الأهمية في الموضوعية والتركيز. ولكن عند العودة إلى طبيعة التجربة وانعكاساتها على المنطقة بين النخب السياسية، يقف الدارسون على أعتاب الدور الخطير والحاسم الذي لعبته النخب السياسية والعسكرية انتكاسا وتجاوزا. وتستعاد الآن -رغم هشاشة التراضي- ضرورة القراءة في طبيعة التحولات التي يجب أن تستفيد منها الحركات التحررية عامة سواء في المغرب العربي أو الشرق.

الفرع الأول: تحليل لمسارات الانتقال الديمقراطي لدول أوربا وأمريكا اللاتينية

لا يخفي على أحد التحولات الكبرى التي شهدتها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية في العقود الثلاثة الأخيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، في علاقة ذلك بتحرير التجارة واعتماد نمط السوق الحرة، بفضل الإصلاحات الكبرى التي باشرتها هذه الدول على مختلف الواجهات، وبسعيها إلى طي مراحل قاتمة من الانقلابات العسكرية والصراعات الدموية على السلطة، مما خلق دينامية سياسية وتحولا هادئا ومتدرجا نحو الديمقراطية.

[189]- ذكر في سليم الحكيمي، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر : رؤية مقارنة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ، تونس، 2016، ص48.

إن سيادة مظاهر الاستبداد في عدد من دول أمريكا اللاتينية لم تمنع من بروز حركات اجتماعية مستقلة وقوية. فقد اندلعت منذ عقود احتجاجات دعت إلى توسيع مفهوم المواطنة وإلى إعادة توزيع السلطة والموارد، الأمر الذي أسهم في رحيل عدد من النخب التقليدية، وصعود نظم يسارية في البرازيل، وفنزويلا، والأرجنتين، وبوليفيا والأوروغواي...[190] بعد عقود من الحكم العسكري الديكتاتوري المسند من الولايات المتحدة الأمريكية.

وباستثناء هايتي[191] التي شهدت انقلابا عسكريا في بداية التسعينات من القرن الماضي، وباناما التي أسهم التدخل الدولي في دعم التحول الديمقراطي فيها إلى حد ما، فإن دولا أخرى قطعت أشواطا كبيرة على طريق هذا التحول، بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، كما هو الشأن بالنسبة إلى المكسيك، والبرازيل، والتشيلي، والأرجنتين، والأوروغواي.

الفقرة الأولى: الانتقال الديمقراطي بأروبا الشرقية.

لقد أسهم انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق) وما تلاه من أحداث اجتماعية وسياسية طالت عددا من دول أوربا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية في تحوّل عدد من الأنظمة الشمولية إلى ديمقراطيات صاعدة.

كان للأزمات الاقتصادية المتتالية التي أصابت العديد من دول أوروبا الشرقية، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وما تلاه من احتقان وسخط اجتماعيين، الأثر الكبير في توفير مناخ داعم التحول الديمقراطي.

فعلى الرغم من وجود بعض المواقف المعارضة والكتابات الأكاديمية التي ظهرت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، والتي تؤكد على وجود أزمة في الفكر الاشتراكي في

190 - Rennee Fregosi, « la democratie en Amerique Latine : Processus ; Alliance Politique et Conflits », vol 46, Paris ; 2004 ; pp .15-19.

191 - Franklin Midy ; « Trasition Démocratique En HAITI » vol 6, n 1, varia 2017, pp 17-42

أوروبا الشرقية، وما يرتبط بذلك من تآكل الإيديولوجية التي أفرزت أزمةً شرعية للنظم القائمة وفتحت المجال لظهور أفكار وحركات بديلة (المجتمع المدني)، إلا أنه لم يكن هناك توقع لسير الأحداث في هذه المنطقة بالحجم والسرعة والحدّة نفسها التي وصل إليها الأمر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، من حيث تجاوُز نمط الحزب الواحد، وإصلاح هياكل الاقتصاد، واعتماد التعدّدية السياسية.

فبعدما ظلت لعقود طويلة من الزمن تسبح في "فلك موسكو"، شهدت أوروبا الشرقية تحولات سياسية جذرية كبرى في أعقاب نهاية الحرب الباردة، تباينت من حيث أشكالها وتداعياتها من قطر إلى آخر.

كان من الطبيعي أن تتداعى الأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، الواحدة تلو الأخرى، بعد انهيار الحزب الشيوعي السوفييتي الذي ظلت هذه الدول تابعة له وتدين له بدوره في دعمها سياسيا وإيديولوجيا وعسكريا واقتصاديا[192].

كان لعامل المحيط الإقليمي في أوروبا الشرقية أثر كبير ومحوري في دعم التحول، حيث أسهم في ترسيخ ثقافة تؤمن بالحريات وحقوق الإنسان، بعدما نجحت أوروبا الغربية في الترويج لتجربتها وثقافتها، مستثمرة في ذلك وسائل الإعلام المختلفة. وكان للمشكلات الاقتصادية التي عاشتها معظم هذه البلدان في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي وما رافقها من تذمر شعبي، أثر كبير في تعبيد الطريق أمام التحول الديمقراطي في هذه البلدان.

يلخص الكثير من الباحثين أشكال التحول الديمقراطي التي شهدتها أوروبا الشرقية في ثلاثة أنماط رئيسة، أولها سلمي، ينطبق على ما شهدته بولونيا في هذا الصدد، وثانيها يندرج ضمن ما يعرف بالثورة "المخملية" وتجسده تجربة تشيكوسلوفاكيا، عندما مارست قوى المعارضة ضغوطا على الحزب الحاكِم، ما دفعه إلى التخلي عن امتيازاته. أما ثالثها، فيحيل

192 -BURAWOY Michael et KROTOV PAVEL, « the soveit transition from socialism to capitalisme : worker control and economic bargaining in the wood industry , vol 57, februry 1992, pp 16-38.

إلى التحول الاحتجاجي الذي اتخذ قدرا من العنف، وهو ما ينطبق على تجارب كل من رومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا.[193]

ففي تشوسلوفاكيا، لعبت مجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية دورا كبيرا في إنجاح تجربة التحول الديمقراطي في هذا البلد، حيث توجت حملة "أو كفى سنة 1998"، باعتماد التعددية السياسية ونهج الانفتاح الاقتصادي.

وقد سميت الثورة التشيكية بـ"الثورة المخملية" نظرا لسلميتها ولغياب العنف في مسارها. ويبدو أن هناك مجموعة من العوامل التي دعّمت التحول في هذا البلد والتي يمكن إجمالها في وجود مجتمع مدني قوي، وأحزاب سياسية ونقابات بعمق وامتداد مجتمعيين، ومحيط إقليمي داعم ومحفز يتجلى في دول الاتحاد الأوروبي، علاوة على نجاح النُّخب السياسية في بلورة توافقات سياسية، سمحت بدعم انخراط النُّخب القديمة في مسار التحوّل بسلاسة ومن دون إقصاء.

وكانت بولونيا[194] من بين أولى الدول في المنطقة التي انطلق منها التحول منذ عام 1988 بفعل الجهود التي بذلتها حركة "تضامن". وقد بدأت ملامح تراجع النظام الشيوعي مع تصاعد حدة ارتكابه أعمال العنف ضد المواطنين، فيما لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا كبيرا في هذا الشأن. وهو ما أضفي على تعبئة الجماهير طابعا أخلاقيا دعمه تنامي الشعور الديني داخل أوساط المجتمع.

كما أن تصاعد حدة الأزمات الاقتصادية في البلاد، وتنامي المعضلات الاجتماعية بسبب فرض إجراءات تقشفية صارمة، كلها عوامل أسهمت في التمهيد لهذا التحول خلال مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم.

---

193 - COENEN–HUTHER ,JAQUES « transition as a topic for sociolofical analysis in P. Sztompka, ed building open society and sperpectives for sociology in EST, CENTRAL , Europe. Monteral, UQAM, 1998, chap II, pp. 35-42.

194 -BRUND DRWESKI, « la transition polonaise : mythes et enjeux de la transformation systématique » ; revue politique et société Montréal, vol 24 , 2-3 , 2005, pp. 11-32.

وهكذا بدأت أولى معالِم رفض الخيار الاشتراكي تبرز بشكل علني، حيث تنامت الاحتجاجات والضغوط التي أرغمت الحكومة على التنازل، واعتماد مجموعة من التدابير الإصلاحية، والتفاوض مع حركة "تضامن" الإصلاحية التي برزت بقيادة "فاليسا" قبل الأزمة ببضع سنوات.

وعلاوة على الآثار المهمة للأزمة الاقتصادية وتداعياتها، كانت هناك مجموعة من العوامل الداعمة للتحول، وعلى رأسها الرمزية التي كان يحظى بها الزعيم "فاليسا"، وقدرته الهائلة على تحريك الشارع وتأطيره، وبخاصة الحركة العمالية منه.

وكان للتحول في الاتحاد اليوغسلافي (1945 – 1990) – الذي أداره الماريشال "تيتو" بقبضة من حديد عبر تدبير التنوع بصورة تعسفية وصلت إلى حد الدمج القسري بين القوميات والمجموعات العرقية كلفة بشرية واقتصادية وسياسية باهظة، أربكت بشكل كبير مسار التحول في عدد من بلدان المنطقة، كما هو الشأن بالنسبة إلى أوكرانيا وجورجيا.[195]

ومع سقوط "ميلوسوفيتش" في صربيا تحت وقع الاحتجاجات، بسبب توجهاته الدكتاتورية وتزوير الانتخابات، وتراجع الاتحاد البرلماني الديمقراطي الكرواتي الذي بسط هيمنته على البلاد منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وصعود حكومة "ميكولاس دزورياندا" المشكلة من تحالف ضم مجموعة من المكوّنات السياسية على أنقاض حكومة "فلاديمير متشيار" في سلوفاكيا، بدأت الدينامية الديمقراطية تدبّ في المنطقة من جديد.

وفي أوكرانيا، لم تكن "الثورة البرتقالية"(*) لتنجح لولا توافر مجموعة من الشروط الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي، ساد وعي سياسي يدعم التحول الديمقراطي، وكانت هناك معارضة قوية ممثلة داخل البرلمان وعلى قدر من الاتفاق والتكتل، كما كان هناك حضور قوي لمجموعة من القنوات الإعلامية ولفعاليّات المجتمع المدني المستقلّة عن

[195] -J.RUPNIK, PRIZIS BRZY, la démocratie prématurément fatigué. Prague, Portal, 2009, p. 74.

*- الثورة البرتقالية ثورة شعبية اندلعت يوم 22 نونبر 2004، في أوكرانيا للمطالبة بوقف التدخل الروسي في شؤون البلد، ومحاربة الفساد المالي والإداري والسياسي، وإنشاء مؤسسات دمقراطية قادرة على تحقيق آمال الشعب الأوكراني في الكرامة والتنمية.

الأجهزة الحكومية، والانفتاح على المؤسسات الدولية المعنية بالدّفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلا عن وجود قيادة كاريزمية ونزيهة، تمثّلت في مرشح المعارضة "يوتشينكو" الذي أسهم بشكل كبير في توحيد صفوفها، ثمّ بروز جيل جديد من الشباب بثقافة سياسية داعِمة لهذا التحوّل، وانخراطه في الثورة على نطاق واسع[196].

لم تخل عملية التحول الديمقراطي في كثير من دول أوروبا الشرقية من صعوبات، ومع ذلك تمكّنت هذه الدول من مراكمة تجارب واعِدة سياسياً واقتصاديا في هذا الشأن.

كان للمحيط الأوروبي الغربي "المغري" أثر كبير في ترسيخ ثقافة سياسية داخل المجتمعات بصورة تدعم هذا التحول في أوروبا الشرقية، في علاقة ذلك بانتشار ثقافة حقوق الإنسان وتراجع المد الإيديولوجي، وهوما يفسر الطابع السلس – إلى حد ما – الذي ميز معظم تجارب التحول في هذه الأقطار مقارنة بمثيلاتها في إفريقيا. حيث حسمت الانتخابات الأمر في عدد من الحالات، كما هو الشأن بالنسبة إلى جيورجيا وأوكرانيا.

وبالموازاة مع الإصلاحات السياسية التي باشرتها دول المنطقة، كانت هناك مبادرات وتحولات باتجاه اعتماد الحرية الاقتصادية وولوج السّوق العالمية، وهو ما سمح لعدد كبير من هذه الدول بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي كان له وللولايات المتحدة أثر كبير في دعم التحول في هذه الأقطار.

كان لانهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة أثر مباشر في اندلاع موجات التحول في دول أوروبا الشرقية، وذلك بحُكم العوامل الإيديولوجية المشتركة والقرب الجغرافي، حيث تفاعلت مجمل هذه الدول التي كانت تسبح في "فلك موسكو" بصورة كبيرة مع ما جرى من متغيرات منذ وصول الرئيس "ميخائيل غورباتشوف" رائد "البريسترويكا" إلى قيادة الاتحاد السوفييتي السابق.

[196] - Etienne Thevenin, « l'enjeu ukrainienne : ce que révélé la révolution orange , CLD, édition Paris 2005, .PP35-46.

كما لَعب العامل الخارجي دورا مركزيا في دعم هذا الإطار، وهو ما تجسد في الضغوط الأمريكية والأوروبية على الأحزاب الشيوعية.

إن الولوج إلى الديمقراطية في الممارسات الدولية الحديثة، وإن كانت تتباين من حيث سياقاتها ومداخلها ونجاعتها، فإنها تجسد تجارب إنسانية مهمّة على طريق استحضارها والاستفادة منها.

وتستمد تجارب أوروبا الشرقية أهميتها بالنظر إلى حداثتها، واستفادتها من تراكمات دولية أخرى، فضلا عن إمكانية الاستئناس بها ميدانيا في المنطقة "العربية"، ناهيك عن مظاهر الإبداع والتجديد التي رافقت هذه التجارب في مختلف المجالات.

الفقرة الثانية: التحولات الديمقراطية بأمريكا اللاتينية

لم تعد أمريكا اللاتينية من المناطق البعيدة عن الأنظار بل أصبحت تحظى باهتمام عالمي متزايد نتيجة للتطورات التي عرفتها المنطقة منذ بلوغها عالم الدمقرطة والتي مست مختلف مناطقها ابتداء من دول الكاريبي، كوبا، هايتي، جمهورية الدومينيكان، جامايكا، مرورا بأمريكا الوسطى، السلفادور، بنما، كوستاريكا، نيكاراغوا، جواتيمالا، بيليز، وصولا إلى أمريكا الجنوبية، فنزويلا، كولومبيا، بوليفيا، البرازيل، بيرو، الأرجنتين، التشيلي، فبعد عقود طويلة من سلطة حكومات شمولية ذات طبيعة عسكرية استطاعت جمهوريات أمريكا اللاتينية أن تلحق تدريجيا بركب الديمقراطية ابتداء من سنة (1980) من القرن العشرين، فإذا استثنينا التدخل العسكري الأمريكي في باناما في مطلع التسعينات والانقلاب العسكري في هاييتي في أكتوبر(1991) مست حركة الانتقال التاريخي من الديكتاتوريات العسكرية الديمقراطية الليبرالية كافة دول القارة وحل محل الجنرالات طائفة من الرؤساء المثقفين ورجال الأعمال الناجحين الذين حملتهم الانتخابات الشعبية إلى سدة الحكم [197] ليحل محلهم فيما بعد قيادات وطنية ويسارية وأخرى نقابية ساهمت في عودة الظاهرة الكاريزمية إلى الواجهة. والخبرة اللاتينية في الانتقال الديمقراطي رغم حداثتها هي بمثابة انقلاب على عهود طويلة من الاستبداد الداخلي والتدخل الخارجي من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية العملاقة، كما ارتبطت عملية الدمقرطة

[197]- محمد عبد المنعم مرتضي، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية والسياسة الدولية، المجلة الجامعية لورقلة، الجزائر: العدد 170 يناير 1992 ص. 181

بالكفاح ضد بارونات المخدرات، بمواجهة الديون الضخمة المتراكمة بتدهور الحياة الاقتصادية وتردي الظروف الاجتماعية للسواد الأعظم من سكان القارة. فمنذ سنة 1988 لجأت دول أمريكا اللاتينية مجتمعة إلى وضع أنظمة ديموقراطية بعد مرورها بموجات من التحول المضاد، وجاءت هذه الإصلاحات نتيجة تنظيمها لانتخابات حرة ونزيهة سمحت بتوسيع هامش المشاركة السياسية لمختلف الأحزاب السياسية المتواجدة داخل المشهد السياسي اللاتيني.[198]وفي هذا الصدد يشير بعض الدارسين والمهتمين بالشأن اللاتينو~ أمريكي أن تجارب التحول الديمقراطي ارتكزت على أربعة أنماط من التحول تمثلت في:

ـ أولا) **التنازلات**[199]: تبدأ كخيار ذاتي لدى النخبة الحاكمة تقبل عليه لأنها تشعر بأنها لن تتمكن من ضمان استمرارها في الحكم ومصالحها المباشرة والغير المباشرة إذا لم تقدم تنازلات إلى المواطنين وإلى المعارضين، هذه القناعة الذاتية تتكون نتيجة مؤثرات متنوعة ومتباينة من بلد لآخر لكنها في نهاية المطاف تفضي إلى انفتاح سياسي محدود وبطيء يفتح نافدة على الديمقراطية، وهذا ما حدت في البرازيل في مرحلة نهاية حكم العسكريين، حيت لم تتمكن المعارضة في عام 1989 من الوصول داخل السلطة العسكرية. [200]

ـ ثانيا) **المفاوضات**[201]: يتم الانتقال إلى هذه المرحلة عندما يشعر قادة النخبة الحاكمة انه من الأفضل الانسحاب من السلطة لكن في نفس الوقت تأمين الخروج عن طريق سلسلة من الاتصالات والمشاورات والاتفاقات وهذا ما حدت في الشيلي والسلفادور. [202]

---

198 JEAN BEAUTE , La Présidence Reagan, second mandat 1985/1989 paris la documentation française 1991/1997, PP 56-61

199 -EMIR SADER, reconstruire la droite en guise de troisième jour, le pacte des élites Brésiliennes, monde diplomatique ,n 535, octobre, 1998 P6.

200 -CELSO FIRTADO, transition vers la démocratie au Brésil, revues, sur le lien : http://www.revues.msh-paris.fr/vernumpub/01-furtado.pdf ,consulté le 12/11/2019 à 23h10.

201 -VOIR : Marie-Noelle Sarget, histoire du chili ; l'harmattan, Paris, 1996, p 267, et Akli le coq , la transition démocratique au chili, synthèse, p 2.

202- مساعيد فاطمة، التحولات الديمفراطية في أمريكا اللاتينية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، عدد خاص ابريل 2011 ص.214.

ـ ثالثا) **الخروج من الحكم**: يتم تحت الضغوط الشعبية والمعارضة بسبب التصدع داخل النخبة الحاكمة نفسها والانقسامات التي تدب بين أفرادها وفصائلها وهذا ما حصل في الأرجنتين. [203]

ـ رابعا) **التدخل الخارجي:** وهذا ما تقوم به دولة أو مجموعة قصد استبدال نظام أوتوقراطي بنظام آخر ديمقراطي كما حصل عندما جرى تغيير الحكومات في بنما وهايتي.[204]

فبهذا عرفت أمريكا اللاتينية كافة هذه الأساليب وأوصلت دولها في كثير من الأحيان إلى النظام الديمقراطي، غير أن تاريخ القارة يسجل أن دول أمريكا اللاتينية شهدت موجات قصيرة من التحول الديمقراطي والتحول المضاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أدت الانتخابات إلى قيام حكومات منتخبة شعبيا في كل من الأرجنتين، كولومبيا، بيرو، فنزويلا، 1945\1946، لكن لم تدم ممارسة الديمقراطية طويلا، حيت حلت محلها أنظمة ديكتاتورية في بداية الخمسينات، تم عادت إلى التحول الديمقراطي المحدود في كل من بيرو والأرجنتين في الوقت الذي جرت فيه مفاوضات بين النخب الحاكمة لوضع ترتيبات لإنهاء النظم الديكتاتورية العسكرية في كل من فنزويلا وكولومبيا .

تم عادت دول القارة للتحول عن الديمقراطية في الستينات، بحيث أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في كل من البرازيل وبوليفيا (1964)، تم الأرجنتين في (1966) والإكوادور(1972) وأروغواي والشيلي (1973) وكانت هذه الحكومات أمثلة على نوع من النظم السياسية يطلق عليها "النظم الشمولية البيروقراطية"، وعند تعاظم الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي لم تكن القارة بمنأى عن هذا المد، فقد تحركت رياح التغيير في العديد من دول القارة، ففي (1977) أعلن القادة العسكريون في إكوادور عن رغبتهم في الانسحاب من الحياة السياسية وتم وضع دستور جديد سنة (1978)، وأدت الانتخابات التي أجريت في إكوادور في (1979) إلى قيام حكومة مدنية جديدة، وحدث

[203]- مساعيد فاطمة المرجع السابق، ص. 224 .
[204]- نفس المرجع ، ص. 224 .

انسحاب مماثل في بيرو وبوليفيا، كما أدت هزيمة الأرجنتين في حربها ضد بريطانيا (حرب الفوكلاند1982) إلى تقويض دعائم الحكومة العسكرية وإجراء انتخابات سنة (1983) [205]، وتواصلت حمى التحول الديمقراطي والانفتاح، وأخذت العدوى تنتشر في القارة اللاتينية إلى حد أن عسكريين انقلبوا على النظم العسكرية في بعض هذه البلاد وأجروا انتخابات للتحول نحو الديمقراطية.

ومن المفارقات الغريبة التي تطرحها الخبرة اللاتينو- أمريكية، أنه إذا كانت الأحزاب الماركسية والاشتراكية قد انهارت في معاقلها التقليدية في أوروبا، وصلت التشكيلات اليسارية الراديكالية إلى السلطة فيما بعد في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق آلية التداول السلمي بعد فشل الليبرالية الجديدة في تحقيق مساعي الديمقراطية.

بدأت التجربة من فنزويلا عام (1998) بانتخاب الشخصية المثيرة للجدل "هوغوتشافيز" على رأس البلاد، وتلاه في يناير (2003) النقابي العمالي "لولا دا سيلفا" في البرازيل، و"وتابري فاسكيز" في أوروغواي، انتهاء ب"ايفومورالیس" في بوليفيا، وباستثناء المكسيك، أصبح اليسار حاكما في منطقة كانت إلى عهد قريب محكومة من أنظمة عسكرية استبدادية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية. عرفت هذه البلدان في التسعينات برامج الإصلاح الهيكلي بإملاء من صناديق التمويل الدولية (من خصخصة وسياسات ليبرالية وانفتاح على السوق العالمية)، وكان من المؤمل أن تتجاوز أزماتها بفضل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، بيد أن عقد الانفتاح الليبرالي الذي أصبح يطلق عليه "العشرينية الضائعة "في الأدبيات السياسية المحلية. [206]

ويرى الفيلسوف الايطالي "توني نغري" في كتاب صدر له حول التجربة اللاتينية الأمريكية الجديدة أن هذه التجربة تشكل مؤشرا على التحول الجدري الذي مس طبيعة الحقل السياسي للدولة القومية في مرحلة العولمة.

---

[205] MAXIME LEFEBRE et DANA ROTERNERG " la genèse du nouvel ordre mondiale" Editeur, ELLIPSES, Paris, 1992, P82

[206]- مساعيد فاطمة، مرجع سابق، ص: 225.

والملفت للانتباه أن الخبرة اللاتينية طرحت لنا نموذجين كبيرين:

ـ نموذج يساري إصلاحي أقرب للخط الاشتراكي الأوروبي، يستمد بعض تصوراته ومفاهيمه من نهج "الطريق الثالث "الذي بلوره عالم الاجتماع البريطاني "انطوني جيدنز" بعد صدور كتابه سنة (1989) بعنوان "الطريق الثالث": تحديد الديمقراطية الاشتراكية وتبناه حزب العمال الإنجليزي في عهد رئيس الوزراء السابق " توني بلير" بعد إصداره لكتاب "الطريق الثالث": سياسات جديدة للقرن العشرين.[207]

يقوم هذا النموذج حاليا في البرازيل، أهم بلدان المنطقة وأكثرها حضورا في الساحة الدولية، كما نجده في الشيلي والأوروغواي، اللذين تحكمهما تشكيلات يسارية معتدلة.

ـ نموذج راديكالي شعوبي: ذو نغمة ثورية عاتية، يعبر عنها خط الرئيس الفنزويلي السابق "تشافيز" الذي يجمع بين نزوع قومي تقليدي ونزعة صدامية وطموح إقليمي للتميز عن الجارة الشمالية القومية يقوده إلى التحالف مع كوبا "كاسترو"، بوليفيا "مورايس" والانفتاح على الأنظمة التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة محور الشر والعداء.

ومن هنا لا يمكن الحديث عن نموذج أمريكي لاتيني منسجم، حتى لو كانت هذه التجارب على اختلافها تلتقي في خروجها على بديل الليبرالية الديمقراطية الذي أرادت الولايات المتحدة تسويقه للمنطقة. صحيح أن الأنظمة العسكرية الديكتاتورية انهارت، وان البلدان الجنوبية الأمريكية اعتمدت الأسلوب الديمقراطي التعددي ونظمت فيها انتخابات نزيهة وشفافة، إلا أن الديناميكية الديمقراطية حملت إلى الواجهة قوى مجتمعية وسياسية رافضة للخيار الليبيرالي والنظام الاجتماعي الذي يقوم عليه. [208]

[207]- ذكر في السيد ولد باه، ديمقراطية امريكا اللاتينية اليسارية، جريدة الشرق الاوسط، العدد 10566، الجمعة 21 شوال 1428هجرية الموافق ل 2 نونبر 2007.

[208]- نفس المرجع السابق

الفرع الثاني: الإرهاصات الأولى للانتقال الديمقراطي بالدول العربية

تحظى المسالة الدستورية بأهمية كبيرة في الدول العربية التي شهدت وضعية انتقال ديمقراطي، نظرا الى ما للدساتير في إطار الدول الديمقراطية من أهمية، باعتبارها تشكل جوهر التعاقد السياسي والاجتماعي بين الحكام والمحكومين؛ ذلك التعاقد الذي يحدد طبيعة الدولة والمقومات الأساسية التي يقوم عليها نظامها السياسي، واختصاصات السلطات العامة والعلاقة بينها، وحقوق وحرية المواطنين، وقواعد توزيع السلطة.

الفقرة الأولى: الانتقال الديمقراطي بالمغرب (تجربة استثنائية وجد متقدمة)

وظفت بعض الكتابات مفهوم الانتقال بكلام غامض وفضفاض من قبل " العديد من المهتمين بالشأن السياسي المغربي " الذين يعتبرون بأن المغرب عرف توالي مراحل الانتقال الديمقراطي على النحو التالي: (1993) الانتخابات التشريعية، (1994) العفو الشامل، (1996) وضع دستور متفاوض حوله من قبل أحزاب الكتلة، (1997) انتخابات تشريعية، (1998) حكومة التناوب.[209]

ولاعتبارات منهجية فإننا سنتناول مرحلتين أساسيتين: تجربة التناوب التوافقي والانتقال الديمقراطي في ظل الحراك العربي.

أولا: الانتقال الديمقراطي من خلال تجربة حكومة التناوب التوافقي

تشتق كلمة تناوب من فعل " تناوب " فيقال تناوب القوم على شيء أو فعل شيء،[210] معناه تعاقب القوم أي أخذ القوم موقع بعضهم الأخر لهذا الشيء.

وبدون ريب أن التناوب يساهم بشكل كبير في تحديد الحكام والسياسات وذلك من أجل تجاوز الروتين السياسي، فبقاء الأحزاب في الحكم بشكل دائم يدفعها إلى الاستبداد، وبقاء

---

[209] انظر، مرينا أوتواي ومريديث رايلي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، سلسلة رقم 71 شتنبر 2008، واشنطن، ص ص 9 إلى 13 و انظر أيضا، امبارك بودرقة، أحاديث في ما جرى، دار النشر المغربية، البيضاء، الطبعة الأول، فبراير 2018، ص ص 182-183-184

[210]- جبور عبد النور، المعجم المفصل عربي فرنسي، الجزء الأول، دار العلم، 1993، ص. 60 .

أحزاب في المعارضة أطول فترة ممكنة يدفعهما إلى التمرد واللجوء إلى العنف من أجل الوصول إلى الحكم.

كذلك يتوخى من التناوب تحقيق التوازن بين الكتل السياسية وبالتالي خلق استقرار حكومي وسياسي، والأصل في التناوب على السلطة أنه ينتج عن صناديق الاقتراع، أي أن طريقة الاقتراع المتبعة في البلاد وتكوين الجسم الانتخابي يتحكمان في عملية التداول على الحكم[211].

وتعتبر كلمة تناوب إحدى العبارات التي صدرت عن الراحل الحسن الثاني نفسه، الذي يحيل بقوة على الضرورة التي يتمتع بها هذا المفهوم منذ أن أصبح إحدى الاستراتيجيات لدى المؤسسة الملكية، حين عبر الملك عن رغبته في أن تتولى المعارضة القديمة الحكومة وذلك عبر استقبالها في 22 أكتوبر 1993.[212]

وبالتالي فمشروع التناوب التوافقي هو مشروع ملكي، أو كما وصفه أحد الباحثين بأنه "اختيار ملكي اضطراري"، فهو اختيار ملكي إرادي، حيث المبادرة جاءت من طرف الملك الحسن الثاني، لأن السياسة الواقعية للملك والظروف العالمية والجهوية والداخلية، يستشف منها ضرورة تكييف النظام الملكي مع المستجدات، وعليه تكون الملكية قد كسبت رهانين تاريخيين.[213]

الأول: شرعية ديمقراطية حداثية إضافية.

الثاني: استمرارية في الزمان بنفس جديد.

ويعتبر التناوب التوافقي الذي كرسه المغرب بالتعيين الحكومي في مارس عام 1998 في نقطة تحول هامة في النظام السياسي المغربي، فهو بالدرجة الأولى مبادرة ملكية له أسبابه التي وصفت ب"تجنب السكتة القلبية" وله أسلوب تحقيقيه هو" التراضي" وله

---

[211]- المختار مطيع، التناوب على الحكم المجلة العضلية دراسة وقائع دستورية وسياسية، العدد الثانين، مارس 2003، ص. 129 .

[212]- نفس المرجع والصفحة.

[213]- بنجلون عصام، التناوب في الخطاب الملكي المجلة القضائية، العدد الثاني، مارس 200، ص. 49 .

مضمونه الخاص المتمثل في إشراك أحزاب المعارضة، ومنهم ضمانات أساسية، إنه تناوب بإرادة ملكية، فخلال افتتاحه للدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية للولاية التشريعية 1999/1993. قال الملك الحسن الثاني: "إنني أرغب أن يمر بلدنا لفترة التناوب لسبب واحد هو أن الديمقراطية لا معنى لها إلا إذا كان فيها تناوب".[214]

وقد كان تجسيد تجربة الانتقال الديمقراطي في المشهد السياسي المغربي مع تشكيل أول حكومة تناوب برئاسة "عبد الرحمان اليوسفي " زعيم الاتحاد الاشتراكي في ربيع العام[215](1998)، إلى جانب ستة أحزاب أخرى: حزب الاستقلال، التقدم والاشتراكية، التجمع الوطني للأحرار، الحركة الشعبية، جبهة القوى الديمقراطية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

أ- السياق العام لتجربة التناوب التوافقي بالمغرب

منذ الاستقلال وإلى حدود 2002 عرف المغرب ستة تجارب برلمانية، ظلت خلالها مجموعة من الأحزاب تحتكر الأغلبية وتشارك في الأغلبية وفي الحكومة، وبقيت مجموعة أخرى في المعارضة طيلة هذه التجارب، وقبل انتهاء التجربة البرلمانية الخامسة سنة 1993 اتجهت نية السلطة إلى تجديد الفرق الحكومية عبر إيصال المعارضة إلى المسؤولية، وتحقق ذلك خلال التجربة البرلمانية السادسة حيث انتقل جزء مهم من المعارضة عبر التناوب التوافقي إلى الأغلبية وانتقل جزء مهم من الأغلبية السابقة إلى المعارضة، ويعتبر تشكيل حكومة التناوب منعطفا هاما في الحياة السياسية المغربية إنه التناوب الحكومي الأول من نوعه في تاريخ المغرب وفي العالم العربي، لا تقود هذه الحكومة معارضة تحظى بالأغلبية كما هو الشأن في أنظمة أخرى، غير أن اختيار الملك للوزير الأول من بين الاشتراكيين مكن جبهة المعارضة من تشكيل أغلبية بتحالف مع أحزاب أخرى، ويمكن اعتبار أن فكرة التناوب التوافقي كانت انطلاقتها مع الحسن الثاني في سنة 1992حين قال في خطاب سادس

[214]- عبد اللطيف مستكفي طبيعة الاصلاح السياسي الدستوري بالمغرب مرجعية السبعينات، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق الدار البيضاء، 2002 – 2003، ص 56

[215]- التناوب التوافقي تجربة سياسية عاشها المغرب منذ سنة 1998 وحتى سنة 2002 عندما اتفق النظام الملكي مع المعارضة السياسية في المشاركة في الحكومة لأول مرة، وهي مرحلة مهمة في التاريخ السياسي للمغرب انهت مسار الصراع الطويل بين الملكية والمعارضة التي كنت منظمة في اطار الكتلة الديمقراطية.

نونبر 1993:"إني قررت التداول والتجديد، لذا قررنا أن نختار الوزير الأول من المجموعة المكونة من المعارضة القديمة وأتفق معها حتى يمكن أن يقوم التناوب..." ونظرا للنقاش الذي عرفته البلاد حول الإصلاحات السياسية والديمقراطية ممثلة في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتدشين مرحلة الانفراج السياسي للبلاد وتوسيع نطاق الحريات العامة، وإشراك أطراف المعارضة السياسية والديمقراطية في تدبير الشأن السياسي للبلاد بالإضافة إلى إجراء تعديل دستوري، وقد امتد النقاش حول هذه الإصلاحات من بداية التسعينات إلى حين الوصول إلى فكرة التناوب،[216] وذلك عندما عين الملك الحسن الثاني آنذاك عبد الرحمان اليوسفي الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي وزيرا أولا في 12 مارس1998.

ويمكن اعتبار أن فكرة التناوب التوافقي جاءت كإجابة على مطالب سياسية واجتماعية ملحة وآنية إضافة إلى ضرورة تمثيل الحسابات السياسية والحزبية في العمل السياسي الحكومي والغير الحكومي[217].

ـ برنامج حكومة التناوب:

تعلق البرنامج الحكومي الذي أدلى به الوزير الأول أمام البرلمان بعد تنصيب حكومته بإصلاح الإدارة والقضاء والحد من البطالة وتأهيل النسيج الحكومي وإصلاح التعليم ودعم دخول البلد لمجتمع المعلومات [218]، كما وعدت الحكومة بإقرار مفهوم جديد في التسيير الحكومي وبمحاربة التماطل الإداري وإصلاح علاقة الإدارة بالمواطن والمستثمر، وتخليق الحياة العامة بوضع ميثاق لحسن التدبير وتنمية الاقتصاد وخلق استراتيجية جديدة للتنمية قابلة للتطبيق والإنجاز، وتبسيط المساطر الإدارية وتحيين النصوص القانونية لكي تتلاءم مع روح التنافسية وحماية المستهلك واحترام الأولويات في مجال الصناعة وإنجاح مشاريع الخوصصة ودعم شفافيتها، وإصلاحات أخرى في المجال المالي والضريبي .

---

[216]- اليزيد بركة، المسار التكتيكي والاستراتيجي للانتقالات العسيرة، شركة تجارية اجتماعية على عتبة السلطة، منشورات الدراسات الاستراتيجية، الرباط، 1998، ص. 81 .

[217]- ادريس الكريني، مرجع سابق. ص54 .

[218]- عبد الكريم الخطيبي، التناوب و الاحزاب السياسية، ترجمة عز الدين الكتاني الادريسي، منشورات عكاظ 1995 ص. 45 .

ـ حصيلة حكومة التناوب التوافقي[219]:

حكومة التناوب التوافقي فتحت ورش الإصلاح السياسي بغية إحداث قطيعة مع الماضي لأنه لا يمكن لأي مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي ان يحصل دون تحقيق تأهيل سياسي يعيد الانسان كرامته. وفي هذا السياق جاءت مجموعة من المبادرات نذكر منها:

- تنصيب هيئة مستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.
- تسوية الوضعية المالية والإدارية للمطرودين والموقوفين لأسباب سياسية او نقابية من موظفي الدولة أو المؤسسات العمومية.
- إصلاح المسطرة الجنائية وتقوية الضمانات للمحاكمة العادلة.
- توسيع فضاء الحريات العامة وتحصينها (قانون الصحافة وقانون الجمعيات والتجمعات)
- وضع الحقل السياسي في مأمن وتجنب ما لحقه في الماضي من تزوير للانتخابات.
- رد المصداقية لتدبير الشأن العام ومصالحة المواطن مع مؤسساته والمبادرة الملكية بإحداث ديوان المظالم جاءت تدعيما لهذا المسار ورافعة للحواجز بين الإدارة والمواطن.
- اصلاح منظومة التربية والتكوين.
- التحسن الواضح الذي عرفه الاقتصاد المغربي إبان تسيير حكومة التناوب على الرغم من الصعوبات (ارتفاع أسعار البترول، أثار الجفاف...)
- تقليص المديونية العمومية ورفع مستوى الاستثمار الداخلي والخارجي.

ب: معيقات تجربة التناوب التوافقي بالمغرب

شهدت تجربة التناوب التوافقي عدة إشكالات تتلخص في كون التناوب التوافقي، لم يسهم في حل مشكل ضعف المؤسسة البرلمانية، بل خلق أزمة داخلها، فالأحزاب التي كانت في السلطة أو ما يعرف بالأحزاب الإدارية لم تكن مهيأة للقيام بالدور الجديد الذي أسند إليها (أي المعارضة) لذلك ظل دورها كمعارضة محدودا خصوصا في بداية الولاية التشريعية

[219]- محمد عيادي ، حصيلة حكومة التناوب ، مقال نشر بجريدة التجديد بتاريخ 07 غشت 2002.

وهي حزب العدالة والتنمية الذي يميل للمعارضة الجديدة اكتفي في البداية بموقف المساندة النقدية ويعني بها "سلوك حضاري أصيل" يتمثل في تمكين الحكومة من أجواء مناسبة للعمل والإنجاز مع الاحتفاظ بحق المراقبة والمحاسبة عند الضرورة توخيا للترشيد والتسديد.

ويعتبر دخول أحزاب الكتلة الديمقراطية للسلطة من بين السلبيات الأولى حيث تركت فراغا هائلا في موقع المعارضة الذي كان يهدد المغرب بانفجارات اجتماعية غير متوقعة، وهو الأمر الذي جعل الملك الحسن الثاني يدرك خطورة تأثير خطاب المعارضة مما دفعه سنة 1992 إلى اقتراح تشكيل حكومة من أحزاب المعارضة من أجل امتصاص غضب الشارع ووضعها أمام امتحان ممارسة الحكم وحتى لا تظل مستفيدة من أخطاء الحكومة لكن ذلك لم يتحقق الا سنة 1998 وذلك ما جعل أحزاب الحكم السابق أو ما يعرف بأحزاب اليمين تجد نفسها في موقع المعارضة، لكنها فشلت في ملء هذا الموقع لكونها ولدت في أحضان السلطة، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى جديدة قدمت لملء المقعد الشاغر (مقعد المعارضة) هذه القوى تجسدت في الأحزاب والتنظيمات الإسلامية متمثلتين في جماعتين عريضتين هما: جماعة التوحيد والإصلاح بقيادة "أحمد الريسوني" وحزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى جماعة العدل والإحسان بقيادة "عبد السلام ياسين". [220]

ج: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

إن هيئة الإنصاف والمصالحة هي لجنة وطنية مستقلة للحقيقة والاتفاق والمصالحة ذات صلاحيات غير قضائية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من مهماتها الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر وإعادة الاعتبار للضحايا ولذوي الحقوق وإصدار تقرير نهائي كوثيقة رسمية يتضمن خلاصات التحريات واقتراحات كفيلة بحفظ الذاكرة وضمان عدم تكرار ما جرى ومحو آثار الانتهاكات وتقوية الثقة في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وإرساء مقومات المصالحة دعما للتحول الديمقراطي[221].

[220]- محمد ظريف، الحقل السياسي المغربي، منشورات المجلة العربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الاولى نونبر 1988، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ص 107-133.

[221]-انظر المطبوع الذي يوزع من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة للتعريف بها (متوفر بالمكتبات الكبرى).

ـ سياق هيأة الإنصاف والمصالحة.

تم إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة في مرحلة دقيقة ومهمة في صيرورة التطور الذي عرفه المغرب منذ بداية التسعينات، على إثر التحولات السياسات التي كانت مطروحة على الدولة ومكونات المجتمع السياسية والاجتماعية.[222]وتعتبر هيئة الإنصاف والمصالحة، كآلية للعدالة الانتقالية، ثمرة من ثمرات هذا التطور التدريجي الصعب والمركب في حل المشاكل والملفات المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومحصلة التفاعلات والمناقشات، على مستوى الطبقة السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع المدني للبحث على أحسن السبل لتسوية نزاعات الماضي وحلها بشكل عادل ومنصف،[223] وتندرج تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة ضمن ما أصبح يسمى ب" العدالة الانتقالية ،"[224] وهي مفهوم يحيل على قضايا معروفة في عالم الانتقال السياسي وغيرها من الدراسات التي تهتم بالموضوع، ويسير في معناه القريب من سياق تسوية المشاكل والآثار المترتبة عن الانتهاكات المرتكبة في الماضي، إلى محاولة تطبيق أشكال من العدالة تكون ملائمة لمرحلة الانتقال الذي يتم في ظل نظام سياسي أو مجتمع ما، ومن الشروط الأساسية للقيام بإصلاح أو مواصلة الإصلاح أو المساعدة على إتمام مشروع الإصلاح[225].

ـ اختصاصات الهيئة وحدودها

تضطلع هذه الهيأة؛ أي هيئة الإنصاف والمصالحة باختصاصين، الأول زمني، حيث أنه يشمل الفترة الممتدة من أوائل الاستقلال إلى تاريخ المصادقة الملكية على أحداث هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 1999، أما بالنسبة للاختصاص الثاني وهو اختصاص نوعي يشمل التقييم والبحث والتحري والتحكيم والاقتراح، فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق

222- للإشارة فإن هيئة الانصاف والمصالحة تأسست بمقتضى قرار ملكي في تاريخ 6 نونبر 2003 للمصادقة على توصية للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان صادر بموجب المادة السابعة من الظهير الشريف رقم 1.00.350 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس

223- انظر موقع هيئة الانصاف والمصالحة.

224- صحيح ان التجربة المغربية رائدة مغاربيا وعربيا بل هي الاولى من نوعها على الساحة الدولية وهي حافلة بالعديد من التجارب.

225- ادريس الكريني، المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة ومطلب العدالة الانتقالية، محاضرات في مادة الحياة السياسية الفصل الخامس من علوم سياسة القانون العام، ص.9.

الإنسان التي حصلت في الفترة الممتدة موضوع الاختصاص الزمني أي الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى 1991.

يرى الأستاذ "إدريس الكريني" أن المدة التي مارست من خلالها الهيئة مهامها والمحددة في سنة تظل غير كافية، وهوما يعكسه بقاء مجموعة من الملفات خارج التسوية، ومن جهة أخرى كلفت الهيئة بالاشتغال على ملفات تتلقاها بناء على طلبات مقدمة من المعنيين بصدد التعويض عن الأضرار أو البحث عن مختفين، ولم تتح لها إمكانية المبادرة بنفسها من أجل البحث والتنقيب في ملفات خارج هذه الطلبات. [226]

الفقرة الثانية: الانتقال الديمقراطي بالمغرب في ظل الحراك العربي

أصبحت لكلمة الإرادة الشعبية مدلولا خاصا في المعجم السياسي المتداول، وبالتالي ستصبح كلمة الشعب مفعولا قويا مشحونا بالدلالات العميقة التي ترمي إلى القدرة على صناعة التغيير وتجاوز جميع الأطروحات الانهزامية التي تلبس لباس الواقعية في مهاجمة أنظمة استبدادية جاثمة وعلى صدور الشعوب العربية التواقة إلى الحرية والكرامة والديموقراطية. [227]

فكيف كان التفاعل المغربي مجتمعا ودولة مع الحراك العربي؟

أ: التفاعل المغربي مع الحراك العربي

مثلت سنة 2011 منعطفا جديدا للإنسان العربي لنفسه ولدولته، ومع سقوط كل من الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي"، والمصري "حسني مبارك"، والليبي "معمر القذافي" برز حراك عربي دون رأس مفكر أو قائد ميداني، حراك عربي لم يأت بمحض الصدفة وإن كانت شرارة الاندلاع الأولى صدفة بإحراق "البوعزيزي" لنفسه بعد الإهانة التي تعرض لها من طرف رجال الشرطة. [228]

---

[226]- ادريس الكريني، المرجع السابق، ص: 18 .

[227]- حسن طارق، عبد العالي حامي الدين: "دستور 2011 بين السلطوية و الديمقراطية، منشورات سلسلة الحوار العلمي الطبعة الاولى، ابريل 2011، ص. 9 .

[228]- انظر، عبد الغني سلامة، عصر الثورات العربية، الأسباب والتداعيات، متاح على الرابط:

بالأخذ بالعنصر الرابع الذي أشار لها " إيريك هوبزباوم " في حديثه عن عناصر الثورة كما هي حدث شعبي وليس موقفا نظريا ثابتا والبعد الجغرافي في الثورة حيث يقول أن تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار في صيرورة التحول[229].

وباعتبار المغرب جزءا من العالم العربي ينهل من نفس الثقافة واللغة والدين، فهو كذلك لم يسلم من الحراك الشعبي، فكيف كان الموقف الرسمي والموقف الشعبي من هذا الحراك العربي؟

- **الموقف الرسمي**

منذ اندلاع الحراك العربي صدرت عدة تصريحات من مسؤولين مغاربة، تؤكد كلها خصوصية المغرب التي تجعله في منآى عن أي حركة احتجاجية كما عبر عن ذلك وزير الخارجية " الفاسي الفهري " آنذاك،" الاستثناء المغربي والتي ذهب أصحابها إلى ضرورة استفادة مصر وتونس من النموذج المغربي الناجح ."

وتقوم نظرية الاستثناء المغربي على مقولتين أساسيتين، الأولى تدعي أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب أفضل بكثير مما هي عليه في تونس ومصر وغيرها من البلدان العربية، أما المقولة الثانية فتشير إلى أن في المغرب نظاما ملكيا يقوم على إمارة المؤمنين مما يمنحه شرعية دينية وتاريخية ترفعه عن أي نقاش محتمل حول استمراريته.

إلا أن في 9 مارس 2011، تم إسقاط هذه المقولة من طرف جلالة الملك ذاته في خطاب ألقاه يحدد فيه الخطوط الكبرى للتعديل الدستوري القائمة على العديد من المرتكزات وهي كالتالي[230].

1) التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة دون استثناء.

---

http:/www.alhewar.ORg/Debat/show.ar: . اطلع عليه بتاريخ 2019/12/30.

[229] - ERIC HOSBAWN, The Age Of Revolution, Weidenfeld and Nicolson, the world publishing company, New York , 1962, 1ére partie.

[230]- الخطاب الملكي التاريخي ل 9 مارس 2011 .

2) ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها.

3) الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري توطيدا لسمو الدستور ولسيادة القانون والمساواة أمامه.

4) توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال: برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة مع توسيع مجال القانون وتخويله اختصاصات جديدة كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

5) حكومة منتخبة بانبثاقها عن إرادة شعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب.

6) تكريس تعيين "رئيس الحكومة " من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب على أساس نتائجها.

7) تقوية مكانة "رئيس الحكومة" كرئيس سلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية وقيادة وتنفيذ برنامج حكومي.

8) دسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته.

9) تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

10) دسترة هيئة الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

وصف مرة أخرى هذا الخطاب من طرف جميع الفاعلين السياسيين بأنه خطاب تاريخي يؤسس لانتقال ديمقراطي حقيقي وتمهد لدخول المغرب نادي الديمقراطيات العالمية وتوازنها وتعاونها وعلى مبادئ الحكم الرشيد وربط المسؤولية بالمحاسبة حسب دستور 2011[231].

أما الموقف الشعبي، فنلمس أن نفس المطالب التي رفعت في تونس ومصر واليمن رفعت في المغرب إلا أن غالبية المطالب اختلفت عن باقي الدول العربية وهذا يدل على

[231]- تعديل الدستور بالمغرب، إصلاح ام احتواء التحول الديمقراطي، ورقة تقدير صادرة عن موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتاريخ 19 يوليوز 2011.

وعي المغاربة بخصوصية بلدهم واختلافه، فمنذ هروب الرئيس التونسي في 13 يناير 2010 امتلأت صفحات التواصل الاجتماعي في المغرب " الفيسبوك، تويتر، المدونات الخاصة" بدعوات إلى التظاهر يوم 20 فبراير للنزول إلى الشوارع المغربية للمطالبة بالتغيير، وبعد ترقب من طرف كل مكونات الشعب المغربي سواء المساندين للتظاهر أو الرافضين له، كان أول بروز لأصوات شبابية في الفضاء العام رافعين شعار " الشعب يريد دستورا جديدا " وهذا ما عبرت عنه الحركة في مطالبها [232]، حيث عرفت نفسها كونها حركة شبابية مستقلة وشعبية وعفوية(*)، ليست حزبا أو مؤسسة سياسية، وهي مفتوحة ككل القوى الوطنية التي توافقها على مطالبها الأساسية لدستور ديمقراطي جديد: إقرار ملكية برلمانية، محاسبة المفسدين، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، التوزيع العادل للثروة الوطنية وإقرار اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية.

وكان من مؤيدي هذه الحركة نسيج جمعوي وسياسي يجمع الإسلاميين واليساريين، جماعة العدل والإحسان وحزب الأمة، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والجمعيات الحقوقية، وقد التحقت بتظاهرات الحركة تنظيمات شبابية ومجموعات من التيار السلفي، كلهم نزلوا للشوارع، إلا أن نزولهم لا يعني اتفاقهم على كل مطالب الحركة، وهذا ما كان ينعكس في شكل التظاهر وفي نوعية الشعارات حيث تتواجد تكتلات ترفع شعارات ذات صبغة دينية، وتكتلات ترفع شعارات ذات صبغة حقوقية كونية.

إن تفاعل المغرب بمكوناته الرسمية والشعبية، سواء المؤيدة أو الرافضة لمضمون الدستور، الذي جاء كنتيجة للحراك الشعبي المغربي أفرز تطورا جد متقدما لعملية "الانتقال الديمقراطي"[233].

---

[232]- مطالب حركة 20 فبراير وفي طليعتها المطالبة بدستور جديد، يومية الاحداث المغربية عدد 4294 لثامن مارس 2011 ويومية اخبار اليوم عدد 373 ل 21 فبراير 2011.

*- مطالب الحركة ، في البداية لم تكن تكتسي طابعا سياسيا ، بل كانت مطالب اجتماعية (البطالة، غلاء المعيشة...) إلا أنها تطورت فيما بعد لتأخذ بعدا سياسيا تجسد في المطالبة بدستور جديد وملكية برلمانية ومحاسبة المفسدين.

[233] -BEN FISHMAN , Ed, North Africa In Transition : the struggle for democracies and instututions, the international instituts for strtegic studies, london, 2015, p 123.

ب: دستور"2011" وسؤال الانتقال الديمقراطي

إن اختلاف الفضاء الذي يحتله وضع الدستور في أجندة أطراف الانتقال يعود إلى تباين المكانة المخصصة للنص الدستوري بين اعتباره مدخلا أو دعما لمسلسل الانتقال وإن كانت عملية البحث عن توافقات موسعة مطلبا مشتركا في كلا التأويلين، حيث منح فضاءات للنقاش العمومي تارة واللجوء إلى المواثيق الفنية تارة أخرى[234].

وعلى هذا الأساس فان المسألة الدستورية في المغرب أسالت الكثير من المداد وذلك من مختلف الأطراف والفاعلين، ولعل مسار دسترة النظام العربي المتميز بطوله وتعقده والتباساته، يترجم فعلا أن هذه الإشكالية لا زالت مطروحة وخاصة من طرف القوى التقدمية، وعلى الرغم من أن المغرب عرف ومنذ سنة 1962 وثائق دستورية كان آخرها دستور 1996 الذي مهد لحكومة التناوب التوافقي برئاسة الاستاذ "عبد الرحمان اليوسفي"، فلا زال هذا الورش مفتوحا وبقي مطلب الإصلاح الدستوري قائما، وعلى هذا الأساس فإلى أي مدى استجاب دستور 2011 لمعايير الدستور الديمقراطي على مستوى الإعداد والشكل والمضمون؟

ـ على مستوى الإعداد:[235]

1) لأول مرة في المغرب تتكلف خبرات مغربية من أجل إعداد دستور مغربي يطبق على المغاربة.

2) لأول مرة أيضا تم إتباع منهج تشاركية واشتراكية وذلك على الرغم من بعض المواقف التي ترى عكس ذلك، فقد تم الإنصات إلى أكثر من 100 منظمة حزبية ونقابية وجمعيات المجتمع المدني.

---

[234]- انظر عبدالرحمان علال، دستور 2011، تأملات وإشكالات، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العددان 20/19، 2012، ص. 33 وماتلاها.

[235]- جمال الحطابي، حسن طارق، الدستور المغربي: المجلة المغربية لسياسيات العمومية، الرباط، العدد 8، صيف 2012 ص. 186.

3) إنشاء آلية تتبع حزبية ونقابية تحت رئاسة الدكتور " محمد معتصم. " إن أهمية هذه الآلية غير خافية بدليل المسودة النهائية لدستور 2011 التي عرفت تغييرات ساعات قبل صياغتها النهائية.

4) لأول مرة أيضا يعرف دستور 2011 نقاشا عموميا حتى قبل ظهور المسودة النهائية عبر اللقاءات والندوات والتظاهرات، ومع ذلك فان الدستور الحالي نص على العديد من الإيجابيات مقارنة مع ما سبق[236]، وأنه دستور منزل بين المنزلتين: أي بين ملكية تنفيذية وملكية برلمانية، إنه انتقال في أفق ملكية برلمانية وفق تطور المجتمع بكل أطيافه.

*ـ على مستوى الشكل: [237]

يتوزع دستور 2011 إلى 180 فصلا مقارنة مع 108 فقط في دستور 1996، كما أن دستور 2011، يتكون من تصدير و14 بابا بينما يتكون دستور 1996 من تصدير و13 بابا.

ـ على مستوى المضمون[238]: إن الهندسة الدستورية الحالية عرفت العديد من التغييرات في اتجاه تعزيز السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والفصل بين هذه السلط. إن أول تغيير جدري في اعتقادي، هو تصدير هذا المشروع، الذي يؤكد على العديد من القضايا الأساسية، وعلى رأسها وفاء المغرب لاختياره الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون.

لقد نصت الوثيقة الدستورية بشكل واضح على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها كما جدد على أن الأمة لها ثوابت هي الملكية الدستورية والدين الإسلامي السمح والوحدة الوطنية المتعددة الروافد وان تنظيم المملكة هو تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة.

---

[236]- دساتير 1962،1972،1992،1996

[237]- يسري رحال، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 8، 2011، ص. 186 .

[238]- نفس المرجع، ص 189 .

أما فيما يخص اللغة، فبالإضافة إلى اللغة العربية تم ترسيخ الأمازيغية كلغة رسمية. وفي هذا الباب يمكن القول على أن ما كان مستحيلا بالأمس أصبح حقيقة اليوم، فالاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية هو ثورة بكل المقاييس.

كما عرف دور الأحزاب والنقابات تغييرا جذريا، فالفصول 7،8،9و10 تنص على أن الأحزاب تعمل على تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي وتعبر عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب بشكل ديمقراطي[239].

وشكل موضوع المجتمع المدني موضوعا ذا أهمية كبرى باعتباره أداة قوية للوصول إلى المعادلات الاجتماعية الصعبة، ولهذا فقد جاء دستور 2011 ليمكن المواطن المغربي من المشاركة في صناعة القرار العمومي.

الفقرة الثالثة: صعوبات الانتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي

لا يمكننا القول إن كل تجارب لجان الحقيقة والمصالحة التي تأسست لتحقيق العدالة الانتقالية قد نجحت في أداء مهمتها، فبعضها عرف الفشل، وبعضها كان مختلط النتائج، وبعضها نجح وساهم في تأمين وترسيخ التحول الديمقراطي.

فالدول العربية سارعت منذ فترة زمنية في تطوير آليات الديمقراطية، لكن الشيء الثابت أن المجتمعات العربية تجاوزت فكرة من أين تبدأ، فقد جربت منح "الزعماء الوطنيين" فرصة قيادة المجتمعات، فكانت النتيجة أنها باتت في أسفل قوائم التنمية، ولعله آن الأوان لاستعادة دور المؤسسات ومنح الشعوب فرصة للمشاركة. فما هي اذن العراقيل والصعوبات التي واجهتها عملية الانتقال الديمقراطي بالدول العربية؟

أولا: أسباب تعثر الانتقال الديمقراطي بكل من تونس ومصر

هناك مجموعة من العوامل التي تفسر تعثر التحولات الديمقراطية والتي هي مرتبطة أساسا بالدولة، وما تشمله من بنى أساسية إدارية وسياسية وقانونية، فهذه البنى هي التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس وحدود اختياراتهم الممكنة والآفاق المفتوحة أمامهم، حيث يظل الانتقال الديمقراطي تجربة عسيرة مريرة تتم من خلالها تغييرات في قواعد

[239]- يسري رحال، مرجع سابق، ص 190 .

العمل السياسي ترنو الى إحداث تغييرات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات القائمة والفاعلين السياسيين، وهذا ما حدث بالطبع بكل من تونس ومصر خلال الثورة.

أ: حالة تونس، المخاض العسير

بالرغم من أن الحراك الشعبي الذي عرفته الشوارع العربية والتونسية بالأخص، والذي انطلق من مطالب اجتماعية بغايات سياسية تستهدف إقامة نظام سياسي يحق لجميع المواطنين ممارسة العملية السياسية فيه تكون أسس وقواعد ومبادئ الديمقراطية هي المرتكز الأساسي فيه، ويخلو من كل أشكال التسلط والهيمنة والديكتاتورية التي عاشتها الشعوب العربية وأنظمتها السياسية لفترات وعقود عمرت طويلا، إلا أنه وفي إطار تأسيس هذا النهج السياسي الجديد والتوجه نحو الدمقرطة العربية لاقت مسيرتها العديد من الإشكاليات والعراقيل التي تحول دون ذلك ومن الضروري تجاوزها، وتعد الدولة التونسية أول الدول التي وصلت إلى المرحلة الانتقالية بعد أحداث الحراك العربي (2011)، ومع ذلك تواجهها العديد من العراقيل في مسار انتقالها الفعلي نحو الديمقراطية.[240] ومن أهمها:

1: التهميش السياسي وإشكالية عدم شرعية النظام القائم

أبرز الحراك التونسي أن سياسة التهميش التي اتبعها النظام الحاكم ساهمت في تأزيم الأوضاع الاجتماعية والسياسية داخل الدولة مما أفضى إلى العديد من الإشكاليات والالتباسات حول النظام وطبيعة عمله، فأضحت أزمة عدم شرعية النظام تأخذ بعدا كبيرا في الدولة التونسية وهي محور الصراع السياسي الأساسي بالنسبة لها، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء المرحلة الانتقالية أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية والقانونية وشرعية الإنجاز، أو حتى ما تبقى من شرعية الأنظمة السلطوية المنهارة وأتباعها، وقد ربط العديد من المهتمين بعملية الانتقال الديمقراطي بين الشرعية الثورية والدمقرطة في حد ذاتها.

[240]- غازي دحمان: مأزق النظام العربي واستشراف مآلاته: مجلة شؤون عربية، العدد 160، شتاء 2014، ص .ص. 92-91.

إذ أن الشرعية الثورية هي التي تتبنى فكرة الانتقال الديمقراطي ولربما قد تكون متلازمة ومصاحبة لمراحله حتى الوصول إلى التحول الديمقراطي، وعادة ما تكون الشرعية الثورية هي الشرعية الحاضنة لعملية الدمقرطة ككل. [241]

ولذا فان الدولة التونسية تستمد شرعيتها إما من إيديولوجية ثورية أو قيادة كاريزمية، وحالة النظام التونسي ما قبل الحراك العربي خير دليل على ذلك فقد تسلط الرئيس "بورقيبة " ومن بعده "زين العابدين بن علي" بمقاليد الحكم والسلطة واحتكارها، وإلغاء أي نوع للمشاركة الشعبية في الحياة السياسية، على الرغم مما تفرضه القواعد الدستورية والقانونية المنظمة للعمل السياسي بالدولة وما ينص عليه الدستور من تعددية سياسية وانفتاح للعمل السياسي لا سيما بعد انقلاب 1987 لكن ذلك كان شكليا فقط لإظهار أن الدولة التونسية تأخذ بالنظام الديمقراطي وتبعية لقوى خارجية لا غير[242].

فغالبا ما تكون أدوات ووسائل الشرعية الثورية ضرورية لبدء إجراءات الانتقال وحمايته، وترتبط هذه الشرعية الثورية بمرحلة الانتقال الديمقراطي فهي تبدأ معه، وتتحول إلى شرعية الانجاز التي تتمثل في وجوب انجاز بناء وإعادة تأهيل هيكلة مؤسسات الدولة، ووضع الأسس الدستورية والقانونية التي يتفق عليها الأطراف الفاعلين وتحقيق العدالة الانتقالية التي تعد الآلية الأصيلة واللازمة لبناء شرعية دستورية وقانونية مستمدة من الشرعية الثورية ومترجمة لها وتلك هي المرحلة الأهم والأكبر من عملية التحول الديمقراطي في حد ذاتها التي تنتهي باستقرار الشرعية الدستورية والقانونية للمؤسسات السياسية التي أنتجتها مرحلة الانتقال الديمقراطي .

وباستقراء أزمة الشرعية في بلدان الحراك العربي سنة 2011 في ضوء عدم إنجاز أو تحقيق العدالة الانتقالية يتم استنتاج ما يلي:

---

[241]- أسماء بن يحيى، نيكول روزل، رسم ملامح المستقبل مواقف المواطنين من العملية الانتخابية وصياغة الدستور، نتائج حلقة نقاشية بتونس، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2011، ص. ص 4-7.

[242]- انظر، سلسبيل القليبي، السلطة التنفيذية في الدستور التونسي، 1959-1999، تونس الجمعية التونسية للقانون الدستوري، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية،2000، ص. 110.

- استمرار الصراع بين الشرعية الدستورية والقانونية لدول الحراك العربي، وبين الشرعية الثورية لعدم استمداد الأولى من الثانية في معظم دول الحراك العربي.
- استمداد الشرعية الدستورية والقانونية لمعظم دول الحراك العربي، من الشرعية المنهارة للأنظمة السلطوية.
- عدم تحقيق الشرعية اللازمة للتمهيد للشرعية الدستورية والقانونية في بلدان الحراك العربي.

مما يوضح أن أزمة الشرعية التي تخيم على بلدان الحراك العربي أصبحت تهدد مرحلة الانتقال الديمقراطي في عدد من دوله وتعيق مسارها، أما في حالة الحراك التونسي وعلى الرغم من أن مسألة "الحوكمة" وتنفيذ العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة والمواطنين، وفق ما نص عليه الدستور الذي يؤيد مطالب انتفاضة (2011) ويعد التونسيون بالعدالة الاجتماعية على أساس المساواة، فيما لم يبرز أي بعد سياسي لتنفيذ هذه الرؤية، وهذا ما يبرز التخبط الواضح في المشهد السياسي التونسي حيث يمكن القول انه امتداد لحالة التخبطات السياسية السابقة، فالروح الوطنية للجمهورية الأولى بقيادة "الحبيب بورقيبة" دارت حول مبادئ رئيسية ثلاثة: تحديث مؤسسات الدولة، وعلمنة أنماط الحياة ومجانسة الهوية الوطنية تحت لواء الدولة مثل هذه الهيمنة تجسدت في مفاهيم الدولة الراعية والدولة الاستبدادية، وهوما جعل مطالب الحق في الفرص الاقتصادية والرقي الاجتماعي في صلب هذه الهوية التونسية ما بعد الحراك العربي [243].

وما يجسد ذلك حالة التجاذبات التي عاشتها الدولة التونسية منذ سقوط " زين العابدين بن علي" وإلى غاية الوصول إلى توافق سياسي ساهمت فيه العديد من التيارات والأطراف السياسية والمدنية على حد سواء وهو ما أعطى نتائج إيجابية في تجاوز أزمة الشرعية الثورية وإقامة نظام سياسي يدير ويسير المرحلة الانتقالية، وفقا لقواعد الدستور التوافقي المعمول به في تونس بعد الحراك العربي والمصادق عليه في 2014، مع مراعاة قرارات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي داخل تونس، والحفاظ على المرتكزات

[243]- رودجر اوين، الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط، ترجمة سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 2014، ص. 10 .

والمطالب الأساسية التي قامت عليها الحركات الاحتجاجية انطلاقا من المطالب الاجتماعية وصولا إلى الأهداف السياسية العامة.

2- إشكالية الاستقطاب وغياب لغة التفاوض بين المؤسسات والتيارات المدنية

إن بروز ظاهرة الاستقطاب وانتشارها في كافة بلدان الحراك العربي (2011) تعتبر سببا رئيسيا في تعثر مسار الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، حيث أن هذا الانتشار الواسع لفكر الاستقطاب بكافة أنواعه وصوره من الاستقطاب الديني إلى المذهب الطائفي والعرقي وحتى الاستقطاب السياسي والإيديولوجي سواء أكان داخليا أو خارجيا أصبح يسيطر على المشهد العربي عامة، وقد تسبب ذلك بإفشال كافة محاولات الوصول إلى التوافق السياسي أو التأسيس لمرحلة الديمقراطية التوافقية وهي صورة من صور الدمقرطة.[244] وإن لم تكن الأفضل بين صورها فهي سمة الديمقراطية المستقرة، والتي بالوصول إليها يكون لزاما تحقيق الترسيخ والاستقرار لقيم ومبادئ الديمقراطية في المجتمعات التي تبنت قيم الديمقراطية التوافقية، ويستهدف تطبيقها على عكس الاستقطاب الذي قد يأتي بأنظمة تسلطية، فهو يعد أهم أسباب نشأة هذه الأنظمة وقد تحول إلى وسيلة وآلية يوظفها أتباع الأنظمة التسلطية بغرض إجهاض وعرقلة مسار المرحلة الانتقالية.

وما حدث في الحالة التونسية من استقطاب بين أحزاب " الترويكا" وأحزاب المعارضة بغية الوصول إلى السلطة أو إعادة إنتاج تلك الأنظمة التسلطية وإحيائها أو إنشاء أنظمة تسلطية جديدة، هذا الأمر يظهر جليا توتر العلاقات بين المؤسسات والتيارات المدنية والسياسية التي أفرزتها عملية الاستقطاب، بسبب فقدان الثقة التي أصابت تلك المؤسسات وتخوفها من النتائج والآثار التي قد تسفر عنها عملية التغيير بالإضافة إلى حالة الاضطرابات والتحديات الأمنية والسياسية التي تسود مرحلة ما بعد الحراك، وفي الحالة التونسية نجحت مؤسسات المجتمع المدني وتياراته من توحيد الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار، وتم التوصل من خلالها إلى عديد من القرارات السياسية التي تسهم في إعادة بناء

[244]- العجمي الوريمي / الاسلاميون و السلطة في تونس، بحث ضمن كتاب : قبضة بن علي على ثورة الياسمين الاسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات و البحوث دبي، ص ص 156 -157

المؤسسات والهياكل السياسية ومجموعة من القوانين التي تنظم العمل السياسي داخل هذه الهياكل والمؤسسات وتكون نقطة الانطلاق في المسار الديمقراطي .

ثم أيضا بسبب فشل تلك التيارات في التفاوض الحقيقي مع المؤسسات وإقناعها بضرورة إتمام عملية الدمقرطة، وبقدرة تلك التيارات السياسية على قيادة وحكم دولها واتخاذ القرار السياسي المناسب للوصول بتلك الدول إلى مرحلة الاستقرار، وأيضا بسبب فشلها في استيعاب التيارات المدنية أو فتح قنوات حوار حقيقية معها، كما أن تلك المؤسسات السياسية في كثير من دول الحراك العربي لم تبدأ في إشراك التيارات المدنية ولو تدريجيا في السلطة كالحالة اليمنية والبحرينية.[245]

وكون التنظيمات المدنية من الأطراف الفاعلة والقوى الرئيسية في العملية السياسية فان عدم رغبتها في إتمام مرحلة الانتقال وتشكيكها في نتائج العمل السياسي يهدد استقرار هذه الأنظمة والمؤسسات السياسية الجديدة، وهوما يعيق مسيرة المرحلة الانتقالية الرامية للوصول إلى تحول ديمقراطي فعلي.

3- انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف في تونس ما بعد 2011

يعزى انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف إلى حالة الاستقطاب أيضا كما قد يقضي عليها تماما حيث أن خطر الإرهاب وازدياد تهديداته تكون من أولويات الشعوب التي تتعرض له وتسعى للتخلص منه واستتباب الأمن من ذلك الخطر، ومحاربته ومكافحة الجريمة المنظمة والتطرف بكافة الوسائل، حتى لو تعارضت تلك الوسائل وبعضها مع مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما قد يتسبب في تعطيل أو تجميد مسار الانتقال الديمقراطي في الدول التي تعاني من خطره في سبيل تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية التي من خلالها يمكن مجابهة ومكافحة كل أشكال التخويف وترهيب أفراد

[245]- عمرو دراج، الربيع العربي الواقع والآفاق، المؤتمر السنوي حول دور الحرية والديمقراطية في تحقيق الاستقرار والأمن، كوالالامبور، ماليزيا، 2015، ص ص 04-07.

الشعب والتأثير على عملية صنع القرار في تلك الدول، كما أن الإرهاب يعد من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الوطني والإقليمي والدولي.[246]

وفي الحالة التونسية شهدت البدايات الأولى للتأسيس السياسي والدخول في المرحلة الانتقالية وكيفية تسييرها، العديد من هذه التهديدات التي حالت في كل مرة دون استكمال البرنامج المسطر، وأثناء تشكيل ائتلاف حزبي لإدارة المرحلة الانتقالية وهوما عرف ب"الترويكا" شهدت حالة من العنف السياسي الناتج في البداية عن حالة الاستقطاب الداخلي والقائم ما بين الأحزاب المساندة لفكرة التحالفات والرافضة والمعارضة لها، هنا شهدت الساحة السياسية التونسية بعض الأعمال الإرهابية والتي استهدفت الشق الجهوي لحركة "نداء تونس" المعارضة في تطاوين "لطفي نقض" الذي اغتيل في 17 أكتوبر 2012 . وهوما زاد من حالة عدم الاستقرار وتعثر مسار الانتقال الديمقراطي في بدايته. ثم في 6 فبراير 2013 اغتيل المعارض السياسي " شكري بلعيد" الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وأحد مؤسسي تيار الجبهة الشعبية، وكان من منتقدي أداء الحكومة الائتلافية في تونس، وهذا ما أدى إلى انطلاق المظاهرات في البلاد وإعلان إضراب عام قادته منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل، احتجاجا على قتله، وفي نفس السنة شهدت الساحة السياسية اغتيال النائب العضو في المجلس التأسيسي " محمد البراهمي" وهو الأمين العام السابق لحزب حركة الشعب، وهومن المعارضين التونسيين القدامى وانتخب في المجلس التأسيسي ممثلا عن المعارضة[247].

وتوالت الأعمال الإرهابية بالدولة التونسية، (أحداث متحف باردو) وفي كل مرة يتم استهداف أفراد من الجيش ورجال الأمن، وكانت تتبنى هذه الهجمات التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام الأمر الذي من شأنه يزعزع أمن الدولة التونسية ويهدد مسار المرحلة الانتقالية ويشكك في قدرات النظام السياسي الجديد ومدى مواجهته ومكافحته لخطر الإرهاب.

[246]- هيفاء أحمد محمد، الاحتجاجات في تونس، أسبابها وآخر نتائجها، مجلة أوراق دولية، العدد 198، 2011، ص. ص 21-22.

[247]- وائل نوري، تسونامي الإرهاب بضرب تونس ما بعد الثورة، جريدة العربي، الإثنين 2016/05/16، العدد 10277.

ب: حالة مصر، الثورة والثورة المضادة

لم تكن ثورة الخامس والعشرين من يناير أول ثورة مصرية تثير قضية الديمقراطية، وقد لا تكون الأخيرة فقد حاولت قوى سياسية واجتماعية مصرية في أكثر من مرة أن تنجز تجربة متكاملة للتحول الديمقراطـي، إلا أن محاولاتـها لم تكتمل لدواع مختلفة.[248]

كانت المقدمات كل مرة تبشر بأن مصر ربما امتلكت المفاتيح اللازمة لفك شفرة الاستعصاء الديمقراطي، لكن المسار سرعان ما كان يتعقد لتظهر عوائق أشبه بسدود وقفت حائلاً أمام انضمام مصر إلى مجموعة الديمقراطيات الحديثة.

فالثورة العربية استهلها الجيش في فبراير/شباط 1881 ثم اكتملت في سبتمبر/أيلول من نفس العام بمشاركة كافة فئات المجتمع احتجاجا على سوء الأحوال المعيشية وتنديدا بالتدخل الأجنبي. وطرحت تلك الثورة على الخديوي مطالب محددة من بينها مطلب ديمقراطي صريح هو تشكيل مجلس شورى للنواب على غرار الديمقراطيات الأوروبية. لكن سرعان ما جثم الاحتلال البريطاني على مصر بعد أقل من عام ليفرض على المصريين الاهتمام لفترة طويلة بقضية الاستقلال وتقديمها على قضية الإصلاح السياسي.

ثم جاءت ثورة 1919 لتتصدى للاحتلال، وأسفرت جهودها بعد ثلاث سنوات عن إلغاء الحماية البريطانية، الأمر الذي شجع المصريين على الضغط من أجل بناء دولة ديمقراطية حديثة، وهوما تجسد في وضع دستور 1923 الذي دشن حتى 1952 أكثر مراحل مصر الحديثة اقترابا من الممارسة الديمقراطية.[249]

غير أن هذه الفترة شابها عيوب أبرزها تفشي مظاهر الظلم الاجتماعي، تلك المظاهر التي حاولت حركة الضباط في 1952 التصدي لها، لكن العسكر لم ينسوا في بداية حركتهم مسألة الديمقراطية، فمن بين المبادئ الستة التي تعهدوا بتحقيقها كان مبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة. لكن ثلاثة عوامل جعلت الانتقال الديمقراطي من 1952 وحتى 2011

[248]- حسنين توفيق ابراهيم، النظام السياسي المصري، التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2010، ص.3

[249]- وحيد عبد المجيد، ثورة 25 يناير / قراءة أولى، مركز الأهرام للنشر و التوزيع، القاهرة، 2011، ص.57 .

متعثرا، أولها أن العسكر بطبعهم لا يرحبون بالديمقراطية، والثاني انحياز ثورة 1952 وحتى عام 1970 إلى العدالة الاجتماعية على حساب الحرية السياسية، والثالث الدخول في مغامرات خارجية بررت تعطيل الديمقراطية. ومع أن نظامي الرئيسين السادات ومبارك أعطيا الأمل مع بدايتهما في إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية إلا أن الخميرة الفكرية للرجلين وشبكات المصالح الداخلية التي اعتمدا عليها والتحالفات الخارجية التي ارتبطا بها تفاعلت مع بعضها فأحبطت الأمل في إنجاز أي تحول ديمقراطي حقيقي في عهدهما.

ولما وقعت ثورة 2011 بدا أن مصر أمام مرحلة سياسية تختلف عن كل ما سبقها، لكن بعد عامين من الثورة كشفا عن أن الانتقال إلى الديمقراطية قد لا يسير بشكل أفضل عما سارت عليه الأمور من قبل، فالثورة أنجزت أشياء وعجزت عن إنجاز أشياء أخرى، فقد نقلت الحكم من العسكريين إلى المدنيين وأخرجت المضطهدين سياسيا إلى السطح بل ومكنتهم من تقلد المسؤولية،[250] كما خلقت حالة حراك سياسي كبيرة نقلت قطاعات كبيرة من المصريين من الاهتمام بحياتهم الخاصة إلى الاهتمام بالحيز العام.

لكن التجربة تقف عند مفترق طرق وأمامها فرص كبيرة وتواجهها تحديات هائلة، هي تجربة أو بالأحرى عملية، بدأت ولا يعرف أحد متى أو كيف ستنتهي، تجري في طريق تظلله آمال وتحفه عقبات. آمال ما زالت تلوح بقدرة مصر على كسر هذه المرة الحلقة المفرغة لتصبح دولة ديمقراطية، وعقبات قد تؤخر التحول الديمقراطي طويلا أو تجعله إن ولد يولد مشوها.

وتحاول هذه القراءة تقييم هذه العملية برصد الفرص التي تساندها والأغلال التي تعوقها، وكأي تجربة ديمقراطية فإن تقييم التقدم والتراجع في الحالة المصرية يعتمد على ثلاث مجموعات من المعايير: أ) استيفاء الجانب المؤسسي أو الأبنية الديمقراطية، ب) احترام الجانب الإجرائي بالتطبيق المحايد لآليات الديمقراطية، ج) تطوير الجانب الثقافي بنشر القيم الديمقراطية على مستوى النخبة والقوى السياسية وفي علاقة الدولة والمجتمع.[251]

[250]- محمد عمارة، ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة و النشر، القاهرة، 2011، ص.34 .
[251]- محمد المهدي، عبقرية الثورة المصرية، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص. 29 .

فالديمقراطية بإيجاز حاصل جمع:

أ- أبنية (دستور، برلمان، أحزاب، سلطات عامة متمايزة الأدوار، مؤسسات إعلامية حرة، منظمات مجتمع مدني مستقلة، محاكم...إلخ).

ب-آليات تنظيم وتتضمن (انتخابات، استفتاءات، قواعد لفض المنازعات، ضوابط مقررة لتداول السلطة، وحدود زمنية لشغل الوظائف العامة...إلخ).

ج- هو الأهم، حالة ذهنية أو أسلوب حياة تلزم المرء بالتصرف وفق قيم لا يستطيع أن ينتهكها ليس فقط للعقوبات التي قد تقع عليه لو خالف النظام العام ولكن لقناعته والتزامه الأخلاقي بتلك القيم ومن بينها (القبول بالهزيمة، الفهم النسبي وليس المطلق للحقائق، التسامح، المساواة، القبول بالآخر، نبذ العنف...إلخ.)

وفي هذه المجالات الثلاثة تبدو التجربة المصرية برغم التقدم الذي حققته محفوفة بظلال كثيفة من الشك في قدرتها على الوصول بالانتقال الديمقراطي إلى نقطة اللاعودة. ففي أية تجربة انتقالية توجد احتمالات لحدوث انتكاسة ديمقراطية لا تقل بحال من الأحوال عن احتمالات تحقيق انتعاشة ديمقراطية. وفي هذه القراءة وقفتان: الأولى مع أبرز ما تحقق بعد عامين من تقدم على طريق الانتقال الديمقراطي، والثانية مع أهم المعوقات التي تعترض التجربة.[252]

إلا أنه رغم العديد من المكتسبات التي حققتها مصر في مجال الانتقال إلى الديمقراطية خلال ثورة 25 يناير والمتجلية في: كسر ثقافة الخوف،[253] إعادة توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع،[254] ظهور نخب جديدة متمايزة،[255] وزيادة منسوب الممارسة السياسية [256] إلا أنها لا تكفي لتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، فهناك مقومات أخرى لم تكتمل، ويمثل غيابها

[252]- وحيد عبد المجيد، نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011 ص .62 .

[253]- نفس المرجع ص 29.

[254]- محمد المهدي، عبقرية االثورة المصرية، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 29.

[255]- محمد المهدي، نفس المرجع، ص 34.

[256]- خالد السيد محمد، ثورة 25 يناير، دار النهضة المصرية، القاهرة، 2011، ص 126.

إخلالا وقيودا تحد من فرصة التجربة في النجاح. فالقيود والأغلال عديدة يتمثل أهمها في التحديات التالية:

ـإدارة الانتقال الديمقراطي بقوى سكونية: فالانتقال الديمقراطي فعل لا يقبل السكون، ولا يكتمل لو وقعت إدارته في يد قوى سكونية، لأنها بطبيعتها تتلكأ في تلبية شروط الانتقال الديمقراطي من قبيل تشارك المسؤولية وتداول السلطة والتسامح الواسع. فالقوى والمؤسسات السكونية لا تحب الحركة، وإنما تفضل الثبات، ولا تميل إلى التغيير وإنما الاستمرار، ولو اضطرتها الظروف إلى الحركة فتفضل أن تكون بطيئة، ولو استطاعت ستجعلها في وضع محلك سر أي عدم التقدم والتطور. ولطبيعتها المحافظة، تعتبر قوى السكون العدو الصامت للتحول الديمقراطي، تدعي في العلن أنها مع الديمقراطية بينما تحاول في العمل أن تلجمها، تزعم أنها تريد للانتقال الديمقراطي أن ينطلق بسرعة، لكن ليس بسرعة الحركة وإنما بسرعة الثبات وفي الحالة المصرية فإن قوى السكون أبرزها اثنتان: المؤسسة العسكرية والقوى الدينية، الأولى ما زالت حريصة على حماية مصالحها القديمة، والثانية باتت تحصد ثمارا أكبر مما قدمته للثورة فضلا عن أنها تضع شروطاً على الممارسة والحريات الديمقراطية تكاد تفرغها من محتواها.[257]

ـالتخبط الإجرائي: وقد مثل وما زال يمثل عائقا ملحوظا أمام انطلاق ديمقراطي آمن في مصر، فمنذ إسقاط حسني مبارك وحتى إقرار دستور جديد والخلاف لم ينقطع بين التيارين المدني والديني حول إجراءات بناء النظام السياسي الجديد، بدأ بالجدل حول الدستور أولا، أم الانتخابات أولا، وانتهي بتباين حول التصويت بنعم أم لا على الدستور. خلافات لم تتم إدارتها بطريقة مؤسسية وإنما اتسعت ليجري حسمها أحيانا بالضغط الميداني في الشوارع والساحات. وهذا ما اتضح مع إصدار الرئيس مرسي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 إعلانا دستوريا أثار لغطا وتخبطا وصل إلى اتهام الرئاسة بإهانة مؤسسات الدولة والاعتداء على السلطة القضائية. ويعود هذا التخبط إلى ثلاثة أسباب: أ) وعي مشوش بمنهجية الانتقال الديمقراطي ظهرت في الإغراق في كلام فضفاض عن الديمقراطية دون أن تقابله تصرفات

[257]- عبد الغني سلامة، عصر الثورات العربية الاسباب والتداعيات، الحوار المتمدن، العدد 3332 بتاريخ 10 أبريل 2011، ص. 3 .

مماثلة ب) عدم التزام القيادة بوضوح بالقواعد الديمقراطية حيث لم يخف أن الرئيس مرسي حتى في مفردات خطابه السياسي كان يخاطب عشيرته وليس مجتمعه ناهيك عن إجراءات بدا فيها انحيازه للجماعة أكثر من المجتمع. ج) جهود كثيرة بذلتها القوى السياسية لكنها لم تكن تراكمية، ما جعل تلك القوى تتصارع خارج قواعد اللعبة الديمقراطية بل وخارج المؤسسات أصلا. وبدلا من أن تضيف كما يجري في الديمقراطيات إلى بعضها أصبحت تعارض وتعوق بل وتنفي أحياناً بعضها.[258]

ـالعامل الخارجي: ساعدت على تمدده حالة الاستقطاب التي سمحت للقوى الخارجية بالتسلل للتأثير على علاقات القوى السياسية المصرية ببعضها. وقد برز الخارج بعد الثورة كعامل في زعزعة الثقة بين التيارات السياسية المصرية التي تبادلت الاتهامات فيما بينها بالعمالة لقوى أجنبية. وبرغم تباين أهداف القوى الخارجية تجاه ما يجري في مصر إلا أن ثمة ملمحاً مشتركاً يجمعها حيال الانتقال السياسي فيها بشكل عام والانتقال الديمقراطي بشكل خاص. فهذه القوى، العربية منها والدولية، لا تريد لمصر أن تنهار سياسيا فتصبح عبئا على منطقة مليئة بالأعباء، كما لا تريد لها أن تنطلق لتصبح نموذجا في جوار إقليمي أكثر من فيه لديه حساسية تاريخية تجاه الدور المصري. بمعنى آخر، الخارج لا يتحمل سقوط مصر سياسياً أو انهيارها اقتصاديا أو اضطرابها اجتماعيا. ولهذا يساعدها بقدر الكفاية. لكنه لا يساعدها للمدى الذي تحتاجه لبناء استقرار سياسي تقوم على أساسه حياة ديمقراطية سليمة.

ـالإنتفاخ أو التضخم[259]: وهو عائق أظهره سلوك القوى السياسية الجديدة، فمع التحول الديمقراطي أصبح من الصعب أن يقمع تيار فكري أو سياسي غيره بالكامل، لكن غياب القمع استبدل بزيادة الاستعلاء وبحالة ملحوظة من الانتفاخ الذاتي وتضخم الأنا سواء الفردية أو التنظيمية.

[258]- أحمد زايد، اركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقراطية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 42، ابريل 2011، ص.21 .

[259]- سعد إبراهيم، المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مقدمة كتاب الموجة الثالثة، لصامويل هنتكتون، ص. 121.

وإذا كان التحول إلى الديمقراطية يحتاج إلى تفاعلات سياسية تقوم على الندية والتكافؤ واتصال لا ينقطع بين مختلف أطراف المعادلة السياسية، تبدو على النقيض من ذلك تصريحات ومواقف القوى السياسية المصرية تجاه بعضها، إذ ما زالت تفكر بطريقة قديمة قوامها الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة وعدم جدارة الآخرين بالمشاركة في تحمل المسؤولية. بعبارة أخرى، ما يزال التواصل مع الآخر والتنازل للآخر في مصر دون المستوى. وقد تسبب الانتفاخ السياسي في الحيلولة دون دعوة قوى سياسية إلى الحوار أو رفض تلك القوى للحوار لو دعيت إليه، وهوما عطل التوافق على الدستور. ويزيد من تلك العقبة اعتبارات عديدة من بينها دور الإعلام الذي أصاب قطاعا ليس محدودا من الرموز السياسية بشعور مبالغ فيه من النرجسية. كما صاحب حالة الانتفاخ هذه ظهور كثير من الوجوه محدودة الكفاءة أو السياسيين "الكسْر" الذين نزلوا بمستوى الممارسة السياسية إلى المعاندة والمكايدة بعيدا عن الحوار والحجة والبحث عن حلول وسط كما تقتضي بذلك التقاليد الديمقراطية.

-**استمرار تداخل الخاص بالعام**: فتولي الحكم لا يعني الهيمنة على كل النظام السياسي أو السيطرة على الدولة. وقد أثير طيلة مدة الاحتجاج مخاوف مدعمة بكثير من القرائن حول ما سمي "بأخونة الدولة"، وتعتبر من معوقات أي تحول ديمقراطي آمن. فإذا كان من حق الإخوان المسلمين أن يتنافسوا كغيرهم على السلطة وأن يتولوا إدارة الدولة إلا أن عقد الإدارة، وهوما لم يفهم بعد ليس بعقد ملكية، فهولا يجيز استبدال جهاز الخدمة المدنية الاحترافية غير التابع سياسيا لحزب أو تيار بعناصر إخوانية تكرر من جديد تجربة مصر في الستينيات وما بعدها عندما تحولت مؤسسات الدولة إلى تشكيلات تابعة للحزب الحاكم تعمل لخدمة الحاكم لا المحكوم.

-**الوضع الاقتصادي**: وهومن أبرز عوائق الانتقال الديمقراطي، حيث تحد البنية المالية الهشة للدولة من القدرة الإرضائية للنظام الجديد كما تفتح الباب للقيل والقال حول طريقة توزيع الموارد المحدودة لمحاباة فئة على أخرى أو مشروع على آخر. وبسبب تفاقم المشكلة الاقتصادية باتت الصراعات السياسية تجري على طريقة إدارة الاقتصاد نفسها وليس

بالضرورة على أساس تقييم موضوعي لأساليب وأدوات العمل المقترحة، وإنما بهدف استغلال الأوضاع الاقتصادية المأزومة كورقة ضغط ووسيلة لتصفية الحسابات بين الخصوم .

ـ **تآكل قدرات الدولة**[260]: فقد مرت مصر وما تزال نتيجة التخبط الذي اكتنف المرحلة الانتقالية بتحد لا يعوق التحول الديمقراطي وحده وإنما يعوق نشاط إن لم يكن تواجد الدولة ذاته. فبعد أن كان الخوف في مصر من الدولة أصبح الخوف الآن عليها. وبسبب تآكل قدرات الدولة يخشى من أن الانتقال إلى الديمقراطية بدلا من أن يكون حلا لمشكلات تعانيها مصر قد يصبح سبباً في مشكلات أكبر تنتظرها. فخلال فترة ما بعد الثورة كشفت حالة السيولة المصاحبة للمطالبة بالديمقراطية عن تآكل في أهم قدرات الدولة المصرية. فقدرتها الاستراتيجية عجزت عن تدبير الموارد اللازمة لإعادة إطلاق الحياة الاقتصادية، وقدرتها التوزيعية لم تنصف الطبقات المعدمة والفقيرة بل وشرائح من الطبقة الوسطى، وقدرتها التنظيمية عجزت عن ضبط فوضى السلاح والتراخيص والتعدي على المال العام. ولو استمر تآكل قدرات الدولة وزاد انفلات المجتمع فقد لا تتوفر قاعدة الاستقرار اللازمة لبدء عملية ديمقراطية تتجاوز الشكل إلى الجوهر.

ـ **الأيديولوجية**: ففي أي تجربة للانتقال الديمقراطي يجري نبذ الاعتماد على فكرة واحدة إلى طرح بدائل فكرية يجري الانتقاء فيما بينها بحرية. وقد كان واضحا في كل الدول التي لحقت بموجات التحول الديمقراطي في شرق ووسط أوروبا مثلا أنها كانت تبعد عن الأيديولوجيات وتبحث عن أنسب البرامج السياسية لظروفها[261]، وأنها كانت تنتقل من سيطرة حزب واحد يتبنى عقيدة سياسية بعينها يرى أنها الحقيقة المطلقة إلى تعدد حزبي يقر بالنسبية ويقوم على تعديل السياسات العامة بحسب مقتضيات الحال.

والواضح في مصر أن تجربتها الديمقراطية تواجه بعقبة الأيديولوجية، وبالتحديد الأيديولوجية الدينية التي يعبر بعض من يتبناها عن مفهوم مناقض تماماً للديمقراطية برغم

[260]- عبد العالي حور، مداخل وأسس الاستقرار في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 442، 2015، ص 141.

[261]- عبد الغني سلامة، نفس المرجع السابق، ص. 3 .

أنه أكثر من استفاد من إجراءاتها؛ مفهوم يحاول أن يملي فكرة جاهزة وقاهرة يصر على تطويع الواقع من أجلها وليس تطويع الفكرة بناء على الواقع.

على ضوء هذه الأغلال وتلك القيود، هذه التجربة اتهت بسيطرة الجيش على الحكم والإطاحة بنظام مرسي، وفي هذا الصدد يذكر أن محمد علي حاكم مصر[262] في مطلع القرن التاسع عشر اطلع على ترجمة لجانب من كتاب "الأمير" لمكيافيلي لعله يجد في فنون السياسة الأوروبية ما يعينه على التخلص من خصومه وإخلاء الساحة من معارضيه، لكن بعد أن قرئ عليه فصلين أمر بوقف الترجمة لأنه يعرف من الحيل أكثر مما عرفه أمراء أوروبا.

ومع اختلاف عصر محمد علي عن عصر محمد مرسي[263] إلا أن ثمة سمة تكاد تكون ثابتة في السياسة المصرية هي ميل من يتولى أمرها إلى اعتبار الحكم عرشا أهدي إليه ولبطانته، وأن السياسة ميدان يتعين إخلاؤه باستثناء من ينتمي إلى البلاط ورجاله. وعبر التاريخ السياسي المصري الحديث والمعاصر لم يكن الحاكم يفاضل بين تفريغ الساحة السياسية من الجميع أو إتاحتها للجميع، وإنما كان يفاضل بين طرق التفريغ الممكنة .

حتى التاريخ القديم شهد ذلك، وكان الفرعون يطمس إنجازات غيره على المسلات وجدران المعابد في تطبيق مبكر للهندسة السياسية التي استمرت في مصر حتى اليوم[264]. ولم يكتف محمد علي بتشويه سيرة المماليك بل سعى لإبادتهم. أما ثورة 1952 فأبعدت وشوهت كفاءات العصر السابق وفرغت البلد حتى يحكمها العسكر. وبعد عامين من ثورة يناير، اتضح أن الشخصية السياسية المصرية ما زالت تنزع إلى الانفراد وليس المشاركة، وإلى تهميش المخالفين وليس تقاسم الساحة بين الجميع. ووضح كذلك أن القيادة الجديدة ورثت من زمن حسني مبارك ثلاثة أنواع من الفراغ: فراغ الشخصيات، وفراغ المؤسسات، وفراغ

[262]- حكم محمد علي مصر 43 سنة ، وهذه المدة هي أطول فترة حكم في تاريخ مصر الحديث والثانية في تاريخ مصر، ويعد محمد علي أبو مصر الحديثة، وأهم حكام سلالته نظرا للإصلاحات الزراعية والإدارية والعسكرية الضخمة التي فرضها على البلاد.

[263]- محمد مرسي انتخب رئيسا لمصر عام 2012 ، وجرى الانقلاب عليه سنة 2013، تحت غطاء خروج شعبي، وتوفي سنة 2019 وهو يحاكم بتهمة التخابر مع دولة عربية (قطر). ومع حركة مقاومة للاحتلال الإسرائيل (حركة حماس).

[264]- نفس المرجع والصفحة.

السياسات. ووجود هذه الفراغات يضر بإمكانية التحول الديمقراطي، خاصةً وأن الطريقة التي تملأ بها لا تكشف عن احترام عميق لقواعد الممارسة الديمقراطية.

وفي ظل هذه الفراغات والتحديات فإن فرصة الانتقال الديمقراطي في مصر وإن لم تكن مستبعدة على ضوء ما تحقق من مكتسبات إلا أنها ليست سهلة على خلفية ما تراكم من صعوبات.

المطلب الثاني: مسار الانتقال الديمقراطي الحقيقي للالتحاق بقاطرة الحضارة

قد يصعب كثيرا تحديد صيغة بعينها لتحقيق عملية التحول نحو الديمقراطية. فمن الدارسين من يقترح صيغة عالمية ومنهم من يركز على دور الفاعلين السياسيين أما آخرون فيرون بأن استقرار الديمقراطية ناذرا ما يتحقق في دول العالم الثالث عبر وسائل إصلاحية أو حلول توفيقية دون الاختيار العقلاني للبدائل المؤسسية وتحديد كل من الأسلوب والتوقيت والمسار المناسب لبدء عملية التحول وخلق الإجماع حوله.

الفرع الأول: نهج أسلوب الديمقراطية الحقيقية

تتوق الشعوب التي ترزخ تحت نار الاستبداد والطغيان إلى اليوم الذي تتحرر فيه من الحكومات المستبدة وتصبح فيه قادرة على اختيار قادتها بكل حرية، ليتولى هؤلاء القادة والحكام مهمة توفير متطلبات العيش الكريم وبناء دولهم وفق معايير الدولة المدنية الحديثة، وما أن تتحقق الفرصة لهذه الشعوب للخلاص من الأنظمة الدكتاتورية حتى تشرع قياداتها الجديدة في وضع خطط لتهيئة مستلزمات البناء الديمقراطي أملا في ترسيخ الديمقراطية في مجتمعات ذات قيم وثقافة وسلوك قد لا تمت إلى الفكر الديمقراطي بصلة[265].

ومن هنا تبدأ التحديات التي تواجه العملية السياسية في مرحلة ما بعد الدكتاتورية، إذ أن التغيير المفاجئ والسريع من نظام دكتاتوري صارم إلى نظام آخر يراد له أن يكون ديمقراطيا لن يضمن ترسيخ الأطر السياسية والقانونية والفكرية والثقافية والاجتماعية التي

[265]- رينيه جان دبوي، ميني، المعجم الدستوري، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة 1، 1996، ص ص. 46 -47 .

تسهم في تأسيس دولة ذات نظام ديمقراطي حقيقي مستقر، وسرعان ما تدرك الشعوب وقياداتها الجديدة أن الطريق نحو الديمقراطية ليس معبدا بالورود، بل هو مليء بالأشواك لا بل بالمنعطفات الخطيرة جدا والتي تتطلب قيادة حكيمة وشعوب واعية، فضلا عن دعم خارجي للوصول إلى بر الديمقراطية الآمن، لذلك فإن الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية يمر في مرحلة لا تخلو من شقاء ومعاناة ومخاض عسير قد تنطوي على فشل ومن تم ارتداد للدكتاتورية في أسوأ تقدير..[266]

إن الديمقراطية الناشئة تواجه تحديات عديدة قد تؤدي إلى فشلها إذا لم يتم اتخاذ إجراءات على المستوى الداخلي والخارجي تضمن تجاوزها، وبالتالي ضبط مسيرة التحول الديمقراطي بنجاح، هذا ما سنحاول تحليله في الفقرتين الآتيتين:

الفقرة الأولى: الإجراءات المتخذة على المستوى الداخلي من أجل ديمقراطية حقيقية

تواجه الديمقراطية الناشئة خطر الأحزاب السياسية ذات الإيديولوجية غير المؤمنة بالديمقراطية والزعامات ذات النهج العقائدي غير المنسجم مع قيم الديمقراطية، فنلاحظ أنها أحيانا لا تحترم نتائج الانتخابات ولا تقبل بتسليم السلطة سلميا أو أنها تسعى للبقاء في السلطة من خلال ممارسات غير قانونية كما حدث في الكونغو وزيمبابوي والغابون سنتي 2016 و2017. [267]

إن انعدام تكافؤ الفرص في ممارسة الحقوق السياسية، يجعل الدول تمكن لبعض الأحزاب من المشاركة السياسية دون الاخرى من خلال امتلاك القدرة على الوصول للناخبين ونشر الأفكار والبرامج وتنظيم المؤيدين، وهذا من شأنه إيجاد حالة من انعدام المنافسة المتكافئة بين الأحزاب والكيانات المشاركة في الانتخابات، مما يؤدي إلى انحسار

[266]- انظر، محمد أمين الميداني، المختار من دراسة النظام العربي لحماية حقوق الانسان، المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان، ستراسبورغ، الطبعة الأولى،2019، الفصل الأول.

[267]- احمد السيد النجار، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص. 35.

دور الأحزاب التي لا تمتلك التمويل اللازم، وبالتالي تفقد فئات واسعة من الشعب الحق في التمثيل وبالتالي تفقد الثقة بالديمقراطية كأسلوب لانتخاب ممثلين عنهم في الحكومة[268].

كما ان انقسام المجتمع إلى ولاءات متعددة على أسس دينية ومذهبية وقومية وقبلية بتشجيع من القيادات الدينية والقومية والعشائرية، في ظل غياب روح المواطنة وفقدان القانون لهيبته، يؤدي إلى تزايد هيمنة الولاءات الفرعية مقابل ضعف الولاء للدولة والقانون فيتعزز بذلك دور الدين أو المذهب أو العشيرة أو القومية لتكون مقدمة لصراع بين هذه المكونات قد يعصف بالعملية الديمقراطية.

وفي ظل غياب الطبقة الوسطى ذات الوعي المعرفي والثقافي اللازم لقيادة المجتمع نحو الديمقراطية، يمثل أهم الوسائل لتحويل المطالب والحاجات الشعبية إلى سياسات عامة، بما يضمن تحقيق المشاركة الديمقراطية الواسعة والفاعلة عبر المؤسسات والمنظمات الوسيطة كالأحزاب وجماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني من أجل زيادة نطاق وفعالية المشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار بما يضمن خدمة المصلحة العامة.

من جهة أخرى قد يشهد الفساد بكل أنواعه استشراء لأسباب عديدة خلال مرحلة التحول الديمقراطي، فضعف السلطة المرافق لمثل هذا التحول يؤدي إلى إضعاف قنوات الضبط والسيطرة على المال العام، كما أن صعود نخب سياسية جديدة إلى المسرح السياسي قد يرافقه نزعة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز أرصدتها المالية بما يجعلها قادرة على البقاء في المسرح السياسي، كما هو الحال في العراق، وهذا من شأنه زعزعة الثقة بالديمقراطية[269].

إضافة إلى ارتفاع درجة التوقعات لنتائج الديمقراطية والتي تتراوح بين المغالاة والتدني، حيث إذا كانت التوقعات عالية، على نحو غير واقعي، وكان الناس يتوقعون من الديمقراطية أن تجلب لهم الازدهار والصحة والتعليم وفرص العمل والأمن على وجه

[268]- محمد سعيد المجدوب، النظرية العامة لحقوق الانسان، تطور الحقوق و الحريات العامة و الآليات القانونية لحمايتها، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص. 23 .

[269]- أحمد صابر حوحو، مرجع سابق، الصفحات من 331-336.

السرعة، فإنهم سيصابون بخيبة أمل كبيرة، وسيسقط دعمهم للديمقراطية ويتلاشى بالتدريج، فالديمقراطية ليست حلا سحرياً، ولا يعني الحصول عليها ضماناً للسعادة والصحة والغنى بين ليلة وضحاها، أما إذا كانت التوقعات واقعية، فيتوقع الناس انتخابات غير عادلة، وتصرفات غير قانونية من قبل بعض مسؤولي الحكومة، وسلوك غير مقبول من قبل القائمين على مؤسسات الدولة، فإنهم سيستسلمون عندئذ للعيش وفقاً للمظهر الخارجي للديمقراطية فقط، وليس وفقا لمضمونها الجوهري.[270]

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك خطر من تحول الديمقراطية إلى أداة للظلم، لا سيما في المجتمعات ذات التنوعات العرقية أو الدينية أو المذهبية أو العائلية أو العشائرية، إذ عندما تحصل مشاكل على صعيد الأمن والاستقرار السياسي، يقوم الكثير من الساسة بإلقاء اللوم على جماعات معينة، وعلى الأغلب الأقليات، وقد تتعرض بعض الفئات الاجتماعية للظلم، مما يؤدي إلى غياب العدالة والمساواة الذي يجعل الديمقراطية عرضة لفقدان الثقة والاحترام بين الفئات المظلومة.[271]

إن استخدام بعض الشعوب للحقوق والحريات التي تتيحها الديمقراطية بطريقة تبتعد كثيرا عن المعقول والمقبول قانوناً، كل ذلك يحدث بسبب الفهم الخاطئ للنظام الديمقراطي والاستغلال السيء للحريات التي يكفلها، يخلق حالة من الفوضى وعدم الانضباط في سلوك الكثير من أفراد المجتمع فتزدهر الممارسات غير القانونية وتنتشر الاعمال المنافية للأخلاق، وهذا يؤدي إلى رسم صورة مشوهة للديمقراطية في أذهان فئات اجتماعية واسعة مما يخلق قناعة لديها بأن الديمقراطية غير صالحة لمجتمعاتهم.[272]

---

[270]-voir : "Definition of democracy", www.merriam-webster.com,

[271]- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر (أبوظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009، ص ص. 9-20؛ انظر كذلك، عبدالفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، مرجع سابق، ص. ص. 31- 83 .

[272]-Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010), p.10.

أما عندما تسعى سلطات الدولة إلى تشريع القوانين وإصدار القرارات التي تمنح أعضاء هذه السلطات حقوقا وامتيازات مبالغ فيها، في الوقت الذي تعاني فيه طبقات اجتماعية واسعة من الفقر والحرمان وانعدام فرص العمل الأمر، يؤدي إلى شعور لدى هذه الطبقات بأن الديمقراطية ما هي إلا نظام حكم يمثل دكتاتورية الأقلية، مما يخلق فجوة كبيرة بين الفئة الحاكمة والمحكومة.[273]

يستنتج أنه عندما تصاغ القوانين التي تنظم حقوق المشاركة السياسية مثل قانون الانتخاب والترشيح بشكل يضمن بقاء المتنفذين على رأس هرم السلطة وتحرم غير المتنفذين من المنافسة، وتقلل فرص التمثيل الحقيقي للشعوب في حكومات يفترض أنها ديمقراطية، عند ذاك تتغير النظرة الإيجابية للديمقراطية إلى أخرى سلبية عند الشعوب فيصبح بذلك النظام الديمقراطي منبوذا ويجعل الشعب يتحين الفرصة التي يراها مناسبة للانقضاض على هذا النظام وتطبيق نظام آخر أكثر ملائمة.

الفقرة الثانية: الإجراءات المتخذة على المستوى الخارجي من أجل ديمقراطية ناشئة

عندما يتم تغيير الأنظمة الدكتاتورية بفعل التدّخل العسكري الخارجي تقوم الدولة القائمة بالاحتلال بتطبيق النظام الديمقراطي في الدولة المحتلة وفق معايير وشروط لا تتناسب مع ثقافةوقيم وطبيعة شعب الدولة المُحتلة، مما يؤدي إلى ردود فعل سلبية قد تقوض التجربة الديمقراطية، أوقد تتخذ الدولة القائمة بالاحتلال إجراءات غير مدروسة على صعيد مؤسسات الدولة القانونية والدستورية مما ينتج عنه ردود فعل شعبية عامة او خاصة قد تؤدي إلى حرب أهلية أو مقاومة للاحتلال، وينتج بذلك وضع أمني غير مستقر وتتشكل فصائل مسلحة خارج نطاق القانون، وتفقد الدولة سيطرتها وتزداد هيمنة هذه الفصائل على المشهد السياسي وهذا بحد ذاته خطر على النظام الديمقراطي الناشئ[274].

---

[274] Jean Teorell, Determinants of Democratization: Explaining Regime Change(Cambridge: Cambridge University Press, 2010); Samuel P. Huntington, Op. cit.; chapter2; Graeme Gill, The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process (New York: St. Martin Press, 7- 363.2000); Garardo Munck , Comparative Politics, Vol.26, No.3(April 1994), PP/ 355-375

تشكل التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي للدول ذات الديمقراطية الناشئة خطرا حقيقياً قد يؤدي إلى تقويض عملية التحول الديمقراطي، ويأتي هذا التدخل لأسباب متعددة منها بقصد إفشال التجربة الديمقراطية كي لا يشكل نجاحها دافعا لشعوب دول المنطقة الأخرى المحكومة بأنظمة دكتاتورية، للمطالبة بتطبيق النظام الديمقراطي. كما يتم التدخل الخارجي أحياناً بتأييد دولة معينة لفئة سياسية أو اجتماعية معينة داخل الدولة المتحوّلة للديمقراطية من أجل اتخاذها أداة للنفوذ والهيمنة، مما يشجع دولاً أخرى للقيام بتدخل مشابه ولنفس الغرض، فتتحول الدولة ذات الديمقراطية الناشئة إلى ساحة لتصفية المصالح بين الدول الإقليمية مما يشكّل خطراً على الديمقراطية.

غياب الدعم الدولي اللازم لترسيخ الديمقراطية الناشئة في بعض الدول قد يسهم في فشلها. فالدولة الحديثة العهد بالديمقراطية تحتاج إلى دعم بالمشورة والجهد الفني والدعم المادي أحياناً والتدريب لكوادر المؤسسات الديمقراطية، وهذا الدعم سواء كان من منظمات دولية فاعلة كالأمم المتحدة أو غيرها أومن الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي، يعتبر ضروريا لتثبيت أركان النظام الديمقراطي وضمان عدم انحرافه إلى مسار خاطئ[275].

إن هذه التحديات وغيرها قد تشكل معوقات حقيقية أمام الديمقراطيات الناشئة يصعب اجتيازها مما يربك النظام السياسي ويهيئ لظروف فشل الديمقراطية الناشئة، وبالنتيجة النهائية من الممكن أن تشهد الأوضاع صيرورة سلبية تأخذ سبيل الارتداد إلى النظام الدكتاتوري. [276]

الفرع الثاني: المشاركة الشعبية في اتخاد القرارات

تواجه اليوم المنطقة العربية مرحلة جديدة، تحتاج فيها إلى عمل مجتمعي وفعالية لمؤسسات المجتمع، ولكي يعود الانسان الفاعل والنشيط إلى تقديم مبادراته الوطنية في إطار منظم، ويعود للفكر والنشاط السياسيين فعاليتهما في وجه الفكر التقليدي والعاطفي والانفعالي تجاه المتغيرات السياسية، وكي يفعل دور الشباب وشده إلى المشاركة في بناء الوطن، فيعود

[275]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 47-57.
[276]- نفس المرجع، ص. ص.57- 58 .

للمشاركة الشعبية، مع المنظمات النقابية والمهنية، فالمجتمعات العربية هي مجتمعات تقليدية لم تصل إلى المجتمعات المفعلة اجتماعيا تماما، إذ فيه الكثير من مقاومة التغيير، ويفتقر إلى الكثير من الفعاليات الفكرية والوطنية وهذا يعزز بالعمق تطور الحلول التقليدية، التي لم تستطع حتى الآن طرح بدائل وطنية مقنعة وفعالة لمواجهة تحديات التطور الاجتماعي اليوم، ولمواجهة التحديات التي تواجه العالم العربي فانه بحاجة ماسة إلى إعمال العقل الوطني وتفعيله، من خلال إطلاق حالة من التعلم المستمر، والحوار الوطني الدائم والقائم على المسؤولية الوطنية في تطوير الوطن بمشاركة مختلف قواه السياسية والاجتماعية، والقضاء على مظاهر اللامسؤولية أو النقد من غير المشاركة في وضع الحلول .

ان مشاركة الناس في التنمية التي تتعلق بهم وبحياتهم ومستقبلهم، هي مسألة حيوية لهم، لآنها مشاركة تبحث في شكل التنمية التي تخصهم، وبالمستويات التي ينبغي أن تكون عليها هذه التنمية.[277] وتتجاوز مشاركة الناس قضية التنمية الراهنة، لتتعداها إلى التنمية المستدامة التي تسمح بقدر كاف من الرفاهية للجيل الحالي.

الفقرة الأولى: قصور المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات

من خلال القراءة أعلاه، تبرز مدى أهمية المجتمع في اتخاذ القرارات على المستوى السياسي أو الاجتماعي، إلا أنه يظهر أن المنطقة العربية لازال يخيم عليها قصور المشاركة الشعبية في اتخاد القرار باستثناء المملكة المغربية التي قطعت أشواطا في هذا المجال، والتي تختلف في بعض نواحيها عن التجارب الشرقية او حتى المغاربية، نجد أن المغرب لطالما أخد بعين الاعتبار المشاركة الشعبية في اتخاد القرارات من خلال تكريسها في جميع الدساتير التي مرت عليها، إلى أن وصلت إلى مرحلة ما بعد الربيع الناعم في المغرب والذي كان من نتائجه، تكريس مفهوم المشاركة الشعبية، سواء في الانتخابات أوفي التصويت على الدستور أوفي تقديم العرائض والملتمسات، مبادئ تمت بلورتها عن طريق العديد من الممارسات على أرض الواقع.[278]

---

[277]- لمزيد من التفاصيل حول تأثير طريقة الانتقال على المخرجات، انظر :

Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, Op. Cit., pp.11- 14, pp.31-32; Michael D. Ward and Kristian S. Gleditsch," Democratization for Peace," American Political Science Review, Vol.92, No.1 (March 1998), pp. 51- 61.

[278]- انظرالفصول: 14-15-133 - 146 من الدستور المغربي ل 2011.

أما في الحالة التونسية، فنجد ان النظام القديم كان يقوم على الانفراد بالقرار الشعبي الذي يهم المواطنين أنفسهم واحتكار جميع الأصوات، مع ترك فجوة صغيرة لبعض الجمعيات المحسوبة على النظام ليكسب بها صوت المنظمات الدولية. وبعد مرحلة الديكتاتورية رأينا كيف تحولت هذه الوضعية إلى انفجار حقيقي لصوت الشعب وإظهار مدى احتياجه للتعبير عن صوته ومكنوناته من خلال اتخاذ القرارات.

ثم نرى في الطرف الآخر الحالة المصرية التي جاءت بعد فترة طويلة من السبات والانطوائية وترك المجال فاسخا للنظام في الانفراد باتخاذ القرارات الشعبية، لتأتي بعدها مرحلة ما بعد إسقاط النظام وترك المجال للشعب في اتخاذ القرار وتسيير شؤونه عبر ممثلين له، فترة لم تكن بالطويلة وذلك بسبب عودة العسكر والنظام القديم على هيأة أخرى شكلت مرحلة قديمة جديدة في القمع وإسكات صوت الشعب ناهيك عن حريته في اتخاذ القرارات، وهذا يبرز من خلال تزوير الانتخابات والاستفتاء على الدستور، لتكون بذلك القشة التي قسمت ظهر البعير وتحطيم الأحلام التي بنيت لأجل هذا الهدف[279] .

الفقرة الثانية: أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

تقدم المشاركة الشعبية على أساس أنها إحدى المحددات والاشتراطات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجال تفعيل التنمية المحلية المندمجة من الوجهة العلمية، والأهم في ذلك هو الانتقال من المشاركة إلى الشراكة في التنمية، غير أن هذا يستدعي توفير مناخ شامل ومنظومة اجتماعية، اقتصادية و مؤسساتية تكيف التحام وتوزيع جيد ومتحكم فيه في الأدوار للفاعلين في التنمية والمتمثلة في الدولة كوصاية، والمجتمع المدني كجمعيات ومنظمات غير حكومية وسيطة بين الحكومة والقاعدة، إلى جانب القطاع الخاص والمواطن الذي يمثل الحلقة الأساس في الفعل التنموي، والطرف الأهم الذي تدور حوله كل المقاربات.

وقد أشارت الدراسات التي أجريت على موضوع التنمية في بلدان العالم العربي إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية، في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان

[279]- محمد السيد، المجتمع الريفي: رؤية حول قضايا التخلف والتنمية ومسيرة تحديث المجتمع، ط 3، المكتبة العصرية، المنصورة، 2016، ص 54.

المحليين مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم. كما أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتتبع المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، إضافة إلى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف تلك الفئات والمستويات في المجتمع.

وتعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة. وذلك عبر إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية، من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية[280]. إضافة إلى تلك الأهداف ذات الطابع السياسي والاجتماعي، هناك جملة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي تتمثل في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في المجتمع[281].

وللمشاركة الشعبية أيضا أهداف على المستوى الأخلاقي للفرد، فهي تعمل على تدريب الأفراد على تحميل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب، وتزيد من الوعي الاجتماعي، مما يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد العمودي والأفقي، وتعود الأفراد الحرص على المال من خلال تضافر الجهود المحلية والحكومية، لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي[282].

وتختلف أساليب المشاركة الشعبية باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد بحيث تحدد الأعمال التي يقومون بها ويمكن أن تحدث المشاركة الشعبية بعدة طرق وأساليب أهمها:

- المشاركة المباشرة؛ ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالا عدة؛ كاستشارة الأهالي واللامركزية الإدارية ووسائل الإعلام المختلفة والاستفتاء العام.

---

[280]- انظر، طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 26، العدد5، اللاذقية، سوريا، 2014، ص67.

[281]- احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 231.

[282]- منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص. 247.

- المشاركة الغير المباشرة وتحدث بواسطة أشخاص محددين وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية.

إن الكثير من مشكلات المجتمعات المحلية لن تحل إلا إذا شارك أبناء تلك المجتمعات في التخطيط لحلها حيث أنهم أعلم من غيرهم بواقع مجتمعاتهم بسبب المعايشة اليومية لتلك المشكلات، فالمشاركة الشعبية هي إحدى وسائل زيادة كفاءة البيئة الاجتماعية وهي إحدى طرق بناء المجتمع حيث يستطيع السكان عن طريقها تحديد مشاكلهم والتعامل معها وذلك بالمشاركة في اتخاذ القرارات اثناء عملية التخطيط والبناء والإدارة للمشروعات وكذلك استثمار الإمكانات الأهلية المحلية المالية والبشرية مما يخفف الأعباء الملقاة على كاهل الدولة.[283]

[283] -SENOFF, H , comunuty participation methods in design and planing 2nd, ed .john wiley and sons, canada, 1999, p .205.

خاتمة القسم الأول

أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن طريقة الانتقال الديمقراطي تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، بحيث أن الانتقال السلس والسلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أومن خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة أو بعد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسيخ النظام الديمقراطي الناشئ، وبالمقابل فان الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية وفرص اقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد، في مثل هذه الحالة، احتمالات الارتداد التي هي شكل من أشكال التسلطية أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية، أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة وفشل في حالات أخرى كثيرة، وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة[284] في ترسيخ الديمقراطية وتنامي ظاهرة النظام الساسي الهجين على الرغم من ان هناك حوالي مائة دولة شهدت انتقالا ديمقراطيا على مستوى العالم خلال الموجة الثالثة إلا أنه بعد مضي ما يقارب الأربعة عقود على انطلاق هذه الموجة فإن كثيرا من الدول التي شملها لم تشهد قيام نظم ديمقراطية مستقرة وراسخة، بل شهد ظهور أشكال من النظم السياسية الهجينة، التي لا هي نظم ديمقراطية كاملة، ولا هي نظم غير ديمقراطية خالصة، وهذا يعني أن مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي يمكن أن تكون مفتوحة على عدة مسارات، لكل منها شروط ومعطيات أولها التحرك على طريق ترسيخ نظام الديمقراطي، وثانيهما، تبلور صيغة نظام سياسي هجين أو مختلط يكون قادر على الاستمرار، وثالثهما، العودة إلى شكل من أشكال النظم غير الديمقراطية ودخول البلاد في مرحلة من الصراع الداخلي .

وهناك مؤشرات وعوامل أخرى تتعلق بالقيم والاتجاهات السياسية للمواطنين بحيث تكون الغالبية العظمى منهم على قناعة بأن الإجراءات الديمقراطية هي الطريق الوحيد

[284] Michael d/ WARD and kristians"democratization for peac " americain science reviveiw vol 192 march 1998 pp 51،61

للتغيير السياسي والوصول إلى السلطة، وبذلك تتجدر شرعية النظام الديمقراطي في الوعي الجماعي للمواطنين، ناهيك عن وجود درجة مقبولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي يخلق بيئة ملائمة لاستمرار النظام الديمقراطي وترسيخه، وبالطبع فإن فعالية النظام الديمقراطي تلعب دورا في خلق هذه البيئة، كما أن رسوخ المؤسسات والممارسات ذات الصلة بتحقيق حكم القانون والشفافية والمساءلة واحترام الحقوق السياسية والحريات المدنية للمواطنين هو دليل آخر على رسوخ الديمقراطية.[285]

[285] Guillermo Danniel k , delegative democraty journal of democraty vol 5, N1 janvier, . 1994,p .56.

القسم الثاني:

الإصلاحات الدستورية وتحولات المشهد السياسي العربي

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شرعت جل الدول العربية إما في كتابة وثائق دستورية جديدة أو إدخال تعديلات محورية على دساتير مرحلة الاستقلال الوطني. وكان دستور البحرين أول دساتير القرن الجديد، جاء مرسخا لهيمنة الأسرة الحاكمة على العملية السياسية، بل ومثل تراجعا عن مكتسبات دستور 1973. ولم يخرج دستور قطر الذي تم إصداره في 2004 على ما جاء في النظام الأساسي المؤقت لعام 1970 والنظام الأساسي المؤقت المعدل لعام 1972. ولذلك، كان الدستور العراقي لعام 2005 أول الدساتير المختلفة نصا ومعنى، فجاء هذا الدستور محصلة منطقية لتداعيات الاحتلال الأمريكي لبلاد الرافدين، حيث كان أول الدساتير العربية في الألفية الثالثة التي قامت بصياغته جمعية تأسيسية منتخبة، وكان العراق كذلك أول الدول العربية الكبرى التي تأخذ بمبدأي الفيدرالية والجمهورية النيابية. في حين جاء الدستور السوداني كمحصلة لعملية السلام التي لم تفلح في إنقاذ البلاد من انشقاق الجنوب. ومع هبوب رياح الربيع العربي كان من الطبيعي أن تتبنى دول كتونس ومصر دساتير جديدة، والأمر نفسه في حالتي ليبيا واليمن. كما كان منطقيا أن تقوم بعض النظم بتعديلات دستورية تستهدف استباق الانفجارات الشعبية. فقام المغرب بوضع دستور جديد عام 2011 بما يسمح بتوسيع سلطات البرلمان وتعزيز استقلال القضاء. والأمر عينه في حالة التعديلات الدستورية التي تبناها الملك عبد الله الثاني في الأردن. وعلى ذات النسق سارت تعديلات الدستور السوري لعام 2012،[286] التي نصت على انتخاب رئيس الجمهورية

[286] محمود حمد، مراحل تطور الدساتير العربية قبل الألفية الثالثة، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري 2015.2016 البحيرة، تونس، ص. ص. 14-15.

بصورة مباشرة، وإنهاء هيمنة حزب البعث القانونية على السلطة السياسية، وتحديد حد أقصى لولاية الرئيس.

كما عملت النخبة الحاكمة في الجزائر على وضع مشروع لتعديلات دستورية بواسطة لجنة معينة، بغرض تحديد فترات الرئاسة وشروط الترشيح، وتوسيع صلاحيات رئيس الوزراء، وحقوق المعارضة البرلمانية، وبعض ضمانات الحقوق والحريات. هذه الموجة الدستورية الرابعة سبقتها ثلاث موجات دستورية. ومن غير الممكن دراسة التطورات الدستورية العربية في العقدين الأخيرين دون الإلمام بملامح الدساتير العربية في الـ "150" عاما السابقة.

فعلى عكس ما يعتقد البعض، فإن التاريخ الدستوري العربي يربو على القرن ونيف. وفي هذا البحث سنحاول أن نؤصل للأساليب المختلفة لصناعة الدستور في المنطقة العربية، ونستعرض أهم المبادئ الدستورية التي أدخلتها الدساتير المختلفة.

ففيما يتعلق بعملية صناعة الدستور، فإنه يمكن القول بوجود ثلاث طرق رئيسية لكتابة الدساتير: صياغة الدستور من خلال لجنة معينة من السلطة القائمة، أو صياغة الدستور من خلال لجنة منتخبة انتخابا مباشرا، أو صياغة الدستور من خلا ل لجنة منتخبة انتخابا غير مباشر. وبالطبع فإن هناك علاقة بين عملية صناعة الدستور وشرعيته السياسية، فكلما تم تمكين المواطن من المشاركة في عملية صياغة الدستور كلما حظيت الوثيقة الدستورية بتأييد المواطنين. وتعليل ذلك، أن المشاركة والرقابة الشعبية عادة ما تنتج دساتيرا تلبي رغبات وحاجات المواطنين وترسخ الاحساس بالانتماء الوطني والفاعلية السياسية. أما من ناحية المضمون فقد تباينت الدساتير العربية السابقة من حيث طبيعة نظام الحكم، ودور السلطتين التنفيذية والتشريعية، ودور الدين والحقوق والحريات.

الفصل الأول:

الأنظمة العربية بين خيار التغيير وإصلاح الفساد

انطلقت من تونس شعلة بشرية أنارت طريق التغيير وأيقظت شعوبا عربية بقيت تغط في سبات عميق عقودا طويلة، وكأنها في غيبوبة لن تستفيق منها. شعلة غضب أسقطت صروحا سياسية كانت في أذهان العديد من الناس رمزا للمناعة والصمود، وعملت هذه الشعلة ولا تزال على ردم الهوة بين الحاكم والمحكوم، وهي من أهم سمات أنظمة الحكم في العالم العربي.[287]

خلعت الثورة الشعبية الحاكم في تونس[288]، ثم الحاكم في مصر، وليبيا واليمن. كذلك يستمر الحراك الشعبي في دول عربية أخرى تعيش يقظة ورغبة في إصلاحات جذرية ومشاركة فعلية في حكم ذاتها، لكن دونما صعوبات جمة.

تمكنت الانتفاضة الشعبية من تحقيق مكاسب مهمة في تونس ومصر، وأصبح من المستبعد جداً أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه. لكن الصورة لم تتضح بعد للحكم البديل، ولا لمدى النجاح في إحلال نظام سياسي يعكس الإرادة الشعبية والمصلحة الوطنية في الإصلاح. ولا تزال القوى المناهضة للتغيير في الداخل والخارج تعمل جاهدة في السر وفي العلن لعرقلة التغيير أو السيطرة على مجراه.

التحرك الشعبي في العديد من الدول العربية كان له أثر عميق في التطورات التي حصلت ولا تزال تتفاعل في الكثير من المجتمعات العربية. لكن ما جرى ويجري على أهميته لا يوضح أو يؤكد الأهداف التي ستتحقق وما ستستقر عليه الأوضاع من إصلاح يصبح جزءا من الواقع ومن الثقافة السياسية السائدة، لا شك في أن هناك معوقات عدة لبلوغ ما تتمناه الشعوب العربية الثائرة، بدءا بردم الهوة بين الحاكم والمحكوم،[289] وإقامة مؤسسات سياسية وقانونية توفّر الضمانات الضرورية للحريات العامة وحكم القانون والقضاء على

[287]- داود خير الله، معوقات الإصلاح في العالم العربي: جريدة موقع الأخبار ليوم الجمعة عاشر يناير 2011.

[288]- انظر، عبد الرؤوف العيادي، الثورة وعنفوان الفكرة، مطبعة فنون الطباعة والنشر، تونس ، 2018 ، الفصل الأول.

[289] - نفس المرجع .

الفساد، إن ترسيخ الهويات والانتماءات الفرعية وتفعيلها هما برأيي في طليعة المعوقات. وهذا يعني تقديم الهويات والانتماءات الدينية أو المذهبية أو الطائفية أو القبلية في سلم الولاء السياسي على الانتماء إلى وطن. فبذلك، تتراجع أو تغيب عن الوجدان الاجتماعي والثقافة السياسية السائدة أهمية الانتماء إلى وطن والارتباط مع جميع أفراده بعقد اجتماعي يمثل القاعدة الصلبة لضمان أمن المواطنين جميعا ومصلحتهم.

أما الفساد[290] فهو المعوق الثاني للإصلاح، فالفساد آفة عرفتها جميع المجتمعات والدول بدرجات متفاوتة عبر تاريخها، لأنها لصيقة بالطبع البشري. لكن بعض المجتمعات أدركت مخاطر الفساد، فعملت على مكافحته بجدية. لكن هذه الآفة نمت وترعرعت في معظم الدول العربية، وبخاصة مؤسسات الحكم فيها، من دون أن تلقى المقاومة الواجبة للحد من مخاطرها. لذلك، نرى أن مكافحة الفساد تتصدر مطالب جميع الانتفاضات الشعبية.

ويقضي الفساد، بالدرجة الأولى، على الثقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الشعب ومؤسسات الدولة. فعلى الصعيد السياسي، يقوض شرعية الحكم ويدمر الآليات والأسس التي يقوم عليها الحكم الصالح. كذلك، يقضي في الانتخابات التمثيلية مثلا على صحة التمثيل؛ وعلى القدرة على مساءلة النائب المنتخب؛ وفي الإدارة العامة يعطل الخدمات المفترض أن تقدمها حقا من حقوق المواطن، ويعرض فاعلية هذه الخدمات للشبهة. فيسلب بصورة عامة، مؤسسات الدولة قدرتها على القيام بوظائفها، فالقوانين والإجراءات تهمل ويستخف بها؛ والموارد تسرق أو تهدر؛ والوظائف العامة تذهب للأهالي والأقارب.

ليس الفساد منتشرا في الدول العربية وحسب بل هو متجذر فيها ومحصن، فالمجتمعات المتخلفة في ثقافة حكم القانون ومساءلة الحكام، وهي في غفلة عن مخاطر الفساد، ترى في استشراء الفساد أمرا طبيعيا، وقدرا لا يمكن رده، فيصبح جزءا من الثقافة العامة. ألا يقال عن سارق المال العام، وممارس الإثراء غير المشروع «الشاطر ما يموت» أولم يصبح شراء الذمم والأصوات في الانتخابات وتزوير إرادة الشعب في انتقاء ممثليه وحكامه ممارسة مألوفة؟

[290]- أحمد ماردیني، الفساد اغتصاب السلطة العامة من أجل المصلحة الخاصة، دمشق، مطبعة الداودي، 2004، ص. 65 وما بعدها.

ويزداد لدينا وضوحا كون الفساد معوقا للتغيير الإصلاحي في الدول العربية، عندما ندرك أنه وسيلة أساسية للسيطرة السياسية في المجتمعات التي تقوم على الاقتصاد الريعي، ويضعف فيها حكم القانون، وتغيب عنها ثقافة مساءلة الحاكم .

العامل الآخر الذي أود التطرق إليه بوصفه معوقا للإصلاح هو الضغط الخارجي، بوجهيه الدولي والإقليمي. نعلم جيدا أن هناك أنظمة في دول عربية، يعم فيها الفساد وتنتشر فيها ثقافات التجزئة، من طائفية ومذهبية وقبلية وسواها، ولا يعرف شعبها معنى الحريات العامة أو المشاركة في الحكم. كذلك ليس في تلك الدول مؤسسات تضمن أن يستمد الحاكم شرعية حكمه من إرادة شعبه، لكنها تتمتع بقدرات مالية وإعلامية هائلة. فمن الطبيعي أن تقوم هذه الأنظمة بالمستطاع لإبعاد عملية التغيير عن حدودها وعما تتمتع به من امتيازات .

المبحث الأول: سنة 2011 حقبة التغيير في العالم العربي

في أواخر 2010 ومطلع 2011 بدأت موجة عارمة من الاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي؛ بدأت بالانتفاضة التونسية إثر وفاة محمد البوعزيزي التي أطلقت وتيرة الشرارة في العالم العربي. ومن أسباب هذه الاحتجاجات المفاجئة الركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية .[291] انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة عبر عدة بلدان عربية، وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمُتظاهرين ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن (مصر مثلا)، كما شهدت عدة بلدان أخرى احتجاجات مثل ليبيا والأردن، وحدثت أزمة سياسية واحتجاجات في لبنان ، أما بلدان الخليج العربي فقد ظلت في حالة من الركود وعدم الاكتراث إلى حد ما بالمُظاهرات التي سادت بقية جيرانها من الدول العربية.

جاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب عوامل

[291]- إبراهيم الهضيبي، حكم القطاعين الأمني والعسكري في مصر: تحالفات متغيرة وقمع مستمر، مبادرة الإصلاح العربي، القاهرة، 2014، ص. 18.

خارجية لا يمكن إغفالها، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك.

ويشير مفهوم التغيير السياسي[292]، إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديموقراطي.

والإصلاح كمفهوم هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ. والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو ايجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي الى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية[293].

عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي هي عملية ضرورية جدا وليست مجرد رغبة، بل ضرورة لأن الأنماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها ولأن السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل أن تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود أو عقدين لم يعد مقبولا في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، ولأن العالم بشكل أجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة إذ أن التغيير السياسي والاقتصادي هو كالسيل الجارف سيجرف معه كل أشكال السلطات والتشكيلات التي لا تتلاءم مع معلم الحياة الجديدة[294].

---

[292]- حسام الأولسي، الزمان في الفكر الديني والفلسفي وفلسفة العلم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 7.

[293]- عماد مؤيد جاسم محمد المرسومي، أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية، التنمية البشرية نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين العراق، السنة 2006/2005، ص. 27.

[294] - تركي محمد، الإصلاح السياسي، دراسة مقارنة مجلة المنار، جامعة آل البيت، المفرق، الاردن، مجلد 13، عدد 5 ،2007 ص.ص. 48-49

المطلب الأول: أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية

أفضت الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت من تونس في كانون دجنبر 2010 مكتسحة المنطقة العربية بأسرها عام 2011، إلى أكبر حركة إصلاح دستوري في العالم منذ سقوط الاتحاد السوفياتي. فالمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا والأردن واليمن، جميعها إما استبدلت دساتيرها أو عدلتها، وشهد عدد من البلدان الأخرى مثل لبنان والعراق والبحرين، عددا من أكبر المظاهرات في تاريخها، مما زاد من الضغوط لإجراء إصلاحات شاملة في بنية الدولة والاقتصاد والمجتمع.

تقدم الدساتير التي صيغت عددا من العناصر الجديدة، لكنها تحتفظ أيضا بجزء كبير من الخصائص الدستورية التي كانت قائمة قبل عام 2011. لقد أضافت معظم الدساتير الجديدة عددا من الحقوق، بينما احتفظت بشكل عام بنفس آليات التنفيذ، مع بعض الاستثناءات المهمة. كما نصت العديد من الدساتير المذكورة على تأسيس محاكم دستورية جديدة تتمتع بسلطات كبيرة لمراجعة التشريعات وقرارات السلطة التنفيذية، بهدف ضمان التزامها بتلك الدساتير. وتلعب اللامركزية أيضا دورا مهما في معظم الدساتير الجديدة، ولو بدرجات متفاوتة؛ إذ ينص بعضها على تفاصيل كثيرة حول كيفية إدارة عملية اللامركزية، بينما لا يزال بعضها غامضا فيما يتعلق بالتفاصيل. أخيرا، فإن كل الدساتير الجديدة تضم عددا من الاصلاحات الفريدة المتعلقة بأنظمة كل من الدول المعنية. ففي المغرب مثلا[295]، ينص الدستور الجديد على حقوق جديدة مهمة للمعارضة السياسية. وفي تونس[296]، أضيف مبدأ التناسبية إلى المادة 49 من

[295]- إذا كان الاعتراف الدستوري بحقوق المعارضة البرلمانية، يعد اختيارا أساسيا لعدد من الديمقراطيات الجديدة، وفي هذا الصدد جاء الدستور المغربي الجديد 2011 بعدة آليات المراقبة البرلمانية للمعارضة، تتمثل في تشكيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق، تقديم ملتمس الرقابة، طلب عقد الدورات الاستثنائية، توجيه الأسئلة للحكومة وغيرها من الآليات ذات التوجه الرقابي.

[296]- الفصل 43 يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بالدستور وممارستها، ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية، ويهدف حماية حقوق الغير أو لمقتضيات الأمن، أو الدفاع الوطني أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها، وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.

الدستور الجديد، بينما ينص دستور عام 2014 في مصر على تفاصيل كثيرة حول كيفية توزيع اعتمادات الموازنة السنوية على قطاعات مثل التعليم والصحة والبحث العلمي. جميع هذه التغييرات الجديدة تستحق درجة كبيرة من التمحيص. أولا من خال دراسة كل من الدساتير الجديدة على حدة، لكن أيضا من خلال التحليل المقارن الذي يهدف إلى فهم ماهية الدروس الايجابية التي يمكن الاستفادة منها في أنظمة قضائية معينة وتعديلها وتطبيقها في أماكن أخرى .

الفرع الأول: نظرة مقارنة التعديلات الدستورية لبعض دول الربيع العربي

شهدت العديد من الدول العربية تعديلات دستورية بعد الربيع العربي، ويهدف تشريع التعديلات التي قامت بها الحكومات العربية إلى المحافظة على ثابتة في التاريخ السياسي العربي المعاصر التي لا تزال سارية حتى الآن ألا وهي خدمة مصالح أولغارشية متعطشة إلى النفوذ والامتيازات وساعية إلى تحقيق المنافع والبقاء في الحكم.

فماذا تعني التعديلات الدستورية التي جاءت بها الدول العربية؟ من وجهة نظر ديمقراطية محايدة، تتناقض هذه التعديلات الدستورية مع إرساء دعائم الحق والقانون، فالدستور بما هو ضبط لقواعد ممارسة السلطة يصبح ضامنا للحقوق والحريات عبر إفراده أحكاما خاصة بها وتنصيصه على الوسائل الكفيلة بصيانة ممارستها وجعلها في منأى عن تعسف السلطة وشطط ممارسيها ولا سيما لجهة تعديله، لذلك لا تقاس ديمقراطية الدساتير بمدى إقرارها للحقوق والحريات فحسب بل تتحدى أيضا بدرجة حرصها على تأكيد الشرعية الدستورية، أي جعل ما هو مدرج في باب الحقوق والحريات محترما على صعيد التطبيق والممارسة. فماذا فعلت الحكومات العربية في هذا الشأن؟ الشيء الذي سنحاول تحليله ودراسته من خلال الفقرتين الآتيتين.

الفقرة الأولى: أثر التعديلات الدستورية الجديدة على الحياة السياسية بالمغرب

أعلن الملك محمد السادس في التاسع من مارس/آذار 2011 في خطاب لم تتوقعه الطبقة السياسية المغربية إجراء "تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مرتكزات

أساسية"، وقد تولت لجنة، عيّنها الملك ورأسها الأستاذ الجامعي عبد اللطيف المنوني، تحرير مشروع دستور جديد عرض على الشعب المغربي وتم تبنيه من خلال استفتاء في تاريخ الأول من يوليو/تموز 2011[297].

لقد كان هذا الإصلاح الدستوري الذي شرع فيه الملك محمد السادس بمثابة وسيلة ذكية لدرء خطر الربيع العربي وآثاره التي كانت على وشك أن تطال المغرب بعد تنظيم مظاهرات شعبية في إطار حركة العشرين من فبراير/ شباط، التي تطالب بحريات أكبر وبتأسيس نظام ملكي برلماني يمنح سلطات أقوى للحكومة وللبرلمان مما يحد من السلطات الشاسعة للملك. إذن، فقد كان تبني دستور جديد وسيلة لوقف الاحتجاج الشعبي، الذي كان لا يزال يخطو خطواته الأولى.

إن الطريقة التي تم بها تأسيس المشروع الدستوري وتبنيه تعتبر مؤشرا على الثقافة الإصلاحية التي تسيطر على الحياة السياسية المغربية والتي تحكم تصرفات الفاعلين المختلفين على الساحة.

الإصلاح الدستوري الذي تمت الموافقة عليه من خلال استفتاء شعبي، يمثل تطورًا هامًا لتكريس الحقوق والحريات، وتعزيز السلطة التنفيذية، وتوسع مجال إعمال القانون، وحماية استقلال القضاء. إلا أن هذا الإصلاح لا يحد من صلاحيات الملك الذي يظل الفاعل الرئيسي في قلب الحياة السياسية المغربية.

من آثار التعديلات الأساسية التي كشف عنها الدستور الجديد هي تركيبة الحكومة التي أصبح يترأسها رئيس الحكومة الذي تصدر حزبه انتخابات أعضاء مجلس النواب، والملك هو الذي يعينه ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها، كما أن الوثيقة الدستورية الجديدة لا تعزل المؤسسة الملكية عن تطورات النسق السياسي بل تتواجد في مركزه كما تقوم بقراءة وتفسير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإعطاء تصور عن سبيل التعاطي معه وتغييره، وذلك واضح من خلال حضور المؤسسة الملكية على مستوى قيادة العمل الحكومي

[297] Jean -Noel Ferrié & Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine," Confluences Méditerranée, no. 78 (2011), p. 25.

ومن خلال الخطب والرسائل الملكية، وكدا من خلال نشاطها السياسي المكثف، لكن هناك من يعتقد عند تناوله لعلاقة المؤسسة الملكية بالحكومة بأن هناك تداخل على مستوى السلطات، من شأنه أن يؤدي بشكل خطير إلى زعزعة الحكومة وجعلها في وضعية صعبة، كما ان أنشطة الملك ذات الطابع الاجتماعي لا يمكن تصورها من طرف المواطنين إلا كإجراءات تروم لتغطية عجز الحكومة وتكسب في المقابل الملك شعبية كبيرة[298].

وإذا كان الإصلاح الدستوري يحيل علميا إلى تغيير مهم في النسق الدستوري لدولة ما بهدف إحداث تحسينات لتطويره بالحد من اختلالاته، فإن تطبيقه في الحقل السياسي المغربي ليس محايدا مقارنة مع مفهوم المراجعة الدستورية، لهذا فالدلالات العلمية للمفهوم متعددة بتعدد الفاعلين واختلاف تموقعاتهم واستراتيجيتهم.

فتمثل السلفي للإصلاح الدستوري يحيل إلى الصلاح، ولدى المناضل اليساري إلى دولة القانون والملكية البرلمانية[299]، أما المناضل الأمازيغي فللمصطلح رهانات ثقافية[300]، وهذا كل ما جاء بمضمون ومنهجية الإصلاح الدستوري لسنة2011 . [301]

فالدستور المغربي لسنة 2011 يشكل وبدون شك مرجعية قانونية لحقوق الإنسان والحريات، نظرا لما تضمنه من مبادئ عامة للمساواة بين المواطنات والمواطنين في الحقوق والواجبات وصيانة كرامة الإنسان وإقرار نظام اقتصادي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وحاول إرساء دعائم مجال سياسي قانوني يساعد على ممارسة هذه الحقوق، منها دعامتين مهمتين هما فصل السلط واستقلال القضاء، وهكذا فقد خصص النص الدستوري المعدل بابه الثاني للحريات والحقوق الأساسية (من الفصل التاسع عشر إلى الفصل الأربعين أي حوالي 22 فصلا). وهذا إن دل على شيء فهو يدل على التعديل

---

[298] - Omar Bendourou, « Les rapports entre le roi et le gouvernement », In :Alternance et transitions démocratique, collection droit public, dirigé par Omar Bendouroo, fondation Konrad Adenauer, 2000, p.105.

[299] - Mohamed Madani, Présentation du dossier, le système politique et la problématique de la réforme constitutionnelle au Maroc, Revue Marocaine des sciences politiques et sociale, NR3, juin 2012, p . 11.

[300] - Christine Bonardi et Nicolas Roussiau, Représentations sociales, ED dunod, Paris, 1999, p.p.20-23.

[301]- عبد الالاه بلقزيز، المنتصرون في الاقتراع والمنتصرون في الثورة، جريدة أخبار اليوم المغربية ليوم 2011/12/13، أنظر موقع الجريدة الالكتروني.

الصائب والصحيح الذي يحترم الفرد داخل المجتمع، الشيء الذي جعل العديد من المهتمين والباحثين في مجال العلوم السياسية والقانون الدستوري يعتبرون الحالة المغربية استثنائية وذات خصوصية مقارنة بالدساتير العربية لعهد الحراك العربي.

الفقرة الثانية: التعديلات الدستورية بتونس ومصر إبان الربيع العربي

لقد كان لثورات ما يسمى بالربيع العربي أسباب مختلفة، لا يكفي أي منها، بأي حال من الأحوال لتفسير العمليات المتصلة بالتحولات الدستورية والسياسية التي غيرت المشهد القانوني والسياسي في شمال أفريقيا، مع الاستثناء الوحيد المتمثل بالجزائر، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب المترابطة، المتأثرة أيضا بخصوصيات كل من البلدان المعنية. لكن، ومن وجهة نظر عامة، يمكن القول إن الثورات طالبت بشكل أساسي بحماية الحقوق والعدالة الاجتماعية، واتخاذ تدابير لمحاربة الفساد وإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية. بشكل خاص، طالبت جموع الشباب الذين تظاهروا في الشوارع والساحات بتجاوز عقود من التمييز والفساد الذي لم يكن يواجه أي عقاب، وإساءة استخدام موارد مالية كبيرة مخصصة رسمياً لمشاريع البنية التحتية يتم تحويلها فعليا لتغذية الإنفاق غير المحدود لطبقة قيادية غير مسؤولة.

تشترك الحالات الثلاث لتونس والمغرب ومصر في بعض العناصر، رغم حدوثها في سياقات مختلفة وتطورها طبقا لإجراءات مختلفة، من قبل الشباب والنساء، واستخدمت أيضا الأداة القوية المتمثلة بوسائط التواصل الاجتماعي، ودفعت المجتمع المدني للتعبئة وملء الساحات والمطالبة بإصلاحات، وشكلت تحذيراً دائما للجمعيات التأسيسية، علاوة على ذلك، ففي الحالات الثلاث، جميعها، لعبت الأحزاب والحركات التقليدية العاملة بوحي من القيم الإسلامية دورا محوريا في اللحظات التأسيسية الأولى. إن لنفوذ مثل هذه الجمعيات تراثا طويلا، حيث كانت دائما الدعامة الأساسية لأنظمة الرفاه الاجتماعي غير المنضوية تحت سيطرة الدولة في هذه البلدان (كما في بقية أنحاء العالم الإسلامي)، وتركز

علـى المسـاجد والمنظمـات الإسلامية الأخـرى، وهـومـا يمثـل جـزءاً أساسـيا مـن التحشـد الاجتماعي والدعم الاقتصادي للشـرائح الأكثـر تهميشـا.

ينبغـي أخـذ جميـع هـذه الأسـباب بعيـن الاعتبـار عنـد تحليـل العمليـات التأسيسـية الناجمـة عـن الربيـع العربـي والتي أدت إلـى وضع دسـاتير جديـدة أو متجـددة تعتـرف بأهميـة التقاليـد الوطنيـة، وتعالـج فـي الوقـت نفسـه المبـادئ الدسـتورية العالميـة.

احتفل التونسيون في 26 يناير 2014 بالدستور الجديد الذي كان بمثابة نجاح سياسي كبير بعد أكثر من سنتين من تجاذبات وصراعات انحدرت نحو العنف. فالدستور هو مرآة المخاض الذي صاحب ولادته، دستور توافقي بين رؤى متناقضة للدولة وللمجتمع ليبتكر مضمون "إسلامي ديمقراطي". يضم الدستور التونسي الجديد مائة وتسعة وأربعين فصلا موزعة على عشرة أقسام، وهو يعتبر من الدساتير الطويلة نظرا للإسهاب في بعض التفاصيل القانونية والخوض في بعض المسائل الجزئية التي يكون موضوعها في الأصل في النصوص القانونية، ويخشى أن تمثل هذه التفاصيل مطالب حقيقية ساعة تطبيق الدستور، بحيث قد تؤول عن معان كثيرة قد تصل حد التضارب، فتؤدي حينئذ الاستقطاب الثنائي الذي طفا على السطح في ختام مناقشة الدستور.

جاء التصويت على الدستور الجديد فصلا فصلا، ثم نصا متكاملا، في إطار الترتيبات التي نص عليها القانون المنظم للسلطات العمومية، حيث أديرت وفقا لأحكام المرحلة الانتقالية التي أعقبت انتخابات 23 أكتوبر 2011، وقد اتسم السياق العام الذي اكتنف عمليات التصويت تلك التجاذبات السياسية الحادة والصراع الإيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين في ظل استقطاب ثنائي لم تفلح آلية التوافق التي تم إقرارها بإيعاز من الرباعي الراعي للحوار الوطني لكسره.

وقد تضمنت توطئة الدستور الجديد إحالات كثيرة ومتناقضة من تأصيل لهذا النص الدستوري في بيئته وثقافته العربية الإسلامية، وانفتاحه على التجربة الإنسانية المتنوعة وحقوق الإنسان الكونية، كما تضمنت إشادة بتضحيات الشهداء وتثمينا للسيادة الوطنية وتأكيدا على استقلالية القرار الوطني.

وقد تضمن الباب الأول من الدستور الجديد مبادئ عامة، فيما تناول الباب الثاني منه الحقوق والحريات، والباب الثالث السلطة التشريعية وكيفية ممارستها، في حين عرج الباب الرابع منه على السلطة التنفيذية، وخصص الباب الخامس للسلطة قضائية، والسادس للهيئات الدستورية المستقلة، فيما الباب السابع والثامن بالتتابع للسلطة المحلية القائمة على أساس اللامركزية[302] وتعديل الدستور، أما التاسع فقد ركز على الأحكام الختامية الخاصة بالدستور من تفسير وتأويل. كما وردت الأحكام الانتقالية في بابه العاشر والأخير.

وافقت الجمعية على الدستور في 26 كانون الثاني/يناير 2014، بأغلبية 200 صوت، واعتراض 12 صوتا وامتناع أربعة عن التصويت. من المهم التأكيد على أن هذه الموافقة لم تكن ممكنة إلا بفضل قرار حكومة النهضة بالاستقالة، والموقف المتزن لأعضاء البرلمان عن حركة النهضة خلال مرحلة الصياغة، الذين قبلوا بتعديل النسخة الأصلية للنص الذي اقترحوه والمراجعة التي أجروها لمواقفهم حول دور الدين في الدستور.

أما مصر فقد عرفت ثلاثة تعديلات بعد الثورة، حيث صادق مجلس النواب العربي بصورة نهائية على مشروع التعديلات الدستورية التي ستطرأ على دستور 2014 [312]، فتوجه المصريون ابتداء من 20 أبريل 2019 ولمدة ثلاثة أيام متتالية للتصويت على تعديلات دستورية جديدة تسمح للرئيس عبد الفتاح السيسي بالبقاء في الحكم حتى عام 2030، ووافق مجلس النواب يوم الثلاثاء 23 أبريل 2019 بأغلبية ساحقة على التعديلات التي ستعزز أيضا دور الجيش وتوسع سلطات الرئيس في مجال تعيين القضاة.

ومن أهم التعديلات المادة 140 المتعلقة بمدة رئاسة الجمهورية، فقد كان المتداول هو تعديل مدة الرئاسة من أربع إلى ست سنوات، مع مادة انتقالية تسمح للرئيس الحالي (السيسي) بالترشح لدورتين وفق التعديل الجديد بعد انتهاء فترة ولايته الحالية.

[302]- يورج كيكدي، الإصلاح الدستوري التونسي واللامركزية، ردود فعل حول مشروع مسودة دستور الجمهورية التونسية، جامعة تولين، كلية الحقوق، 28 أكتوبر 2012.

كما ضم التعديل المادة 200 الخاصة بالقوات المسلحة، كما تضمنت هذه التعديلات تخويل رئيس الدولة صلاحية تعيين نائب أو أكثر له، وكدا تعيين رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام من بين أعداد المرشحين تقترحها تلك الهيئات. ومن أهم التعديلات أيضا تخصيص حصة من مقاعد مجلس النواب نسبتها 25 % للمرأة.

التعديلات الدستورية هاته أربكت المعارضة المصرية، حيث عبر المعارضون السياسيون أن مكسبا أساسيا من مكتسبات انتفاضة 2011 التي أطاحت بحسني مبارك بات مهددا، وقالوا إن الرئيس السيسي والدائرة المحيطة به يقفون وراء التعديلات، وعبروا عن تخوفهم من توغل القوات المسلحة في الحياة المدنية بعد التعديلات التي أعطتها دور حماية الديمقراطية. وقد عبر عن ذلك النائب المعارض هيثم الحريري أمام البرلمان بقوله "إذا أردتم أن يعيش أبنائكم في دولة مدنية ديمقراطية حديثة فيها تداول سلمي للسلطة، فلا أعتقد أن هذا التعديل هو الذي نطمح إليه"[303].

الفرع الثاني: الأنظمة العربية بين الاستقرار والفشل

بعد مرور عشرة أعوام على اندلاع ثورات الربيع العربي وأكثر من عامين على محاولات احتوائها، لم تتمكن قوى الشد العكسي والقوى المضادة للتغيير والثورة في دول الربيع العربي من إعادة الوضع السياسي إلى ما قبل الربيع الذي اندلع عام 2011.

فقد استمرت قوى التغيير والإصلاح بالتأثير في المشهد السياسي العربي عموما، وفي دول الربيع العربي خصوصا، حتى في ظل جهود العزل والاجتثاث والإقصاء والتهميش بل والملاحقة الأمنية التي تعرضت لها قوى الثورات وفي مقدمتها الحركة الإسلامية (تيار الإسلام السياسي المعتدل) بوصفها الحامل الأهم للثورة والتغيير والإصلاح، وكثير من حلفائها في الثورة والتغيير في مختلف الأقطار العربية، باستثناء المغرب.

وما زال المشهد السياسي في هذه الدول يشهد تحولات وتغيرات ترفض العودة إلى الخلف، كما ترفض قبول الأمر الواقع ما بعد الارتداد على الربيع، وذلك رغم إدخال البلاد

[303]- انظر المقال : مصر.. أبرز النقاط في التعديلات الدستورية المثيرة للجدل، منشورة بجريدة المصري اليوم، masrayalyoum.com تاريخ الزيارة 2019/09/07 على الساعة 17.00.

في كل من ليبيا واليمن وسوريا في حروب أهلية، وإدخال مصر في حالة عدم استقرار وأعمال عنف وتوتر أمني عالي المستوى، وإضعاف التحولات السياسية في تونس وإبطائها، ولذلك فقد تكاثر اللاعبون الإقليميون والدوليون من ذوي المصالح في كل هذه البلاد حيث الفوضى وأعمال العنف والإرهاب وعدم الاستقرار.

وفي المقابل استمرت حالة الاستقرار السياسي والأمني في كل من الأردن والمغرب اللذان شهدا عمليات إصلاح سياسي، وجدت قبولا مرحليا من عموم المجتمع، رغم محاولات إدخالها في منظومة الفوضى من قبل أطراف متطرفة ومن بعض الدول ذات المصلحة في ذلك، غير أنها كرست ثقافة الإصلاح السياسي بديلا للعنف والفوضى والثورة في لحظة التقاء سياسي بين أنظمة الحكم والقوى السياسية المعارضة، مع استمرار التباين والاختلاف بينها إزاء العديد من السياسات الداخلية والخارجية.

وساعد على تشكل حالة الترقب هاته تداخل الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية بشكل ربما لم يكن مقصودا، مما جعل الاستقرار في المنطقة مهددا برمته، سواء بفعل مغامرات استخباراتية تدعم منظمات إرهابية، أو تشجع إثارة الفوضى، أو تتواطأ مع عمليات اجتثاث أمني ضد قوى الإسلام السياسي عموما، وأحيانا على أسس طائفية كما في حالتي العراق وسوريا.

الفقرة الأولى: استقرار الأنظمة الملكية العربية دون نظيرتها الجمهورية

كل الشعوب العربية متعطشة إلى أكسجين الحرية من المحيط إلى الخليج، لكن يبدو أن هذا التعطش ليس متماهيا إذ هو يختلف من مجتمع إلى آخر بحسب طبيعة النسيج الاجتماعي ونوعية الثقافة السياسية ومراكز اهتمام اتجاهات الرأي العام ولكن أيضا بحسب طبيعة الأنظمة السياسية التي تصاب بالرهاب من الحرية والديمقراطية.

ويبدو الرهاب متموجا من نظام إلى آخر إما لجهة طبيعة النظام أو لجهة الموقع الجيو-سياسي أو لجهة مفهوم الثقافة السياسية في أذهان الشعوب؛ إذ يتمايز مفهوم الحرية والديمقراطية من مجتمع إلى آخر بل من فئة إلى أخرى.

ما يهمنا هنا هو أن عواصف ما يسمى بالربيع العربي لم تعصف سوى بعدد من الأنظمة الجمهورية وفي مقدمتها تونس ومصر واليمن، أما الأنظمة الملكية فقد بدت عصية عن تلك العواصف ونأت بنفسها عن أي شكل من أشكال الفوضى وهي مسألة لافتة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن جزء من اتجاهات الرأي العام ترى الأنظمة الملكية رمزا لتوارث الحكم بعيدا عن إرادة المواطن العربي.

لم يكن اهتزاز الأنظمة الجمهورية ناجما عن الثورات المغشوشة التي يحاول الكثيرون من الطبقة السياسية والنخبة المفكرة الترويج إليها ولم يكن استقرار الأنظمة الملكية نتيجة القبضة الأمنية والعسكرية.

إن ترويجا كهذا لا يعكس سوى هشاشة الثقافة السياسية لا لدى الشعوب فقط وإنما لدى الطبقة السياسية والنخبة المفكرة التي يفترض أن تتسلح بالمقاربات العلمية النقدية، وأن لا تنزلق في التسطيح السياسي والثقافي لتعمق أزمات المنطقة والحل أن دورها يكمن في تحويل نفسها إلى قوى منتجة للأفكار التي تحرك التاريخ السياسي العربي وقوة ضغط إيجابية على الأنظمة لتكون جسرا تواصليا بينها وبين تطلعات الشعوب.

تظهر القراءة في التاريخ السياسي العربي أن شعوب المنطقة تمتلك تقاليد عريقة بشأن النظام الملكي الوراثي بدءا بخلافة معاوية وأولاده وصولا إلى الأنظمة الملكية العربية الحالية وهوما يعني أن عراقة النظام الملكي التي يتجاوز العشرين قرنا من الزمن كانت حصنا لشعوب على دمويتها في عدة نقاط من خارطة التاريخ العربي القديم المثير للجدل.

وتتغذى الأنظمة الملكية كثيرا من عراقتها وخبرة ملوكها وأمرائها،[304] وذلك بصناعة سياسات هادئة وقوية لا تخلو من الحزم، حتى إذا ما تولى ولي العهد مقاليد الحكم كان قد تسلح بخبرة والده في كيفية التفاعل والتجاوب مع شعبه مهما كانت الأوضاع والتقلبات.

وقادت العراقة إلى عامل استقرار قوي لا إلى نشر الأجهزة الأمنية ورشق عيون المخابرات وإنما إلى نوع من الثقافة التي تقدس المؤسسة الملكية[305] وترى فيها رمز هوية

---

[304] Jean des Cars, dictionnaire amoureux des monarchies, Plon Perrin , Place des Editions , Paris ,2019, première partie.

[305]- ميشيل عفلق، في تطور الأيديولوجية العربية الثورية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة السابعة، يناير 1979، ص.5.

الشعب وكيانه المجتمعي والسياسي ولنا أن نذكر هنا مثال المملكة المغربية والمملكة السعودية كنموذجين يحظيان بشرعية سياسية وشعبية لا تحظى بها الأنظمة الجمهورية.

توجد المملكتان المغربية والسعودية في موقعين جيو- سياسيين محفوفين بالمخاطر والتقلبات وأجندات القوى الإقليمية والدولية وعلى الرغم من ذلك شقت المملكتان طريقا وعرة وتمسكتا بأمنهما واستقرارهما السياسي ولم تفلح يافطات الربيع العربي في الاقتراب منها بل على العكس عمقت شرعيتهما وعززت قداستهما الشعبية.

وعلى امتداد أكثر من نصف قرن لم تشهد المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية أي نوع من أنواع الاهتزاز السياسي والاجتماعي على الرغم من هشاشة أوضاع بلدان الجوار: الجزائر بالنسبة للمغرب واليمن بالنسبة للسعودية[306].

أما الأنظمة الجمهورية[307] فهي تكاد تكون أنظمة ناشئة مقارنة بالأنظمة الملكية، إذ لا تتجاوز عراقتها نصف القرن وهي عراقة كشفت الأحداث أنها عاجزة على اقناع الشعوب وعلى بناء ثقافة سياسية مدنية مماثلة للأنظمة الجمهورية الغربية حتى أنها بدت أنظمة مهزوزة ومرشحة في أي لحظة إما إلى الوهن وحتى إلى السقوط.

وبمعنى آخر، تبدو الأنظمة الجمهورية العربية هجينة ومسقطة على التاريخ السياسي العربي ولم تتمكن رغم كل جهودها التي حشدتها لترويج صورة الانفتاح والحرية في بناء ثقافة سياسية تكون حزاما قويا يساندها في مواجهة الأزمات وحتى في تسيير مؤسسات الدولة وإدارة الشأن العام واستفحلت فيها حالة من الارهاب دفعت بها إلى الرهان على الأجهزة العسكرية والأمنية لتوفير الاستقرار.

وفيما انتهجت الأنظمة الجمهورية سياسات الانفتاح المعياري والطوباوي، انتهجت بالمقابل الأنظمة الملكية سياسات هادئة لا تعد إلا بما تفي ونأت بنفسها عن الخطاب السياسي

---

[306]- دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة، رقم 8، سبتمبر 2013، كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي مركز بروكنجز، الدوحة، قطر، انظر الرابط التالي :
http://www.brookings.edu/about/centers/doha تاريخ زيارة الموقع 2019/12/29.

[307]- أحمد حمروش، قصة ثورة الثالث والعشرين من يوليوز، البحث عن الديمقراطية، دار ابن خلدون، بيروت، 1982، ص. 97.

الشعبوي الأجوف الذي يراهن على هشاشة الثقافة السياسية والترويج إلى أنه راعي راية الحرية.

وبعد عقدين من الحكم وجدت الأنظمة الجمهورية نفسها في مأزق حاكته بنفسها بعد أن فشلت سياساتها وتبخرت وعودها لتجد نفسها أمام شعوب ساخطة؛ شعوب قبلت بالتضحية على أمل أن تنعم في نهاية العمر بالجنة وإن لم تنعم بها هي قد تنعم بها الأجيال القادمة لكن التاريخ لا يرحم.

تحولت الجنة إلى جحيم ولم ينعم برغد العيش لا الجيل الذي ضحى ولا الأجيال اللاحقة ولا أحفاده ولا حتى أحفاد أحفاده ونشأت أجيال ساخطة على الجمهورية التي رفعت يافطة المواطنة لتجد نفسها أمام شعوب لا ترى في حالها سوى مواطنين بلا مواطنة.

أما الأنظمة الملكية فقد كانت أكثر وعيا بإمكانياتها وبطبيعة سياساته وبخصوصيات شعوبها سياسيا واجتماعيا وثقافيا وفضلت صناعة سياسة وفية للتاريخ السياسي العربي على التخندق في التاريخ السياسي الغربي اقتناعا منها بأن السياسة هي فن صناعة الممكن لا فن صناعة المستحيل والأوهام، لذلك بدت شعوبها أكثر تمسكا بها اليوم تمنحها الثقة والمشروعية وتساندها سياسيا وشعبيا.

لذلك ليس من صدف التاريخ أن تبقى المؤسسة الملكية في المغرب رمز الاستقرار والتوازن بل رمز الهوية الوطنية الوفية لتاريخ عريق في منطقة تعصف بها الأزمات، وليس من صدف التاريخ أيضا أن تحافظ المملكة العربية السعودية على أمنها واستقرارها وعلى الشرعية الشعبية التي تتمتع بها العائلة المالكة رغم وجود جل الملكيات في مناطق إقليمية غير آمنة سياسيا.

يمكن تقسيم الأنظمة الملكية العربية البالغ عددها ثمانية إلى نوعين[308]: النوع الأول يهم مملكات الخليج (السعودية[309] والكويت والبحرين وقطر وعُمان والإمارات العربية

[308] Fatiha Dazi Héni, la résilience des monarchies du golf dans un monde arabe en plein tumulte, dans revue Pouvoirs 2015/1 N° 152, Paris, janvier 2015 , PP 25 à 42

[309]- أحمد حسن دحلان، دراسة في السياسة الداخلية في المملكة العربية السعودية، بيروت، دار الشروق، 1984، ص: 143 و 144.

المتحدة)، أما النوع الثاني من الملكيات العربية ففيها دولتان: الأردن [310]والمغرب[311]، ولكل منهما وضع خاص. أما دول الخليج،[312] فالاستقرار فيها استقرار مصالح ومنافع، نابع من محاولة إرضاء الفئات المختلفة بالمال والمناصب، والمواطنون فيها قلة يمكن أن تصل المناصب والمكاسب إلى نسبة كبيرة منهم، فيفضلون الرضا بالواقع على أي مغامرة ثورية ربما تضيع معها مصالحهم ومكاسبهم[313]. إن هذا الرخاء يجعل شعوب دول الخليج متماسكة وتدعم الدولة خوفاً من أن تمتد رياح التغيير إليها وتخسر ما أنجزته من مكتسبات، كما أن حكومات بلدان الخليج العربي تحاول تقديم خدمات اجتماعية وحوافز لشعوبها لتمتص أية نقمة على أنظمة الحكم.

ومع ذلك، فهناك حركات معارضة سياسية في دول الخليج الأخرى تذهب أبعد من المطالبة بالإصلاح إلى المطالبة بإسقاط النظام، لا سيما في السعودية التي تنشط معظم أصواتها في لندن من أمثال الأكاديمية مضاوي الرشيد(*)، والمعارض سعد الفقيه(*) مؤسس "الحركة الإسلامية للإصلاح"، والمعارض محمد المسعري(*) مؤسس "حزب التجديد الإسلامي".

في حالة الأردن، هناك قدر من الاستقرار ناتج عن عدم وجود جهة تطمع في الحكم فيه، نظراً لوضعه الاقتصادي والجغرافي والديموغرافي، إضافة إلى سياسة

---

[310]- السفير تشارلز جونسون، مقتبس عن فيليب روبينز، تاريخ الأرد، كامبريدج: مطبوعات جامعة كامبريدج، 2004، (السيرة الذاتية لجلالة الملك حسين الأول من المملكة الاردنية الهاشمية) نيويورك: دار رانسون، 1962.

[311] - روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولة زيادة، بيروت، دار الثقافة، 1963 ،ص 249.

[312]- بيل سبيندل، "وحش أسعار تعادل النفط ترعب أنظمة الخليج الاقتصادية Economies Gulf Stalks Bogeyman Price Oil،(مدونة ريل تايم الشرق الاوسط التابعة لجريدة وول ستريت جورنال في عددها الصادر في 28 مايو 2013)، الموقع:

http break-even-oil-price-bogeyman-stalks-gulf-economie,middleeast/com.wsj.blogs://

اطلع عليه بتاريخ 2019/10/18 على الساعة 21h30.

[313]- لينة ملكاوي، لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في العالم العربي باستقرار سياسي نسبي، مقال كتبت بتاريخ 18ى شتنبر 2013 على قناة الحرة ، موقع القناة https://www.alhurra.com/uae/2013/09/18/

تاريخ الزيارة 2019/10/23 على الساعة 18h30.

*- مضاوي بن طلال بن محمد الرشيد، أستاذة علم الأنثروبولوجيا الديني، في قسم اللاهوت والدراسات الدينية بكلية الملوك بجامعة لندن، أنجلترا.

*- سعد بن راشد الفقيه العنقري، استشاري طبيب جراح وأستاذ مساعد، نعارض سعودي رئيس المكتب السياسي للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، ومؤسس الحركة الإسلامية للإصلاح.

*- محمد بن عبد الله بن سلمان بن عبد الرحمان المسعري، معارض للنظام السعودي ومفكر إسلامي، دكتور في الفيزياء النووية من جامعة فرانكفورت الألمانية، مقيم في لندن، مؤسس وأمين عام حزب التجديد الإسلامي.

الإصلاحات والمشاركة السياسية التي أقرها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، حسبما يقول الدكتور خالد شنيكات، أستاذ العلوم السياسية بجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن.

فالنظام الملكي الأردني، يقول الدكتور خالد شنيكات، أجرى إصلاحات متنوعة، وهذا يؤمن له ولو مؤقتا حالة من الرضا الشعبي، ورغم أن المعارضة وصفت هذه الإصلاحات بأنها غير كافية، لكن جاء الرد بأن عملية الإصلاحات عملية مستمرة ، فضلا عن ذلك، هناك طبيعة الممارسة السياسية للعرش الأردني التي حافظت على "شعرة معاوية" مع الفئات التي ربما تقف موقف الخصم للسياسية مع النظام. ويرجع الدكتور شنيكات ذلك إلى خبرة النظم الملكية العربية التي تعد طويلة نسبيا في التعامل مع شعوبها، "وهذا ما منحها هامشا من القدرة على فهم آليات التحرك والتغيير، وكمثال على الخبرة فإن الأجهزة الأمنية لم تستخدم بالمجمل القوة مع التظاهرات التي رافقت انطلاق الربيع العربي، وحافظت على درجة جيدة من حرية الرأي، ولو استخدمت القوة كما عمل النظام الليبي أو السوري لاتجهنا إلى الأسوأ". وأضاف شنيكات " أن التجربة الدموية في سورية أثرت إيجابا على استقرار الأردن لأنها لم تكن مثالا جيدا في التغيير"[314].

وأشار إلى أن معظم النشاط الاقتصادي في الأردن "مرتبط بالدولة وهذا عامل مهم في الاستقرار، علاوة على إنشاء هيئة مكافحة الفساد والذي كان من أهم مطالب الشارع الأردني".

أما المغرب، والذي يعد استثناء راقيا[315]، فقد مارس الملك محمد السادس منذ توليه المنصب سياسة التخلي عن بعض الصلاحيات المطلقة التي كانت له، وأحدث قدراً من الانفتاح، وسمح بقدر من النزاهة، ووسع من مجال الحريات، وحول "شعرة معاوية" إلى حبل يمده لكل الجهات، مما جعل معظم التنظيمات الحزبية تتنافس في الحرص على النظام الملكي، الذي يرونه ليس في موقف العداء المباشر من أي منها، وهو ضمانة الاستقرار في

[314]- انظر، حوار أجراه الرئيس السابق للجمعية الأردنية للعلوم السياسية خالد اشنيكات مع صحيفة العربي الجديد بعمان، انظر صفحتها الرئيسية بتاريخ 06 يناير 2020.

[315] - Frederic. Rouvillois et Charle Saint Prot, « l'exemption marocaine », édition Ellipes ; paris, 2013, 1ere partie.

البلاد، حسبما يرى الدكتور أنور مجيد[316]، مدير مركز العلوم الإنسانية الدولية في جامعة "نيوإنغلاند" في ولاية مين. ومضى يقول "يميل الناس إلى الاعتقاد بأن الأنظمة الملكية أنظمة قمعية تلقائيا، غير أن هذا ليس صحيحا دائما، فمثلها مثل الأنظمة الجمهورية، قد تكون تقدمية أو مستبدة. وفي حال المغرب، فقد أتاح الملك درجة من الحرية والأمان اللذين لا يوجدان في أماكن أخرى في المنطقة، والسبب أن الشعب يشارك طوعا في الحكم، باستثناء الثوريين الذين يتمسكون بالمبادئ النظرية". وأضاف مجيد أن "النموذج الملكي الحالي في المغرب يعمل بنجاح وليس هناك سبب كي لا يدوم، طالما أنه يواصل إدارة العلاقات الاجتماعية والسياسية بشكل جيد، ويحمي الحقوق والحريات، ويتجه بالبلد إلى الأمام".

من جهة أخرى فإن المواطنين المغاربة ينظرون على مر العصور، إلى أسرتهم المالكة بنظرة الإرث والاستمرارية، كما أنهم يشعرون بفطرتهم أن الملكية أمر مركزي في مجتمعهم، ولا يستطيعون أن يتخيلوا نظاما سياسيا آخر يحكمهم، ويتفق العديد من المراقبين على أن خريطة حلفاء المغرب والتوازنات في منطقة المغرب العربي ككل تسير على رمال متحركة، وفي ضوء هذه المعطيات فإن المؤسسة الملكية في المغرب تشق طريقها نحو ضخ المزيد من الحيوية في برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، هذه البرامج لم تكن في حجم التحديات والانتظارات الشعبية[317]، والتي باشرها الملك مباشرة بعد الأحداث التي فجرتها الثورة التونسية والمصرية وما تلاها من إشارات عن إرادة العودة الشعبية بقوة إلى المعادلة السياسية بعد قرون من التهميش وغسل الأدمغة بالآلة الدعائية.

ولا يمكن للمراقب والمحلل لمسار التجربة السياسية في المغرب وتطورها في التاريخ الحديث أن يغفل طبيعة الصراع بين خيارين رئيسيين ظلا دوما متلازمين مع طرح سؤال

316- حوار نشر في وكالة المغرب العربي للأبناء يوم 10 أبريل 2014، الحوار أجري مع الدكتور أنور مجيد خبير أمريكي حول الإصلاحات التي أطلقها المغرب تحت قيادة الملك محمد السادس والتي تعتبر بمثابة ثورة هادئة. انظر موقع الوكالة الرسمي.

317- ادريس الكريني، محاسبة الديمقراطية التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية القاهرة مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد 184، أبريل 2011، ص. 91.

الديمقراطية والإصلاح وهما: خيار نظام الملكية[318]، القائم على أساس ملكية تستمد مشروعيتها من الدين، ومن النضال التاريخي لركوز الأسرة الملكية خلال حركة التحرر الوطني ضد الاحتلال الفرنسي، ثم حديثا خيار نظام الملكية الدستورية القائم على أساس أن الحكم الملكي يستمد مشروعيته وشعبيته من مؤسسات ديمقراطية، والملاحظ في هذا السياق أن الصراع السياسي لم ينحرف أبدا عن فكرة الإصلاح كطريق هادئ وسلمي نحو تحقيق الديمقراطية.

الفقرة الثانية: الجمهوريات العربية من إصلاح ديمقراطي الى ثورات وحروب أهلية

هناك قسم كبير من الرأي العام السياسي يعتقد أن نظام التعددية والديمقراطية بما يتضمنه من غياب المراقبة المباشرة على الفضاء العام وإباحة التنافس والصراع بين الأحزاب السياسية وحرية التعبير والتفكير، قد يساهم في توفير تربة صالحة لتزايد النفوذ الأجنبي وتنمية الصراعات الداخلية التي تهدد بتصديع الكيان الوطني وربما العودة نحو قيم الطائفية والعشائرية والمحافظة الدينية. ويلتقي هذا التفكير النابع من الحرص على حد أدنى من الانسجام الداخلي الوطني مع رأي النخب الحاكمة التي تعتقد أن الحفاظ على الأمن والوحدة الوطنية ومنع التدخل الأجنبي، كل ذلك لن يكون ممكنا من دون تقييد حرية الرأي والتعبير والحد من الحريات السياسية والتنظيمية، بل ومن دون فرض الأحكام العرفية.

"فلا يزال الجدل قائما حول أولوية الحديث عن التعددية والديمقراطية في العالم العربي، إذ يرى البعض وخاصة الفئات الحاكمة أن الحفاظ على الأمن والاستقرار أولى وأن الحريات تهدد باتساعها تلك الأولويات"[319].

والنتيجة هي أنه رغم بعض مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها بعض النظم العربية بقي العالم العربي من أقل المناطق تأثرا برياح التغيير القوية التي هزت المعسكر السوفياتي

[318]- صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1971، ص: 130 و 140، أنظر أيضا جون واتروي، المملكة والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، بيروت، دار الوحدة، 1982، ص. 29.

[319]- الحصب أحمد علي، قلق في الثورة: محاولة لفهم الربيع العربي واستكشاف مآلاته من منظور توالي العصور، مجلة مدارات استراتيجية، العددان 12و 13، آذار -حزيران/ مارس - يونيو، 2012، ص .ص. 172-179

والاشتراكي سابقاً كما هزت النظم العسكرية والدكتاتورية في معظم دول جنوب أمريكا وأفريقيا وآسيا، كما أن تحرر هذا العالم من نير النظام السياسي التسلطي أو الشمولي لا يزال إشكالياً بالمعنى العميق للكلمة، فلا تزال النخب الحاكمة بعيدة جداً عن أن تقر وتعترف بمبدأ صدور السلطة عن الشعب، وبحقهذا الشعب في المشاركة فيها فردياً وجماعياً، بل في قول رأيه فيها من دون طموح للمشاركة، ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات النخب العربية الحاكمة، مع تعدد الحجج التي تستند إليها هذه النخب وصايتها وطرق التعبير عن هذه الوصاية وأشكال ممارستها.

فالسياسة سواء أوجدت مظاهر للتعددية أولم توجد، لا تزال معتبرة مسألة اختصاصية لا يحق لمن كان ولا لأي كان أن يدلي بدلوه فيها، وبالأحرى المطالبة بالتدخل في مسائلها وقضاياها. إنها محصورة بفئة محددة من السكان، يمكن أن تكون عائلة أو عشيرة أو أسرة مالكة أوحزباً واحداً أوتياراً سياسياً معيناً يعتبر أن كل ما عداه من تيارات سياسية حتى حين يقر بوجودها غير قادر على خدمة المصالح الوطنية والدفاع عنها[320].

هناك بالتأكيد بعض الانفتاحات التي لا يمكن إنكارها لكنها لا تغير من السمة الرئيسية للأنظمة السياسية العربية الراهنة، أو لمعظمها على الأقل، وهي لا تأتي غالباً من منطلق الإيمان بضرورة تحقيق الديمقراطية أو بنجاعة وأهمية المشاركة الشعبية بقدر ما تأتي نتيجة شعور بعض النخب المسؤولة بعمق الأزمة وسعيها عن طريق بعض الانفتاح إلى إصلاح النظام التسلطي أو إنقاذه.

ومن هنا لا ينبغي البناء كثيرا على هذه التحولات والانفتاحات والرهان عليها، فهي لا تصبح ذات قيمة مقياسية إلا عندما تمس بالفعل مبدأ المشاركة الفعلية في القرار من قبل رأي عام استقر وتهيكل وما عدا ذلك من مظاهر السماح بأشكال مختلفة ومسيطر عليها من التعددية تحت إشراف مؤسسات خاصة تمارس وحدها القرار السياسي في نهاية المطاف أو تشكل الأداة الرئيسية لممارسة السلطة ودعم النخبة التي تحتكرها، فلا يمثل إلا تكتيكاً سياسياً استخدم منذ عقود ولا يزال من قبل الأنظمة ذاتها، ولا يشكل قطيعة حقيقية مع احتكار القرار

[320]- بيرم عيسى، الحريات العامة وحقوق الانسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998، ص. 20

والتحكم، بل والتلاعب به من قبل المجموعة الصغيرة الحاكمة مهما كانت طبيعة العصبية التي تستند إليها.

إن الذي يميز الانفتاحات السياسية التي تنبع من المسارات التي يمكن تسميتها بالفعل مسارات التحول الديمقراطي أو الانتقال نحو الديمقراطية عن تلك التي تهدف إلى تعزيز الدكتاتورية أو التغطية على التسلطية، هو الغاية التي توجهها في المسار العام. فهي لا تأخذ قيمتها كخطوة على طريق التحول الديمقراطي إلا إذا كانت بداية لوضع حد لمبدأ الوصاية السياسية على المجتمع والرأي العام وللاعتراف بالحق الذي لا يصادر للشعب في تقرير سياسته بنفسه عبر ممثلين منتخبين بنزاهة وبطريقة دورية. ويعني الانتقال عندئذ التدرج في تطبيق هذا الحق سواء من حيث ضيق أو اتساع دائرة المشاركين في التقرير السياسي، أومن حيث المراحل الانتقالية للوصول إلى تعميم حق هذه الممارسة السياسية.

لقد باغث الربيع العربي الحكومات على حين غرة، هذا صحيح، بيد أن الدمقرطة هي في الواقع منحى عالمي كان محتما أن تصل مفاعليه إلى العالم العربي عاجلا أم آجلا، فليس ثمة شعب يقبل أن يمضي جل عمره مكبلا بالأصفاد، وهو سيسعى إلى إطاحة مستبديه وتحسين مستوى عيشه حالما أن تلوح أمامه أول فرصة لتحقيق ذلك.

لكن إلحاق الهزيمة بنظام سلطوي لا يعني الوصول إلى الديمقراطية، فالعديد من دول العالم أطاحت نظما سلطوية، لكنها انحدرت إلى الحرب الأهلية والعيش في الفتن ما ظهر منها وما بطن، أو انظمت إلى خانة الدول المنهارة، أو استبدلت بديكتاتورية أخرى، كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن بل حتى مصر[321].

إن جزءا كبيرا من جمهوريات بلدان الربيع العربي يعين هويته وفق مفهوم القبلية[322]، وإن كانت الطائفية[323]، حجر عثرة في طريق بناء وحدة وطنية وسياسية تقدمية في أعقاب الربيع العربي، فالقبلية أشد منها خطرا.

---

[321] - Jaouad Kerdoudi, Printemps ou hiver arabe ? (2011/2014), L'harmattan, Paris, 2015, PP : 136-137.

[322]- القبلية هي جماعة من الناس الذين ينتمون إلى نسب واحد أو جد أعلى أو إسم حلف قبلي بمثابة الجد الأعلى، وتتكون القبلية الواحدة من عدة عشائر، وأفراد القبلية يتحدثون عادة بلهجة واحدة.

[323]- الطائفي هو انتماء لطائفة معينة دينية أو اجتماعية، ولكن ليست عرقية، فمن الممكن أن يجتمع عدد من القوميات في طائفة واحدة بخلاف أوطانهم أو لغاتهم.

من أكثر الأمور المحزنة في الروايات التي ظهرت في أعقاب ثورة تونس[324] أكثر الجمهوريات العربية عصرية، ورغم ذلك فالنزاعات والحساسيات الإقليمية والتحيزات القبلية سرعان ما ظهرت وبرزت؛ ففي مدينة "المتلوي" الجنوبية اندلعت حالة من الفوضى والدمار بسبب قيام أحد شركات التعدين بالمنطقة بجلب عمالا من قبائل مجاورة، الشيء الذي جعل المجموعات القبلية المتنازعة في فتح النار بعضهم، وامتدت هذه النزاعات القبلية حتى وصلت مدينة "المظيلة" و"السند" المجاورتين، كما أن السوق التاريخي للعاصمة التونسية كان تجاره يتشاجرون مع الباعة القادمين لتوهم من الأقاليم الأخرى[325].

كما أن ليبيا واليمن، وهما الدولتان العربيتان اللتان عرفتا اشتباكات أكثر عنفا ودموية، فاليمن تعرف حروبا أهلية منذ عدة عقود، ففي سنة 1994 كانت قد نشبت حرب من هذا النوع بين الشمال والجنوب خلالها جلب الرئيس أنداك "صالح" زعماء القبائل ليضمن دعمهم وهوما حقق له انتصارا سريعا، فاليمن كما هو معلوم يحظى بأهمية سياسية جغرافية محورية إذ يعد واحدا من أهم الخطوط البحرية في العالم حيث نقطة التقاء البحر الأحمر بخليج عدن، وبذلك يكون اليمن مكانا حيويا للنقل الآمن لجزء كبير من إمدادات النفط العالمية، ولأكثر من عقد من الزمان عرفت أراضي اليمن الحصينة في أغلب أوقاتها ولا سبيل إلى السيطرة عليها، ومن تم فقد وفرت مأوى آمنا لواحدة من أكثر الجماعات الإرهابية الإسلامية تطرفا على الاطلاق "القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، هذه الجماعة الأخيرة تفرض تهديدا لمفاهيم الغرب عن الديمقراطية أكثر مما تفرضه الطائفية والقبلية في اليمن[326].

بعد إسقاط "نظام صالح" وفي سنة 2014 شن الحوثيون معركة "صنعاء" ودخلوا في مفاوضات مع الرئيس الجديد "هادي" حول "حكومة وحدة وطنية"، مع الفصائل السياسية الأخرى، وفي نفس الوقت واصلوا ممارسة الضغط على الحكومة حتى ضعفت.

---

[324] Abdelfatah Mourou, les révolutions arabes : difficultés et pérspectives de la transition démocratique, Arab center for research and policy studies, Beyrouth, 2018, 2ème partie.

[325] -Mounia Ghanmi, « Tribalism yielols to solidarity in tunisia » Magharbia, com, Juuly 20,2011, http//www/Magharibia.com. consulté le 13/01/2020 à 21h30.

[326]- جون آربادي، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، ما بعد الربيع العربي (كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط)، الطبعة الأولى 2013، هنداوي القاهرة، ص.ص 82 - 85.

أما ليبيا فقد تمزقت هي الأخرى بالحرب الأهلية، إذ سرعان ما وقعت بعض حقول النفط الكبرى في أيدي رجال القبائل المحليين المسلحين، ومع تورط الغرب أكثر وأكثر في القضية الليبية بات واضحا أنه كان يحمي ويسلح عن عمد حشدا من الغوغاء يطلق عليهم إسم "المتمردين الشرقيين" لا يقتصر على العصابات القبلية الجامعة وإنما يضم عددا من المتطرفين الإسلاميين.

وكحال العراق، سيكون الثمن بالنسبة لليبيا هو التضحية بالنظام السياسي، الذي كان علمانيا ذات يوم فيها، سوف تصبح ليبيا فيما بعد محافظة أكثر، وسيهيمن الإخوان المسلمون والسلفيون الأكثر تشددا على المشهد السياسي، إن الحرب الفعلية بدأت في ليبيا بعد إعلان الغرب "حلف الناتو" انتهاء مهمته، فالمنظومة المتشابكة من العداوات والانتماءات القبلية في ليبيا فضلا عن ميليشياتها الإسلامية معناها أن أي حكومة وحدة وطنية ستجد من الصعب الحفاظ على مصداقيتها في عين رجل الشارع الليبي، سوف يستمر تناحر القبائل الكبرى بعضها مع بعض من أجل مزيد من النفود، وسوف تشن القبائل المقهورة حربا أبدية من أجل الثأر[327].

وفي الأخير وكي تتعاطى الديمقراطية مع الانقسامات الداخلية عبر تقاسم السلطة، كما في العراق الحديث، فإن هذا يؤدي غالبا إلى الحفاظ على الانقسامات الداخلية وإلى إعادة إنتاجها، بدل العمل على حلها، وبالنسبة لدول مثل مصر أو سوريا، حيث توجد مستويات مختلفة من التنوع الطائفي أو الإثني، أوفي بلدان مثل ليبيا أو اليمن، حيث توجد الانقسامات القبلية، فإن التشييد على بناء الوحدة الوطنية والحفاظ عليها هو حجر الزاوية للنجاح في بناء الديمقراطية.

[327]- جون آربرادلي، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، مرجع سابق، ص.ص. 100 -101.

المطلب الثاني: دستورانية ما بعد ثورات دول الربيع العربي

حين انفجرت العواصم العربية في 2011، كان من البديهي أن يكون لفكرة الدستور حضور كبير لدى الجماهير التي تتوق إلى التحول الديمقراطي السريع، وقد تبث في الأذهان أن وجود دستور جديد، سيمثل الوثيقة الحتمية لإنقاذ الشعوب من السلطوية ودساتيرها المزيفة التي فصلت على مقاساتها، لذا حاولت موجات الدسترة أن تؤسس لآليات تقوم بتقييد السلطة وتقنين سلوكها وإعادة توزيعها وتداولها وفق القيم الجديدة التي أفرزتها الثورات. ولكن هل شكلت الدساتير بعد الربيع العربي تدوينا لروح الثورات؟ أم كانت مجرد تدوينات لتسوية اليوم التالي للثورة؟ وهل هذه الدساتير الجديدة هي التي يستحقها المواطن العربي؟ أسئلة طرحت في كتاب "دستورانية ما بعد انفجارات 2011 للأستاذ حسن طارق"، أسئلة حسب المؤلف تجيب عنها قراءات عديدة لتلك الدساتير وظروف كتابتها.

الفرع الأول: الاتجاهات المستقبلية للثورات العربية

الاستشراف[328] عملية شاقة، تحفها مخاطر محاكمة الواقع الذي يتحكم بنا ويضغط علينا ويفرض علينا اعتباراته آنا و يجبرنا على إملاءاته أحيانا، إلا أن هذه الضغوط يجب ألا تمنعنا من دراسة مشكلاته بغية تقويمها، الرصد والوصف ورفع الواقع كما هو عملية شاقة إلا أنها مطلوبة ولازمة وضرورية، فهم الواقع ودراسة قضاياه والوعي بموجبات تغييره وطرائق تقويمه عمليات بعضها من بعض، مهمة أساسية تهدف لإعادة صياغة معادلات الوعي والسعي وفقا لمتطلبات الحاضر وضرورات المستقبل، وفي إطار فهم دقيق وعميق للثابت والمتغير والتعامل معهما وفهم موجبات العلاقة بينهما.

لكن يبقى الاستشراف فعلا إيجابيا يحرك دواعي النقد والمراجعة ورصدا متواصلا للواقع، ربما يتحول إلى نقطة انطلاق باتجاه عملية التجديد الحقيقية والإصلاح الجذري الواجب، وموجبات التغيير وسننه المضطردة لإصلاح مساحات وساحات ومفاصل الثقافي

[328]- الاستشراف نوع من الفعل الإيجابي الذي قد تتأخر نتائجه، ولكنه يساهم في التطور والإضافة لمن يستخدمه، فشتان بين الفعل ورد الفعل، من ينتظر ما يأتي به المستقبل ومن يسارع نحو المستقبل مستخدما أدوات المستقبل وآلياته، معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي.

والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتحقيق ترجمة واقعية لقيم تأسيسية ومقاصد مرعية تتمثل في منظومة قيمية دافعة وفاعلة تتمثل في الوحدة والحرية والمساواة والعدل والمواطنة والكرامة الإنسانية[329].

الفقرة الأولى: التصور الإصلاحي

أعطت الثورات العربية فرصة للتفاوض حول الحقوق والتفكير في الإصلاحات المؤسّسية اللازمة على أصعدة مختلفة وفي قطاعات عدة، على غرار القطَاع الأمني والرّقابي، والجِبائي والمالي. كما طرحت تساؤلات حقيقية فيما يتعلق بسبل الرقَابة الديمقراطية وأهميتها. وتعددت محاولات الإصلاح واختلفت إشكالياته من بلد لآخر، ومن ثم اختلفت النتائج والمآلات.

لقد شكل العالم العربي طيلة جانب كبير من تاريخه همزة وصل محورية بين الشرق والغرب واتسم مساره التاريخي بالتذبذب بين المد والانكماش الحضاري، فإن مختلف الدعوات إلى الاجتهاد التي عاينها ذلك الفضاء الاعتباري قد تم توجيهها نحو ملاءمة مقتضيات الأحكام الشرعية مع مدونات القوانين الوضعية، والاستئناس بقيم الحداثة، حتى وإن انشغل خطاب الدول الوطنية على الحقيقة بتوجهات اتسم معظمها بعقلانية غربية مستنبتة لا تخطئها أي عين بصيرة.

وبالتدرج تحول التبذير حول مضمون الإصلاح إلى خطاب مشترك بين معظم الحركات السياسية للمجتمعات العربية، فحتى أولئك الذين ناوأوا بشراسة دواعي الإيغال في التوجهات الحداثية، انتهوا إلى الاعتراف ضمنيا وحال دخولهم حلبة المنافسة على السلطة، بضرورة إدخال إصلاحات تتناسب مع المفهوم العصري للدولة، مُتبنين معجمها بالكامل بعد تعديل مضمونه أو محتواه حتى يُوائم قيم الإسلام وتوجهاته.

فقد انتقلت الحركة الإسلامية التونسية مثلا، وبسرعة قياسية، من الإسلام الاحتجاجي إلى الإسلام السياسي، إلى ادعاء عن تصورات جديدة للإسلام الديمقراطي.

[329] سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص، 84

تميزت النسخة المغربية للربيع العربي، إلى حد كبير، بحصرها الفاعلين في إطار الإصلاح الدستوري. غير أن فريقا آخر من الفاعلين دعا إلى نزع المشروعية عن عملية الإصلاح الدستوري. وتعود هذا التأثيرات إلى تحول بنية المكانات السياسية، بسبب حراك الربيع العربي الذي انعكس على سجلات عمل الفاعلين، ما أتاح لهم إمكانات جديدة.

فالتصور الإصلاحي بكل من بلدان الربيع العربي يختلف من بلد لأخر حسب طبيعة المطالب السياسية والاجتماعية لكل مجتمع، فلا يمكن الحديث أو المقارنة بين الرؤية الإصلاحية لتونس ومصر على سبيل المثال لا الحصر وربطها بالتجربة الإصلاحية للمملكة المغربية، فهذه الأخيرة تلعب الدور الريادي من الناحية الإصلاحية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي وأيضا من ناحية سرعة التطور الإصلاحي، فالمملكة بدأت هذا الإصلاح منذ وقت مبكر إلا أن احتجاجات الربيع العربي لم تكن بالنسبة للمغرب سوى مطالب اجتماعية لتسريع وتيرة هذا الإصلاح التقدمي، بل الأكثر من ذلك هو أن هذه الاحتجاجات كانت فأل خير بالنسبة للمغرب للتحول الى السرعة القصوى في التغيير البناء والتطور الإصلاحي على المستوى البعيد.

الفقرة الثانية: التصور التحويلي أو الغير الجذري للأوضاع

يمكن تقسيم الدول العربية المتأثرة بالأحداث الثورية الحاصلة إلى ثلاثة مجموعات وهي دول الثورات السلمية (تونس ومصر)، والثانية دول الثورات غير السلمية (ليبيا واليمن وسوريا)، والثالثة دول الإصلاح الذاتي (الأردن والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي)، وهي الدول التي تجاوبت مع الرؤية الأمريكية، واستخدمت الفكر الإستباقي[330] في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير. إضافة الى مجموعة رابعة لم يطلها الربيع العربي بشيء مهم بعد، وتضم الدول التالية جيبوتي والصومال وفلسطين في ظل الاحتلال.

[330]- عبد الرحيم منار السليمي، الحركات الاحتجاجية في المغرب المسار والمآل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2014، ص: 119.

تشتمل المجموعة لأولى دول الثورات بشقيها (السلمي والغير السلمي) ويمكن رسم مشاهد التغيير الثوري والربيع العربي فيها في ثلاثة مشاهد متمايزة: فالأول طرد واستقالة وإجبار رئيسهما على التنحي بعد حشد شعبي متوال حالة تونس ومصر، والثاني قتل حالة ليبيا، والثالث توافق وتنحي بعد حريق الجسد، فهذه المشاهد الثلاثة ترنحت ما بين الحسم المدني السياسي وبين الحسم العسكري الدموي الشامل.

فقد كان التحول سلسا في الحالة التونسية وطغى عليه البعد المدني السلمي، في حين تميزت الحالة المصرية بتجاذب بين الطرف السياسي المدني والطرف العسكري، وكلاهما تشابها من حيث الانهيار السريع للنظام السياسي في مدى زمني محدود نسبياً تمثل في 28 يوم من الاحتجاجات المتتالية في تونس و18يوماً من الاعتصام الشعبي المتتالي في مصر.

لقد أفرز هذا المسار التحولي ثلاثة فاعلين رئيسيين:

أولا: الإسلاميون الراغبون في تنفيذ تصورهم الإسلامي للدولة، لكنهم تائهون إذ يصطدم مشروعهم الذي سهروا طويلا لإعداده بالشارع؛ إذ لا يجد صدى لدى جموع الناس الذين لا يرون أي تغيير للأفضل بل تسوء أوضاعهم كل يوم أكثر، فيفقدون الثقة في هذا المشروع، ومن تم تتآكل شعبية التيار الإسلامي بشكا مستمر وسريع.

ثانيا: القوى الثورية الليبرالية، التي أشعلت جذور الثورة، ثم فشلت في إكمالها، وبالتالي فقدوا القدرة على الفعل ولجأوا إلى التنظيم، وكما هو معلوم فإن الكلام لا يسد جوعا ولا يوفر أمنا للخائفين.

ثالثا: حشود الجائعين من الشباب العاطل، الذي تركه النظام البائد بلا عمل ولا أمل، فخرجوا يقذفون الناس بالحجر.

وعليه فإن المشهد السياسي الحالي في دول الثورات يتشكل من إسلاميين، بينهم تناقضات لا نهائية، وليبراليين فاقدين للرؤية، وبينهم –ايضاً – اختلافات لها أول وليس لها

أخر، ثم شباب تائه لن يجد غضاضه في هدم المعبد بكامله على من فيه (وهل كان لهم مكان في المعبد أصلاً؟)

أما المجموعة الثانية فإنها تضم "حكومات الإصلاح المحدود" التي تمكنت من احتواء حركة الاحتجاج بإجراءات إصلاحية محدودة، وتضم مجموعة الدول المحافظة، التي قامت بإصلاحات وقد تجري إصلاحات أخرى وهي (الأردن[331] والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي)، فهذه الدول التي استخدمت –كما أسلفت سابقاً – الفكر الإستباقي في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير، وتجاوبت مع الرؤى الخارجية للإصلاح ومن ملامحه: (رفع حالة الطوارئ في الجزائر- إقالة الحكومة الأردنية "حكومة سمير الرفاعي في بداية فبراير/ شباط 2011م " وتشكيل حكومة جديدة – توزيع مبلغ قدرة 1000 دينار لكل كويتي لرفع المستوى المعيشي- زيادة رواتب الموظفين الأردنيين عشرين دينار وتخفيض أسعار المشتقات النفطية وتقليل الضرائب- إعلان رئيس وزراء العراق نوري المالكي عدم ترشيح نفسه للدورة الانتخابية القادمة- إقالة وزير الطاقة القطري لتقصيره في عمله – مظاهرات في العراق لتحسين الخدمات- قوانين إصلاحية في السعودية وقطر والبحرين وسلطنة عمان والكويت – قبول الواقع السوداني الجديد والاستفتاء مهما تكن النتيجة- توزيع مبلغ 15000دينار لكل فرد عراقي تعويضاً عن نقص في مواد غذائية).

من كل ما سبق، وكخلاصة له يمكن القول بأنه وعلى الرغم من التباين والفروق بين الثورات العربية ومسار الحسم في بلدانها، لكن هدفها في الأخير واحد إزالة الظلم والبحث عن الحرية والرخاء والحياة الكريمة، هذا ومن ناحية لا يزال مبكرًا الحكم على مصير ثورات الربيع العربي، فشلا أو نجاحا، لأنها لا زالت أجنة مخبريَّة تحت المراقبة، صحيح أن الثورات يمكن استلهامها لكن استنساخ تجاربها من مكان إلى آخر غير وارد، فلكل ثورة بيئتها وظروفها الخاصة التي تحكمها وتتحكم بمسارها ومآلاتها المستقبلية.

[331]- أحمد عبيدات، تداعيات الثورة في الأردن، تداعيات الثورة في الأردن، ورقة قدمت إلى "الثورة والانتقال الديمقراطية في الوطن العربي: نحو خطة طريق"، ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، بتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية، مصر، عقدت في منظمة الحمامات بتونس بتاريخ 6 إلى 9 فبراير 2012.

ويبقى التأكيد مرة ثانية بأنه لا يمكن استنساخ أي ثورة فالثورة هي وليدة مناخها، وليدة تربتها، وليدة ظروفها، وليدة أهلها، وليدة لحظتها. إن الثورة ليست قابلة للاستنساخ، فلا الظروف الموضوعية متماثلة، ولا المناخ واحد، ولا التربة جاهزة هنا أوهناك، ولا مقدار الوعي على نفس المستوى.

الفرع الثاني: الرؤية التشاؤمية لما بعد الثورات العربية

ليس غريبا لأن ينظر إلى الثورة العربية برؤية تشاؤمية، وليس غريبا أن يلعن الثورة من تضرر منها، فما من طبقة مستفيدة استقبلت ثورة هبت عليها بالورود والأزهار. الثورات تلعن من خصومها هذه مسلمة، لكنها أيضا تلعن من عامة الشعب ومن كل من شارك فيها، وقد نظر ثوار الربيع العربي بنظرة تشاؤمية اتجاهه عندما أكلت الثورة أبناءهم، فبعد أن تجمعت كل الأجنحة والتيارات لتسقط الأنظمة السابقة بدأ كل واحد يعمل لإسقاط الآخر؛ المدني يكره الديني والديني يلعن المدني...

فالجميع خرج ليؤيد الثورات، لكن مع مر الوقت اختلفت مواقفهم فبدؤوا بدورهم في نقدها ولعنها واتهامها بإرباك الحياة. المعارض السوري "ميشيل كيلو"(*) لعن الثورة ووصفها بثورة اللصوص والكذابين والمنافقين. لذا يمكن القول أنه لا تلعن الثورات ولا ينظر إليها رؤية تشاؤم إلا عندما تفشل.

عن حصيلة ثورات الربيع العربي أظهرت أن معظم الدول العربية تعاني حاليا من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية وغياب الآليات الديمقراطية الحقيقية، فما هي الأسباب المتحكمة في ذلك؟

*- شغل ميشيل كيلو منصب رئيس مركز حريات للدفاع عن حرية الرأي والتعبير في سوريا، وهو ناشط في اتجاه إحياء المجتمع المدني وعضو سابق في الحزب الشيوعي السوري، وحلل سياسي وكاتب ومترجم وعضو في اتحاد الصحفيين.

الفقرة الأولى: تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ببلدان الربيع العربي

ارتفع سقف التطلعات لدى شعوب دول الربيع العربي فور إزاحة رؤوس النظم الدكتاتورية في عام 2011، وثمة حديث جاد عن ضرورة تبني مشروع للتنمية يقضي على ملامح سلبية رئيسية في هذه المجتمعات وهي: البطالة والفقر والأمية والمرض.

هذا فضلا عن حتمية الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي[332] وتحديث التعليم، والاستفادة من الموارد الطبيعية وتحويلها إلى مواد مصنعة قبل تصديرها، وغير ذلك كثير.

ومع مطلع عام 2014، أي بعد نحو ثلاث سنوات من بداية أحداث الثورات العربية، فإن الأوضاع الاقتصادية بدول الربيع العربي ازدادت سوءا، وأحلام التنمية والقضاء على التخلف الاقتصادي وسماته الرئيسية ذهبت أدراج الرياح[333].

فقد تمكنت الثورة المضادة في دول الربيع العربي من تنظيم صفوفها، والعودة إلى صدارة المشهد، إما بالانقلاب العسكري كما حدث في مصر، وإما بإعاقة المسارات الديمقراطية والبقاء في دوامة النزاعات السياسية كما هو الحال في ليبيا وتونس واليمن، وإما باستمرار المسلسل الدموي في سوريا.

والمؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى عمق الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها دول الربيع العربي كثيرة. ومنها على سبيل المثال، ووفق إحصاءات رسمية، البطالة التي بلغت في سوريا 48%، وفي اليمن 17.3%، وفي تونس 16%، وفي ليبيا 15%، وفي مصر 13.5%. كما تشهد هذه الدول تزايد ملحوظًا في مستوى الفقر وانخفاض مستوى الخدمات العامة نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي وبالتبعية ارتفاع معدلات البطالة.

- **الاستثناء المغربي في المجال الاقتصادي**

سلم المغرب من الأزمة الاقتصادية العالمية بشكل معقول[334]، فقد كانت موارده المالية جيدة مما مكّنه من تلبية الكثير من المطالب الاجتماعية التي حفّزت حركة الربيع العربي. كما أن المؤشرات الاقتصادية تبدو مشجعة على المدى المتوسط، مع أن تراجع نمو الشركاء

---

[332]- هناء عبيد، من الحرمان التوقعات الاقتصادية والسياسية والتحولات الثورية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد، 187، 2012، ص. 55.

[333]- عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص. 102

[334]- راجع تقرير المندوبية السامية للتخطيط الصادر بتاريخ 30 يونيو 2010 . انظر موقعها الرسمي.
. www.hcp.ma.2011.resultat

التجاريين الأساسيين في المغرب وغلاء أسعار السلع قد زادا الأمور تعقيداً. وهناك مطالب اجتماعية ملحة عام 2011 دفعت بالحكومة إلى زيادة الإنفاق على الإعانات والأجور والمعاشات التقاعدية بهدف تحسين مستويات المعيشة وتعزيز التحول نحو نظام سياسي أكثر انفتاحا.

فمنذ انطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية (2014 -2020) سنة 2014، أحدث القطاع الصناعي نحو405 ألف فرصة عمل جديدة محققا بذلك حوالي 81 في المائة من الهدف الذي حددته الاستراتيجية الصناعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

كما تشكل الزراعة المغربية، رافعة أساسية للاقتصاد الوطني وتمكنت من تحقيق مجموعة من المكتسبات بفضل التعبئة المستمرة حول مخطط المغرب الأخضر الذي انطلق سنة 2008.

من ناحية الطاقة وضع برنامج يسعى إلى تطوير موارد الطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الشمسية، وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة المغربية عن مشروع للطاقة الشمسية تبلغ قيمته تسع مليارات دولار، والذي سيوفر 38 في المائة من الطاقة الكلية خلال سنة 2020. وفي سنة 2013 أطلق الملك محمد السادس مشروع ضخم لبناء أكبر محطة للطاقة بمدينة ورزازات.

أما البنية التحتية فقد تطورت بشكل سريع، خاصة في العقود الأخيرة وهذا ما يمكن ملاحظته في بناء الطريق السيار الرابط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، كما أن السكك الحديدية عرفت طفرة نوعية وذلك بتدشين خط القطار فائق السرعة الرابط بين مدينتي طنجة والدار البيضاء. كما يمكن قياس النمو السريع للتجارة من خلال تدفق الحاويات القياسية، حيث يعتبر ميناء طنجة المتوسطي من أكبر الموانئ الاصطناعية في العالم. ومن ناحية النقل الجوي، فللمغرب 17 مطارا مدنيا يعملون من أجل نقل المسافرين والشحن الجوي[335].

[335]- أكدت مؤسسة ديلويت أند توش (Deloitte Touche Tohmatsu) أن المغرب ينجز البنية التحتية الأعلى في إفريقيا، وقارنته بدول عربية مثل الجزائر ومصر، مشيرة إلى أن المغرب تفوق على الدول الإفريقية والعربية في مجال

وفي هذا الصدد، يتوقع البنك الدولي أن يتحسن الأداء الاقتصادي في المدى المتوسط، من خلال سياسات للمالية المعتمدة وسياسات نقدية سليمة واستراتيجيات قطاعية أكثر اتساقا وبيئة استثمار محسنة.

أما من الناحية السياسية:

فتونس تشهد في الوقت الراهن استقرارا هشا نتيجة طبيعية سياسة التوافق (على الحد الأدنى) التي ما فتئت القوى السياسية "الفاعلة" تنتهجها تناغما مع مقتضيات مرحلة الانتقال الديمقراطي التي أعقبت الثورة وامتدت على مدى سنوات ما بعد الثورة. ويظل مآل هذا المشهد السياسي مرهونا بتجليات مستقبل منظور قد يعاد فيه رسم الخارطة السياسية ومراجعة صيغ الائتلاف الراهنة باتجاه تشكيل تحالفات جديدة يصورها أمل الراغبين فيها وتبعثر أوراقها في الوقائع الميدانية[336].

واليوم وقد تطورت العلاقة بين قيادة "النهضة" وقيادة "النداء" بعد أن ذاب الجليد الذي كان قائما بينهما، بات بالإمكان التطبيع المنظم بين الحزبين، بمعنى التنسيق الضيق في مضمار العمل السياسي من أجل تعزيز المواقف والمواقع تبادليا وتنسيقها ثنائيا وصولا إلى تدشين طور متقدم من العلاقة بين الحزبين قد يتخذ شكل تآلف أو تحالف جديد تخاض به الاستحقاقات السياسية. وهذا سيناريو محتمل من بين سيناريوهات أخرى كثيرة باتت تطرح في غرف المداولات الحزبية وكذلك في الحلقات النقاشية المفتوحة واللقاءات التي تبثها أو تنشرها وسائل الإعلام.

وكما هو واضح فمآل المشهد السياسي التونسي،[337] وجب فيه رسم خارطة سياسية وتشكيل تحالفات جديدة، من ذلك مثلا فكرة تشكيل "كتلة جمهورية" تضم كل "الأحزاب الديمقراطية الوسطية" المتحررة من القيود الأيديولوجية الصارمة من أجل تعديل موازين

النقل عبر السكك الحديدية، واحتل المرتبة 33 عالميا ضمن إحصاء شمل 44 دولة ، وتفوق على البرازيل وأستراليا ونيوزيلاندا وجاء قبل السعودية التي احتلت المرتبة 46 وتونس المرتبة 57.

[336]- بدايات التحول: السياسية والاستقطاب في مصر وتونس، حوار ونقاشات برئاسة سلمان شيخ مدير مركز بروكنجز حول التحولات بالدول العربية، الدوحة، بتاريخ 19 أبريل 2012، .

[337]- مسعود الرمضاني، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، تونس، 2017، ص. 148.

القوى ومواجهة حزب النهضة[338] الذي يتوقع أن يخرج من مؤتمراته قويا ومتجددا ومدنيا قلبا وقالبا.

أما أحزاب المعارضة فهي مشتتة وغير متجانسة فيما بينها مما جعلها ضعيفة التأثير في توجهات الحكومة وفي الخيارات السياسية عموما، وهنا نسجل رغبة "الجبهة الشعبية" المعارضة في توسيع نطاق تحالف مكوناتها اليسارية والقومية من أجل استيعاب المزيد من الأحزاب والشخصيات من تلك العائلتين؛ حيث بادرت في الآونة الأخيرة إلى إعادة انتخاب حمة الهمامي ناطقا رسميا باسمها وإطلاق "مبادرة سياسية لإنقاذ البلاد" على قاعدة تجميع القوى الديمقراطية والمدنية والاجتماعية وعزل النهضة ومن سار في صفها، ولاسيما من اشترك معها في الحكم بعد الثورة. وبين هؤلاء وأولئك، يتقدم رئيس حكومة التكنوقراط السابق، السيد مهدي جمعة، حثيثا، متصدرا نتائج استطلاعات الرأي، مع أنه لم يؤسس حزبا سياسيا جديدا ولم ينضم إلى أي كيان سياسي قديم، واكتفي بتأسيس مركز تفكير استراتيجي نشيط صحبة مجموعة من أعضاء حكومته السابقة ومن الأكاديميين والخبراء بغية تقديم البدائل التي تحتاجها تونس لتحقيق تحول شامل يفتح أبواب الأمل أمام التونسيين.

بعد مضي سنوات على "ثورة 17 ديسمبر/كانون الأول وفاتح يناير/كانون الثاني"، ورغم تنظيم نسختين غير مسبوقتين من الانتخابات التشريعية الحرة والنزيهة، لا يزال المشهد السياسي التونسي الذي أفرزته تجربة "الديمقراطية الناشئة" في طور التشكل وإن بات بعض ملامحه واضحا[339]. وفي هذا المعنى، يمكننا الحديث بكثير من الاطمئنان العلمي عن أقطاب أو عائلات سياسية تتزعمها أحزاب أو تشكيلات سياسية تكونت (أوهي بصدد التكون) على قاعدة الخلفية الفكرية و/أو السياسية المشتركة؛ فالعائلة السياسية الإسلامية تتكون من طيف واسع من الأحزاب بعضها وسطي مدني يحاكي ملمح الأحزاب العلمانية، وهذا حال حزب حركة النهضة وحزب البناء الوطني وحزب الإصلاح والتنمية، وبعضها يرفع راية السلفية المستنيرة، على غرار حزب العدالة والتنمية وحزب الرحمة، بينما يتستر

[338]- انظر: جيك ليبينكوت، "خلال الفترة السَّابقة للانتخابات: "تصاعد نفوذ حزب النهضة الإسلامي في تونس"، وكالة إنتر بريس سيرفس، على الرابط http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2284 ، اطلع عليه بتاريخ 2020/01/10 على الساعة 22h00.

[339]- مسعود الرمضاني، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مرجع سابق، ص. ص. 149-150.

البعض الآخر وراء الأفكار السلفية التي تحوم حول دولة الخلافة – مثلما يفعل حزب التحرير-. لكن أبرز تلك الأحزاب وأكثرها حضورا وتأثيرا في المشهد السياسي هو حزب حركة النهضة الذي بات الحزب الأول في البلاد سواء من حيث عدد أنصاره ومنخرطيه أومن حيث عدد أعضاء كتلته البرلمانية أومن حيث تأثيره في صنع القرار السياسي.

أما العائلة الدستورية فهي الأخرى تتكون من مجموعة من الأحزاب التي تعتبر نفسها سليلة حزب الدستور بصيغه المتعاقبة على مدى زمني يناهز القرن، بدءًا بالحزب الحر الدستوري وانتهاء بالتجمع الدستوري الديمقراطي، مرورا بالحزب الدستوري الجديد والحزب الاشتراكي الدستوري. ومع أن حزب حركة نداء تونس هو آخرها من حيث الظهور، إلا أنه أكثرها بروزا على الساحة السياسية رغم تصدعه وانقسامه إلى ثلاث تيارات متمانعة، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، إثر خلاف حاد حول صيغة إنجاز مؤتمره التأسيسي. ويعود الحضور القوي لهذا الحزب بأجنحته وروافده المختلفة إلى إمساكه بزمام الحكم وسيطرته على أغلب دواليب الدولة من خلال اندماج قطاع كبير من "الحرس القديم" ورموز "الدولة العميقة" في صفوفه. ورغم تآكل هذا الحزب بشكل سريع بسبب استقالة عدد كبير من كوادره ونوابه بالبرلمان والتحاق أغلبهم بحركة "مشروع تونس" التي أسسها أمينه العام السابق، محسن مرزوق، إلا أنه ظل يسيطر على مقاليد الحكم مستفيدا من إسناد الائتلاف الحزبي الحاكم له من خلال دعم مؤسسه الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية آنذاك، وتأكيد الثقة في حكومة الحبيب الصيد ذات الأغلبية الندائية رغم أدائها الضعيف. وغير بعيد عن نداء تونس نجد "حزب المبادرة" و"حزب الوطن" و"الحركة الدستورية" وغيرها من الأحزاب الدستورية الصغيرة التي تأسست في خضم طفرة إنشاء الأحزاب التي أعقبت الثورة (2011) وتزعمتها شخصيات سياسية من المنظومة السابقة .

أما العائلة اليسارية، فعلى الرغم من تكتل قطاع واسع من أحزابها الراديكالية في "جبهة شعبية" ينسق أعمالها ويعبِّر عن لسان حالها رئيس حزب العمال التونسي، إلا أن تأثيرها المباشر في الحياة السياسية لا يزال محدودًا بسبب تمثيلها الضعيف في أجهزة الدولة. على أن ذلك لا يمنعها من ممارسة الضغط السياسي عبر المنظمات الوطنية، ولاسيما الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تعتبره خيمتها المحصنة وملاذها الآمن، وعبر وسائل الإعلام

المختلفة التي اخترقت معظمها وطوعت خطوطها التحريرية لخدمة أفكارها وتوجهاتها. وإذا كان ذلك دأب الأحزاب اليسارية عالية الأدلجة، فإنها سياسيا ذات التوجه الاجتماعي الديمقراطي التي تعتبر نفسها أحزابا وسطية لم تشذ هي الأخرى عن ذلك التوجه الرامي إلى توظيف كل من المجتمع المدني والفضاء الإعلامي في معاركها السياسية. لكن هذه الأحزاب "المعتدلة" فشلت فشلا ذريعا في جمع شتاتها والائتلاف في كيان موحد بسبب غلبة الأنوية على قياداتها العليا وزعمائها التاريخيين[340] .

وبالنسبة للعائلة الليبرالية، فبالرغم من اشتراك حزبين اثنين منها في تجربة "الرباعي الحاكم" حاليا، وهما: حزب "آفاق تونس" و"الاتحاد الوطني الحر" وحصولهما على حقائب وزارية مهمة، مثل وزارة التنمية والتعاون الدولي والاستثمار، ووزارة التجارة، ووزارة الاقتصاد الرقمي، إلا أن حضورها في المشهد السياسي ثانوي وباهت، كما أن تأثيرها في توجيه خيارات الحكومة محدود، وأسوأ من وضع تلك الأحزاب الليبرالية وضع الأحزاب القومية التي ترفع شعار الوحدة العربية لكنها ظلت عاجزة عن تحقيق الوحدة فيما بينها. وهي اليوم مفتتة ومتشرذمة وضعيفة الفعالية، بعضها اندمج في الجبهة الشعبية وبعضها يحاول توحيد الجهود مع أحزاب ديمقراطية اجتماعيةضعيفة الحضور والتأثير عسا يقوِّي بها عُوده الذي طاله التآكل حتى كاد يأتي عليه.

أما المتتبع للشأن المصري فيلاحظ بسهولة مدى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والحقوقية في البلاد منذ الانقلاب العسكري في يوليو/تموز 2013، لكن هناك من يرى أن الإجراءات التي قام بها عبد الفتاح السيسي يوم بيان إعلان الانقلاب العسكري أثناء تقلده منصب وزير الدفاع، قد تؤدي إلى حماية البلاد من الوصول إلى الحكم الثيوقراطي الذي –بحسب هؤلاء- كانت تمثله جماعة الإخوان المسلمين التي وصلت إلى السلطة عبر انتخابات شعبية، لكن ومع مرور الوقت تبدلت هذه الآراء بشكل واضح لا سيما بعد الإجراءات التي وصفت بالقمعية من قبل السلطة الحاكمة في البلاد، حتى طالت الكثير من الداعمين للنظام السياسي الذي جاء عقب ثالث

[340]- انظر: "فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي"، تورس، 2777/9/74، على الرابط :
http://www.turess.com/tap/109067 ، تاريخ الزيارة 2020/01/20 على الساعة 22h00.

يوليو/تموز 2013، وبلغت معدلات القمع مستوى غير مسبوق في تاريخ مصر[341]. وعقب تمرير التعديلات الدستورية قد تصل البلاد إلى وضع لم تألفه من قبل، خاصة في ظل الرغبة الحقيقية لدى الرئيس عبد الفتاح السيسي وبعض مؤيديه إلى تأميم الحياة السياسية بالكامل بحجة بناء الدولة المصرية. [342]

قد تتحول مصر إلى دولة عسكرية على غرار تلك التي كانت في خمسينيات القرن الماضي أو دولة شمولية تستند إلى حكم الفرد الواحد، كما يحدث في الصين مع فارق التفوق الاقتصادي لبكين، ومشابه إلى حد كبير لما يحدث في كوريا الشمالية لكن مع فارق التفوق العسكري والنووي أيضا. فمصر تراجع فيها مؤشر الديمقراطية بشكل كبير لم يكن حتى مثل الفترة التي وصفت بالدكتاتورية حين كان الرئيس الأسبق حسني مبارك يسيطر على مقاليد الحكم بالكامل إلى أن أزاحته ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011[343].

فالتعديلات الدستورية فعلا منحت الرئيس عبد الفتاح السيسي سلطات مطلقة غير مسبوقة، كما أنها ألغت تماما فكرة استقلال المؤسسات القضائية في مصر، وجعلت للمؤسسة العسكرية الكلمة العليا في رسم مستقبل البلاد سياسيا، فلها كلمة السر في بقاء النظام أو تغييره عبر مصطلحات غير قابلة للقياس، ويشكل هذا تراجعا للحياة الديمقراطية في البلاد بشكل كبير لأول مرة منذ حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

أيضا ومع التعديلات الدستورية الجديدة[344] ستشهد مصر في الفترة المقبلة مزيدا من التغول من قبل السلطة الحاكمة على بقية السلطات، وكذلك فتح الباب أمام تعديلات دستورية أخرى، من بينها تلك التي تتعلق بالأحزاب السياسية، فقد تقدم السلطة على حظر الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإسلامية مثل حزب النور الذي لا يخالف آراء السلطة، لكن النظام بعد ذلك لن يكون بحاجة لبقاء مثل هذه الأحزاب، كما أن السلطة ستقدم على مزيد من القمع

---

[341] Samuel forey, En Egypte le régime harcéle les démocrates, journal le Figaro, samedi 30 novembre 2013,P 9.

[342] الحصب أحمد علي، مرجع سابق، ص . ص. 172-179.

[343] نيفين مسعد، "الإخوان المسلمون في مشهد إقليمي متغير"، العدد 19 من الملف المصري، القاهرة، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، آذار/مارس 2016، ص. 47.

[344] Jean-Yves Moisseron et Naima Bouras, la nouvelle constitution Egyptienne : Contexte et avancées, revue Maghreb-Machrék 2015 /1 N° 223 , P .P 83 -98.

والتنكيل بالخصوم السياسيين، وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين الفصيل الأشد عداء للنظام الحاكم، ومن تم سيحاول السيسي العودة بالبلاد إلى نظام الحزب الواحد على غرار ما كان يحدث في الفترة الناصرية، أيام سيطرة (الاتحاد الاشتراكي) على الحياة السياسية، أو على غرار الحزب الشيوعي الحاكم مثل الصين .

ما تقوم به السلطات الحاكمة في مصر منذ نشوب الثورة مرورا بما يحدث الآن، كان محل انتقاد كبير من الراغبين في التغيير، وتحذير من الرافضين لتحول البلاد إلى عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك، لكن الوضع بات أسوأ من ذلك الذي قامت عليه ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، خاصة في ظل تراجع البلاد في كل المجالات، فلم يعد التراجع فقط في المجال السياسي أو الإعلامي أو الحقوقي، بل طال هذا التراجع كل المستويات حتى تلك التي كان يراهن عليها المؤيدون للنظام السياسي الحالي، وهوما يقصد به التنمية الاقتصادية إذ زادت قيمة الديون المصرية داخلياً وخارجياً بنسبة كبيرة، في ظل انهيار كبير للجنيه المصري، كما تراجعت معدلات التنمية إلى مستوى غير مسبوق.

أما المغرب والذي يعد استثناء فيمكن أن نلخص سر نجاحه في اجتياز الصعاب التي واجهت دول الربيع العربي، في تحلي نظامه السياسي بالحكمة والتبصر:

الحكمة: فإذا صح لنا إذن نلخص سر نجاح التجربة المغربية في كلمة واحدة لقلنا إن ذلك يكمن في الحكمة، والحكمة هي التي تسقي جذور الإصلاح، وهي التي تبني المجال السياسي العام على أصول لا تحور ولا تبور، وهي التي تجعل من الفكر عقلا ناهضا، ومن المجتمع مجتمعا سويا، ومن كل الأجهزة مؤسسات تبني وتتكيف مع الواقع والمستقبل، ومن هنا ترسيم المفهوم الجديد للسلطة وطريقة التعامل مع الماضي بمسلسل المصالحة واللذين غيرا جذريا طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة.

إن الصدى الذي أحدثته التحركات الاحتجاجية بأغلب دول العالم العربي، بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، قد أثّر في المشهد السياسي المغربي، حيث تفاعل صناع القرار البراغماتي مع هذه المتغيرات الوطنية والإقليمية، ووظف التوجه العام نحو الانتقال الديمقراطي لتعزيز شرعية المؤسسة الملكية وقوتها. فقد تحدث الملك محمد السادس، في

خطابه بتاريخ 9 مارس/آذار 2011، عن "الاستثناء المغربي" برعاية المؤسسة الملكية بصفته المنهج الوحيد المقبول لتشكيل مسارات الديمقراطية استجابة لإرهاصات الحراك الاحتجاجي في الشارع المغربي، الذي قادت أغلب فعالياته حركة 20 فبراير، مطالبة باجتثاث الفساد، والحد من البطالة، بالإضافة إلى تعزيز "الملكية البرلمانية" بصفتها خيارا شعبيا يضمن في ذات الوقت استقرار المنظومة السياسية وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

ويمكن القول إن مقولة "الاستثناء" لم تتحقق فقط بإقرار المؤسسة الملكية لجملة من الإصلاحات الدستورية وتوسيعها لصلاحيات البرلمان والفريق الحكومي، بل أيضاً مثّل الانخراط الفعليّ للأحزاب السياسية في إدارة الشأن العام (وصول حزب العدالة والتنمية بأغلبية برلمانية وإسناد انتخابي) الوجه الآخر للاستثناء في المعادلة المغربية الراهنة.

إنه بفضل عبقرية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، استطاعت المملكة أن تشق الطريق باستمرار وانتظام لتخطو خطوات حثيثة على درب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جعلت من المغرب استثناء فريدا على مستوى شمال إفريقيا. [345]

ثم إنه مع الأحداث التي عرفتها العديد من دول المنطقة، كانت الأرضية السياسية والمؤسساتية جاهزة للانتقال بالتجربة الدستورية المغربية إلى ما أسماه دكتورالعلوم السياسية "عبدالحق عزوزي" مع الفقيه القانوني الفرنسي "أندري كابانيس" بدستورانية الجيل الرابع، أدخل المغرب إلى مدرسة الدول الديمقراطية المعروفة «بالانتقال الميثاقي»، وهنا يتجلى الحس الاستباقي للمؤسسة الملكية في دولة الأحزاب[346]، وهو أن التجاوب كان انطلاقا من انتظارات الشباب وليس انطلاقا من مآخذ الأحزاب المحدودة ومطالبها، فوجدت الأحزاب السياسية نفسها تدخل في عملية فريدة لم تكن فاعلا رئيسيا فيها.

---

[345] - Abdelhak Azouzi et André Cabanis, op .cit, p . 322.

أنظر أيضا عبد الحق عزوزي، الدليل المغربي للاستراتيجيات والعلاقات الدولية، المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، فاس، المغرب، 2012، ص: 58.

أنظر أيضا عبد الحق عزوزي، التحديات والتحولات في العالم العربي، سلسلة محاضرات الإمارات العدد 149، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2012، ص: 61.

[346]- انظر عبد الحق عزوزي، لماذا تخلف العرب وتقدم الآخرون جذور الاستبداد وبذور النهضة، مرجع سابق، ص: 39.

ساهم الاستقرار والانفتاح السياسيان في إعطاء المغرب مصداقية كبيرة، قاريا ودوليا، وتقدير شركاء المغرب العالميين، وثقة كبار المستثمرين، كشركات "بوينغ" و"رونو" و"بوجو" و"سافران" و"إيرباس"، التي تتواجد شركاتها في المغرب. كما أن المغرب هو الذي نشر الإسلام الوسطي[347] في منطقة الساحل جنوب الصحراء، والعديد من دول أفريقيا اليوم تطرق باب التسامح والتكوين الدينيين المثاليين في المغرب، لتكوين أئمتها فوق التراب المغربي. فالمغرب انخرط بوتيرة سريعة في سياسة إعادة هيكلة الحقل الديني، وأعاد الاعتبار للتفكير العمومي كقاطرة لتدبير قضايا التحديث بالبلاد، وذلك بمراجعة العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لهذا المجال، كتأسيس معهد الأئمة والمرشدات. فتحصين الشأن الديني وتدبيره يعتبر من الدعامات المؤسسة للهوية الوطنية، وهوما جعل المؤسسات العليا للبلاد، منذ أن اعتلى العاهل المغربي الملك محمد السادس سنة 1999 العرش رسم استراتيجية دينية لم يعهدها تاريخ المغرب المعاصر، فلم يعد هذا المجال يخضع لاستراتيجيات قطاعية أو ظرفية، محدودة الزمان والمكان، بل أصبح ينظم وفق منظور شامل أعطى نتائجه على أرض الواقع.

الفقرة الثانية: غياب الأمن والحرية والعدالة ببلدان الربيع العربي بعد الثورة

عندما أسقطت شعوب دول الربيع العربي " الأنظمة الديكتاتورية" التي كانت تحكمها بثورات كانت سلمية في معظمها ساد الاعتقاد بأن الناس سينعمون بالسلام والرفاهية والحرية التي حرموا منها على مدى عقود غير ان العنف استمر وتصاعد وأسقط عشرات الضحايا في مصر أما في تونس فقد اغتيل أحد زعماء المعارضة كما أن ليبيا واليمن تخوضان مخاضا أمنيا عسيرا.

أولا: غياب الحريات بتونس ومصر

أ- التوجس الأمني بكل من تونس ومصر

لم تظهر في مصر أو تونس قوات شرطة وأجهزة أمنية تخضع إلى مساءلة حقيقية أمام سلطات مدنية منتخبة ديمقراطياً، على الرغم من مرور عدة سنوات على الانتفاضتين

347 Jean claude Martinez, Le roi stabilisateur, selad/ Jean-cyrille Grodefroug, candé- sur-noireau, Paris, 2015, p : 149/150.

الشعبيتين اللتين أجبرتا زعيمي البلدين على التنحي عن السلطة. إذ لاتزال وزارتا الداخلية في البلدين صناديق سوداء تكتنفها عمليات صنع قرار مبهمة، وتحكمهما شبكات من الضباط الذين قاوموا الإصلاح الهادف والشفافية المالية والرقابة السياسية.

وإلى أن تصلح حكومتا البلدين القطاعين الأمنيين فيهما بدلا من مهاندتهما،[348] ستزداد ثقافة حصانة الشرطة من المساءلة، وسيظل التحول الديمقراطي مستحيلاً في مصر وعرضة إلى الخطر في تونس.

ب- ضياع فرصة الإصلاح

أتاحت الانتفاضتان في مصر وتونس فرصتين مهمتين لبدء عملية إصلاح قطاع الأمن: في أعقاب الانتفاضتين مباشرة، عندما كان التأييد الشعبي على أوسعه وكان القطاع أضعف من أن يقاوم، وبعد تشكيل الحكومات الانتقالية الجديدة في أعقاب الانتخابات العامة، والتي منحت القادة السياسيين في البلدين الشرعية والتفويض اللازمين لوضع الإصلاح في مقدمة الاهتمامات. لم يتم تعزيز الإجراءات الأولوية بقدر كاف من وحدة الهدف، وبالبناء الفعّال للائتلافات السياسية والتوافق الاجتماعي أو بالسياسات الإصلاحية المتماسكة.

في خضم حالة الاستقطاب السياسي الحاد، واجهت الأحزاب الإسلامية التي دخلت الحكومة بفضل الانتخابات اتهامات من جانب خصومها العلمانيين باستغلال أجندة الإصلاح للسيطرة على القطاعات الأمنية و"أسلمتها".

فإصلاح القطاع الأمني يجب أن يتم من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، إذ يجب أن تتم عمليات التصميم المؤسّسي وصنع السياسات وضمان الامتثال من أعلى إلى أسفل، غير أنه ينبغي إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لبناء التوافق

[348] Voir, An overvieu of the Arab security sector Amidst political Transition: A Reflection on legacies, functions and perceptions,Economic and social commission for western Asia (ESCWA) United Nations, New York en date de 3 JUILLET 2013. Voir également, Yezid Sayigh, Missed opportunity, the politics of police reform in Egypt and Tunisia, Carnegie, Middle East center, mars 2015.sur sit: y-sayigh-2015-carnegieedownent.org, consulté le 01/12/2019 à13H00

العريض في الآراء، وتوفير الشفافية، وتوليد الضغط المكمّل على قطاع الأمن كي يستجيب ويمتثل.

ينطوي إصلاح القطاع الأمني، والذي يشمل قوى الشرطة والقوات شبه العسكرية (الدرك) وأجهزة الأمن الداخلي المختلفة الخاضعة لوزارة الداخلية، مهام مترابطة عدة، ويتمثل الهدف الشامل للإصلاح في تحسين قدرات القطاع الأمني وكفاءته المهنية لأداء واجباته امتثالا للحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وبما أن مصر وتونس خرجتا من فترة طويلة من الحكم السلطوي القمعي، فقد كانت العدالة الانتقالية أيضا أحد المتطلبات المهمة للتحول الديمقراطي، على الأقل بالنسبة إلى ضحايا العنف الذي مارسته الشرطة خلال الانتفاضات التي تسبّبت في إطاحة مبارك وبنعلي وشركائهما الأقربين.

لا يمكن إتمام عملية التحول الديمقراطي من دون إصلاح القطاعات الأمنية المسيئة وتحويل علاقتهما بالسلطة، بيد أن احتمالات عدم تحقيق إصلاح جذري وشامل للقطاع الأمني في مصر وتونس[349] كانت كبيرة منذ البداية. وحتى لو توجت عملية الإصلاح بالنجاح، فلن يكون ذلك سوى بعد عملية تدريجية وطويلة الأمد.

فالعجز عن حل أو تخفيف الصراعات السياسية والإيديولوجية المريرة التي عرقلت مسار الانتقال في كل من مصر وتونس بعد العام 2011 جعل من الصعب بمكان إحياء إنفاذ القانون بفعالية أو تحسين الكفاءة المهنية والقدرات العملياتية لقطاع الأمن، ناهيك عن إرغام ذلك القطاع على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحوكمة. وبدلا عن ذلك، فإن دولة "بوليسية" تظهر في مصر الآن فيما تعود المراقبة السياسية في تونس، فما كان ممكنا من الناحية السياسية في الأيام الأولى للانتفاضات أصبح أكثر صعوبة الآن، إن لم يكن خارج نطاق البحث تماما.

[349] Jean- Pierre Séréni, aprés Ben Ali, quelle police en Tunisie ? le Monde diplomatiqueen ,1er Avril 2011

ففي تونس، التي ينظر إليها على نطاق واسع باعتبارها قصة نجاح نسبية للانتقال الديمقراطي، لاتزال وزارة الداخلية هي "الصندوق الأسود" الذي يواصل التهرب من الرقابة المدنية الفعالة، وأصبحت نقابات الشرطة جماعة ضغط نشطة تعارض جهود الحكومة لتأكيد سلطتها. من الناحية النظرية، يمكن أن يؤدي تشكيل حكومة ائتلافية تضم حزب "نداء تونس" العلماني وحزب النهضة الإسلامي في شباط/فبراير 2015 إلى بذل جهود متضافرة لفرض سيطرة ذات مغزى على القطاع الأمني[350]. ولكن في واقع الأمر من المرجح أن يصبح القطاع الأمني موضع نزاع بين الأحزاب الرئيسة ويستغل تنافسها لحماية استقلاليته ومصالحه الخاصة.

أما في مصر فتجلت الاتجاهات والديناميكيات الانتقامية بوضوح وبصورة حية، فلم تقم مصر بإصلاح بعيد الأثر لقطاع الأمن. حيث وصف أحد الباحثين " صنع دولة تعمل لصالح شعبها" بأنها "التحدي الأساسي الذي طرحته الثورة المصرية"، بيد أن هذه المهمة كانت تتطلب بصورة مماثلة تحقيق تحول مواز لقطاع الأمن الضخم التابع لقيادة وزارة الداخلية، إذ قدر عدد منتسبي القطاع الأمني بمليون شخص في أقل تقدير عندما اندلعت انتفاضة العام 2011، بينما تشير التقديرات الأكثر شيوعا إلى أنه كان يعد ما بين 1.5 و1.7 مليون شخص.

بدلا من إصلاح قطاع الأمن، اتخذت مصر منحى إعادة تشكيل الدولة البوليسية التي كانت قائمة في عهد مبارك. فقد ساهم الفشل في السعي إلى الإصلاح الشامل مساهمة مباشرة في إطاحة الرئيس آنذاك محمد مرسي في تموز/يوليو2013، أول رئيس مدني يتولى المنصب من خلال انتخابات تنافسية حقيقية، وإعادة تأكيد السلطوية الكاملة.

[350] L'article 19 de la constitution tunisienne stipule en effet que les forces de sécurité nationale sont des forces républicaines chargées de préserver le sécurité et i 'ordre public, de veiller à la sécurité et à la protection des individus, des institutions et des biens , de l'application de la loi dans les limites du respect des libertés en toute neutralité ; Voir constitution de la république tunisienne, promulguée le 27 janvier 2014.

ومنذ ذلك الحين، تقوم دولة بوليسية أشد قسوة[351] في قمعها وأكثر هيمنة من الناحية السياسية بالمقارنة مع عهد مبارك بإعادة بناء نفسها تحت سيادة الجيش. وتبشر القوانين الصارمة على نحو متزايد، والخطاب القومي الذي يتسم بالغلو، وتوسيع دور القطاع الأمني والقوات المسلحة في جميع جوانب الحياة المدنية[352]، بمجيء نظام سياسي أكثر سلطوية يقوم على قبول مجتمعي أوسع بالممارسات القمعية التي يقوم بها الجهاز القسري للدولة.

ثانيا- فشل العدالة الانتقالية

سلط القطاع الأمني في مصر وتونس الضوء على إصلاحات انتقائية طفيفة مثل إقالة أو إعادة تعيين بعض كبار الضباط أو إطلاق أنشطة التوعية العامة أو إدخال التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى مناهج أكاديميات الشرطة. بيد أن هذه كانت ترميمات شكلية سهلة تفضلها كثيرا وزارات الداخلية في المنطقة العربية وغيرها بدلاً من القيام بإصلاحات جديّة، ولم تغيّر شيئا من الناحية الفعلية .

وبالأهمية نفسها، فشلت الحكومات الانتقالية في تحقيق العدالة الانتقالية لضحايا عنف الشرطة خلال الانتفاضات، على الرغم من سعي أسرهم لذلك بقوة والدعم الشعبي الواسع الذي حظيت به القضية. علاوة على ذلك، كان ذلك جزءا لا يتجزأ من الفشل في بدء إصلاح حقيقي توافقي للسلطة القضائية، والذي يعتبر مكملا لإصلاح القطاع الأمني بسبب الحاجة إلى ضمان[353] قيام النيابة العامة بالتحقيق الجدّي في انتهاكات حقوق الإنسان وتقييد صلاحية القضاء العسكري في محاكمة المدنيين، من بين أمور أخرى.

في تونس، تم تأسيس وزارة العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في أواخر العام 2011، وفي كانون الأول/ديسمبر 2013 صدر قانون العدالة الانتقالية الذي واجبه أن يسعى، من بين أمور أخرى إلى التدقيق على موظفي الخدمة المدنية بشأن الانتهاكات السابقة في عهد بن

---

[351] VOIR, Manifestations anti-Sissi en Egypte, plusieurs arrestations, article publié PAR LE JOURNAL Le Figaro avec AFP le 21.09.2019.

[352] Voir, le rapport mondial 2019 sur l'Egypte sur le site de l'organisation Human Rights Watch :https://www .hrw.org/fr/world-repport/2019/contry-chapters/326294

[353] .وحيد الفرشيشي، دسترة الحريات الفردية قراءة حقوقية للدستور التونسي الصادر في 27 يناير/جانفي2014، كتاب جماعي، الحريات الفردية تقاطع المقاربات، مصدر مذكور سابقا، ص. 53.

علي وإجراء الإصلاح القضائي حيث أحيل اثنان من وزراء الداخلية السابقين، وخمسة مدراء عامين في الوزارة، وعدد من ضباط الأمن من ذوي الرتب المتوسطة والرفيعة للمحاكمة من جانب محاكم عسكرية، ولكن تم تخفيض عقوبتهم في الاستئناف في صيف العام 2012، ولم تتم محاكمة سوى حالة واحدة بسبب التعذيب في عهد بن علي، تعلقت حصرا بضباط من الجيش تم استجوابهم في العام 1991على خلفية الاشتباه بصلتهم بحركة النهضة المحظورة .

في مصر، خلصت لجنة تحقيق في نيسان/أبريل 2011 إلى أن قوات الشرطة هي التي أوقعت معظم الضحايا خلال الانتفاضة؛ بيد أن ذلك لم يؤدّ إلى بدء إجراء قضائي بحقها. وفي تموز/يوليو2013، عيّن الرئيس المؤقت عدلي منصور أول وزير في مصر للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، غير أن وزارته تفتقر إلى مجال اختصاص واضح، ويعود ذلك إلى أن دستور كانون الثاني/يناير 2014 المعدّل يشترط أن يصدر البرلمان الجديد قانون العدالة الانتقالية خلال ولايته الأولى التي تستمر لمدة خمس سنوات، الأمر الذي يفضي إلى تأخير بداية أي عملية عدالة انتقالية.

هذه الإخفاقات المتسلسلة سمحت للشرطة بالعودة مع مرور الوقت إلى نظرتها السابقة، في أن التحدي الرئيسي الذي يواجهها يتمثل في استعادة هيبتها والقدرة على أن يخافها المواطنون، وفي موازاة ذلك، اشتد امتناع قطاع الأمن عن الاستجابة للسلطات الانتقالية التي سعت إلى فرض الرقابة والمساءلة الهادفة. لم تكن تلك مقاومة للأسلمة، بل للحوكمة الديمقراطية عموما، كما أكدت ذلك عمليات المداهمة التي قامت بها الشرطة على المنظمات العلمانية مثل "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" في كانون الأول/ديسمبر 2013 وحظر "حركة شباب 6 أبريل" في نيسان/أبريل2014 والمضايقة المتزايدة للنشطاء العلمانيين في تونس.

عكس دستورا كانون الثاني/يناير 2014 الجديدان في مصر وتونس هذا الاتجاه، فقد نصّ الدستور المصري على أن الشرطة موالية بصورة مباشرة "للشعب"، ما يفضي إلى الحيلولة دون مساءلتها أمام أي سلطة مدنية، سواء كانت منتخبة أو خلاف ذلك، أما نظيره

التونسي فقد اشترط على القطاع الأمني أن يحترم الحريات ويبقى محايدا، ولكنه لم ينص صراحة على أنه مسؤول أمام السلطات المنتخبة ديمقراطياً أو أي هيئات رقابية محدّدة .

وبدل أن يكون هناك قطاع أمني يعمل لخدمة المواطنين والحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم، فقد انتقل هذا القطاع مع المرحلة الانتقالية المتقلبة في مصر وتونس باعتباره طرفا مؤسسيا مستقلا عن المجتمع المدني والميدان السياسي.

لكن مع تفاقم انعدام الأمن وتراجع التقيد بالقانون بشكل متزايد، انقلب المجتمع من تأييده الأولي للانتفاضات إلى قبول عودة الشرطة، ما يعكس حقيقة أن المجتمع ينظر إلى الدولة كأداة لتوفير الأمن وإنفاذ القانون، كما يفعل بالنسبة إلى "المنافع العامة" والاستحقاقات الأخرى مثل فرص العمل والرعاية الاجتماعية.

كما ينص القانون التونسي على أن تنظر الدوائر المتخصصة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،[354] ومن هذه الانتهاكات القتل العمد، والاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة". كما يعطي القانون للدوائر المتخصصة صلاحية النظر في بعض أنواع القضايا التي ستحيلها لها هيئة الحقيقة والكرامة، ومنها تزوير الانتخابات، والفساد المالي، وسوء التصرف في المال العام، ودفع الأشخاص إلى الهجرة الاضطرارية لأسباب سياسية.

ومن بين بواعث القلق النقطة المتمثلة في إعطاء الدوائر المتخصصة صلاحية النظر في "الانتهاكات" المتعلقة بتزوير الانتخابات والدفع إلى الهجرة الاضطرارية، وهي أعمال غير مجرمة لا في القانون الجزائي التونسي ولا في القانون الدولي.[355] وقالت "هيومن رايتس ووتش" إن على المجلس الوطني التأسيسي تعديل الفصل الثامن من قانون العدالة الانتقالية لإلغاء جرائم تزوير الانتخابات والهجرة الاضطرارية، ولحماية الأشخاص من التعرض إلى المحاكمة بسبب أعمال لم تكن مجرمة في القانون الوطني والدولي أثناء ارتكابها.

[354]- راجع الفصل 23 من الدستور التونسي.

[355]- أسماء الغربي: العدالة الانتقالية في فترة الانتقال الديمقراطي، إصدار مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، الطباعة واشهار الكتب، الطبعة الأولى 2014، ص: 5.

إضافة إلى ذلك، يقترح القانون إمكانية إعادة محاكمة شخص ما بتهم جنائية تتعلق بنفس الجرم، وهو انتهاك لأحد أهم مبادئ سلامة الإجراءات التي يكفلها القانون الدولي.

تبدأ مصداقية المحاكم المتخصصة بعملية اختيار القضاة. وقالت "هيومن رايتس ووتش" [356](Human Right Watch) في هذا الشأن أنه يتعين على المعني بالأمر تبني الطريقة التي ينص عليها الدستور التونسي الجديد. يُذكر أن الدستور الجديد ينص على تسمية القضاة بأمر رئاسي بناء على رأي مطابق من المجلس الأعلى للقضاء، ويجب أن يشمل الامر المتعلق بالدوائر المتخصصة إجراءات لتعيين القضاة والنيابة تتماشى مع مبادئ الاستقلالية والحياد. كما يجب أن ينصّ على جميع مراحل العملية القضائية، بما في ذلك التحقيق، والادعاء، والمحاكمة، وأن يشتمل على أحكام تتعلق بحماية الضحايا والشهود وموظفي القضاء.

أما تجربة المغرب المتقدمة في مجال العدالة الانتقالية، فقد عرفت[357] تطورا متقدما وراقيا وذلك بفضل عبقرية الملك محمد السادس وحكمته، حيث استطاعت المملكة أن تشق الطريق باستمرار وانتظام لتخطو خطوات حثيثة على درب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جعلت من المغرب استثناء فريدا على مستوى شمال إفريقيا، فقد عرف المغرب في ظل قيادة الملك محمد السادس تطورا ملموسا مكنه من الحصول على مكتسبات عدة على جميع الأصعدة ما جعله يحتل مكانة مرموقة بين صفوف الأمم على الصعيدين الدولي والعربي والإفريقي.

فمنذ اعتلائه الملك العرش، عرف مسار إصلاح قطاع العدالة في المغرب محطات بارزة[358]، إلا أن الحراك الاجتماعي الذي شهده المغرب في سنة 2011، أرسى مسار هذا الإصلاح من الناحية الدستورية والقانونية، ومنذ صدور ميثاق إصلاح منظومة العدالة في

---

[356] - هي أكبر منظمة حقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، يجري باحثوها تحقيقات لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الانسان في جميع انحاء العالم، بدأت في العمل منذ سنة 1978 تحت اسم هيلسنكي ووتش، يقع مقرها في نيويورك ولها مكاتب في بلدان أخرى.

[357]- انظر، كمال عبداللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1 ،2013 ص21.

[358]- منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش في سنة 1999، حرص في عدد من خطبه على إثارة موضوع الإصلاح العميق للقضاء، كضرورة وطنية لإرساء قوام دولة الحق والقانون، غير انه بعد سنة 2011، خصوصا مع الحراك السياسي والاجتماعي في المغرب، كان لخطاب 9 مارس لحظته الفاصلة في بداية مسار جديد من إصلاح هذا القطاع.

2013، باشر الفاعل الرسمي سلسلة من الإصلاحات هدفت إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية.

ففي شهر أبريل 2017، عين الملك محمد السادس أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كأحد المحطات الرئيسية في مسار إصلاح القضاء في المغرب، التي عرفت زخما لافتا بعد التعديل الدستوري سنة 2011[359]، والذي كرس استقلالية السلطة القضائية في المغرب. وقد كان هذا التعيين جزء من مشروع واسع النطاق لإصلاح قطاع العدالة، حيث تضمن بالإضافة إلى تأسيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، أيضا استقلالية النيابة العامة عن وزارة العدل، والتحديث الإداري والتقني لقطاع العدل بهدف تسريع الاحكام وتكريس نزاهة واستقلالية القضاء.

وبالرغم مما يظهر من الوهلة الأولى على أن هذه الإصلاحات كانت رد فعل على احتجاجات حركة 20 فبراير والتي من بين نتائجها الإصلاحات الدستورية في سنة 2011، إلا أن النظر المعمق لمسار اصلاح القضاء في المغرب يكشف أن منحى هذا الإصلاح عرف دينامية لافتة منذ تسعينيات القرن الماضي.

في بداية التسعينات، عملت الدولة على إحداث محاكم إدارية متخصصة بهدف التأسيس لدولة الحق والقانون عبر مدخل الإصلاح القضائي. وقد كان الغرض آنذاك هو البت في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها. كما تم أيضا إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، ليتم الانتقال إلى تأهيل قضاء الأعمال بإحداث محاكم تجارية متخصصة لتشجيع الاستثمار سنة 1997.

ومنذ سنة 1999، حرص العاهل المغربي في عدد من خطبه[360]، على إثارة موضوع الإصلاح العميق للقضاء، كضرورة وطنية لإرساء قوام دولة الحق والقانون. وقد شهدت هذه الخطب تطورا ملحوظا في تعاطيها مع مسألة الإصلاح، حيث ابتدأت على شكل توصيات وملاحظات، لتنتقل بعدها إلى مرحلة جديدة تمثلت في صياغة آليات إجرائية، حيث تم إحداث

[359]- من الفصل 107 إلى 128 من الدستور المغربي لسنة 2011..

[360]- بمناسبة عيد العرش لسنة 2008 أكد جلالة الملك على منهجية إصلاح القضاء، بقوله: ولهذه الغاية ندعو حكومتنا للانكباب على بلورة مخطط مضبوط للإصلاح العميق بقضاء ينبثق من حوار بناء وانفتاح واسع على جميع الفعاليات المؤهلة المعنية مؤكدين بصفتنا ضامنا لاستقلال القضاء حرصنا على التفعيل المثل لهذا المخطط من أجل بلوغ ما نتوخاه للقضاء من تحديث ونجاعة في إطار النزاهة والتجرد من المسؤولية".

هيئة الإنصاف والمصالحة بتاريخ 7 يناير 2004، واشتغلت على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1956 إلى نهاية 1999[361]، ومارست مهاما ترتبط بالتقييم والبحث والتحري والتحكيم والاقتراح، فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حصلت في الفترة المذكورة أعلاه، والمتمثلة في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب، إلا أنه وبعد سنة 2011، خصوصا مع الحراك السياسي والاجتماعي في المغرب، سيكون لخطاب 9 مارس 2011، لحظته الفاصلة في بداية مسار جديد من إصلاح هذا القطاع بالمغرب، وتم إقرار دستور جديد في يوليوز من نفس السنة.

- الدستور الجديد ورهان استقلالية السلطة القضائية

تضمن دستور سنة 2011، عددا من المبادئ الدالة والتي دفعت بمسار إصلاح القضاء نحو أجرأة فعلية، من خلال تنصيصه بشكل واضح على كون القضاء يشكل سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية[362]، عوض تسمية جهاز القضاء التي كانت في الدستور السابق، وأيضا توسيع كل من تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ليشمل وجود شخصيات غير قضائية به، وأيضا صلاحيات المجلس الاعلى للسلطة القضائية ليشمل اختصاصات غير تقليدية، مثل حماية استقلال القاضي وإبداء رأيه في القوانين التي تهم العدالة واصدار تقارير سنوية حول وضعية العدالة ومناقشة تقارير السياسة الجنائية التي ينفذها رئيس النيابة العامة.

كما تضمن أيضا حرية التعبير وحق التأسيس والانتماء الجمعوي للقضاة[363]، وأيضا بعض المبادئ التي تهم حقوق المتقاضين والمحاكمة العادلة والدفاع، مثل حق التقاضي وحق الحصول على أحكام داخل آجال معقول وقرينة البراءة لفائدة المتهم والتعويض عن الخطأ القضائي ومنع انشاء المحاكم الاستثنائية والتزام السلطات بتنفيذ الاحكام القضائية، وقد كان الرهان منصبا، مباشرة بعد سنة 2011، على تنزيل هذه المبادئ الدستورية العامة وأجرأتها

[361] A.Labdaoui,L'IER : un transformateur politique, et voir aussi , D.EL Yazami, l'instance équité et réconciliation, transition politique, histoire et mémoire, dossier, mémoire et réconciliation, confluences méditerranée ; N° 62 ,2007,P .P 15-24 et P.P 25-34

[362]- الفصل 107 من الدستور.

[363]- الفصل 111 من الدستور.

على أرض الواقع في شكل قوانين تنظيمية، حيث اختلفت رؤى الفاعلين في مجال العدالة بمناسبة إطلاق "الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة" في سنة 2012.[364]

وتعد هذه المحطة، من أبرز محطات إصلاح قطاع العدالة التي حظيت بمواكبة حكومية أشرف عليها الوزير السابق للعدل والحريات "المصطفي الرميد"، حيث قام العاهل المغربي بتنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني، والتي تضمنت 40 شخصا مثلت جميع المؤسسات الدستورية والقطاعات الحكومية والقضائية فضلا عن تمثيلية وازنة للمجتمع المدني ومختلف الفعاليات المؤهلة المعنية بإصلاح منظومة العدالة. حيث حرص الوزير وبعد تعيينه، على إطلاق حوار وطني حول إصلاح القضاء بهدف الوصول إلى ميثاق وطني يشترك الجميع في إقراره، وعمل أيضا على الحصول على مباركة ملكية لهذه المبادرة، وهكذا استقبل الملك في 6 ماي 2012، أربعين عضوا مشكلين للهيئة[365].

وقد عملت الهيئة في إعداد الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، من خلال عقدها لعدد من المؤتمرات والندوات والاجتماعات، فضلا عن الزيارات الميدانية واللقاءات مع ممثلي المجتمع المدني وغيره، بغية الوصول إلى صيغة مشتركة توافقية. حيث تم عقد 11 ندوة جهوية واكبتها زيارات ميدانية لمعاينة المحاكم، وعقد جلسات عمل واستماع مع قضاتها وموظفيها ومحاميها، كما عقدت الهيئة العليا 41 اجتماعا داخليا، وتلقت استشارات كتابية لـ 111 هيئة حزبية ونقابية ومهنية، مع عقد 104 ندوة مواكبة على صعيد المحاكم، ومشاركة 200 جمعية من منظمات المجتمع المدني، إلا أن خروج الميثاق في سنة 2013، وما واكبه من حركية على مستوى الفاعلين في مجال العدالة، أوجد معه خلافا بين مختلف الأطراف حول ثلاث نقاط اساسية، ارتبطت بمدى استقلال هذه السلطة ودور وزارة العدل

[364] Jean-Noel Ferrié & Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine," Confluences Méditerranée, no. 78, 2011, p. 25.

[365] Mohamed Madani, "Constitutionnalisme sans démocratie: La fabrication et la mise en œuvre de la constitution marocaine de 2011," in Omar Bendourou, Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.), La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique: Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013, deuxième édition Casablanca: Edition La Croisée des Chemins, 2015, p. 5

في المرحلة الموالية ثم ضمانات الاستقلال الفردي للقضاة، وأيضا موضوع استقلال النيابة العامة.[366]

وقد أثار الفصل 107 من الدستور الخاص باستقلال السلطة القضائية جدلا بين الفاعلين حول مفهوم الاستقلالية في حد ذاته وأبرز تفسيران؛ الأول يركز على استقلال القاضي كشخص يصدر الاحكام ومن ثمة أن على السلطات الأخرى توفير الأدوات الضرورية لخدمة هذا الاستقلال؛ التفسير الثاني يذهب إلى الاستقلالية المؤسساتية، ومن ثمة استقلال السلطة القضائية[367] مؤسساتيا من حيث إدارة المرفق القضائي وتوفره على مالية مستقلة، وقد كان يقصد أصحاب هذا التفسير استقلال كل المرافق القضائية من مؤسسات مركزية إلى المحاكم بمختلف مناطق المغرب.

وفي ما يرتبط بالقضاة، فقد منح الدستور المغربي الجديد، بشكل عام، ضمانات للقضاة تهم تدبير وضعيتهم المهنية من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمرتبطة بالتعيين والترقية والانتقال والتأديب إلى مرحلة التقاعد[368]، كما منحت للقضاة عدد من الحقوق ذات العلاقة بحرية التعبير وتأسيس الجمعيات والانتماء اليها، وبما ان بعضا من هذه الحقوق كان متوقفا على صدور القانونين التنظيميين لتفصيلهما وأحيانا توضيحهما، فقد كانت السمة الغالبة التي طغت على مناقشة هذا الموضوع هي محاولة المشرع (السلطة التنفيذية باعتبارها مقدمة مشاريع القوانين والبرلمان) التقليص من إطلاقية تلك الحقوق كما وردت بالدستور، وهكذا تم تفريع واجب تحفظ القضاة، ليكون مقلصا من حرية التعبير، وتم منع القضاة من تسيير الجمعيات المدنية والاكتفاء فقط بالجمعيات المهنية الخاصة بهم، منعا لأي اختلاط مع فعاليات المجتمع المدني بشكل منظم.

[366]- كلمة الاستاذ مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، رئيس الهيئة العليا للحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة.

[367]- محمد بوزلافة، دراسة حول استقلال السلطة القضائية بالمغرب، جمعية عدالة، مطبعة دار القلم، الرباط، دجنبر 2013، ص 3.

[368]- الفصل 113 من الدستور..

كذلك، كان موضوع استقلال النيابة العامة[369] في المغرب عن وزارة العدل، من المواضيع الخلافية الحادة بين الفاعلين في مجال العدالة، خصوصا بعد المرحلة التي تلت الدستور مباشرة، إذ اعتبرت السلطة التنفيذية ومعها جزء كبير من الفاعلين السياسيين أن الدستور لم يحسم في وضع النيابة العامة من حيث الجهة التي تتبع لها بل ترك أمرها للقانون بعد الحوار، لكون الفقرة الثانية من الفصل 110 من الدستور نصت على ما يلي: *يجب على قضاة النيابة العامة تطبيق القانون. كما يتعين عليهم الالتزام بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي يتبعون له.*

وقد ذهب هذا التوجه إلى أن إبقاء تبعية النيابة العامة لوزارة العدل يعتبر ضمانا لمحاسبتها من طرف البرلمان في موضوع تنفيذ السياسة الجنائية، فيما رأى فريق آخر في مقدمتهم الجمعيات المهنية للقضاة وبعض الفاعلين الحقوقيين والأكاديميين، أن الدستور أعطى لأعضاء النيابة العامة صفة قضاة، وذلك على خلاف العديد من التجارب الدولية، ومن ثمة جعلهم خاضعين للنظام الأساسي للقضاة، كما ذهب أصحاب هذا التوجه إلى أن الدستور تحدث عن سلطة قضائية واحدة ولم يفرق بينها – أي بين القضاة والنيابة العامة – وأن المقصود بالسلطة التي يتبعون لها والواردة في الفصل 110 من الدستور، هي السلطة الرئاسية داخل القضاء وهي إحدى خصائص النيابة العامة، وأن وسائل المحاسبة والمراقبة هي متعددة، فضلا عن أن تجربة رئاسة السياسي للنيابة العامة لم تكن مثالية في الفترة السابقة، وقد حسم القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الاساسي للقضاة بناء على توصية الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة هذا النقاش لصالح استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل.

منذ سنة 2011 كانت حصيلة الاصلاح القضائي في المغرب؛ صدور قانونين تنظيميين تمت الاشارة إليهما أعلاه؛ وقانون آخر عادي مكون من عشر مواد ينظم في معظمه الجانب الهيكلي والإداري لرئاسة النيابة العامة بعد استقلالها؛ كما تم تنصيب مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية من طرف الملك في شهر أبريل من سنة 2017؛ وتم نقل

[369]- العديد من الأكاديميين المغاربة عبروا بصراحة عن ضرورة استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل، منهم الباحث في القانون الدستوري الأستاذ أحمد مفيد (أنظر تصريحه لموقع العدالة التنمية على الرابط الآتي:
https//goo.gl/phjw3h.تاريخ زيارة الموقع 2020/02/05 على الساعة 21h20

صلاحيات وزير العدل إلى الوكيل العام لمحكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة في شهر أكتوبر من نفس السنة.

أما فيما يخص الاستقرار الأمني والعيش الكريم فقد احتل المغرب المركز الثاني والثلاثون على الصعيد العالمي، والثاني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مؤشر "أفضل دول العالم" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي[370] ومحطة "USNEWS" الأمريكية، والذي شمل 60 دولة اعتبرها أفضل دول للعيش؛ في مقدمتها ألمانيا، بناء على استطلاع آراء أزيد من 162 ألف رجل أعمال.

وجاء اختيار المغرب اعتمادا على مجموعة من المعايير، من بينها الاستقرار الأمني والسياسي، خصوصا في الظروف الحالية التي يعرف فيها العالم حالة من الفوضى الأمنية، بالإضافة إلى معايير التنمية البشرية، ومدى نفوذ البلد وقوته الاقتصادية والعسكرية.[371]

أما لقبه "سيد الاستقرار"، هو اللقب الجديد الذي أحرزه المغرب بعد عواصف الربيع العربي، ولا أحد يستطيع أن ينافسه أو ينازعه من دول العالم الثالث على هذا اللقب التاريخي. ما هو السر الذي كان وراء هذه النعمة التي لا تقدر بثمن؟

الكثير من المحللين والمتتبعين للشأن السياسي بالمغرب، يحاولون إرجاع نعمة هذا الاستقرار إلى العقل الأمني[372] الذي لا ينام ولا يستقر له جفن إلا بعد أن ينام كل المغاربة، متناسين أو متجاهلين أن المغاربة شعب مسالم بالفطرة لا يخل بالتعاقدات التي التزم بها ولا يخون جلال البيعة التي تربى عليها.

---

[370]- المنتدى الاقتصادي العالمي هو منظمة سويسرية غير ربحية منوطة بتطوير العالم عن طريق تشجيع الاعمال والسياسات والنواحي العلمية وكل القادة المجتمعيين من اجل تشكيل العالمية.

[371]- عبد اللطيف الشنتوف: مرجع سابق، ص: 67.

[372]- تقرير صادر عن مركز التفكير الأمريكي " أتلانتيك كانصل" حول الاستقرار المغربي في المنطقة العربية، متوفر على الرابط. www.hespress.com.orbites اطلع عليه بتاريخ 20200/01/15 على الساعة الواحدة زوالا.

المبحث الثاني: دساتير ما بعد الثورات العربية

لا تكن الأنظمة السلطوية أي احترام لفكرة سيادة الدستور أو القانون؛ إذ هو أمر يتنافى مع طبائعها الاستبدادية التي ترى أنها أسمى من الدستور وأسبق عليه؛ فهي وليدة شرعية التاريخ البعيد، أو تعبير عن إرادة الله في أرضه، أو ترجمة لفكرة الثورة "المجيدة" ولتنظيمها الحزبي العتيد. ومن تمفهي تلجأ إلى الدستور بوصفه خادماً مطيعاً لأهدافها السياسية، ومطية لتمكين سلوكها القائم على آليات الضبط الأمني والتوزيع الريعي.

وحين ثارت العواصم العربية سنة 2011؛ كان من البديهي أن يكون لفكرة "الدستور" حضور كبير لدى الجماهير التي تتوق إلى التحول الديمقراطي السريع. وقد ثبت في الأذهان أن كتابة دستور جديد، سيمثل الوثيقة الحتمية لإنقاذ الشعوب من السلطوية ودساتيرها المزيفة التي فصلت على مقاساتها؛ لذا حاولت موجات الدسترة أن تؤسس لآليات تقوم بتقييد السلطة وتقنين سلوكها، وإعادة توزيعها وتداولها وفق القيم الجديدة التي أفرزتها الثورات.

وبهذا عرفت بلدان الثورات العربية دساتير جديدة[373]، ونذكر هنا خاصة تونس ومصر والمغرب، إلا أن الأمر يبدو للوهلة الأولى على أنه مجرد إصلاحات دستورية تتشابه في نصوصها وصياغتها، لكن الأمر يختلف هذه المرة عن سابقاتها من الدساتير المصاغة عن طريق دهاليز وأروقة السياسة والسياسيين وبعض النخب التي كانت تتحكم في وضع القوانين وذلك لمصلحتها الخاصة، علاوة على ذلك فإن الدساتير الجديدة كانت محل اختلاف بين بلد وأخر وذلك بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية وكذا الأمنية التي حكمت المنطقة في ظل عدم استقرار تام بمجمل الدول العربية، ما عدا اذا استثنينا الأنظمة الملكية وخاصة المملكة المغربية التي بادرت وأبانت عن حنكة سياسية لا مثيل لها من حيث التعامل الأمني مع المحتجين وامتصاص غضب الشارع بالتأكيد على الاستجابة لمطالبهم.

[373] Voir, Bernard-Maugiron, Nathalie : constitutional Reforms in Arab Contries in Transition . IEMed, Mediterranean Yearbook 2014,PP 47-54

المطلب الأول: الدساتير العربية الجديدة؛ من الغموض الى الوضوح

أفضت الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت مِن تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010 مكتسحةً المنطقة العربية بأسرها عام 2011،[374] إلى أكبر حركة إصلاح دستوري في العالم منذ سقوط الاتحاد السوفياتي. فالمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا والأردن واليمن، جميعها إما استبدلت دساتيرها أو عدلتها، وعرفت أكبر المظاهرات في تاريخها، مما زاد من الضغوط لإجراء إصلاحات شاملة في بنية الدولة والاقتصاد والمجتمع. تقدم الدساتير التي صيغت عدداً من العناصر الجديدة، لكنها تحتفظ أيضا بجزء كبير من الخصائص الدستورية التي كانت قائمة قبل عام 2011[375]. لقد أضافت معظم الدساتير الجديدة عددا من الحقوق، بينما احتفظت بشكل عام بنفس آليات التنفيذ، مع بعض الاستثناءات المهمة، كما نصت العديد من الدساتير المذكورة على تأسيس محاكم دستورية جديدة تتمتع بسلطات كبيرة لمراجعة التشريعات وقرارات السلطة التنفيذية، بهدف ضمان التزامها بتلك الدساتير. وتلعب اللامركزية أيضا دورا مهما في معظم الدساتير الجديدة، ولو بدرجات متفاوتة؛ إذ ينص بعضها على تفاصيل كثيرة حول كيفية إدارة عملية اللامركزية، بينما لا يزال بعضها غامضاً فيما يتعلق بالتفاصيل.

أخيرا، فإن كل الدساتير الجديدة تضم عددا من الإصلاحات الفريدة المتعلقة بأنظمة كل من الدول المعنية، ففي المغرب مثلا، ينص الدستور الجديد على حقوق جديدة مهمة للمعارضة السياسية،[376] وفي تونس، أضيف مبدأ التناسبية إلى المادة 49 من الدستور الجديد، بينما ينص دستور عام 2014 في مصر على تفاصيل كثيرة حول كيفية توزيع اعتمادات الموازنة السنوية على

[374]- معتز القرقوري: العدالة الانتقالية في تونس بين ضرورة المصالحة وهاجس الانتقام، مقال نشر بمجلة بحوث ودراسات قانونية العدد 9 صفاقص، تونس، ليوم 01 دجنبر 2014.

[375]- أسماء الغربي، العدالة في فترة الانتقال الديمقراطي، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، طباعة واشهار الكتب، طبعة أولى، 2014، ص. 05.

[376]- انظر الفصل 10 من الدستور المغربي ل 2011.

قطاعات مثل التعليم والصحة والبحث العلمي. جميع هذه التغييرات الجديدة تستحق درجة كبيرة من التمحيص، أولا من خلال دراسة كل من الدساتير الجديدة على حدة، لكن أيضا من خلال التحليل المقارن الذي يهدف إلى فهم ماهية الدروس الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في أنظمة سياسية معينة وتعديلها وتطبيقها في أماكن أخرى.

الفرع الأول: الدستور المغربي لسنة 2011، دستور السياسات العمومية ودستور المواطنة

انطلقت مرحلة النقاش العمومي حول الإصلاح الدستوري لسنة 2011 بعد خروج "حركة 20 فبراير"[377]، مطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بخطاب ملكي في التاسع من مارس سنة 2011 برهن على التفاعل السريع مع احتجاجات الشارع المغربي، وفتح المجال للإصلاح الدستوري، وفي هذا السياق عين الملك لجنة استشارية[378]، الغرض منها الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية ومع الفعاليات الشبابية والفكرية والعلمية والجمعوية المؤهلة وتلقي تصوراتها بشأن مراجعة الدستور؛ لترفع إلى الملك حصيلة أعمالها؛ حيث استقبلت اللجنة الاستشارية أغلب الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وعددا غير قليل من مكونات المجتمع من خلال اعتمادها على المقاربة التشاركية التي كانت مبنية بالأساس على هاجس امتصاص الغضب الشعبي. لقد شكل سياق تبلور دستور 2011، انعطافا حاسما في مسار "النموذج المغربي للإصلاح"، الذي تكرس منذ بداية الألفية الثالثة، وهو نموذج تأسس على نجاح الدولة في تحويل النقاش من الإطار الماكرو- سياسي إلى إطارات جزئية: القضاء، الجهوية، التنمية

[377]- حركة شباب 20 فبراير بالمغرب تضم نشطاء يطالبون بإصلاحات في المغرب، وقد انضمت لها قوى سياسية وحقوقية، وتقول الحركة أن أعضائها هم من المغاربة الذين يؤمنون بالتغيير، وهدفهم العيش بكرامة في مغرب حر وديمقراطي، وتؤكد استقلاليتها عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية.

[378]- بعد مرور 24 ساعة على الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011، الذي أعلن فيه محمد السادس عن مراجعة عميقة للدستور، شرع الملك في تطبيق هذا الإصلاح الدستوري الديمقراطي، المؤسس ، وذلك بإشرافه على تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور وتتكون من رئيس وثمانية عشرة عضوا ذوو كفاءات علمية مختلفة برئاسة عبد اللطيف المنوني الفقيه الدستوري والأستاذ الجامعي.

البشرية، حقوق الإنسان... ثم الانطلاق من خطاب الإصلاح كمرجعية واضحة للسياسات العمومية مع الحرص على إعطائه أبعادا أكثر تقنية وأقل تسيسا، حيث يختزل في ما سمي بالحكامة مما جعل خيار التحديث ينتصر على خيار الدمقرطة، وأخيرا ارتكز هذا النموذج على تحكم الدولة في أجندة الإصلاح عبر "تأميمها" إيديولوجية الإصلاح التي أصبحت جزءا من المشترك العمومي، مما كسر احتكارية الحقل الحزبي لإنتاج مطالب الإصلاح، خاصة مع قدرة الدولة على بلورة مرجعيات حديثة للإصلاح (تقرير الإنصاف والمصالحة، تقرير الخمسينية) بل ونجاحها في عملية "اختصار دورة المطالب" حيث لم تبقى الدولة أسيرة لمطالب المجتمع والأحزاب بقدر ما خلقت آليات مؤسساتية وموضوعاتية لإنتاج المطالب والتوصيات وتشغيل "التغذية الذاتية" للنظام السياسي.

لكن هذا النموذج تبينت محدوديته مع آثار الحراك الإقليمي الذي انطلق في عام 2011 وشكلت دينامية 20 فبراير امتداده، خاصة باعتبارها طلبا مكثفا على السياسة وعلى الإصلاح الدستوري الشامل، وبقراءتها كلحظة حاملة لمعادلة جديدة للإصلاح السياسي والدستوري، معادلة تتجاوز "المحاورة الثنائية" التي ظلت تطبع ملف الإصلاحات المؤسساتية، بين الأحزاب وبين الدولة، مما يطرح السؤال حول حدود التحولات العميقة في النسيج الاجتماعي وهل توحي بميلاد، ما يسميه بعض الباحثين، مجتمع المواطنين القادر على التعبير الذاتي عن مطالبه دون الحاجة إلى المرور الحتمي عن طريق الوساطات "التقليدية" خاصة مع التوفر على إمكانيات ولوج سهل إلى "الفضاء العمومي". يرتبط فقط بعودة الإشكالية الدستورية إلى الواجهة كعقدة مركزية الإصلاح، وبالحاجة إلى إصلاح السياسة والمؤسسات، ولكنه يرتبط بالعمق المجتمعي الذي انطلقت منه المطالب الدستورية وبدور الشارع في احتضان هذه المطالب، ثم باتساع غير مسبوق لدائرة الحوار العمومي حول قضايا الدستور. لاشك أن هذه الشروط التاريخية التي أطرت مسلسل بلورة دستور 2011 ، قد انعكست بالضرورة على طبيعة هذه الوثيقة، فعمق المطالب الدستورية والطريقة التي قدمت بها، والخلفية

الإقليمية الضاغطة، جعلت موضوع ومضمون الإصلاح الدستوري ينتقل من دائرة ضبط التوازن بين البرلمان والحكومة، إلى دائرة أكثر أهمية وهي توزيع الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية، ومن جهة أخرى أدى انفتاح الحوار العمومي حول المراجعة الدستورية، على المجتمع المدني والحركة الجمعوية إلى صياغة دستور تعتبر السلطة والمؤسسات هاجسه الوحيد، بقدر ما يجسد كذلك دستورا للمواطنة وللحقوق.

أما مرحلة ما بعد دخول دستور 2011 حيز التنفيذ، فقد كانت مطبوعة بالجدل السياسي حول تفعيل وتأويل نصوص الدستور واحترام روحه؛ حيث خيم نقاش سياسي داخل المشهد السياسي المغربي يرفع شعار تفعيل الدستور، استخدمته الحكومة لبناء وشرعنة برامجها وسياستها العمومية والقطاعية، كما أن المعارضة البرلمانية اعتمدت في جزء من استراتيجيتها وخطاباتها على مسألة الضغط على الحكومة وتحميلها مسؤولية التماطل في تفعيل الدستور، وتأثرت هذه المرحلة بالسياق الاحتجاجي والسياسي للدول العربية، مما جعل إعمال وتأويل الدستور في المغرب يتأرجح بين الديمقراطية والتفسير السلطوي. لكن الواقع أن مرحلة الاختبار الحقيقي للدستور ووضع مقتضياته أمام محك الممارسة بعد نهاية الولاية التشريعية الأولى التي تلت دخول الدستور حيز التنفيذ، وتنظيم انتخابات تشريعية في السابع من أكتوبر من سنة 2016 لفرز حكومة جديدة، حيث عرفت هذه المرحلة بروز العديد من الإشكالات والأسئلة الدستورية والسياسية التي أفرزتها بعض البياضات والفراغات الدستورية وتميزت هذه المرحلة بسيادة نقاش عمومي سياسي/إعلامي يبحث على حلول سريعة وعلى إجابات شبه جاهزة في الدستور لكل الإشكالات الدستورية والسياسية بما فيها القضايا التي لا علاقة لها بالنص الدستوري . وبناء على هذا التقديم، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل محاور متقاطعة وذات العلاقة بأهم المستجدات التي عرفتها الوثيقة الدستورية لسنة 2011.

هذا ما سنحاول تحليله في فقرتين، الأولى سنخصصها لمستجدات السياسات العمومية التي جاء بها الدستور، ثم نعرج في فقرة ثانية عن المستجدات التي جاء بها في موضوع المواطنة.

الفقرة الأولى: الدستور المغربي الجديد دستور السياسات العمومية الترابية

مقارنة بالوثائق الدستورية السابقة، يبدو أن التنظيم الإداري اللامركزي[379]، قد حظي باهتمام غير مسبوق من جانب المشرع الدستوري في ظل دستور 2011، الذي حمل عددا من المستجدات سمحت بإعطاء نفس جديد للامركزية الإدارية، كما مكنت من جعل هذه الأخيرة في قلب القانون الدستوري، على نحو ما يبدو جليا في القضايا التالية: الحيز الذي خصصه لموضوع التنظيم الإداري عموما وللتنظيم الإداري اللامركزي خصوصا، حيث أفرد للجهات والجماعات الترابية الأخرى بابا خاصا[380]، علاوة على فصول أخرى تندرج في هذا الباب تناولت هي الأخرى بعض الجوانب المتعلقة بموضوع اللامركزية الإدارية، مثل التأكيد على الطابع اللامركزي للتنظيم الترابي للمملكة،[381] وتمكين المواطنين من حق الحصول على المعلومة الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام،[382] وتعبئة الجماعات الترابية ـ إلى جانب الدولة والمؤسسات العمومية ـ لكل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من بعض الحقوق، مثل الحق في الصحة والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والحصول على تعليم عصري[383]، وتمثيل الجماعات الترابية في إطار مجلس المستشارين،[384] وإدراج

[379]- يقصد بالتنظيم الإداري اللامركزي هو إعطاء جزء من الوظيفة الإدارية لهيئات محلية (الجماعات الترابية) تمارسها بواسطة مجالس منتخبة ديمقراطيا تحت إشراف ورقابة الوزارة الوصية أو ممثليها على الصعيد المحلي، وهو ما يسمى بالوصاية الإدارية، (أنظر محمد الأعرج القانون الإداري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الطبعة الرابعة، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2015، ص: 78 وما يليها.

[380]- أنظر الباب التاسع من الدستور المغربي لسنة 2011، الباب يتكون من 12 فصلا من الفصل 135 إلى 146.

[381]- الفصل الأول من الدستور المغربي لسنة 2011.

[382]- الفصل 27 من الدستور.

[383]- الفصل 31 من الدستور.

[384]- الفصل 63 من الدستور.

نظـام الجماعـات الترابيـة ومبـادئ تحديـد دوائرهـا الترابيـة، ونظامهـا الانتخابي ومبـادئ تقطيـع دوائرهـا الانتخابية،[385] وإيداع مشـاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية بالأسبقية لـدى مجلـس المستشـارين،[386] وتصويـت مجلـس النـواب النهائـي بالأغلبيـة المطلقـة لأعضائـه الحاضرين علـى مشـاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية،[387] ومصادقـة مجلـس النـواب النهائيـة علـى مشـاريع القوانيـن التنظيميـة المتعلقـة بالجماعـات الترابيـة بأغلبيـة أعضائـه،[388] فضـلا عـن تخويـل المجالـس الجهويـة للحسـابات مهمـة مراقبـة حسـاب الجهـات والجماعـات الترابيـة الأخـرى وهيئاتهـا، وكيفيـة قيامهـا بتدبيـر شـؤونها،[389] التأكيـد علـى أن التنظيـم الترابـي للمملكـة تنظيـم لامركـزي، يقوم على الجهويـة المتقدمة،[390] ويرتكـز علـى عـدد مـن المبـادئ تتعلـق بالتدبيـر الحـر والتعـاون والتضامـن، وتأميـن مشـاركة المعنييـن فـي تدبيـر شـؤونهم والرفـع مـن مسـاهمتهم فـي التنميـة البشـرية المندمجـة والمسـتدامة،[391] بـكل مـا لهـذه المبـادئ مـن دلالات فقهيـة ودسـتورية تتعلـق بإعطـاء الجماعـات الترابيـة مزيـدا مـن الحصانـة والاستقلالية التـي تسـمح لهـا بالقيـام بأدوارهـا فـي مجـال التنميـة المجاليـة وتعزيـز اللامركزيـة الترابيـة، وتكريـس الديمقراطيـة التشـاركية علـى المسـتوى الترابـي .

الانتقال مـن الحديـث عـن "الجماعـات المحليـة" إلـى الحديـث عـن "الجماعـات الترابيـة "، بـكل مـا قـد يؤشـر عليـه ذلـك مـن تغيـر فـي مصـدر مشـروعية الشـأن المحلـي وعلاقـة هـذا الأخيـر بسـلطة الدولـة. فـإذا كان "المحلـي" يحيـل مباشـرة علـى وجـود المركـزي، الـذي يعطيـه سـبب وجـوده ويضبـط إطـار اختصاصاتـه وحـدود تدخلاتـه، ويشـكل بالتالـي نوعـا مـن العلاقـة العموديـة التـي تنطـوي بالضـرورة علـى شـكل مـن التبعيـة وتؤسـس لوصايـة الطـرف الأقـوى علـى الطـرف الأضعـف، فـإن "الترابـي"

[385]- الفصل 71 من الدستور.
[386]- الفصل 78 من الدستور.
[387]- الفصل 84 من الدستور.
[388]- الفصل 85 من الدستور.
[389]- الفصل 149 من الدستور.
[390]- الفصل 118 من الدستور.
[391]- الفصل 119 من الدستور.

قد يقلب هذه العلاقة على اعتبار أنه يعترف للشأن المحلي بوجود أصيل نابع من رغبة العيش المشترك المعبر عنها محليا، فتصبح بذلك مشروعية الوجود والتدخل متأصلة في المجال الترابي وليس مجرد ممارسة اختصاصات تخلت عنها الدولة.

في نفس السياق تم الرقي بالإطار القانوني المنظم للجماعات الترابية إلى مستوى قانون تنظيمي، يحظى بقيمة قانونية واعتبارية في هرمية وتراتبية القوانين الوطنية، ويعد امتدادا ماديا للدستور نفسه، بالنظر لخصوصية المسار التشريعي المتبع في تقديمه واعتماده، بعدما كانت الدساتير السابقة تجعل أمر إحداث وتنظيم هذه الجماعات من اختصاص قوانين عادية، بكل ما كان يعينه ذلك من جعل التنظيم اللامركزي تحت رحمة التقلبات السياسية، وخضوع القوانين المؤطرة له لمراجعات متعددة، وغير مدروسة في كثير من الأحيان.

كما أن بلورة تصور جديد لعلاقة ممثلي السلطة المركزية في العمالات والأقاليم بالمجالس المنتخبة، أضحى قائما على أساس ممارسة المراقبة الإدارية، وتقديم المساعدة لرؤساء المجالس المذكورة، وخاصة رؤساء مجالس الجهات، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية وتنسيق المصالح الخارجية لا على أساس الوصاية، بل على نحو ما يظهر من خلال تأكيد الدستور على ارتكاز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر[392]، وعلى أن الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام، تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية، ومن خلال اعتراف الدستور صراحة للجماعات الترابية، داخل دائرتها الترابية، بسلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها. وكذلك، من خلال تأكيده على تولي رؤساء مجالس الجهات، ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى، تنفيذ مداولات

[392]- أنظر يونس مليح، في الحاجة إلى إصلاح نظام الجماعات الترابية ضمن التدبير المحلي والحكامة الترابية على ضوء القوانين التنظيمية الجديدة، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، 2016، ص: 145. وأنظر أيضا أحمد بوسيدي "الأسس الدستورية للجماعات الترابية في الدستور المغربي 2011، مستجدات وآفاق، الطبعة الأولى، منشورات كلية الحقوق بوجدة 2012، ص: 202.

هذه المجالس ومقرراتها، بعدما كان هذا الأمر من قبل من اختصاص العمال فيما يخص مجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم.

التأكيد على الطابع الديمقراطي في تسيير الجماعات الترابية لشؤونها، وإدخال تعديلات على طريقة انتخاب مجالسها، يروم بالأساس انتخاب مجالس الجهات ومجالس الجماعات بالاقتراع العام المباشر، خصوصا عندما يتم ربط هذه الطريقة في الانتخاب بتأكيد الدستور أيضا على أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي. بل التأكيد على مساهمة الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسة الترابية، من خلال ممثليها في مجلس المستشارين، ومراجعة حجم وكيفية تمثيلها في هذا المجلس، حيث أضحى ثلاثة أخماس أعضائه يمثلون الجماعات الترابية، ويتوزعون على جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها، ومع مراعاة الإنصاف بين الجهات، على أن ينتخب المجلس الجهوي على مستوى كل جهة من بين أعضائه الثلث المخصص للجهة من هذا العدد، بينما ينتخب الثلثان المتبقيان من قبل هيئة ناخبة تتكون، على مستوى الجهة[393]، من أعضاء المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم[394].

خلق إمكانيات جديدة للتواصل بين المواطنين والجماعات الترابية، وتوسيع دائرة إشراكهم في عملها تتبعا ومراقبة واقتراحا، يتجاوز حدود المشاركة في انتخاب أعضائها، من خلال اعتماد نوعين من الآليات: آليات للحوار والتشاور[395]، يتمثل هدفها الرئيسي في تيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها وتقديم عرائض[396]، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه في جدول أعماله.

---

[393],Mohammed El Yaagouni, Le droit administratif thématique, imprimerie El Maarif Ejadida/Rabat-2016 P, 73.

[394]- الشريف الغيوبي، 'إدارة القرب: آلية للتضامن الترابي'، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة: مواضيع الساعة، عدد 53 /2006 ، ص22 .م س, ص22.

[395]- راجع القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 المادة 119.

[396]- راجع نفس القانون التنظيمي المادة 121.

إعادة تدقيق مجال اختصاص الأنواع الثلاثة للجماعات الترابية، عبر تحديد وتمييز مجالات اختصاص كل واحدة منها، والنص الدستوري على عدم جواز ممارسة أية جماعة ترابية للوصاية على جماعة ترابية أخرى، مع التأكيد في نفس الوقت على إعطاء دور أكبر للجهة، يسمح لها بأن تتبوأ تحت إشراف رئيس مجلسها، مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات الترابية"[397].

التأكيد على أهمية دعم الدولة للجماعات الترابية، سواء من خلال رصد موارد مالية لها، أو من خلال ضرورة اقتران كل اختصاص تنقله الدولة إليها بتحويل الموارد المالية المطابقة، وكذلك من خلال إحداث صندوق للتأهيل الاجتماعي لفائدة الجهات يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، فضلا عن صندوق للتضامن بين الجهات، يهدف إلى التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بينها.

إعطاء دور أكبر للقضاء في الرقابة على سير أعمال مجالس الجماعات الترابية، على حساب السلطات الإدارية، بحيث كرست القوانين التنظيمية المنبثقة عن الدستور سلطة القضاء الإداري في حل المجالس المذكورة، وعزل أعضائها والتصريح ببطلان مداولاتها ووقف تنفيذ مقرراتها المشوبة بعيوب قانونية[398]، وكذا البت في بعض النزاعات التي قد تثور بين ممثلي الولاة والعمال والمجالس المنتخبة[399].

تعزيز تمثيلية النساء في مجالس وهيئات الجماعات الترابية، حيث ينص الدستور على تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعلى سعي الدولة إلى

[397]- الفصل 132 من الدستور.
[398]- الفصل 135 من الدستور.
[399]- الفصل 136 من الدستور.

تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وعلى أن تحدث لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز ويحيل على القانون أمر سن مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية، كما يدرج سن أحكام تتعلق بتحسين تمثيلية النساء داخل مجالس الجماعات الترابية ضمن القضايا التي يجعلها تحدد بقانون تنظيمي.

الفقرة الثانية: دستور المواطنة

إن بداية ظهور الوثيقة الدستورية في مجموعة من الدول كان له ارتباط مباشر بمواطنيها، أي التأثر بمفاهيم الفلسفة السياسية الاغريقية التي تأسست على المواطن والدستور، علما أن مفهوم المواطنة يحدد بالعلاقة بين الفرد والدولة التي بني عليها المطلب الدستوري في جميع الحركات السياسية والثقافية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية، والغاية منه تحديد حقوق وواجبات المواطنات والمواطنين داخل كل دولة وتنظيم السلط الساهرة على ذلك.

فالدستور المغربي لعام 2011 حاول أن يجعل من الإنسانية مرجعا أساسيا في استقاء المفاهيم الدستورية. وبالتدقيق في كيفية الانتقال المفاهيمي في الوثيقة الدستورية نجد نوعا من التدرج، بحيث وظفت لغة مرتبطة بشكل واضح بالمواطنات والمواطنين، ولغة مرتبطة بالمواطنات والمواطنين المقيمين بالخارج.

فيما يخص المواطنات والمواطنين نجد مجموعة من الفصول التي تعبر عن ذلك في دستور 2011، فالفصل السادس مثلا ينص على أنه؛ " تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم"، والفصل السابع؛ " تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي"، والفصل الرابع عشر؛ " للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع"، والفصل الخامس عشر؛ " للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض على السلطات العمومية"؛ والفصل السابع والعشرين؛ " للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات".

كما أن الدستور امتدت لغته إلى المواطنات والمواطنين المقيمين بالخارج، ويتضح هذا من خلال الفصل السادس عشر الذي ينص على أنه؛ " تعمل المملكة المغربية على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج"، وكذا الفصل السابع عشر؛ " يتمتع المغاربة المقيمون بالخارج بحقوق المواطنة كاملة".

وموضوع المواطنة شاسع جدا فهو يشمل معظم الحقوق والحريات المنصوص عليها في العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية وقد تمت الإشارة إلى عدد منها في الدستور المغربي لسنة 2011، هذه اللغة لم تكن بارزة في الدساتير السابقة، وهذا راجع إلى الانفتاح القوي للوثيقة الدستورية على عالمية حقوق الانسان.

وهكذا، بموجب هذه المقتضيات الدستورية، تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة، الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، التنشئة على التشبث بالهوية المغربية والثوابت الوطنية الراسخة، والاستفادة من سكن لائق، والشغل، والولوج للوظائف العمومية حسب الاستحقاق، والحصول على الماء والعيش في بيئة ملائمة، والتنمية المستدامة (الفصل 31 من الدستور)

وخلاصة القول إن المواطنة لا تبنى بتغييب خصوصيات المواطنين أو تهميش بعضهم لدواعي ومبررات معينة، وإنما هذا المفهوم يبنى كحقيقة واقعية باحترام التعددية وفسح المجال القانوني والثقافي لكل المكونات والتعبيرات للمشاركة في بناء الوطن وتعزيز قوته وإنجاز مشروعه التنموي والحضاري. وكل ثقافة تؤسس للتمايز أو التفريق بين أبناء الوطن الواحد على أسس دينية أو عرقية تساهم بشكل أو بآخر في تقويض أركان الوحدة الوطنية وفي تأخير إنجاز مشروع الوطن والمواطنة.

المطلب الثاني: حقوق الإنسان في الدساتير العربية الجديدة

تعتبر الحقوق والحريات الأساسية أهم الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، ولذلك سعت الدساتير الحديثة إلى الاعتراف بها صراحة. فالنظرية الدستورية الحديثة عرفت تجديدا على مستوى المضمون مؤداه، أن القانون الدستوري لم يعد يعتبر قانونا للمؤسسات السياسية فحسب بل أصبح كذلك ميثاقا للحقوق والحريات، الأمر الذي تأكد بعد الحرب العالمية الثانية[400]. وهذه الظاهرة المعبر عنها بدسترة الحقوق والحريات، هي التي دفعت إلى إكساء مفهوم دولة القانون معنى مكتملا، حيث أصبح الهدف الأول لها حماية الحريات وحقوق الإنسان، ويشدد الحقوقيون على القول، أن تكريس الحقوق والحريات في الدستور يعد بحد ذاته ضمانا لها. فعبر إقرارها دستوريا، أصبحت الحريات تلعب دورا توجيهيا لمؤسسات الدولة في نطاق ممارسة صلاحياتها الدستورية، وأصبح أي مساس بها بمثابة مساس بالنظام الدستوري في الدولة، لكن هل هذا كاف لضمان فعالية تلك الحقوق والحريات[401]؟ فالحقيقة إن بعض الحقوق ليست مطلقة، فمشروعية التقييد مكرسة صراحة بإمكانية تحديدها ووضع ضوابط لها بموجب القانون وفقا للقانون، وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة .وينبغي ملاحظة وجود حقوق مطلقة لا يجوز تقييدها أو تعطيلها أو الانتقاص منها كالحق في المساواة والحق في الكرامة والحق في العيش وهي تتعلق بالحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة والحق في الحرمة الجسدية.

---

[400] Mohamed Madani, "Constitutionnalisme sans démocratie: La fabrication et la mise en œuvre de la constitution marocaine de 2011," in Omar Bendourou, Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.), La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique: Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013, deuxième édition Casablanca: Edition La Croisée des Chemins, 2015. p. 5

[401] انظر المنشور الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، حقوق الانسان ووضع الدستور، شرعية الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الانسان، مكتب المفوض السامي نيويورك وجونيف 2018 ص ص 21-22.

وتبنى قاعدة خضوع بعض الحقوق للتقييد على فكرة أساسية "المونتسكيو" مفادها[402]: "إنه في دولة يحكمها القانون، ليست الحرية أن نعمل ما نريد بل الحرية هي حقنا في أن نعمل ما تسمح به القوانين". فالحرية تتجسد في الحق الذي يملكه الإنسان في عدم الامتثال لشيء آخر غير القانون .[403]ويرى "توماس هوبز" أن القانون لا يتعارض مع الحرية، بل هو إطار تنظيمي ضابط وضامن لها، ذلك أن الحرية خارج إطار الضوابط القانونية هي حرية سائبة ووهمية وقائمة على الأهواء والعدوان والوحشية بناء على ذلك، أوكل للسلطة التشريعية اختصاص واسع لتحديد الحريات. والعبارة المألوفة والشائعة بين الدساتير، على الأقل بالنسبة للبلدان العربية، أن الحقوق والحريات تمارس في حدود ما يقتضيه القانون. ولقد أدى تفويض السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الاستبدادية في تنظيم ممارسة الحقوق والحريات، بموجب القانون، إلى الاعتداء الصارخ على تلك الحقوق ومصادرة الحريات، مما جعل من تكريسها دستوريا غير ذي معنى الثقة التي منحت إياه، حيث تبين أن المشرع قد ينحرف عن أداء مهمته التشريعية، وقد يكون أحسن وسيلة لتكريس الاستبداد السياسي، فيكون الاستبداد متوخيا في هذه الصورة لا مجرد العنف والتعذيب والاغتيال، بل أيضا العنف التشريعي عن طريق القانون.

---

402 Madani .M, "le champ politique au prisme de la réforme constitutionnelle, "Paris , PUF,1984. P 662.

403- يرجع املنوين ذلك إلى أن وحدة السلطة هي مفتاح النظام السياسي الدستوري المغربي. انظر:

-Abdelatif Menouni, « Constitution et séparation des pouvoirs », in Trente années de vie constitutionnelle au Maroc, ouvrage collectif, éd. LGDG, collection Édification d'un État moderne, 1993, p. 180.

يمكن إيجاد معامل نظرية فصل السلطات منذ نهاية القرن السابع عشر عند جون لوك، غيرً مونتسكيو ومؤلفه روح الشعائر الذي ظهر في سنة 1748 ، أن هذه النظرية ارتبطت عضوي و تحديدا في الفصل العاشر بعنوان "في دستور إنكلترا". وسوف يتحول فصل السلطات إلى شرط الديمقراطية إلى درجة أن إعلان حقوق الإنسان في عام 1789 أكد في نقطته السادسة عشرة أن "أي مجتمع لم يتحدد فيه فصل السلطات ليس له دستور إطلاقًا". لذلك كان لمبدأ لمونتسكيو تبني أنه نسب إليه وجود كبير في التطور الدستوري الحديث، على أن قراءة نقدية أكثرث مام جاء فيه، وأن الأسطورة تتجاوز الحقيقة الواردة في كتاب مونتسكيو،

Voir aussi : Louis Althusser, Montesquieu la politique et l'histoire, Revue française de science politique, 10e année, n°4, Paris: PUF ,1960, p. 120

وتبعا لذلك، ليس من الممكن، إذا انطلقنا من منطق دولة القانون، الاستخلاص أن التفويض الممنوح للسلطة التشريعية غير محدود، وأن المشرع بإمكانه تقييد الحريات بشكل مطلق، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام يتعلق بـ: كيفية حماية الحقوق الدستورية من أي مساس بها عند سن القوانين المنظمة لطرق ممارستها؟ بمعنى، ما هي الوسائل والآليات الكفيلة بتحصين الحقوق الدستورية من تعسف السلطتين التشريعية والتنفيذية عند ممارستها لسلطاتها في ضبط ممارسة الحقوق؟ وإدراكا منها بأهمية المسألة ومحاولة ضمان أكبر قدر ممكن من الحماية للحقوق والحريات المكفولة بموجب الدستور، وتفاديا لفرض قيود اعتباطية لها أو مفرطة، سعت الهيئات البرلمانية والتأسيسية المنبثقة عن الثورات الحديثة إلى الحد من سلطة تدخل القانون في مجال تنظيم الحقوق والحريات، بأن جعلت لذلك التدخل قيودا تهدف إلى حماية جوهر تلك الحقوق من أي اعتداء. فالأصل، أن الحريات والحقوق مطلقة، فيما الاستثناء هو وضع قيود لها.

الفرع الأول: قضايا الحقوق والحريات في الدساتير العربية الجديدة

"لقد كان لثورات ما يسمى بالربيع العربي أسباب مختلفة، لا يكفي أي منها، بأي حال من الأحوال، لتفسير العمليات المتصلة بالتحولات الدستورية والسياسية التي غيرت المشهد القانوني والسياسي في شمال أفريقيا، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب المترابطة، المتأثرة أيضا بخصوصيات كل من البلدان المعنية. لكن، ومن وجهة نظر عامة، يمكن القول أن الثورات طالبت بشكل أساسي بحماية الحقوق والعدالة الاجتماعية، واتخاذ تدابير لمحاربة الفساد وإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية[404] بشكل خاص". فقد طالبت جموع الشباب الذين تظاهروا في الشوارع والساحات بتجاوز عقود من التمييز والفساد الذي لم يكن يواجه أي عقاب، وإساءة

[404]- كلمة السيد الطيب بلعيد رئيس المجلس الدستوري الجزائري على هامش ندوة علمية نظمها المجلس يوم 13 يناير 2013، للمزيد من التفاصيل انظر الرابط :

- .conseil.www://http htm.IndexArab/dz.c, consulté le 08/02/2020 à 19h50

استخدام موارد مالية كبيرة مخصصة رسميا لمشاريع البنية التحتية يتم تحويلها فعليا لتغذية الإنفاق غير المحدود لطبقة قيادية غير مسؤولة. تشترك الحالات الثلاث لتونس والمغرب ومصر في بعض العناصر، رغم حدوث هذه الثورات بشكل أساسي في سياقات مختلفة وتطورها طبقا لإجراءات مختلفة، انطلقت من قبل الشباب والنساء، واستخدمت أيضا الأداة القوية المتمثلة بوسائط التواصل الاجتماعي، ودفعت المجتمع المدني للتعبئة وملء الساحات والمطالبة بإصلاحات تهم بالأساس قضايا الحقوق والحريات[405].

الفقرة الأولى: حقوق الانسان وضماناتها في الدساتير العربية الجديدة

أولا: حقوق الانسان وضماناتها في دستور تونس

بالنظر لما عرفته تونس من أحداث سياسية واجتماعية في بداية العقد الحالي، وبالنظر لكونها شكلت مهد انطلاق موجه ما أصبح يطلق عليه في الأدبيات السياسية بـ "الربيع العربي"، فقد عرفت عدة تحولات سياسية ودستورية كان الهدف منها إقرار الديمقراطية وبناء دولة القانون وحماية الحقوق والحريات، وتميز المشهد التونسي باعتماد عدة إصلاحات هامة، كان من بينها وضع دستور جديد في كانون الثاني/يناير من سنة 2014. وقد تميز هذا الدستور بعدة مميزات، سواء على مستوى طريقة ومنهجية وضعه أو على مستوى مضمونه.[406] ومن بين أهم ما تضمنه الدستور التونسي الجديد[407]، هو النص على العديد من الحقوق والحريات ووضع الضمانات اللازمة لممارستها، بما فيها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد تم تخصيص الباب الثاني من الدستور للحقوق والحريات، والتي نجد من بينها ما هو منصوص عليه في الفصول التالية:

---

[405]- الخطيب سيدي محمد، حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية في اثنين وعشرين دولة عربية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 10.

[406] -انظر، خالد الماجري، ضوابط الحقوق والحريات، تعليق على الفصل 49 من الدستور التونسي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تونس2017 ،ص 23 وما تلاها.

[407]- طارق الجامعي، السلطة المحلية ودستور الجمهورية الثانية: المجلة القانونية، عدد 199/198، تونس، أبريل، 2015. ص. 24.

الفصل 21:[408] "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم ".

الفصل 33:" الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة."

الفصل 35:" حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة."

الفصل 36:" الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون."

الفصل 38:" الصحة حق لكل إنسان .تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية. تضمن الدولة العلاج المجاني لفاقدي السند، ولذوي الدخل المحدود. وتضمن الحق في التغطية الاجتماعية، طبق ما ينظمه القانون ".

الفصل 39:" التعليم إلزامي إلى سن السادسة عشرة، تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين ".

الفصل 40:"العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف. ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل".

الفصل 41:" حق الملكية مضمون، ولا يمكن النيل منه إلا في الحالات وبالضمانات التي يضبطها القانون .الملكية الفكرية مضمونة ".

الفصل 42:" الحق في الثقافة مضمون .حرية الإبداع مضمونة."

الفصل 44:" الحق في الماء مضمون."

[408]- هذا الحق غير مطلق في الدستور التونسي. إذ أجاز الفصل 22 منه المساس به في حالات قصوى يضبطها القانون، وكذلك الامر في الدستور العراقي الذي أجاز الحرمان منه أو تقييده بالمادة 15 منه.

الفصل 45:" تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي ".

وإلى جانب مختلف هذه الفصول، فالدستور التونسي ينص في الفصل 20 على أن "المعاهدات الموافق عليها من قبل المجلس النيابي والمصادق عليها، أعلى من القوانين وأدنى من الدستور"، وهذا ما يشكل ضمانة أساسية أخرى لحماية الحقوق والحريات إلى جانب ما هو منصوص عليه في الفصول السابقة الذكر.

ثانيا: حقوق الانسان وضماناتها في دستور مصر

لقد شهدت مصر في بداية العقد الحالي العديد من الأحداث السياسية التي طبعت التاريخ السياسي الراهن لمصر، وقد نتج عن ذلك عدة إصلاحات سياسية أهمها وضع دستور جديد سنة 2014، وقد تضمن هذا الدستور العديد من المواد والمقتضيات المؤطرة والضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية[409]، ومن بينها ما تتضمن المواد التالية:

المادة 8: والتي جاء فيها، "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظمه القانون ".

المادة 9:" تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز."

المادة 11:" تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا لأحكام الدستور."

المادة 13:" تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال."

[409]- راجع تقرير الهيئة العامة للاستعلامات حول حقوق الانسان الصادر في 26 يناير 2020.

المادة 14:" الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم."

المادة 15: "الإضراب السلمي حق ينظمه القانون."

المادة 17: "تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة."

المادة 18:"لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة".

المادة 19:" التعليم حق لكل مواطن، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقا للقانون."

المادة 23:" تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجع مؤسساته."

المادة 33: "تحمي الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية.

المادة 46:"لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني."

المادة 47: "الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، وتجدر الإشارة بخصوص مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة أعلاه، إلى كونها قد وردت في الباب الثاني من الدستور والمخصص للمقومات الأساسية للمجتمع، ولم ترد في الباب الثالث والمخصص للحقوق والحريات والواجبات العامة، وهذا الأمر يطرح عدة إشكالات على مستوى الهندسة الدستورية، وعلى مستوى قيمة

الحقوق والحريات، وعلى مستوى طبيعتها أيضا، ولكن إلى جانب تلك الحقوق، فقد أورد المشرع الدستوري المصري العديد من الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية في الباب الثالث من الدستور، ومنها ما تنص عليه المواد التالية:

المادة 51:" الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها".

المادة 66:" حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها ".

المادة 67": حرية الإبداع الأدبي والفني مكفولة."

المادة 69:" تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافة المجالات."

المادة 76: "إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس أنشطتها بحرية."

المادة 78: "تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والأمن والصحة بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية."

المادة 79: "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة."

المادة 93: "تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصادق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقا للأوضاع المقررة ". بناء على مختلف المواد التي يتضمنها دستور مصر الجديد لسنة 2014، يمكن القول بأن المشرع الدستوري المصري قد خص الحقوق والحريات ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمكانة متميزة، حيث تضمن دستور مصر كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة في مقتضيات القانون الدولي لحقوق

الإنسان وعلى رأسها تلك المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966، ورتب التزامات على عاتق الدولة بهدف تأمين وحماية هذه الحقوق. كما نص على التزام مصر بما التزمت به من عهود ومواثيق دولية في مجال حقوق الإنسان.

ثالثا: حقوق الإنسان وضماناتها في دستور المغرب

كما هو معلوم اعتمدت المملكة المغربية دستورا جديدا، استفتي بشأنه المغاربة في تموز/يوليو2011،[410] يكرس حقوق الإنسان، وينص على حماية منظومتها، مع مراعاة طابعها الكوني وعدم قابليتها للتجزؤ. وقد نص الدستور الجديد على مجمل حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والإعلانات الدولية العامة والخاصة، بالإضافة إلى تكريس مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية – كما صادق عليها المغرب – على التشريعات الوطنية[411]، والتنصيص على ملاءمة هذه التشريعات مع مقتضياتها، وفيما يلي عرض للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكفلها الدستور الجديد :يتمتع الرجل والمرأة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بشكل متساو بينهما[412].

دعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة[413]، حق الإضراب مضمون، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسته[414] ، تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية؛ الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛

[410]- أحمد مفيد، الحقوق والحريات الأساسية في الدساتير المغربية، مقال وارد ضمن كتاب " خمسون سنة من الحياة الدستورية المغربية"، منشورات الجمعية المغربية للقانون الدستوري، مطبعة المعارف الجديدة،2013، ص51.

[411]مذكرة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، مذكرة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المرفوعة إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور .

[412]- الفصل 19 من الدستور.

[413]- الفصل 26 من الدستور.

[414]- الفصل 29 من الدستور.

الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛ التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛ السكن اللائق؛ الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل أوفي التشغيل الذاتي؛ ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛ الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛ التنمية المستدامة [415].الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع.

الفصل 32. "يضمن القانون حق الملكية. الفصل 35." الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة أيضا، إلى أن المشرع الدستوري ينص في ديباجة الدستور على: "أن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. الدستور المغربي لسنة 2011 كما جاء في ديباجته على أنه "وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها، من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا".

وقد أكد أيضا المشرع الدستوري في ديباجة دستور 2011، التزام المملكة المغربية بما يلي: حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان ؛ جعل الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة تسمو فور نشرها على

[415]- الفصل 37 من الدستور.

التشريعات الوطنية والعمل على ملائمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة، وانطلاقا من مختلف هذه المقتضيات الدستورية يمكن القول بأن المغرب ملزم باحترام وضمان كل الحقوق والحريات التي أقرتها مختلف الإعلانات والمواثيق الدولية، بما فيها تلك الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد صادق المغرب على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1979، ونشر بالجريدة الرسمية[416].

من خلال ما سبق يظهر أن الوثيقتين الجديدتين في المنطقة – دستور 2011 في المغرب ودستور 2014 في تونس-، تعتبران وثيقتين مميزتين في مجال الاعتراف بحقوق الإنسان مقارنة بالدساتير المقارنة، في حين سجلت العديد من المؤاخذات على التجربة المصرية سواء بالنسبة لدستور2012، الذي وضع في مرحلة حكم الإخوان المسلمين، أوفي دستور 2014 الذي أشرف عليه الرئيس المصري السيسي بعد الإطاحة بحكم الإخوان.

الفقرة الثانية: معوقات تكريس دولة الحق والقانون في المجال السياسي العربي

عند التحدث عن دولة الحق والقانون، فإنه يتم دمج مصطلحي الحق والقانون في صيغة الكلام، ونحن نعلم أن هذين المصطلحين يرمزان بشكل أساسي إلى خلق دولة ذات مؤسسات ديمقراطيّة. ويرجع في تقييم هذه الدولة إلى أصل الحكم المتمثل بالشعب، ومدى شعور المواطنين بالحق والقانون (الديمقراطيّة) في ظل هذه الدولة.

يعكس المجتمع بشكل واضح صورة الممارسات من قبل القائمين بتسيير أموره؛ حيث إنّه يعطينا نموذجا واضحا عن ديمقراطية الدولة وإمكانية وصفها بدولة الحق والقانون. يعتبر المجتمع بكافة تناقضاته هو المقيم الأساسي لأداء مؤسسات الدولة، وهو الذي يمكن من طرح أسئلة تقييمية حول أداء تلك المؤسسات، وتعتبر الإجابة عن تلك التساؤلات هي المرشد

[416]- قام المغرب بإيداع أدوات التصديق في 03 ماي 1979، حيث صادق عليه بظهير شريف رقم 4-78-1 الصادر في 27 مارس 1979، ودخل حيز التنفيذ وطنيا في 03 غشت 1979، وصدر في الجردة الرسمية عدد 3525 بتاريخ 21 ماي 1980.

الأساسي إلى المعيار الحقيقي الذي يتم تقييم الدولة من خلاله، ومن هنا تُعرف أنها دولة حق وقانون.

يختلف تعريف مفهوم دولة الحق والقانون من بلد لآخر، لكن يمكن أن يتم إيجاد تعريف لهذا المصطلح من خلال عدد من النقاط تعمم التعريفات جميعها، وهي: دولة الحق والقانون هي عبارة عن دولة فيها حق وقانون يسيران المنتسبين إلى تلك الدولة، من خلال مراعاة عدد من المبادئ القائمة على ضرورة احترام الحريات الشخصية، من خلال ضمان الحريات الفردية والتشبث بالقيم الإنسانية. وكدا ضرورة احترام القوانين التي تم وضعها لتسيير الأفراد والجماعات بهدف تمكينهم من العيش وفق نهج يسوده العدل الجماعي، إضافة لحمايتهم في حالة وقوع أي ظرف قد يلحق الأذى بهم أو بإنسانيتهم دون النظر إلى الأيدولوجية. ثم تطبيق مبدأ فصل السلطة للعمل بمقتضيات الحق والقانون، وتحديد مهمة وماهية كل سلطة على حدة حتى لا تتحول ممارسة تلك السلطات إلى فوضى.

أكد الدستور المغربي ل 2011 في الفصل السادس على "أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، والجميع أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيها السلطات العمومية متساوون أمامه وملزمون بالامتثال له، وتعتبر دستورية القواعد القانونية وتراتبيتها ووجوب نشرها، مبادئ ملزمة وليس للقانون أثر رجعي". كما جاء في الفصل الثاني من الدستور التونسي 2014:" تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب، وعلوية القانون"، وفي الدستور المصري لسنة 2013 خصص الباب الرابع كله لمبدأ سيادة القانون سواء في مواجهة الأشخاص العاديين أوفي مواجهة الدولة ومؤسساتها. إذن وفق هذه المقتضيات، فضمانات دولة القانون هي ضمانات دستورية، لكن الواقع يؤكد على أن هذه الضمانات ليست كافية، ففي العديد من الحالات يتم خرق القانون خصوصا من طرف الفاعلين السياسيين، ويتم التفضيل الضمني والتوافقات على تطبيقه تطبيقا صحيحا.

الفرع الثاني: آليات حماية حقوق الانسان في الدساتير العربية الجديدة

حقوق الانسان هي المبادئ والمعايير التي تصف السلوك الإنساني ومقومات حياته ولا يمكن المس بها لاعتبار أنها تحمل صفة الانسان، بغض النظر عن اللغة والعرق والدين واللون والجنس، وهي حقوق تطبق في كل مكان وزمان وتساوي بين الناس جميعا بالرغم من اختلافاتهم، وحسب الأمم المتحدة فإن حقوق الإنسان تعني ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من ممارسات الحكومات التي تمس كرامة وحياة وحرية الإنسان، وهذه القوانين تسمح للحكومات بممارسة وفعل بعض الأشياء كما تمنعها من ممارسة أشياء أخرى.

وفي هذا الصدد تعتبر الحقوق والحريات الأساسية أهم الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، ولذلك سعت الدساتير الحديثة إلى الاعتراف بها صراحة، وفي هذا الشأن أنشئت العديد من الآليات الوطنية لحماية هذه الحقوق، منها الآليات الحكومية كالقضاء والبرلمان والحماية الدبلوماسية في الخارج للمواطنين ومنها الآليات غير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني وغيرها، ومنها كذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتمتع بطبيعة قانونية خاصة، بالإضافة إلى آليات دولية، وسنقتصر في دراستنا هذه على آلية القضاء الدستوري لما له من دور فعال في حماية الحقوق والحريات.

الفقرة الأولى: القضاء الدستوري ودوره في حماية الحقوق والحريات

يفضل فقهاء القانون وخبراء السياسة أن ينص الدستور صراحة على المؤسسة المنوط بها عملية الرقابة القضائية على التشريعات[417]، وأن يحدد تخوم هذه الرقابة وآلياتها، بالإضافة إلى تبيان قواعد الاستقلال المؤسسي للعاملين بهذه الكيانات الدستورية. وتعليل ذلك، أن تعديل الدستور ليس انتقاص من مؤسسات

[417]- المحاكم الدستورية، هي أعلى سلطة قضائية في البلاد تحدد طريقة اختيار قضاتها وصلاحياتها ضمن دستور الدولة وتختلف من دولة لأخرى، ولكن بشكل عام فإن المحاكم الدستورية هي صاحبة القول الفصل بتوافق أي قرار أو مرسوم أو قانون أو حكم قضائي مع الدستور الذي هو التشريع الأعلى في البلاد ولا يجوز مخالفته. انظر محمد عبد الرحمان هلول، القانون الدستوري: النظرية العامة، النظام الدستوري المصري، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1986،ص.36.

الرقابة الدستورية بل أكثر صعوبة من تغيير التشريع العادي، وهو الأمر الذي يعد ضمانة نسبية لهذه المؤسسات في ظل نظم سياسية تسلطية أو آخذة في التحول عن السلطوية.

فلقد تولى المشرع الدستوري الكويتي تنظيم القضاء الدستوري في المادة 173 من الدستور؛ التي تنص على أن "يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، ويبين صلاحياتها والإجراءاتِ التي تتبعها". وقد أنشأ المشرع الكويتي استجابة للنص الدستوري السابق المحكمة الدستورية، وذلك بالقانون رقم 14 لسنة 1973، وحدد المشرع في هذا القانون اختصاصات ثلاثة للمحكمة؛ الأول اختصاصها بالطعون الدستورية؛ والثاني اختصاصها في بالطعون الانتخابية؛ والثالث اختصاصها بتفسير النصوص الدستورية. وإغفال الدستور النص صراحة على جهة الرقابة ونطاقها وتبيان أساليب اختيار أعضائها وضمانتهم وحصانتهم، يجعل المحكمة على الأقل نظريا، عرضة لتلاطم أمواج الأغلبيات البرلمانية المتتابعة.

وقد فطن المشرع الدستوري العراقي إلى هذا النقص[418]، وضمن في الدستور نصوصا صريحة لبيان جهة الرقابة واختصاصاتها وحجية أحكامها (المواد 92 ،93 و94.)، ولكن المشرع الدستوري أحال في المادة 92 تكوين المحكمة من حيث عدد القضاة وأساليب اختيارهم، وعمل المحكمة.

ولكن هذا القانون لم يصدر إلا بعد مرور نحو10 سنوات من إنفاذ الدستور العراقي، ولذلك، ما انفكت المحكمة تخضع لقانون المحكمة الاتحادية العليا في العراق الصادر بموجب الأمر عدد ثلاثين لسنة 2005، وقد أثار ذلك صعوبات جمة.

[418]- انظر معتز إسماعيل الصبيحي، أحمد شكر الصبيحي، التحليل السياسي للأنظمة السياسية العاصرة وأزماتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى 2019، ص.ص. 170/169.

وفي الجزائر: أعيد المجلس الدستوري إلى البنيان المؤسسي بمقتضى التعديل الدستوري في 23 شباط/فبراير 1989، الذي نص على إنشاء مجلس دستوري يتمتع بصلاحيات رقابة دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات ورقابة صحة الانتخابات والاستفتاءات، بالإضافة إلى صلاحيات استشارية يمارسها في ظروف خاصة.

وقد وسع التعديل الدستوري الجزائري لعام 1996 صلاحيات المجلس الدستوري لتشمل رقابة القوانين العضوية، وهي رقابة إجبارية تجري على القوانين قبل إصدارها، وفتح مجال الإخطار أمام سلطة دستورية جديدة وهي رئيس مجلس الأمة، كما رفع عدد أعضاء المجلس الدستوري من سبعة إلى تسعة أعضاء. وقد فصلت المواد 163 و169 في تبيان صلاحيات المجلس وتشكيله وطريقة عمله وطبيعة قرارته . فمثلا، نصت المادة 164 على أن: "يتكون المجلس الدستوري من تسعة أعضاء: ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية، واثنان ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، واثنان ينتخبهما مجلس الأمة، وعضو واحد تنتخبه المحكمة العليا، وعضو واحد ينتخبه مجلس الدولة. بمجرد انتخاب أعضاء المجلس الدستوري أو تعيينهم، يتوقفون عن ممارسة أي عضوية أو أي وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى. يعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري لفترة واحدة مدتها ست سنوات. يضطلع أعضاء المجلس الد ستوري بمهامهم مرة واحدة مدتها ست سنوات، ويجدد نصف عدد أعضاء المجلس الدستوري كل ثلاث سنوات.

ومع التعديل الدستوري الجديد الموازي للربيع العربي، فإن المجلس الدستوري الجزائري أصبح يتكون من 12 عضوا يعينون لمدة ثمان سنوات، وله اختصاصات واسعة كالسهر على العمليات الانتخابية والاستفتاء[419].

وذات الأمر تكرر في الدستور المغربي: فمع التعديلات الدستورية التي أجريت في عام 2011، تبنى الدستور المغربي نظام "المحكمة الدستورية" وسمح للمرة الأولى في التاريخ الدستوري المغربي بوجود رقابة لاحقة على دستورية القوانين التي تقع تحت بند الحقوق والحريات في الدستور، إذا ما تم الدفع

[419] Revisez la loi N° 16-01 du 6 Mars 2016 portant révision constitutionnelle Algérienne .

بعدم دستوريتها أثناء نظر قضية ما. وقد حدد دستور 2011 المغربي في مادته 130 عدد أعضاء المحكمة الدستورية، حيث نص على أن "تتألف المحكمة الدستورية[420] من اثني عشر عضوا، يعينون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، ستة أعضاء يعينهم الملك، من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وستة أعضاء ينتخب نصفهم من قبل مجلس النواب، وينتخب النصف الآخر من قبل مجلس المستشارين من بين المترشحين الذين يقدمهم مكتب كل مجلس، وذلك بعد التصويت بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس". وتحديد عدد الأعضاء بنص الدستور، يعتبر بمثابة خطوة إيجابية تحد من التلاعب في عدد أعضاء المحكمة. أما فيما يتعلق بالاختصاصات، فإنه اتساقا مع تقاليد القضاء الدستوري المغربي، فقد حدد الدستور في مادته 132 اختصاصات المحكمة التي تشمل "القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، والأنظمة الداخلية لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل الشروع في تطبيقها لتبت في مطابقتها للدستور"، بالإضافة إلى البت في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء.

أما المحكمة الدستورية العليا المصرية[421]، فقد أنشئت بمقتضى قرار جمهوري بقانون، وكان دستور 1971 هو السباق في النص على إنشاء محكمة دستورية، وأحالت المادة 176 إلى القانون كيفية تشكيل المحكمة، والشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم. وجاء القانون رقم 48 لسنة 1979 لينظم عمل المحكمة الدستورية ويؤصل اختصاصاتها ويحدد أسلوب اختيار أعضائها. أما دستور 2013 فقد جاء ليفصل في سلطات المحكمة ويحدد لأول مرة عدد أعضائها، ولكن الدستور أحال إلى التشريع أسلوب اختيار أعضاء المحكمة، أما دستور 2014 فقد أزال النص على عدد أعضاء المحكمة في مقابل إفراده نصا جليا لتحديد أسلوب اختيار أعضاء المحكمة. حيث نص على أن: "تؤلف المحكمة من رئيس،

[420]- راجع الباب الثامن من الدستور المغربي ل 2011 من الفصل 130 إلى الفصل 134.

[421]- انظر محمد عبدالرحمان هلول، القانون الدستوري: النظرية العامة، النظام الدستوري المصري، الجلاء الجديدة، المنصورة، 1986، ص. ص 13-14

وعـدد كاف مـن نـواب الرئيس. وتتألـف هيئـة المفوضيـن بالمحكمـة مـن رئيـس، وعـدد كاف مـن الرؤسـاء بالهيئـة والمستشـارين المسـاعدين. وتختـار الجمعيـة العامـة رئيـس المحكمـة مـن بيـن أقدم ثلاثـة نـواب لرئيس المحكمـة، كمـا تختـار نـواب الرئيس، وأعضـاء هيئـة المفوضيـن بهـا، ويصـدر بتعيينهـم قـرار مـن رئيـس الجمهوريـة، وذلـك كلـه علـى النحـو المبيـن بالقانـون.

بالرغـم مـن أهميـة النصـوص الدسـتورية، فـإن تاريـخ المؤسسـات العربيـة حافـل بتجاهـل السـلطة التنفيذيـة المهيمنـة لمقتضيـات النصـوص الدسـتورية. إذ نص أول دستور للجزائر المستقلة 1963 في مادتـه 63 عـلى إنشـاء مجلس دستوري يتولـى حسـب مـا ورد فـي المـادة 64 منـه صلاحيـة: "الفصـل فـي دسـتورية القوانيـن والأوامـر التشـريعية بطلـب مـن رئيـس الجمهوريـة أو رئيـس المجلـس الوطنـي". غيـر أن هـذه المؤسسـة لـم يتـم تشـكيلها، وذلـك فـي تجاهـل صـارخ لمقتضيـات الشـرعية الدسـتورية، ولـم يتـح لهـا بالتالـي، ممارسـة الصلاحيـات الدسـتورية المخولـة لهـا بسـبب الرغبـة فـي الانفـراد الكامـل بالعمليـة التشـريعية دون حسـيب أو رقيـب. وقـد تـم تصحيـح هـذا الأمر مـع دسـتور 26 تشـرين الثاني/نوفمبـر 1976، ليس بإنشـاء المجلـس وإنمـا بإزالتـه مـن البنيـان الدسـتوري بصـورة كاملـة. وذات الأمر تكرر لاحقا في التجربة الدستورية المصرية، فقد نص دستور 1971 في المادة 174منه على أن: "المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، في جمهورية مصر العربية، مقرها مدينة القاهرة". واتبع ذلك في المادة 175 منه بالنص على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين في القانون، ولكن السلطة التنفيذية المهيمنة على مقدرات السلطة التشريعية تراخت في إنفاذ هذا النص الدستوري لثمان سنوات كاملة، بغية استمرار المحكمة العليا الخاضعة تماما للسلطة التنفيذية، في ممارسة الرقابة الدستورية بما يخدم أهداف السلطة السياسية[422].

[422]- انظر زيد العلي، المحاكم الدستورية بعد الربيع العربي، آليات التعيين والاستقلال القضائي النسبي، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ومركز العمليات الانتقالية بكلية الحقوق في جامعة نيويورك، ص.ص. 34-35.

يبدو أن المحكمة الدستورية المغربية، وهي أحدث المحاكم العربية من حيث النشأة، قد استفادت من أوجه القصور في الأنماط السابقة، على الأقل فيما يتعلق بتحرير القاضي الدستوري، فقد استحدثت التشريعات المنظمة للمحكمة الدستورية المغربية المزج بين وظائف المحاكم الدستورية والمجالس الدستورية، إذ نص القانون التنظيمي رقم 13-066 المتعلق بالمحكمة الدستورية (المادة 22) على أن "يحيل رئيس الحكومة القوانين التنظيمية التي أقرها البرلمان، بصفة نهائية، إلى المحكمة الدستورية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، قَصد البت في مطابقتها للدستور". وذات الرقابة الإلزامية مقررة بمقتضى نص المادة 23 فيما يتعلق بالنظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وكذا التعديلات المدخلة عليهما بعد إقرارها من قبل كل من المجلسين المذكورين.

وبالإضافة إلى هذه الآليات من الرقابة الإلزامية، فقد وسع الدستور المغربي في مادته 132 من حق إحالة القوانين اختياريا قبل إصدار الأمر بتنفيذها ليشمل كل من: الملك؛ رئيس الحكومة؛ رئيس مجلس النواب؛ رئيس مجلس المستشارين؛ خُمس أعضاء مجلس النواب؛ أربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين .كما نص الدستور كذلك، على حق الملك ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين وسدس أعضاء مجلس النواب وربع أعضاء مجلس المستشارين في إحالة كل التزام دولي إلى المحكمة للنظر في مطابقته للدستور. وإذا صرحت المحكمة بمخالفة الالتزام للدستور، فإنه لا يمكن المصادقة عليه وبالإضافة إلى هذين النمطين من الرقابة السابقة (إلزامية واختيارية)، نص الدستور في مادته 133 على مقتضيات الرقابة اللاحقة، "تختص المحكمة الدستورية بالنظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأشخاص كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الحق في أن يطلب رأي المحكمة بشأن تأويل أو تفسير أي مقتضى دستوري".

الفقرة الثانية: القيود الدستورية ودورها في منع تطبيق القوانين العامة

إن بعض الحقوق ليست مطلقة، كما يقر بها التشريع الدستوري. فمشروعية تقييد الحقوق [423]مكرسة صراحة بإمكانية تحديدها ووضع ضوابط لها بموجب القانون وفقا للقانون، وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة، وينبغي ملاحظة وجود حقوق مطلقة لا يجوز تقييدها أو تعطيلها أو الانتقاص منها مثل الحق في المساواة، الحق في الكرامة، الحق في الحياة، الحق في المحاكمة العادلة، والحق في الحرمة الجسدية.

القاعدة الأساسية هي خضوع بعض الحقوق للتقييد على فكرة رئيسية "لمونتسكيو" مفادها[424]: "إنه في دولة يحكمها القانون، ليست الحرية أن نعمل ما نريد بل الحرية هي حقنا في أن نعمل ما تسمح به القوانين". فالحرية تتجسد في الحق الذي يملكه الإنسان في عدم الامتثال لشيء آخر غير القانون.

ويرى "توماس هوبز" أن القانون لا يتعارض مع الحرية، بل هو إطار تنظيمي ضابط وضامن لها، ذلك أن الحرية خارج إطار الضوابط القانونية هي حرية سائبة ووهمية وقائمة على الأهواء والعدوان والوحشية. بناء على ذلك، أوكِل للسلطة التشريعية اختصاص واسع لتحديد الحريات. والعبارة المألوفة والشائعة بين الدساتير، على الأقل بالنسبة للبلدان العربية، أن الحقوق والحريات تُمارس في حدود ما يقتضيه القانون. ولقد أدى تفويض السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الاستبدادية إلى تنظيم ممارسة الحقوق والحريات، بموجب القانون، إلى الاعتداء الصارخ على تلك الحقوق والحريات، حيث تبين أن المشرع قد ينحرف عن أداء مهمته التشريعية، وقد يكون أحسن وسيلة لتكريس الاستبداد السياسي، فيكون الاستبداد متوخيا في هذه الصورة لا مجرد العنف والتعذيب والاغتيال، بل أيضا العنف التشريعي عن طريق القانون ". وتبعا لذلك،

[423] من المهم هنا، التأكيد على أن الأمر يتعلق بمجرد تقييد وليس بحرمان من الحقوق والحريات. وفي الواقع، فإنه لا يمكن الحديث عن الحرمان إلا بخصوص الحق في الحياة. في هذا الصدد يمكن مراجعة المادة 15 من الدستور العراقي.

[424] Henry Clarck, Montesquieu, My Thoughts, liberty fund, Indianapolis, Indiana, 2012 ,P.P 94-98

ليس من الممكن، إذا انطلقنا من منطق دولة القانون، الاستخلاص أن التفويض الممنوح للسلطة التشريعية غير محدود، وأن المشرع بإمكانه تقييد الحريات بشكل مطلق. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام يتعلق بـ: كيفية حماية الحقوق الدستورية من أي مساس بها عند سن القوانين المنظِمة لطرق ممارستها؟ بمعنى، ما هي الوسائل والآليات الكفيلة بتحصين الحقوق الدستورية من تعسف السلطتين التشريعية والتنفيذية عند ممارستها لسلطاتها في ضبط ممارسة الحقوق؟ وإدراكا منها بأهمية المسألة ومحاولة ضمان أكبر قدر ممكن من الحماية للحقوق والحريات المكفولة بموجب الدستور، وتفاديا لفرض قيود اعتباطية لها أو مفرطة، سعت الهيئات البرلمانية والتأسيسية المنبثقة عن الثورات الحديثة إلى الحد من سلطة تدخل القانون في مجال تنظيم الحقوق والحريات، بأن جعلت لذلك التدخل قيودا تهدف إلى حماية جوهر تلك الحقوق من أي اعتداء. فالأصل، أن الحريات والحقوق مطلقة، فيما الاستثناء هو وضع قيود لها.

فالحرية في المفهوم الحديث، هي أن نعمل ما نريد لا أن نعمل بما تسمح به القوانين، لكن ذلك لا يعني بحال أن تلك الحرية لا يمكن تقييدها بضوابط معقولة لا تمس بجوهرها.

لقد أنتجت الحركة الدستورية، المتمثلة في سن مواثيق ودساتير حديثة، مناهج وقواعد مختلفة في تحديد القيود التي يلتزم بها المشرع عند سنه للقوانين المنظمة لممارسة الحقوق، والتي كان لفقه قضاء المحاكم والهيئات الدستورية الموكل إليها رقابة دستورية القوانين دور كبير في بلورتها.

تنتهج المواثيق الدولية والدساتير الحديثة ثلاثة مناهج في وضع قيود في تحديد الحقوق الدستورية بموجب القانون. يكون الأول بسن فصل عام يحدد قيودا عامة لجملة الحقوق القابلة للتقييد، بينما يقوم المنهج الثاني على وضع قيود خاصة بكل حق من الحقوق الأساسية القابلة للتقييد، فيما يتمثل المنهج الثالث في الجمع بين المنهجين المذكورين .

وفي الحقيقة، فإن كل منهج من المناهج المذكورة يحمل إيجابيات ومساوئ، ولا يخلو أي واحد منهم من الانتقادات. فبينما يطرح المنهج الأول سؤال في غاية الأهمية: هل كل الحقوق والحريات قابلة للتحديد بطريقة تسمح أن تكون القيود المحددة لها واحدة؟ يثير المنهج الثاني، على أهميته ودقته، صعوبة على مستوى التقنية القانونية، وذلك نظرا لوجود حدود مشتركة للحقوق الأساسية وحدود خاصة بالبعض منها، مما قد يجعل من الصعوبة بمكان اعتماد صياغة ملائمة وسليمة. فهل يكون من المستحسن، والحالة هذه، اعتماد الجمع بينهما؟ في هذا البحث، نتناول الحلول المعتمدة لهذه المسألة في المواثيق الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).

فالحلول في المواثيق الدولية، المتعلقة بحقوق الإنسان تقر بقابلية وضع قيود على هذه الأخيرة،[425] بينما اكتفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتكريس فصل عام لكل الحقوق القابلة للتقييد، إذ تنص المادة 29 منه فقرة 2 على أنه: "يخضع الفرد في ممارسته حقوقه لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي ، تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تقييدا لبعض الحقوق دون اللجوء إلى وضع قاعدة للتقييد العام، ومن ذلك ما جاء بالفصل 22 الذي يقضي بأن لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام

[425]- انظر، المعاهدات الدولية لحقوق الانسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2006 ص. 9 وما تلاها.

العـام أو حمايـة الصحـة العامـة أو الآداب العامـة أو حمايـة حقـوق الآخريـن وحرياتهـم. ولا تحـول هـذه المـادة دون إخضـاع أفـراد القـوات المسـلحة ورجـال الشـرطة لقيـود قانونيـة علـى ممارسـة هـذا الحـق . وكذلك بالفصل 25 الذي ينص على أن يكـون لـكل مواطـن، دون أي وجـه مـن وجـوه التمييـز المذكـور فـي المـادة 2، الحقـوق التاليـة، التـي يجـب أن تتـاح لـه فرصـة التمتـع بهـا دون قيـود غيـر معقولـة: أن يشـارك فـي إدارة الشـؤون العامـة، إمـا مباشـرة وإمـا بواسـطة ممثليـن يختـارون فـي حريـة، أن ينتخـب وينتخـب فـي انتخابـات نزيهـة، تجـرى دوريـا بالاقتـراع العـام وعلـى قـدم المسـاواة بيـن الناخبيـن وبالتصويـت السـري، تضمـن التعبيـر الحـر عـن إرادة الناخبيـن .

وقـد ذهبـت "اتفاقيـة حمايـة حقـوق الإنسـان والحريـات الأساسـية"[426] الأروبية الموقعة بروما، فـي 4 تشـرين الثاني/نوفمبـر 1950 في نفس المنحى، وذلـك بحصرهـا لبعض القيـود فـي بعـض الحقـوق دون غيرهـا، حيث أن المـادة الثامنة منه خصصت للحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية، "فلكل شـخص الحق في احترام حياته الخاصـة والعائلية وحرمة منزله ومراسلاته، ولا يجـوز حصـول تدخـل مـن السـلطة العامـة فـي ممارسـة هـذا الحـق إلا بالقـدر الـذي ينـص فيـه القانـون علـى هـذا التدخـل، والـذي يشـكل فيـه هـذا الأخيـر تدبيـرا ضروريـا فـي المجتمـع الديمقراطـي للأمـن الوطنـي أو السـلامة العامـة أو رفاهيـة البلـد الاقتصادية، أو الدفـاع عـن النظـام أو منـع الجرائـم الجزائيـة، أو حمايـة الصحـة أو الأخـلاق أو حمايـة حقـوق الغيـر وحرياتـه".

المـادة التاسعة فقد خصصت لحرية الفكر والضمير والدين، "فلكل شـخص الحـق فـي حريـة الفكـر والضميـر والديـن، ويسـتلزم هـذا الحـق، حريـة تغييـر الديـن أو المعتقـد، وكذلـك حريـة إظهـار الديـن والممارسـات وإحيـاء الشـعائر والمعتقـد فرديـا أو جماعيـا، وفـي العلـن أوفـي السـر بالتعبـد والتعليـم...، لا يجـوز وضع قيـود على حرية إظـهـار الدين أو المعـتقدات غير تلك المنصـوص عليهـا فـي القانـون، والتـي تشـكل

[426]- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هي معاهدة دولية تهدف لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في قارة أوربا، حيث وضع مسودتها مجلس أوربا وبدأ التطبيق بها في 3 شتنبر 1953.

تدابير ضرورية في المجتمع الديمقراطي، للأمن الوطني أو سلامة الأراضي أو السامة العامة أو حماية النظام."

المادة العاشرة خصصت لحرية التعبير: "لكل شخص الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق، حرية الرأي وحرية تلقي أو نقل المعلومات أو الأفكار من دون أن يحصل تدخل من السلطات العامة، ودونما اعتبار لحدود".

المادة الحادية عشرة خصصت لحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات: "لكل شخص الحق في حرية الاجتماع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، بما فيه الحق في إنشاء نقابات مع الغير والانتساب إلى نقابات لحماية مصالحه. لا يجوز وضع قيود على ممارسة هذه الحقوق غير تلك المنصوص عليها في القانون، والتي تشكل تدابير ضرورية في المجتمع الديمقراطي للأمن العام أو حماية النظام أو الصحة أو الأخلاق العامة، أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم".

المادة الثامنة عشرة أكدت: "أنه لا يجوز تطبيق القيود المسموح بها في هذه المعاهدة على الحقوق والحريات سالفة الذكر لهدف آخر غير ما وضعت له".

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، فقد جمع بين التقييد العام والتقييد الخاص بأن نص في المادة الرابعة منه على أن " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأنه ليس للدولة أن تخضع التمتع بالحقوق التي تضمنها طبقا لهذا العهد إلا الحدود المقررة في القانون، وإلا بمقدار توافق ذلك مع طبيعة هذه الحقوق، وشريطة أن يكون هدفها الوحيد تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي ". غير أنه وضع بموجب المادة الثامنةَ منه، وضع بعد ذلك قيودا خاصة للحق النقابي، إذ جاء فيها ما يلي: تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي: حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، وذلك بقصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها، ولا يجوز

إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الأخرين وحرياتهم؛ كما نص على حق النقابات في إنشاء اتحادات أو اتحادات تحالفية قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها؛.حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. إضافة إلى تنصيصه على حق الاضراب، شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعني.

إن المشي نحو إقرار شروط مقيدة للمشرع في تحديد الحقوق الأساسية المكفولة بالدستور ليس ابتكارا تشريعيا بقدر ما هو نتاج الفقه وفقه القضاء الدستوري، ولذلك ذهب البعض إلى حد اعتباره تقنينا لقانون دستوري غير مكتوب. إن المشرع الدستوري لا يعترف إلا بحدود وضوابط الحقوق التي ينص عليها القانون، فتحديد الحقوق السياسية يخضع لمبدأ الشرعية ثم إن الحدود الموضوعية المقيدة لممارسة الحقوق جاءت على سبيل الحصر بهدف ضمان عدم المس بجوهر الحقوق والحريات، بحيث لا يمكن للقانون أن يخرج عنها أو يتوسع فيها.

الفصل الثاني:

الإسلام السياسي واليسار بدول الربيع العربي؛ الواقع والتطورات

هللت أجنحة اليسار العربي والاسلامية بمكوناتها المختلفة من قوميين وناصريين وشيوعيين وغيرهم للثورات العربية التي شهدتها بداية تونس ومصر، وعدتها ضربة للتيار "المتأمرك" في المنطقة، باعتبار أن نظامي بن علي ومبارك من أنظمة "الاعتدال" إن جاز التعبير، بل زادت وزايدت بأنها من تقود تلك الثورات عبر الشباب اللامنتمي للقائم من الأحزاب والحركات خاصة الدينية منها[427].

اليسار العربي وجد في الثورات متنفسا له بعد أفول نجمه، وانفضاض الناس من حوله واهتراء الشعارات المرفوعة منذ عقود من الزمن بعد أن تجاوزتها الأحداث والزمان، وحالة الجمود القاتلة التي اعترت اليسار إما لـخلود الزعيم من هذا التيار أو ذاك، حتى بعد مماته أو لعدم تصديق أن الزمن ليس زمنهم، وبالتالي كانت انطلاقة الثورات في تونس ومصر بمنزلة حافز ودافع لليسار إلى التحرك من جديد، والظهور بمناسبة أومن دونها. لكن حتى ننصف نورد الحقائق التالية، في تونس شارك حزب العمال الشيوعي من اللحظات الأولى، كما شاركت مجموعات وأفراد يساريون، سواء من خلال الاتحاد التونسي للشغل أومن خارجه. وفي مصر كان الحزب الشيوعي المصري من الداعين إلى إضراب 25 يناير/كانون الثاني، وكذلك الاشتراكيون الثوريون، وأحزاب قومية وإن كانت صغيرة، وشارك طيف واسع من اليساريين في التظاهرات.

لكن، ما إن استتب الأمر بعض الشيء في مصر وتونس، رغم كل محاولات سرقة وحرف الثورة عن مسارها من قبل من استلموا زمام الأمر في البلدين، حتى بدأت تتضح الرؤى، وتنكشف حالة الترهل التي يعيشها اليسار.

[427] Ahmed Ban, "TRANSLITERATED TITLE" [The future of the Muslim Brotherhood between peacefulness and violence], Regional Center for Strategic Studies, August 12, 2015, http://goo.gl/oLrQH , consulté le 25/01/2020 à 23H00.

ففي تونس، وفي أول مواجهة ديمقراطية حقيقية وفي أول انتخابات نقابية يوم 23 أبريل/نيسان 2011، سقطت قوى اليسار في الامتحان، حين جرى التنافس بين قائمة تمثل التيار الإسلامي المقرب من حركة النهضة وعلى رأسها ضياء الدين مورو وقائمة تمثل التيار القومي ويساريين ومستقلين، وتضم أعضاء مثل نزار الجربي ومراد الفرجاني وأسيا حاج سالم، وقد أدت النتائج إلى فوز الإسلاميين بأغلب المقاعد في الجمعية. أما في مصر فقد كانت المواجهة الأولى هي الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس/آذار 2011، وقد احتشدت فيها كل قوى اليسار وألقت بثقلها الكامل للتصويت بـ"لا" على التعديلات المقترحة، في حين تصدرت حركة الإخوان المسلمين في مصر حملة الموافقة بـ"نعم".

وجاءت نتيجة الاستفتاء صادمة لقوى اليسار حيث صوت ما نسبته 77.2% من المصوتين بقبول التعديلات، وهوما فتح باب المواجهة من جديد بين التيار اليساري القومي والتيار الإسلامي، بعد أن جيشت قوى اليسار نفسها من جديد لرفض نتيجة الاستفتاء ومطالبتها بدستور جديد قبل الانتخابات، لمعرفتهم المسبقة واليقينية أنهم لن يحققوا فيها شيئا يذكر إن جرت.

كان من الممكن اعتبار ذلك جزءا من الحراك الديمقراطي الإيجابي، لكن حملات إعلامية مبرمجة، ومحاولات تشويه واضحة، بدأت تلقي بظلالها على المرحلة المقبلة، وهوما نعتقد أنه يؤخر تحقيق الثورات العربية في كل من مصر وتونس لأهدافها، لأن الهدف لدى البعض بات ضرب التيار المضاد، والقضاء عليه إن أمكن.

ما زاد من أزمة اليسار العربي هو تحرك الشعوب العربية في دول "الممانعة"(*) وثورتها في وجه حكامها، وهنا حدث الانقلاب الأهم في تعاطي اليسار العربي مع الثورات العربية، ودخوله في مجال التشكيك المطلق بالجميع دون استثناء، والتخلي عن الموقف السابق الذي يدعي قيادة الثورات في تونس ومصر، والاتفاق على نقاط محددة وكأنها تعميمات وزعت على اليسار بكل ألوانه من قوميين وماركسيين وناصريين.

*- دول الممانعة اسم أطلقته على نفسها بعض الدول التي تعارض السياسة الأمريكية في العالم العربي وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية، وهذا المحور مكون من دول سوريا وإيران وحركات كحزب الله في لبنان ، يهدف هذا التحالف الذي تقوده إيران إلى معارضة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة.

وأهم تلك النقاط التي يجادل بها كل يساري عربي اليوم:

- أن الثورات العربية بمجموعها من تخطيط أمريكي لاستبدال نظام بنظام آخر؛

- أن هدف الثورات ضرب المقاومة والممانعة وتقسيم الدول العربية؛

-الإخوان المسلمون والسلفيون هم أذرع التنفيذ الأمريكي في المنطقة؛

-هي مؤامرة محبوكة للنيل من الشعوب العربية؛

- كل ما يعرض على وسائل الإعلام محض افتراء وكذب وتزوير وتحوير، والرواية الوحيدة الصحيحة هي الرواية الرسمية؛

- شيطنة كل من يتعاطف مع الثورات العربية في الدول "القومية الممانعة"؛

- والأهم التشكيك في أي حكم جديد قادم باعتباره لا محالة حكما عميلا تابعا، حكما سيفرط في الحقوق العربية ويعترف بإسرائيل، ويحول مجتمعاتنا إلى نسخة غربية منحلة، تسود فيها العقلية الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

لقد استشعر اليسار عموما، والقوميون تحديدا الخطر الشديد بعد أن تعرضت أنظمة الحكم في ليبيا وسوريا ومعهما اليمن للخطر، فهي آخر الساحات والمعاقل التي تحمل نفس الشعارات، وكانت تشكل حاضنة للغالبية الساحقة من نشاطاتهم وفعالياتهم، وبالتالي فإن سقوطها يعني اندحار تيار اليسار والقومية.

ورغم الأزمة الحقيقية التي يعيشها اليسار العربي، فإنه يحاول تصديرها عبر ما سبق، أومن خلال التشكيك في الآخر، والاستعداد لفتح معركة "دونكيشوتية" معه[428]. ومع أن مواقع اليسار تعج بالتحليلات والدراسات التي تتناول تلك الأزمة، فإن النفي القاطع لوجود أزمة هو السائد بين صفوفهم[429].

[428]- ظهرت شخصية "دونكيشوت" في زمن سادت فيه قيم البطولة والفروسية، أراد دونكيشوت أن يصبح بطلا فارسا وهو لا يملك أي مقومات للبطولة والفروسية، فنظر إلى الأبطال والفرسان ماذا يفعلون وقرر أن يصبح مثلهم بطلا مقداما على طريقته الخاصة.

[429]- أنظر أيمن عبد المعطي، سونيا التميمي آخرون، اليسار والتورات العربية (أوراق مؤتمر)، منتدى البدائل العربي للدراسات، مطبعة روافد القاهرة 2013، ص.ص 103/99.

المبحث الأول: البروز القوي لأحزاب وحركات اجتماعية جديدة

أفضت التحولات الدراماتيكية والأحداث السياسية المتتالية التي شهدتها دول الربيع العربي منذ أواخر 2010 إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في معظم دول التغيير المؤجل، وفتحت مستقبل تلك الدول على طيف واسع من الاحتمالات يصعب ترجيح أحدهما على الآخر، في ظل الغموض وعدم اليقين الذي يلف المشهد السياسي فيها، وصراع القوى والانقسام الداخلي الذي خلفه الفراغ الناتج عن انهيار منظومات سياسية وأمنية عتيدة استمرت في الحكم أعواما طويلة بدون منافسة سياسية حقيقية، وظهور قوى سياسية جديدة لا تملك الخبرة الكافية في مجال الإدارة والحكم من جهة، وعدم الارتسام الكامل لمعادلات القوى واستراتيجيات الهيمنة في هيكل النظام الدولي وتوازنات القوى الإقليمية في المنطقة في إطار ظاهرة العولمة من جهة ثانية.

وفق هذه المعطيات، اصطدمت تطلعات الشباب الثائر وآماله في الحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم وتحقيق الانتقال السياسي السلمي نحو النظام الديمقراطي بالصعود السريع لقوى الإسلام السياسي التي قفزت من الهامش إلى قلب المشهد السياسي، مستغلة تفوقها النوعي في القدرات التنظيمية والمالية، ومهاراتها في الحشد والتعبئة اعتمادا على جاذبية الخطاب الديني وسحر تأثيره في قطاعات واسعة من الشعوب العربية، فتصاعدت حالة الاستقطاب الديني مع تنامي أطماع بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية بالسلطة ومحاولتها السيطرة الشاملة على جميع مفاصل الدولة.

وفي المقابل برز شكل جديد من الحركات الاجتماعية خلال الربيع العربي، واتسع نطاق عملها ودورها وتأثيرها، وذلك لعجز المؤسسات التقليدية، وعدم استطاعتها مواجهة أشكال محددة من المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية بما فيها اللاديمقراطية والاستبداد، وهي مشكلات لا تستطيع الدولة الرسمية أن تقوم بمهماتها اتجاهها، وهذا ما يناط بالحركات الاجتماعية كمكمل أو بديل للسلطات التقليدية في القيام بأدوارها الوظيفية المفيدة للمجتمع.

وقد أصبحت لهذه الحركات أهمية قصوى وخاصة بعد انتشار الأنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي لأن طريقة التواصل باتت أكثر سهولة مما كانت عليه سابقا، ويمكن لأي حركة اجتماعية تجاوز حدود الدولة في عملها حيث يكون لها مكاتب وفروع في عدد من الدول.

المطلب الأول: موجة الأحزاب الإسلامية وقيادة الشأن العام بعد استحقاقات 2011

تواجه الأحزاب الإسلامية العربية تحديات وفرصا استثنائية في آن واحد، غداة انتفاضات 2011. فبعد عقود من مواجهاتها مع الأنظمة الاستبدادية، يتعيّن عليها الآن خوض غمار سياقات محلية وإقليمية وداخلية إسلامية غاية في الحدة[430]. وعلى رغم أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر شهدت ظاهرة الصعود والسقوط المذهلة، إلا أن تجربتها لم تتطابق مع تجارب أحزاب إسلامية أخرى كانت أكثر نجاحاً في التأقلم. إذ أن التغييرات التي اعتمدتها هذه الأحزاب، أصلحت ورممت هيكلتها، وأيديولوجيتها، واستراتيجيتها بطريقة أربكت وناقضت التوقعات المديدة عن أفكارها وسلوكياتها.

وكانت استعدادات الأحزاب الإسلامية هشة في التعاطي مع الاستهلالات السياسية بعد الانتفاضات العربية في 2011، لكن العديد منها تأقلم مع تبعاتها بطرق براغماتية ومتنوعة، وقد كان صعود وسقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر فائق الأهمية في المنطقة، لكن تجربتها لم تكن مقياسا معياريا بالمقارنة مع أحزاب إسلامية إقليمية أخرى. ورغم ذلك واصلت الأحزاب الإسلامية المشاركة بنجاح في الانتخابات الديمقراطية، على رغم الضغوطات المحلية والإقليمية والدولية.

الفرع الأول: نظرة حول نماذج الاحزاب الإسلامية العربية

هزت الانتفاضات السياسة العنيفة أركان الأحزاب السياسية في العالم العربي خلال السنوات العشرية الماضية. فبعد عقد من المشاركة السياسية الصبورة، والتواصل مع الغرب، والتموضع الحذر ضد تنظيم القاعدة، هرعت أحزاب سياسية عدة (كلها شطور من

[430]- جورج فهمي، "جماعة الإخوان المسلمين: صراع حول السلمية أم حول الجماعة؟"، الشروق، القاهرة، 24 كانون الأول/ديسمبر ،2015، ص. 89

جماعة الإخوان المسلمين الأوسع)[431] إلى التربع على مناصب في السلطة السياسية غداة الانتفاضات العربية في 2010-2011. كانت هذه الأحزاب حصدت انتصارات انتخابية في مصر وليبيا والمغرب وتونس، ولعبت أدوارا رئيسة في الائتلافات السياسية التي تشكلت بمساندة غربية في سوريا واليمن.[432]

بيد أن هذه الاستهلالات سرعان ما ارتكست، فحزب النهضة التونسي تنحى عن السلطة في كانون الثاني/يناير 2014، في خضم اضطرابات سياسية؛ وإسلاميو ليبيا أبلوا بلاء سيئا في الانتخابات التشريعية التي جرت في أواخر حزيران/يونيو2014. والأكثر مدعاة للذهول، كان الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش المصري وأطاح فيه محمد مرسي، أحد قياديي جماعة الإخوان الذي انتخب رئيسا العام 2012، ما أشعل حملة قمع عنيفة ضد هذه الجماعة.

هذه الارتكاسات لم تقوض المكاسب السياسية قصيرة العمر التي حققتها الأحزاب الإسلامية وحسب، بل عرقلت كذلك الاستراتيجيات التدرجية التي حيكت بتأن ودراية، ونالت من معتقدات إيديولوجية واستراتيجية عريقة، وأعادت تشكيل تضاريس الأحزاب الإسلامية. قبيل الانتفاضات العربية، كانت معظم الاحزاب الإسلامية تطرح استراتيجيات سياسية، وهياكل تنظيمية ومواقف إيديولوجية، مستقرة نسبيا ويمكن استقراء مسارها.

بيد أن الاستهلالات السياسية لعام 2011 والارتكاسات اللاحقة في السنوات التالية، فرضت متطلبات جديدة على هذه الحركات. فالمناورات المتسرعة والجانحة، حلت مكان الاستراتيجيات السياسية الحذرة بعيدة المدى، حين انبرى الإسلاميون لاقتناص الفرص الجديدة والرد على تحديات مستجدة.

---

[431] Samuel Tadros, "The Brotherhood Divided," Current Trends in Islamist Ideology 19, (September 2015): P.P 63–84, http://goo.gl/rGXIdS. Consulté le 28/01/2020 à16H00.

[432] Jillian Schwedler, "Why Academics Can't Get Beyond Moderates and Radicals," Washington Post, February 12, 2015, http://goo.gl/8Oe3Se.; Consulté le 30/01/2020 à 20H00.

واليوم، تجد معظم الأحزاب الإسلامية نفسها تخوض غمار بيئة مجهولة المعالم، وتعاني من أشكال جديدة من قمع الدولة، والاستقطاب الاجتماعي والمتاعب التنظيمية، والتنافسات الإقليمية، والعداء الدولي، والتنافس داخل صفوف الإسلاميين.

لطالما اعتبر فشل الإخوان المسلمين في مصر مؤشرا على وجود حالة مرضية أوسع لدى الأحزاب الإسلامية. وهكذا، فسرت اعتبارات، على غرار الخيارات البائسة والسلوكيات التنفيرية وفشل جماعة الإخوان في نهاية المطاف بعد 2011، بكونها ناشئة عن خصوصيات هياكلها التنظيمية والإيديولوجية الإسلامية. لكن، في المقابل، انتهجت هيئات وطنية أخرى في جماعة الإخوان سلوكاً مغايراً تماماً إزاء التطورات السياسية الإقليمية الأخيرة، وكانت أوفر حظاً بالنجاح. وحتى في داخل مصر، برزت مقاربات غاية في التباين تبعاً لخطوط الانقسامات الإيديولوجية، أو الداعمات بين الأجيال، في داخل جماعة الإخوان نفسها.

والحال أن سجل حقبة ما بعد انتفاضة سنة 2011، لا يدعم الفرضية بأن الإسلاميين هم على وجه الخصوص لاعبون إيديولوجيون، أو بأن الغطاء انكشف عن كونهم غير قادرين أصلا على الاشتراك في السياسات الديمقراطية. ثم لا تواجه كل الأحزاب الإسلامية آفاقا قاتمة، لا بل وجدبعضها خارج مصر فرصاً جديدة لترقية أجنداتها السياسية. لكن ماذا لدى الطيف الكامل من التأقلمات والتضبيطات السياسية للأحزاب الإسلامية الرئيسة ليقوله عن أوضاعهم الراهنة وعن آفاق مستقبلهم السياسي المحتمل؟

أفضل ما يعلل المروحة الواسعة من المحصلات الأخيرة هو السياق السياسي، وليس الخصائص الكامنة في الإيديولوجيا أو المنظمة الإسلامين. إذ لدى هذه الأحزاب خيارات شكّلها وبلورها السياق السياسي المحلي، وحقق بعضها نتائج أفضل من الأخرى في شق عباب البيئات الجديدة. لا يتعيّن فهم خيارات الاحزاب الإسلامية على أنها محض تعبيرات عن أيديولوجيتها، بل كرد على الفرصوالتحديات السياسية. ومثل هذه الخيارات تقودها غالباً، وبأكثر مما يتبدّى للعيان، التكتيكات بالدرجة الأولى وعلى نحو أقل التحولات الإيديولوجية[433].

[433] Steven Brooke, "Old Questions and New Methods in the Study of Islamism," in "Evolving Methodologies in the Study of Islamism," ed. Marc Lynch, POMEPS Studies 17, POMEPS, March 5, 2015,P:27.

بات من الصعب اليوم في مصر والأردن إبراز ملامح جماعة الإخوان: فهي منقسمة، ومرتبكة، ومجردة من معظم مواردها الراسخة في السلطة السياسية. ويبدو أن فروع أخرى أكثر نجاحا، في المغرب وتونس، تتحرك بعيدا عن الأشكال التقليدية لمنظمات الحركات الإسلامية، كي تبقى أطرافا سياسية فاعلة. لكن صعود نجم الدولة الإسلامية المعلنة ذاتيا قلب الاستراتيجية الإيديولوجية والسياسية للأحزاب الإسلامية الرئيسة، بعد أن بدت هذه الأخيرة بالنسبة إلى الشباب الإسلامي الغاضب سوى حركات عفا عنها الزمن. وعلى رغم أن خسائر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية أخمد جاذبيته ومزق صورته بكونه قوة لا يشق لها غبار، إلا أن إنزال الهزيمة به لا يحتمل أن يبطل مفاعيل الأضرار التي لحقت بمبادئ الاعتدال وعدم العنف. وقد واجهت بعض الأحزاب الإسلامية، إن لم يكن كلها، هذه الضغوطات، فيما كانت تنتصب في وجهها تحديات غير مسبوقة لمواردها وهياكلها التنظيمية الداخلية، ترافقت مع انقسامات جديدة واتساع فجوة شقوق الصدع القديمة. ويحدث كلذلك في وقت بُتِرَ فيه رأس القيادة أو على الأقل وهن وضعف.

الفقرة الأولى: حزب العدالة والتنمية المغربي نموذجا

بعد ما عرفت المنطقة العربية أواخر سنة 2010 العديد من مظاهرات والاحتجاجات الكثيفة والحاشدة والتي عرفت باسم "الربيع العربي"، امتدت هذه الموجة الى المملكة المغربية، لتعرف بدورها احتجاجات على نطاق محدود، همت كبريات مدنها كالدار البيضاء والرباط وفاس، لكن الأمر اختلف هذه المرة عن سابقاتها من الدول العربية، فالاحتجاجات تمت السيطرة عليها ولم تكن هناك أحداث عنف، بل الأدهى من ذلك هو أن مطالب الشارع المغربي لم تكن إلا تعبيرا عن سخطه للوضع الذي آلت اليه الأمور الاقتصادية والسياسية للمملكة عن طريق بعض السياسيين والأحزاب الذين لم يكن همهم سوى قضاء مصالحهم الشخصية، لكن ما جعل الأمر يبدو على أنه استثناء بدول الربيع العربي هو استنجاد الشعب المغربي بملكه وتشبته بالبيعة الملكية للعرش، مخاطبا إياه مباشرة على أنه هو قائد المرحلة الحالية[434].

[434]-Jean-Noel Ferrié e Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine," Confluences Méditerranée, no. 78 2011, P. 25. 30

ومن هذا المنطلق فهم العالم على أن ما يقع في المغرب إنما هو سخط شعبي على من صوت لهؤلاء السياسيين وليس على النظام.

لتأتي بعدها مرحلة استباقية عرفت على أنها الورقة الرابحة والمميزة لهذا الربيع ولتكون مثالا لباقي الدول، ألا وهي الاستفتاء الدستوري لسنة 2011، دستور لم يكن إلا ليكمل مسيرة النجاح التي بدأها الملك الشاب وأيضا لطموحات شعبه، ليتم الإعلان لأول مرة عن إصلاح شمولي في الدستور والذي جاءت في طياته لأول مرة لفظ رئيس للحكومة[435] بدل الوزير الأول يرشح من الحزب الحاصل على الأغلبية الانتخابية والمتوافق عليه من طرف حزبه، ليتم تعيينه مباشرة من طرف الملك.

مع بداية اتضاح المشهد السياسي في المغرب والأردن تبين أن هناك مرحلة سياسية جديدة بأنماط حديثة وغير متعارف عليها بالمنطقة العربية، وهو مصطلح تم تداوله سنوات الربيع الأوروبي لفترة معينة "الأحزاب الشعبوية"[436].

عرف المغرب ومنذ الثمانينيات بروز أحزاب جديدة ذات فكر إسلامي، لكن حداثة هذه الأحزاب لم تكن إلا انبعاث انشقاقات عرفتها الأحزاب المغربية ليتم بروز حزب العدالة والتنمية المغربي المنضوي تحت فكر جماعة الاخوان المسلمين ليتبنى الحزب في أول انطلاقاته متبنيا جميع أفكار المؤسس والمجدد لجماعة الاخوان المسلمين للحركة حسن البنا والسيد قطب، وكذا انضمام الحزب للمؤتمر الدولي لجماعة الاخوان المسلمين بتركيا.

قبل الربيع العربي بسنوات تحول تنظيم الإصلاح والتوحيد نحو تأسيس حزب العدالة والتنمية الذي سرعان ما أعلن عن مدنيته وعن مرجعيته "الإسلامية" المؤمنة بالتعددية، وبعد "الربيع العربي" أصبح الحزب أكثر تماهيا مع الحياة السياسية المغربية التقليدية ومع طبيعة العلاقات النخبوية التي تميّزت بها دولة المخزن منذ ما قبل قيام الدولة الوطنية[437].

---

[435]- راجع الفصل 87 من الدستور المغربي.

[436]- الأحزاب الشعبوية يمكن تعريفها كإيديولوجية أو فلسفة سياسية، أو نوع من الخطاب السياسي الذي يستخدم الديماغوجية وإثارة عواطف الجماهير، فالحجاج الجماهيري لتحديد القوى العكسية، حيث تعتمد بعض الأحزاب على الشعبوية لكسب تأييد الناس والمجتمعات لما ينفذونه أو يعلنونه من السياسات وللحفاظ على نسبة جماهيرية معينة يعطيهم مصداقية وشرعية.

[437] -Michel Rousset, "La révision constitutionnelle," in Driss Basri, Michel Rousset & Georges Vedel (dir.), Trente années de vie constitutionnelle au Maroc Paris: LGDJ, 1993 .p. 301.

انخرط الحزب كسابقيه في محاولة بناء مشروعيتين سياسيتين جديدتين، أولاهما مع النظام وأخرى مع الأحزاب المنافسة، فيما لازالت صناديق الاقتراع تعطيه شرعية مهمة تناقصت إلى حدٍ معين في الانتخابات الأخيرة. لقد مثلت انتخابات ما بعد الربيع العربي نفسا حقيقياً للنظام المغربي الذي احتاج إلى تجديد موارد مشروعيته في إحدى أحلك اللحظات السياسية التي مر بها العالم العربي.

وقد عرف حزب العدالة والتنمية العديد من التحولات والتي راكمها خلال استعداده للمشاركة السياسية منها[438]: التحول من قضايا الهوية والمرجعية إلى الاهتمام بالسياسات العمومية ، حيث أن الحزب أصبح منذ سنة 2002 أقل انشغالا بالنقاشات حول المسائل الإديولوجية والدينية مقارنة بالحركات السياسية الإسلامية في دول مثل مصر والأردن؛ تأكيد الحزب لفعاليته للعمل البرلماني وذلك من خلال المشاركة الكثيفة لنوابه في الجلسات البرلمانية وكثافتهم في طرح الأسئلة الشفاهية والكتابية؛ امتلاك الحزب لبرنامج يضع القضايا الاقتصادية والاجتماعية في صلب اهتمامه؛ تمييز الحزب بين الوظيفي والسياسي حيث نجح الحزب في فصل وظيفي بين الدعوة الإسلامية وبين ممارسة العمل السياسي إذ تحول الحزب إلى منظمة سياسية يديرها سياسيون محترفون ينشغلون بالسياسات العامة تاركين مهام الدعوة وأنشطتها للحركة؛ تجدر الحزب في الحياة السياسية المغربية حيث استطاع أن ينتقل من وضعية الدخيل الخارجي إلى وضعية العنصر الداخلي الفاعل والمتجذر في الحياة السياسية المغربية.

الأداء السياسي وتنزيل الدستور الجديد لسنة 2011 كان حاسما في الإعلان عن مشروع العدالة والتنمية الذي قنع بالدخول في النُخبة السياسية كما دخل من قبله اليساريون والاستقلاليون، فيما أولى الحركة الأمّ التي خرج من رحمها الحزب مهام التربية والدعوة.

في مقابل الحيوية الكبيرة للحزب الذي امتص أغلب قيادات الحركة الكارزمية والشعبية، خفت الدور التربوي والدعوي للحركة وفصائلها الجامعية. لقد استغنى الحزب عن الخطاب الإيديولوجي الذي أصبح يمثل ثقلا حقيقيا في نقد حامليه الحادّ لسياسات حكومة

[438]- بلال التليدي، الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية، دراسة في أزمة النموذج المعرفي، حالة معهد واشنطن، ومعهد كارينجي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2014، ص. ص . 137-139.

الإسلاميين المناقضة لكثير من المبادئ السياسية التي عاشت عليها قواعد الحزب في الزمن الجميل. إن الإسلاميين يعيشون مرحلة التحول من الدعوة إلى الدولة.

كان حزب العدالة والتنمية (الذي بدأ باسم حركة التوحيد والإصلاح) جزءا من الخارطة السياسية كحزب معارض، إذ بدأ في عام 1997 بتسعة مقاعد في مجلس النواب، أصبحت بعد ذلك 14 مقعدا وتضاعفت إلى 42 مقعدا في سنة 2002 ثم 46 مقعدا في الانتخابات التالية، إلا أن أجواء الربيع العربي مكنت الحزب من تقدم الصفوف والفوز ب: 107 مقاعد في عام 2011.

المناخ الذي أتاح فرصة الفوز، كان له دوره في تيسير تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الأمين العام للحزب السيد عبد الإله بنكيران. وقد اشترك معه فيها ثلاثة من أحزاب الوسط السياسي هي: حزب الاستقلال والحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية. ولم تكن مهمة الحكومة سهلة ولا كان الطريق أمامها ممهدا، إذ فضلا عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات الفساد التي يعاني منها المجتمع المغربي، فإن مراكز القوى في الدولة لم تكن سعيدة بالتركيبة الجديدة للحكومة التي أفرزتها أجواء الربيع العربي، خصوصا أنها جاءت بوزير أول ينتمي إلى حزب له مرجعيته الإسلامية، فالخصوم السياسيون والفكريون ظلوا في الواجهة يناوئون ويتصيدون تحركات الحزب، وهوما يسوغ لنا أن نقول إن أجواء تلك المرحلة اقتضت إقامة «هدنة» نسبية على المسرح السياسي، خصوصا أن رئيس الحكومة حرص طوال الوقت على أن يحتفظ بعلاقة إيجابية مع القصر، وهو يحاول تنفيذ برنامج حكومته في الإصلاح ومكافحة الفساد. ويذكر له في هذا الصدد أنه قام بإصلاح صندوق المقاصة الذي كان يدعم السلع الأساسية، كما أن حكومته رفعت أسعار بعض السلع (المحروقات والكهرباء وبعض السلع الغذائية)، إلا أنها بالمقابل دعمت صندوق التضامن الاجتماعي ورفعت معاشات المتقاعدين وزادت من دعم الأدوية لتخفيض أسعارها ورفعت نسبة الطلاب المستفيدين من المنح.

بعد فوز حزب العدالة والتنمية مجددا في انتخابات 2016، وبعد المشاورات الغير المثمرة التي أجراها رئيس الحكومة "عبد الإلاه بن كيران" والتي لم تثمر عن تشكيل حكومة ائتلافية

تحظى بالأغلبية في مجلس النواب، أعلن الملك إعفاءه وتعيين بدلا منه عضوا آخر من نفس الحزب الفائز، وبالفعل كلف الملك في 17 مارس 2017 سعد الدين العثماني الطبيب النفساني وأحد وجوه حزب العدالة والتنمية والذي تولى وزارة الخارجية خلال الولاية السابقة من يناير 2012 إلى أكتوبر 2013 بتشكيل حكومة جديدة، وفي الخامس من أبريل 2017 أدى العثماني برفقة تشكيلته الحكومية القسم أمام ملك البلاد.

الفقرة الثانية: الأحزاب الإسلامية بتونس ومصر بعد الثورة

كانت هيمنة الإسلاميين (أي الإسلام السياسي) على «المسرح» قائمة قبل الثورات، وكانت جماعة الإخوان المسلمين هي قوة المعارضة الرئيسية، وأقيمت معها تحالفات من قبل أطراف متعدّدة، خصوصا من قبل اليسار (اليسار الذي بات يدافع عن النظام القديم خوفا من الإسلاميين). ويعود ذلك لأسباب عدة، منها «مناكفة» بعض النظم لها، وخصوصا في مصر، حيث اختلط أمر التنافس الاقتصادي بين فئات رأسمالية والخطاب الأمريكي الذي لمح إلى ضرورة إشراك الإسلاميين في السلطة. لكن الأمر ظهر قبل ذلك في تونس، واتخذ شكلاً مختلفا في الأردن. بمعنى أن ذلك كان يُظهر الإسلاميين كقوة معارضة [439]للنظم، في وضع كان يتزايد الميل لرفضها. جعل ذلك الأحزاب المعارضة الأخرى تلتف حول هؤلاء، وتتشكل جبهات في بعض البلدان معهم (تونس والأردن)، أو التنسيق القوي معهم (حركة كفاية)[440] في مصر.

ساعد مناخ الحرية الذي عرفته تونس بعد الثورة على بروز عدد من الأحزاب الإسلامية، بعضها وصل الى السلطة مثل حركة النهضة كما بات بإمكان الأحزاب السلفية ممارسة

[439] -Carrie Rosefsky Wickham, The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamic Movement (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014); Raymond William Baker, Islam Without Fear: Egypt and the New Islamists (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003).

[440]- الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية" هي تجمع فضفاض من مختلف القوى السياسية المصرية هدفت منذ تدشينها إلى تأسيس شرعية جديدة في مصر، بعد تنحية نظام حسني مبارك عن السلطة، منذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة، ورفضها ما رأته مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي ابنه جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعارات لا للتمديد لا للتوريث.

نشاطها بحرية بعد حصولها على ترخيص قانوني. لم تعرف الاحزاب الاسلامية في تونس النور قبل الثورة نظرا للقبضة الحديدية التي فرضها النظام السابق على هذه الاحزاب.

فكان العمل السري أوفي المنفي هو أكثر المتاح لهذه أحزاب التي بدأت بالظهور في ثلاثينيات القرن الماضي: حزب جبهة الإصلاح السلفي وحزب الرحمة وحزب التحرير، أحزاب ذات مرجعية إسلامية أصبحت تنشط بشكل رسمي بعد حصولها على تراخيص قانونية، إلا أن هذه الاحزاب تبقى صغيرة مقارنة بحركة النهضة التي حققت الأغلبية في انتخابات المجلس التأسيسي وتقدم رؤيتها لإدارة السلطة بعيدا عن عقيدتها الاسلامية.

ويشير سامي الطريقي، عضو مجلس الشورى لحركة النهضة إلى ضرورة التجديد داخل المنظومة الاسلامية والفقه الاسلامي والقراءات الاسلامية والمقولات الإسلامية بدمج الديمقراطية ومفهوم التعددية والاختلاف بين جميع مكونات المجتمع داخل المنظومة الإسلامية عموما[441].

لا ترى النهضة ضرورة لتطبيق الشريعة في الدستور، بل تسعى للحد من فوبيا الإسلام السياسي عبر إعلانها العداء لتنظيم أنصار الشريعة وتصنيفه كتنظيم إرهابي، خطوة يرى مراقبون أنها ستفقدها خزانها الانتخابي في صفوف الإسلاميين[442].

غطى وجود حزب حركة النهضة الإسلامية في واجهة الأحداث وباعتباره عمليا الحزب الشريك في الحكم ضمن تحالف الترويكا (النهضة- التكتل – المؤتمر)، على بقية مشهد الأحزاب الإسلامية المعترف بها قانونيا بعد الثورة والتي تختلف عن النهضة من حيث حجم شعبيتها أو تجربتها السياسية أو لطبيعة النشأة الحديثة لهذه الأحزاب أو مدى تواجدها في الأحياء والمدن أوفي أوساط الشباب أو مختلف القطاعات، فلا يكاد يسمع البعض بتلك الأحزاب لندرة نشاطها أو لتعدد أسماء الأحزاب وتشابهها (أكثر من 150 حزبا سياسيا مقابل 9 أحزاب في عهد الرئيس المخلوع).

---

[441]- مقال بعنوان ، واع الأحزاب الإسلامية في تونس بعد الثورة، نشر على الصفحة الرسمية لشبكة الميادين الإعلامية بتاريخ 3 أكتوبر 2014 متوفر على الرابط : http://www.almayadeen.net تاريخ الزيارة 2020/02/02 على الساعة 22h00.

[442] Alexis arieff, political transition in tunisia , CRS, report for congress,2012,P 04/05.

أما حزب حركة النهضة فإنه حزب إسلامي معروف[443]، وهو أحد أهم مكونات الترويكا الحاكمة، ينظر إليه على نطاق واسع على أنه يحظى بشبكة دعم واسعة ويتمتع بشعبية كبيرة مقارنة بالأحزاب التونسية الأخرى، وكان الحزب محظورا أثناء فترتي "بورقيبة" و" بن علي"، وقد تأسست حركة النهضة(حاضنة الحزب) في 6 جوان 1981 على يد راشد الغنوشي، ومعه عدد كبير من المثقفين المتأثرين بفكر جماعة الإخوان المسلمين المصرية والمطلعين على الاجتهادات الفكرية لكل من المودودي[444]، ومالك بن نبي[445]، والترابي أو المتأثرين بالثورة الإيرانية (وعمليا ظهرت الحركة منذ نهاية الستينات سميت بالجماعة الإسلامية)، شاركت الحركة في انتخابات 1989 بعد إسقاطها لبورقيبة، ووجهت أمنيا بعد حصادها لنتائج كبيرة في تلك الانتخابات كما وجهت فكريا وثقافيا (خطة تجفيف منابع التدين) ولكنها عارضت جذريا وعرفت قياداتها المنافي والسجون الانفرادية والمعتقلات واستشهد العشرات من أبنائه[446]...

أما مصر فبمجرد اندلاع ثورة 25 يناير، وتعديل قانون الأحزاب، الذي جعل إنشاء الحزب مشروطا بتقديم إخطار بتأسيس الحزب كتابة للجنة الأحزاب مصحوبا بتوقيع خمسة آلاف عضو من أعضائه المؤسسين مصدقا رسميا على توقيعاتهم، واعتبار الحزب مقبولا بمرور ثلاثين يوما على تقديم إخطار التأسيس دون اعتراض اللجنة، كل ذلك ساهم في خلق "فوضى حزبية" تمثلت في ظهور 73 حزبا في فترة لا تزيد عن ثمانية أشهر، ما بين أحزاب إسلامية وليبرالية ويسارية.

إلا أن العامل المشترك بين معظم هذه الأحزاب باستثناء الأحزاب الإسلامية، والأحزاب ذات التمويل المالي الكبير، إنها هشة وقائمة على مبادئ واهية وتمويل مالي شبه معدوم، ما

---

[443]- أنظر ربيع القاعدة، مجموعة باحثين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى 2014، مطابع المتحدة للطباعة والنشر، دبي ، ص. 71-73.

[444]- أبو الأعلى المدودي هو مؤسس الجماعة الإسلامية في الهند لسنة 1360 هجرية، وقادها ثلاثين سنة ثم اعتزل الإمارة لأسباب صحية وتفرغ للكتابة والتأليف.

[445]- مالك بني نبي مفكر جزائري من أحد رواد النهضة الفكرية الإسلامية في القرن العشرين، ويمكن اعتباره امتدادا لإبن خلدون الذين نبهوا إلى ضرورة العناية بمشكلات الحضارة (1973/1905).

[446] Rached al-Ghannouchi, "From Political Islam to Muslim Democracy," Foreign Affairs 95, no. 5 (September/October 2016): p.p.58–75

جعلها أحزابا "كرتونية" لا تضيف شيئا إلى الحياة السياسية[447]. وقد أسهمت عدة عوامل في إضفاء المزيد من التعقيد على الخريطة الحزبية عقب الثورة، يمكن تلخيصها في تغير بيئة النشاط السياسي في مصر، والانفتاح غير المحدود لمختلف شرايين وقنوات المشاركة السياسية، وما لذلك من انعكاسات على التنافسية الحزبية، وانفراط عقد مختلف التيارات السياسية التي كانت تحسب ككتلة واحدة لفترة طويلة، وارتبطت تلك المتغيرات بالمحددات التالية:

- التسرع في تكوين الأحزاب وكأنها هي السبيل الوحيد للمشاركة في الحياة السياسية وعنوان القضاء على الفساد في المجتمع المصري؛

- تغيير الإطار القانوني، حيث يمكن إرجاع الفوضى الحزبية بعد الثورة لإزالة العوائق القانونية التي اعترضت العمل الحزبي، بحيث بات يمكن لخمسة آلاف عضو فقط تكوين حزب؛

- العزف على أوتار "مبادئ الثورة" والمتاجرة بها من أجل تكوين الحزب، ما أدى إلى هشاشة الحزب وعدم مقدرته على المشاركة في الحياة السياسية كونه بلا هوية محددة.

- اختلاف الاتجاهات السياسية داخل الحزب الواحد، مما ساعد على الانقسامات الداخلية بين أعضائه، والتسارع على رئاسته الشيء الذي قضى على وحدتها وتماسكها[448]؛

- افتقاد هذه الأحزاب الرؤية المستقبلية لما سيكون عليه هذا الحزب، وافتقاده للعمل العام.

إلا أنه بمجرد الإعلان عن نتيجة الانتخابات الرئاسية، وسيطرة التيار الإسلامي على مفاصل الدولة المتمثلة في السلطات الثلاث "التشريعية، التنفيذية، القضائية"، وسيطرتهم على الحياة النيابية في مصر "مجلس الشعب المنحل، مجلس الشورى"، وأيضا سيطرتهم على المجلس القومي لحقوق الإنسان، وكذا المجلس الأعلى للصحافة، وعلى الصحف

---

[447]- خليل العناني، "مأزق إخوان مصر بين السياسي والدعوي"، صحيفة العربي الجديد، ليوم 8 يونيو 2016، https://goo.gl/Yp2le ، اطلع عليه 2020/02/05 على الساعة 20.50.

[448]- انظر، خيري عمر، "مشكلات المؤسسية في الإخوان المسلمين"، جريدة العربي الجديد، ليوم 21 سبتمبر 2015، الموقع: http://goo.gl/Ptlkl5 اطلع عليه 2020/02/07 على الساعة 21.20.

والجرائد وعلى مؤسسة الإعلام بأكملها، تغيرت معالم خريطة التحالفات الحزبية، حيث زاد عدد الأحزاب السياسية.

كما انقسمت مصر إلى قطبين كبيرين، القطب الإسلامي والمتمثل في حزب الحرية والعدالة وحزب النور والبناء والتنمية وبعض الأحزاب الدينية الصغيرة مثل الأصالة والفضيلة.[449] أما القطب الآخر وهو جميع الأحزاب الليبرالية وغير الدينية، بدأت في تكوين جبهة الإنقاذ كتحالف لمجموعة من الأحزاب. إلا أن هذه الأحزاب جميعها لم تستطع أن تقف في وجه الأحزاب الإسلامية، فقط استطاعت الأحزاب الإسلامية السيطرة وبحق على جميع مفاصل الدولة، ولم تعترف على خارطتها بأي أحزاب أخرى، كانت تدعي أن الأحزاب الليبرالية شركاء معها، لكن في حقيقية الأمر لم تكن سوى ديكور سياسي، كانت تعقد معهم جلسات حوار وطني لكن بمفهوم الإخوان المسلمين، فقد كانت تتخذ القرار ثم تصدق عليه ثم تعقد الحوار الوطني، ونتائج هذا الحوار ومطالبات الأحزاب الليبرالية لم تكن سوى حبر على ورق، أو وعود جوفاء، لكن واقع الحال يؤكد على سيطرة الأحزاب الدينية، وظهر ذلك جليا في الأيام الأخيرة للرئيس المعزول حيث لم يكن للأحزاب الليبرالية نصيب في مجلس الشورى، لم تكن شريكاً وصانعاً للقرار، كان القرار يصنع في مكتب الإرشاد ثم تدعمه الأحزاب الدينية، ويعقب ذلك حوار وطني بالمفهوم الإخواني سالف الذكر.

كانت الأحزاب الدينية وكذا حزب الحرية والعدالة تطبق "ديمقراطية الهوهوة"، أنت تقول ما تشاء لكن في نهاية النهاية لن يكون إلا ما يقره مكتب الإرشاد.

بات حال الأحزاب الليبرالية ضعيفا، وازداد ضعفه، وازدادت الانقسامات الداخلية داخل هذه الأحزاب، وبالطبع كان ذلك كله يصب في مصلحة الأحزاب الإسلامية . حتى التحالفات الانتخابية التي تمت في انتخابات مجلس الشعب المنحل أو الشورى كانت هشة وساهمت في التأكيد على انفراد الأحزاب الإسلامية بالمشهد السياسي.

[449] - Bassma Kodmani-Darouish et Chartouni- Du Barry Ray, « les état Arabes Face A la contestation islamique » ARMAND COUN, Paris, 1997, p.p .101-106.

بعد ثورة يونيو، اكتشفنا جميعا أن حركة تمرد[450] فعلت ما عجزت عنه كافة الأحزاب الليبرالية، مما تكشف أن الحياة الحزبية في مصر "ليس لها أي معنى أو تأثير"، حتى عندما حاولت بعض الأحزاب أن تقفز على حركة تمرد لم تستطع ذلك. وعودة للسؤال الأساسي: أين الأحزاب السياسية في مصر بعد ثورة 30 يونيو؟ أما الأحزاب الإسلامية فقد تلاشت جميعها بما فيها الحرية والعدالة والبناء والتنمية، وانصهرت الأحزاب الإسلامية الصغيرة داخل حزب النور الذي انفرد بالمشهد الحزبي بعد أن قبل أن يكون أحد أطراف اللعبة السياسية بعد الثورة.

الفرع الثاني: اليسار والثورات العربية

الفكرة اليسارية، ارتبطت نظريا بالنضال من أجل الخلاص من الظلم الاقتصادي والاستبداد السياسي، لكنها واقعيا تباينت ليس في فهم الواقع وتحليله، ولكن أيضا في التعامل معه.

ومع أن أصل مصطلح اليسار يعود تاريخيا إلى الغرب وتحديدا إلى الثورة الفرنسية عندما أيد عموم من كان يجلس على اليسار من النواب التغيير الذي تحقق عن طريق الثورة الفرنسية، فإنه وجد تطبيقه في أوروبا الشرقية، وتحديدا في الاتحاد السوفياتي مع الثورة البلشفية، ومعه تغير وتشعب استعمال مصطلح اليسار بحيث أصبح يغطي طيفا واسعا من الآراء لوصف التيارات المختلفة المتجمعة تحت مظلة اليسار.

عربيا نشأ التيار اليساري القومي والاشتراكي والماركسي في أواسط القرن الماضي مقترنا مع نشأة الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار والرأسمالية الصاعدة يومها. وبعد الاستقلال تمكنت بعض التيارات اليسارية من الوصول إلى الحكم، وكونت جمهوريات حاولت من خلالها ترجمة الأفكار اليسارية، لكن فكرة الزعيم ظلت أقوى من نبل الأفكار ومثاليتها.

[450]- حركة تمرد هي حركة معارضة مصرية دعت في 2013 لسحب الثقة من محمد مرسي رئيس الجمهورية أنداك، والدعوة الى انتخابات رئاسية مبكرة. انطلقت الحركة من ميدان التحرير بالقاهرة، وقد جمعت 22 مليون توقيع لسحب الثقة من محمد مرسي.

وفي سياق صراع فكري مع التيار الإسلامي المحافظ تحديدا، وسياسي مع الأنظمة العربية التي تسلمت حكم البلاد العربية بعد جلاء المستعمر، استطاع اليساريون العرب الإسهام بفعالية في تشكيل الوعي الفكري والسياسي العربي الحديث والمعاصر.

وعلى الرغم من شعارات الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، التي رفعها اليسار العربي على مدار تاريخه الطويل، فإنه ومع هبوب رياح الربيع العربي مؤذنا بنهاية صفحة من التاريخ السياسي الحديث والمعاصر، اتضح أن كثيرا من الشعارات التي رفعها اليساريون العرب للدفاع عن الحريات والتداول السلمي على السلطة لم تصمد أمام الواقع، وأن اليساريين العرب ورغم تراكم تجاربهم السياسية وثراء مكتبتهم الفكرية، إلا أنهم انحازوا للمؤسسة العسكرية بديلا عن خيارات الصندوق الانتخابي.

إن الثورات العربية خصوصا في تونس ومن بعدها مصر وبالشكل الذي اندلعت به من "عفوية وتلقائية " لم تحاكم الأنظمة فحسب بل والأحزاب والتيارات السياسية الموجودة بها[451]، لا سيما وأن تلك الثورات وضعت الجميع أمام مسؤولياتهم في ظل غياب قيادة واضحة ومعروفة للثورة، وكان السؤال الأهم الذي يطرح أين تقف الأحزاب من تلك الثورات؟ والتردد في الموقف كان هو الحكم على تقدم بعض الأحزاب عن غيرها في اللحاق بركب الثورة. لذلك كان اليسار مترددا في البداية من الانخراط في العملية الثورية رغم شعاراتها الديمقراطية، ولمسنا عجز كثير من الأحزاب التقدمية في التعامل مع الأحداث المتسارعة والتقاط الفرصة الكبيرة المهيأة للعب دور طالما استهوى القوى اليسارية والتقدمية، وكان للجمود والانكفاء الذي يعانيه اليسار منذ قرابة العشرين عاما انعكاسه على التحرك بشكل أسرع مما فتح المجال لأحزاب دينية سياسية للتقدم بشكل أسرع وأكثر تنظيما وهذا أعطاها حضورا أكبر في الثورات خصوصا وأنها تتمتع بقدرة ودعم مالي كبير.

قد يكون الاستبداد والقمع في الخمسينات والستينات من القرن الماضي لقوى اليسار أثره في عملها وسرعة تحركها ولكنها آنذاك تمتعت بحضور فكري وشعبي مثل سمة وميزة

[451]- انظر محمد العجاتي وعمر سمير، اليسار والحركات الاجتماعية في المنطقة العربية، كتاب اليسار والثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورك، أوراق مؤتمر القاهرة، 24-25 أبريل 2013، ص.ص. 137-138.

لتلك الحقبة وكانت عامل جذب قوى لكل الأفكار التقدمية والديمقراطية ومناصرة الشعوب المظلومة من أجل نيل حريتها، ولكن صعود التيارات الدينية منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي صاحبه تراجع لقوى اليسار، وإذا ما نظرنا للأمر من وجهة نظر الأنظمة الحاكمة العربية فقد كان حضور اليسار خلال فترة الصعود السياسي والشعبي للأحزاب الدينية عاملا مساعدا دون أن تدري في مواجهة الفكر الديني السياسي وهذا ما لم يحدث رغم تقريب بعض الأنظمة لجزء من اليسار كما حدث في تونس وبالتالي أصبحوا في موقف "لست معك ولست ضدك" مما أثر على موقعها بعد ذلك في الثورة التونسية وبالتالي كان عليها تبرير مواقفها السابقة ، في حين أنها في مصر ضعفت في ظل حراك ديني سياسي داخل الهيئات والنقابات وفي أوساط الجماهير وفي كل مرة يسجل انتصارات على حساب تراجع القوى الأخرى، أما الأحزاب القومية التي مالت للقذافي بليبيا ووصفته بالقائد القومي فقد كانت مخطئة في رهانها على زعيم لم يخدم سوى نرجسيته وبالتالي وقع القوميون بخطأ البحث عن قائد وزعيم يغطي المساحة التي شغلها الزعيمين جمال عبد الناصر وصدام حسين لذلك في الثورة الليبية " ثورة تسليم المفتاح[452] " لم يكن لهم مكان خصوصا إذا ما نظرنا للمصالح الأمريكية والأوروبية التي دخلت على خط الثورات العربية وأصبحت محركا وداعما لمطالبها وبالتالي هي من توزع الأدوار. وبالنتيجة نجد أن قوى اليسار ضعفت لأسباب كان أقلها تأثيرا هو القمع والاستبداد من الأنظمة العربية ، فقد طغى العامل الذاتي كثيرا على اليسار في عملية التراجع.

قد يكون في محاولات اليسار حاليا لمناقشة مكانها في الثورات ومستقبل اليسار، إضافة إلى تجديد خطابها السياسي والشعبي وافتقارها للاستقطاب الجماهيري دورا في تفعيل مشاركتها إذا ما انعكس هذا التجديد واقعا ملموسا على الأرض، وبالتالي يمكنهم التأثير في مجرى الصراع. فأفضل البرامج لا تكتسب مصداقية وجدية في أعين الرأي العام ما لم تستند لقوة جماهيرية ومادية تحميها وتجعل منها عاملا فاعلا في المعادلة السياسية، وهذا يتطلب بداية إنهاء حالة التشرذم والتمزق في معسكر اليسار والتي تعطل إمكانية إيجاد حل مباشر

[452]- انظر، يوسف شاكير، ليبيا الى الهاوية "ثورة تسليم مفتاح للثوار"، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2016، ص ص 21-24

لهذه المعضلة القائمة، خصوصا وأن أبرز المداخل لتعجيل التغلب على الأزمة بات يتمثل في توحيد قوى اليسار وخلق إطار يمكن للجماهير أن تلتف حوله في ظل البحث عن بدائل ملموسة سواء في الحكم أو المعارضة.

الفقرة الأولى: مأزق اليسار بالدول العربية

أثرت الصراعات والانقسامات داخل اليسار العربي ومحدودية التأثير والنفوذ السياسيين له على دخوله الألفية الثالثة مما جعله يشهد حالة ارتباك واضحة، ففي تونس ورغم تركيزه على الإسلاميين، واصل الرئيس بن علي سياسات قمعية تجاه اليسار، وتعرضت تنظيمات وفصائل اليسار في مصر لهزة عنيفة أفقدت بعضها أي بوصلة جماهيرية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، وفي اليمن فقد تحالفت كل العوامل الداخلية وتفاعلها مع صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتدخل القوى السياسية المحلية والدولية التي ظلت تقاوم نشوء دولة يسارية في المنطقة وأدت في النهاية إلى تفجر الأزمة في 13 يناير 1986. أما في سوريا فالوضع كان أكثر تعقيدا فكان موقف الأحزاب اليسارية موقفا ملتبسا من السلطة، حيث رفضت أن تكون معارضة وأكدت أن لها نقد للسلطة[453].

إن الثورات العربية وما أحدثته من تغير في الأدوار السياسية يجب أن لا يعفي قوى اليسار من الاعتراف بالخطأ التاريخي الذي وقعت فيه غالبية القوى التقدمية والأحزاب القومية واليسارية، وهو عدم الثقة في الأجيال الشابة وإعطائها الدور المناسب الذي تستحقه سواء شبان أو شابات خصوصا وأنها أبقت على الجيل القديم متشبثا بمواقعه في حين من المفترض طبيعيا وكقوى تقدمية الانفتاح على هذا الجيل تعزيزا للديمقراطية والمشاركة، وبالنظر لثورة الاتصالات والجيل الذي ارتبط بها، ولأن الثورات ذات أدوات عصرية نجد أن الشباب هم من يملك القدرات المعرفية والطاقات اللازمة للعب دور في المستقبل[454] لذا يجب على كل الأحزاب التقدمية أن تفتح الأبواب أمام القيادات الشابة سواء في حملاتها

[453] -Karim Mustapha, Le parti Communiste Tunisien Pendant la période Coloniale, Tunis ; 1997, Institut Supérieur du Mouvement National, p .369

[454]- جمال أبو لاشين، ملف حول دور القوى اليسارية والتقدمية ومكانتها في ثورات الربيع العربي وما بعدها بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحوار المتمدن الحوار المتمدن-العدد: 3567 ليوم 05-12-2011

الانتخابية، أوضمن قياداتها تجديدا للدماء الشابة داخل تلك الأحزاب، واعترافا منها بأن الفترة التي صاحبت الابتعاد عن رفد تلك العناصر الشابة في جسم تلك الأحزاب هي الفترة التي انتبهت فيها أحزاب أخرى لهم وجذبتهم لنهجها وفكرها مما أدى لتقدم تلك الأحزاب على حساب القوى التقدمية.

وعليه يجب إعادة الثقة في تلك الفئة وأن يعطى الشباب دورا مهما وملحوظا وأن لا نحاكمهم بقدر ما يحملون من فكر نظري، بل أن نجد فيهم الهمة والحيوية المطلوبة لتوسيع القاعدة الشعبية لتلك الأحزاب، وأن نعي قدراتهم على التعلم والممارسة الحزبية، خصوصا وأن تلك الأحزاب اليسارية تعي دور الشباب جيدا في خمسينات وستينات القرن الماضي[455].

فلغة اليسار بسيطة وسهلة للناس وألا يسقط مرة أخرى في مستنقع نسخ التجارب ومحاولة التطبيق على الأرض مهملين الطبيعة العربية بما تحمله من فكر ديني وفكر قبلي، مما يسهل إقبال الشباب عليهم وإمكانية تأطيرهم، وهذا لا يعني التسليم بالواقع والتنازل عن المعتقدات الفكرية بقدر ما يعني رؤية جديدة لليسار لأسلوب عصري بإمكانه محاكاة الاحتياجات الراهنة بما يخدم واقع نشر الديمقراطية وتوسع الأحزاب.

وقد شهدت أحزاب اليسار العربي وقواه المنظمة تراجعا كبيرا في العقود الأخيرة، وتخيم عليها في المرحلة الراهنة حالة من الضبابية والتحولات والمراجعات على مستوى المبادئ والسياسات والمواقف، وبدا واضحا مدى تراجع قوى اليسار العربي غبان الثورات العربية وما بعدها، فبعد أن دفعت انتخابات ما بعد الثورات بالإسلاميين إلى صدارة المشهد السياسي ثارت ثائرة تلك القوى بسبب فشلها في إحراز أي نجاح يذكر، وكان صادما فيما بعد اصطفاف كثير من تلك القوى إلى جانب الأنظمة السلطوية المستبدة وقوى الثورة المضادة ضد ثورات الشعوب العربية المتعطشة إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهي الشعارات والقيم التي طالما تغنى بها اليسار العربي في تنظيراته وخطاباته المتكررة.

[455]- جورج فهمي وآخرون، اليسار والثورات العربية، مرجع سابق، ص. ص. 100/99.

فاليسار العربي يعيش في أزمة، لأنه بات يتلاشى، ويتحول إلى أحزاب هرمة ذات سياسات تميل إلى المهادنة والتكيف مع الأمر الواقع، والقبول بأقل القليل، وربما تكون هذه المسألة باتت قديمة كذلك لأن هذا اليسار قد تجاوز المبادئ التي تجعل منه يسارا.

لقد آن الأوان للأحزاب اليسارية أن تخرج من دائرة الموروث القديم لتتحول لأدوات تغيير مجتمعي يلامس قلوب الناس وعقولهم، فالثورات العربية وما جلبته من تغيرات وجب الاستفادة منها تفرض على الجميع مغادرة مواقع الحذر والانكماش وأن تفتح عقولها على العالم الجديد، والواقع المتغير بشكل متسارع وأن تمضي في ركب التأثير في هذا التغيير بدلا من لوم الأنظمة السابقة أو الحركات الدينية لذلك لن يفيد في الوقت الحالي الحديث حول الإسلام السياسي وما سيجلبه على المجتمع بقدر ما يفيد تقديم نموذج للحريات والديمقراطية التي كانت شعار للثورات العربية لاستقطاب الجماهير، ففي حين تغادر حاليا الحركات الدينية مفاهيمها الدينية الجامدة من أجل إحراز تقدم في الانتخابات يجب على اليسار أن ينهج نهجا لا يضعه في تصادم مع الأحزاب الدينية خصوصا وأنها تناور في موضوعات الحريات والديمقراطية.

لذلك يجب على اليسار عدم العودة للعبة السياسية التي وضعته في خلاف دائم مع الموروث الديني للنيل منه، وأن تتقدم الصفوف متوحدة في إطار جبهوي يشكل انفتاحا على مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة مقدما العنصر الشاب كنموذج على التغيير دون الالتفات للخلف والوقوع في دائرة تريد له الأحزاب الدينية أن يقع فيها بمعنى إعادة ترتيب التناقضات وبالتالي أي تقدم شعبي يحرزه اليسار سيكون على حساب أي أحزاب أخرى تخالفه الرأي دون العودة لمربع أصبح خاسر بالنسبة للأحزاب التقدمية. بتلك الطريقة فقط يمكن لليسار الحد من تأثير الإسلام السياسي السلبي وبذلك يمكن للتناقض الرئيسي أن يصبح ثانوي قياسا بالتحولات الديمقراطية في العالم العربي وان تكون الأولوية للتناقض الرئيسي لمتطلبات الاستقلال السياسي والاقتصادي.

الفقرة الثانية: نماذج لأحزاب اليسار "مصر وتونس"

منذ البداية لوحظ غياب "اليسار" عن ثورات "الربيع العربي" لتعاليهم عليها، وتشكيكهم في مشروعيتها، بل ومعاداتهم لها والمقصود هنا بـ"اليسار" الإطارات والتيارات الحزبية التقليدية، التي تتبنى الماركسية اللينينية كأيديولوجية مغلقة ونهائية، وبعض المثقفين المستقلين من "اليساريين"، علما أن ثمة يساريين كثيرون انخرطوا في هذه الثورات ودافعوا عن ضرورتها ومشروعيتها، ورأوا فيها حلمهم بالتغيير .

إذن، فقد انتظر "اليساريون" الثورة كثيرا، لكنهم لم يعملوا من أجلها شيئا، باستثناء التنظير، وإلقاء اللوم على الظروف الموضوعية، وعلى الجماهير التي لا تعي حتمية التغيير، ولا واقعها السيئ، وفي غضون ذلك استمر هؤلاء واقعهم النخبوي في مجتمعهم وقربهم من السلطات السائدة، وتمتّعهم ببعض فتات السلطة وميزاتها، مع أنهم ظلوا لا يملكون من السلطة شيئا. لذا، عندما جاءت الثورات الشعبية العربية التي اندلعت بطريقة عفوية وعاصفة ومدهشة، ومن خارج إطار الأحزاب السياسية السائدة ومنظوماتها الأيديولوجية الجاهزة فوجئ هؤلاء. وبدلا من الانخراط في الثورة، ونقد عفويتها، وتصويب مساراتها، إذا بهم يشتغلون على هجائها، بدعوى عدم ملاءمتها لفرضياتهم الأيديولوجية عن التنظيم الثوري، والنظرية الثورية، واصطفاف الطبقات الكادحة في مواجهة الطبقات المستغِلة، ودمج الصراع الطبقي بالوطني وبالصراع ضد الإمبريالية والنيوليبرالية.

سقط الاستقطاب الأيديولوجي وانتهي الفرز الثوري إلى ضفتين، واختلفت الثورة التونسية والمصرية في تحديد الضفاف وعنونة مضامينها، واجتمعتا في تأكيد هذه الفجوة والقطيعة بين طرفين أساسيين في المشهد السياسي الجديد. التحق أغلب اليسار التونسي ممثلا خاصة في حزب العمال وما يدور حوله من أحزاب صغيرة بالتحالف مع حزب نداء تونس[456]، هذا الحزب الليبرالي الذي شمل عددا من الوجوه التجمعية التابعة للنظام السابق مع مستقلين ودستوريين، ويترأسه السيد الباجي قايد السبسي أحد السياسيين البارزين الذي عايش كلا من فترة بورقيبة وبن علي وكان وزيرا لهما. فالتقت عائلة اليسار مع بعض

[456]- حزب نداء تونس حزب علماني ليبرالي شكل في تونس سنة 2012 بعد الثورة على بن علي ، اسس الجزب وقادة لسنوات الرئيس التونسي الراحل باجي قائد السبتي ، شهد الجزب انشقاقات عديدة حتى فقد تفوقه البرلماني سنة 2015.

أطراف العائلة التجمعية رغم اختلاف المرجعية والعداء المبدئي والصراع التاريخي بينهما، ووُضعت المعارك الأيديولوجيا جانبا من أجل توحد الصف ضد حركة النهضة، وكان المشترك الحداثي باعثا أساسيا لهذا الانقلاب وهذا التوجه الجديد رغم اختلاف المرجعية والمسار التاريخي وحتى بناء المشروع المجتمعي[457]. والغريب حقا في تأكيد نهاية الفرز الأيديولوجي أن أحاديث تبرز من هنا وهناك من كل من الضفتين سواء حركة النهضة أو هذا الحزب الليبرالي تدعم فكرة تقاربهما ولما لا حكم البلاد سوية وتقاسم منازل السلطة لاحقا.

يمكن متابعة الخط الفكري لليسار العربي من خلال عمل اليسار التونسي لنجد أن الجميع صدر عن موقف واحد، فالمراجعات حصلت لكنها ذهبت مرة أخرى في اتجاه يصدم الوعي الشعبي، فمن ضمن قضايا الحرية الكثيرة وضع اليسار الحرية الجنسية في مقدمة برامجه النضالية، وفي مباحث العدالة الاجتماعية تخلى اليسار عن الطبقات الشعبية الواسعة وتبنى فقط محور حقوق المرأة وفي مقدمتها حقوقها السياسية قبل الاجتماعية.

لم يكن التونسيون في حاجة إلى ذكاء كثير ليروا اليسار في دولة الرئيس التونسي بن علي يعارضونه في الشارع، وكان استعمال النقابة في التفاوض مع إدارة بن علي عملية في غاية الذكاء، فقد كانت ضمانة لترقية عنصر اليسار في الإدارة قسمة عادلة مع رجالات نظام الرئيس، ولكن مواقع القيادات لم تنتج جماهير يسارية، لذلك لم يفلح اليسار في بناء الحزب الجماهيري الذي يفوز في الانتخابات أمام الإسلاميين الذين كانوا طيلة فترة تسرب اليسار إلى مفاصل الدولة ضحاياها وضحايا اليسار المشارك في الحكومات والمحتكر في نفس الوقت للخطاب الثوري والموزع لألقاب التقدمية والحداثة.

فالخريطة الحينية للمشهد السياسي في تونس تتشكل بين ضفتين قوى الثورة تجتمع فيها أحزاب وجمعيات ومن حزبيين قدامى وخاصة ممن أحبطوا ويئسوا من أحزابهم سواء من حركة النهضة أو اليسار، ومن مستقلين من كل الأطياف المرجعية يسار ويمين ووسط، وكل هذا الطيف السياسي يرون أن الثورة وقع اختطافها وأن الثورة المضادة[458] أصبحت لاعبا أساسيا وغير مخفي عن الساحة، وبين ضفة أخرى يرى البعض أنها تعمل على استرجاع

[457]- أنظر المديني توفيق، المعارضة التونسية، نشأتها وتطورها، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001، ص.ص.90-228.

[458]- الثورة المضادة هي معارضة الثورة، بالذات أولئك الذين يحاولون بعد ثورة الانقلاب عليها أو عكسها بالكامل أو جزئيا، يكون هدفها ابطال نجاح ما أحدثته الثورة الشعبية.

المنظومة القديمة أو بناء منظومة جديدة بنفس رجال القديم ومصالحهم، ولعل من ورائه الغلق النهائي لقوسي الثورة وردم الربيع العربي في تونس إلى الأبد.

التونسيون من ضمن عرب كثيرين لا يصدقون ثورية اليسار العربي بل يسخرون منها ولذلك لا يمنحوهم تصويتا في أي انتخابات، ويعرف اليسار مكانته عند الناس فيمعن في التسرب إلى مفاصل الدولة ليستعملها.

وكانت التجربة المصرية معبرة بعد عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي حيث التقى الجيش والليبراليون وبعض اليسار ورموز دينية إسلامية في أعلى المقامات من شيخ الأزهر ومفتي جمهورية سابق، وحزب النور السلفي في صف واحد. كان انقلابا على الشرعية بلا شك ولكنه انقلاب جمع المتناقضات والمتشابهات، ترنحت الأيديولوجيا ثم سقطت بعيدا أو هكذا ظهرت للعيان واجتمع النقيض بالنقيض تحت لوحة مبررة: إنقاذ مصر، حماية مصر، الدفاع عن مصر، ونسي الجمع الكريم أن البناء جاء خارج الشرعية وبعون من مصالح مشتركة دفعت بالمرجعيات جانبا وجمعتها الإطاحة بضفة بأكملها تحت مظلة الوطنية.

إن دخول حزب النور السلفي على الخط أو زعامات إسلامية معتبرة في دعم ضفة أقل ما يقال عنها أنها ليبرالية يسارية التوجه، ليبرالية يسارية المصير، في مواجهة ضفة تشترك معها في المرجعية والنسق العام، يبعث برسالة نعي للاستقطاب الأيديولوجي ويؤكد أن الفرز الحالي والمستقبلي لن يكون إلا ثوريا وطنيا خالصا أولا يكون.

على العموم لعبت التكوينات الجهوية والحملات التي كونها أو شارك في تكوينها مجموعات أو أفراد يساريين دورا هاما في استعادة الصوت اليساري الذي كان قد اختفي تقريبا في سنوات التسعينيات، ومن ثم عاد العديد من اليساريين القدامى للعمل السياسي والمشاركة في تشكيل اللجان والقيام بالحملات والتظاهرات بل قيادة بعضها.

أما عن الشيء الأهم فكان في ظهور أجيال جديدة في المعترك السياسي مع بزوغ حركة التغيير الديمقراطي، هذه الأجيال لعبت دور رأس الحربة والجمهور الأساسي للحشد والتعبئة في كافة أشكال الاحتجاجات التي دعت إليها حركات التغيير ومنها حركة استقلال القضاة.

ومن ثم لعبت الحركات الجديدة دورا كبيرا في تشكيل ائتلاف شباب الثورة (حركة شباب 6 أبريل، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، شباب حزب الجبهة الديمقراطية، شباب

الجمعية الوطنية للتغيير، حملة دعم البرادعي)[459]، لكن رغم هذه الأدوار الكبيرة التي لعبتها هذه الحركات والتيارات فإنها تبقى محدودة وضيقة وذلك بسب المسار المتخبط لهذه الحركات خلال مشاركتها في ثورة 25 يناير، إذ ضيعت فرصة تاريخية على حركة الاشتراكيين الثوريين وغيرهم في صنع قاعدة شعبية تعيد اليسار كأفكار وعقيدة سياسية للشارع المصري بعد عقود طويلة من اختفائه، ولكن الخلافات الجذرية التي سيطرت على أطياف التيار في كيفية التعامل مع السياسة، فتح المجال للحديث من جديد عن أزمات وعقد الفكر اليساري متعدد الأطياف المترنح بين الاشتراكية والشيوعية الناصرية، والقواعد الأخرى التي انبثقت عن التيارات الرئيسية التي تعد أكثر تعقيدا وتطرفا، بما يجعل التكهنات برحيل اليسار مع رحيل رموزه التاريخيين أمرا لا يمكن استبعاده، سواء كان ذلك على المدى القريب أو البعيد.

المطلب الثاني: حركات الاحتجاج الجديدة بدول الحراك العربي

أعطت الثورات العربية فرصة للانخراط والمشاركة والتفاوض حول الحقوق، وأصبحت هي في ذاتها عاملا للتنشئة السياسية والاجتماعية، ومحركا لتغيير اجتماعي أوسع حتى ولو حجم لاحقا. وقد تعددت أشكال المشاركة السياسية وسبل الانخراط وتنوّعت المسارات الحياتيّة، كما تعددت طرق التفاوض حول الحقوق؛ ومن ثم تعددت الديناميكيات والنتائج والمآلات[460].

شكلت حركات الاحتجاج الشبابية ـعلى اختلاف توجهاتهاـ أحد أهم الفاعلين المحركين للأحداث والتفاعلات السياسية في البلدان العربية خلال السنوات التي شهدت حالة الحراك السياسي/ الاجتماعي فيما عرف بـ "الربيع العربي". لاسيما في كل من تونس، مصر،

[459]ـ أنظر محمد العجاتي، ومجموعة مؤلفين، كتاب جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013، ص 122.

[460] - Chalmers Johnson, Revolutionary Change (1966), Cité Par: François Chaazel, "Les Ruptures Révolutionaries," In Madeleine Grawitz et Jean Leca, Traite des Sciences Politique (Paris: PUF, 1984), p. 662

اليمن، ليبيا، سوريا[461]. وعلى الرغم من اختلاف الأوزان النسبية لهذه الحركات بين مختلف دول المنطقة إلا أنه يمكن القول إن هذه الحركات تتفق في كونها بدأت تشهد حالة من خفوت النجم الذي وصل إلى حد الانزواء التام في بعض الحالات. وهناك العديد من المؤشرات على أن حركات الاحتجاج الشبابية في غالبية الدول العربية تتجه – وإن بخطوات وئيدة – نحو الانحسار الذي يختلف في مقداره واتجاهه من حالة إلى أخرى. الأمر الذي يطرح العديد من علامات الاستفهام حول المصير الذي ينتظر هذه الحركات في المستقبل المنظور وتأثيرات ذلك على العملية السياسية في المنطقة العربية؟

إن عودة موجة الاحتجاجات الشعبية الجديدة في كثير من بلدان المنطقة العربية تعكس شعورا متزايدا بالغضب والإحباط، لدي شرائح واسعة من الشعوب، وبشكل خاص في المناطق المهمشة تاريخيا. فالاحتجاجات في الجزائر وتونس ومصر والسودان والأردن والعراق تمركزت تعبئتها في مواجهة تدني الأوضاع المعيشية لكن لم يغب عنها سؤال الشفافية في الحكم وإدارة السلطة السياسية، كما ان فئة الشباب وهم الأكثر تهميشا واغترابا عن المؤسسات السياسية في هذه البلدان شكلت الفئة الأكثر نشاطا في هذه الاحتجاجات.

الفرع الأول: التحولات الاجتماعية ببعض دول الحراك العربي

بعد سنة 2011، وعلى نحو متزامن تقريبا، شهدت دول عربية مختلفة موجة احتجاجات شعبية واسعة، تفاوتت بين بلد وآخر من حيث حجم المشاركين في فعالياتها، ودرجة الشدة التي قوبلت بها من قبل السلطات. في المغرب، سيطر "حراك الريف" بمطالبه المعيشية والتنموية العادلة، على حراك الشارع، وسرعان ما باتت مطالب الريف مؤيدة من قبل نشطاء المدن الكبرى. وفي تونس، تحرك الشارع على نحو متميز، مستفيدا من مناخات الحرية والتعددية، احتجاجا على السياسات الاقتصادية التقشفية، ومطالبا بتحسين شروط الحياة المعيشية. وفي السودان، بلغت الاحتجاجات ذروتها على وقع الفشل المتراكم للسياسات الاقتصادية والمالية ولمشاريع التنمية. أما في الأردن، فقد أدى رفع الدعم عن "الخبز"

[461] -Sara Ben Nefissa, "mobilisations et révolutions dans les pays de la méditerrané arabe à l'heure de l'hybridation du politique: Egypte, Libon, Maroc, Tunisie," Revue Tiers Monde, no. 5. 2011.p. 21.

وزيادة الضرائب على عشرات السلع الضرورية، إلى اندلاع موجة من الغضب الشعبي، بلغت حد الاشتباك مع الأجهزة الأمنية في بعض مدن البلاد.

تتعدد أشكال الاحتجاج ومسبباته وتتفاوت تعبيراته بين دولة وأخرى. في لبنان والعراق، ما زال الحراك الشبابي المدني (بالأخص في لبنان) يتفاعل بقوة ونشاط، رافعا لواء الإصلاح والتغيير في مواجهة نظام "المحاصصة" وأمراء الحرب وأحزاب المذاهب والطوائف. وفي مصر يعبر المواطنون عن ضيقهم وضائقتهم بأشكال أكثر تواضعا جراء تعزيز القبضة الأمنية وتزايد مخاطر التهديد الإرهابي، فيما النخب الفكرية والثقافية والسياسية المستقلة، تعبر بالحدود المتاحة عن رفضها لتآكل منجزات ثورة كانون الثاني/يناير 2011، وعودة "النظام القديم" بصور وأسماء جديدة. أما في اليمن، فإن شباب ثورة شباط/فبراير 2011، يبحثون لأنفسهم عن مساحة مستقلة عن جماعة الحوثي من جهة والقوى المرتبطة بالتحالف السعودي ـ الإماراتي من جهة ثانية، ويأخذ حراك هؤلاء الشباب من شعارات "وقف الحرب" ومعالجة الكارثة الإنسانية التي حلت باليمن، مدخلا لتجديد حضورهم وفاعليتهم.

والملاحظ أن حركة الاحتجاج الشعبي في بلدان العالم العربي، لم تتوقف عند حدود دول ما بات يعرف بـ "الربيع العربي"، بل تخطتها إلى دول أخرى، لم تتأثر بـ "تسونامي" هذا الربيع، أولم تتأثر به على نحو جذري، ويكشف ذلك عن حقيقتين: الأولى؛ أن الأسباب الكامنة وراء اندلاع ثورات الربيع العربي وانتفاضاته، ما زالت قائمة. بل يمكن القول، إن السنوات العجاف الفائتة، زادت هذه الأسباب والعوامل تفاقما. فالضائقة الاقتصادية ـ الاجتماعية، ما زالت تطحن شعوب هذه الدول، وتطال بتأثيراتها المدمرة، دولا مصنفة بالغنية، بعد أن أصابها ما أصابها من آثار وتداعيات هبوط أسعار النفط عالميا، وتفاقم مشكلات العجز المتراكم في موازنات هذه الدول، وانخراط عدد منها في حروب وصراعات مفتوحة، تستنزف الجزء الأكبر من مواردها، دع عنك كلفة الفساد الإداري والمالي المستشري في الإدارة العامة وأروقة الحكم ومراكز السلطة والنفوذ. أما الحقيقة الثانية؛ فتتجلى في تنامي إحساس السلطات في معظم، إن لم نقل جميع هذه الدول، بقدرتها على ممارسة أعلى درجة القمع للحركات الاحتجاجية، دون أن تخشى محاسبة أو ملاحقة من قبل المجتمع الدولي، المنهمك حاليا في صراع الأقطاب الدولية والحرب على الإرهاب.

الفقرة الأولى: مفهوم الحركات الاجتماعية المعاصرة

للتحولات الاجتماعية خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية؛ ويعزى ذلك إلى كونها هي سبيل بقائها ونموها، كما أن بها يتهيأ لها التوافق مع الواقع ويتحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي، وعن طريقها تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة[462].

وتعرف التحولات الاجتماعية بأنها: كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية. وهو كل تغيير في التركيبة السكانية للمجتمع، أو البناء الطبقي، أو النظم الاجتماعية، أوفي أنماط العلاقات الاجتماعية، أوفي مختلف المؤسسات الاجتماعية[463]...

أما عن أسباب التحول الاجتماعي فهي متنوعة؛ حيث تؤدي التغيرات السياسية والاقتصادية – لاسيما الحادة منها – إلى نتائج مباشرة على البنية والتنظيم الاجتماعي؛ كونها تفرز واقعا اجتماعيا مغايرا بما من شأنه التأثير بطريقة نوعية على البناء الاجتماعي وعناصر التماسك والاستقرار في إطار[464]. ويقصد بمفهوم التحولات الاجتماعية في الدراسة الحالية: تلك التغيرات في البنى الاجتماعية للمجتمع، أوفي أنماط العلاقات أو النظم الاجتماعية، أوفي القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد وتحدد بشكل أو بآخر مكانتهم وأدوارهم في مختلف المؤسسات التي ينتمون إليها خلال فترة معينة وهي تلك التي أعقبت ثورات الربيع العربي في مصر ابتداء من 25 يناير 2011.

أشار المؤسسون الأوائل لعلم الاجتماع السياسي وفي مقدمتهم "بندكس" Bendix و"ليبست" Lipset إلى أن علم الاجتماع السياسي لا يهتم بالأنظمة السياسية للدولة في حد ذاتها؛ وإنما يسعى إلى وضع هذه النظم في سياقها الاجتماعي، وذلك بتركيزه على التغير والتحولات الاجتماعية المتزامنة، وباستمرار تطور الدراسات الاجتماعية ظهرت مفاهيم

---

[462] - Boudon Rymond et Autres, Dictionnaire de sociologie, impression Bussierie, France 2005, p.159.

[463] جاكأ. قبانجي، لماذا " فاجأتنا " انتفاضتا تونس ومصر؟ .. مقاربة سوسيولوجية، مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع) ،العدد 14، ربيع 2011. ص. 10

[464] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 6

جديدة كالبناء الاجتماعي، والنسق الاجتماعي، والجماعة السياسية، كما تبلورت مفاهيم للبحث تلائم قدر الإمكان دراسة الواقع الاجتماعي-السياسي المتغير. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين اتجاهين نظريين أساسيين يعبران بصفة عامة عن مسار البحث في علم الاجتماع السياسي: الاتجاه الأول ويتعلق بالدراسات التاريخية المقارنة التي حاولت الكشف عن الخصائص العامة للأنساق السياسية –الاجتماعية والتغيرات المختلفة التي تطرأ عليها، أما الاتجاه الثاني فيتعلق بتلك الدراسات التي تنطلق من الفكر الماركسي المحدث؛ وهي تلك الدراسات التي رفضت المقولات الوظيفية التي تبنتها دراسات الاتجاه الأول.[465]

وبناء عليه فإن أحداث ما سمي بالربيع العربي إبان العقد الثاني من الألفية الثالثة ونظرا لما أحدثته من تأثير واضح وجلي في البنية المجتمعية سلبا وإيجابا؛ تندرج بقوة – كقضية بحثية – ضمن اهتمامات علم الاجتماع السياسي؛ كونه يدرس أنماط التحولات الاجتماعية ولاسيما بعد التقلبات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية؛ حيث ترتكز السيسيولوجيا السياسية المعاصرة على عدة مواضيع محورية يأتي من بينها رصد الثورات السياسية وتوصيفها، مع البحث عن مدى تأثيرها في بناء المجتمع وسلوك الأفراد والجماعات المعنيين بالدراسة[466]. حيث ينطلق علم الاجتماع السياسي نحو تبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وذلك لدراسة الظواهر والنظم والأنساق السياسية وتحليلها تحليلا سوسيولوجيا، ويستخدم في ذلك طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة.

إن اهتمام علم الاجتماع السياسي بدراسة التحولات الاجتماعية[467] التي تطرأ على المجتمع يستهدف بحث وتحليل هذه التغيرات الحاصلة وتحديد تجلياتها واتجاهاتها ووظيفتها في تقدم ونمو المجتمع؛ ومن ثم التنبؤ بمسارها المستقبلي وفق ما يمكن تسميته بقوانين التغير الاجتماعي. لكن ثمة ملاحظة مهمة في هذا السياق وهي أن البحث في القضايا ذات الصلة

---

[465]- أنظر، محمد رشاد عبد العزيز محمود، مرجع سابق، ص.40

[466]- سعد الدين العثماني، مرجع سابق، ص 2

[467]- انظر دوناتيلا ديلابورتا، أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي في معهد الجامعة الآوربية في فلورانسا، إيطاليا الحركات الاحتجاجية الاجتماعية، مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري، مراجعة لشيماء طه الديدي، مؤسسة هنداوي، 2019 ، القاهرة، الفصل الأول.

بالشباب في الدراسات السوسيولوجية العربية يتسم بنوع من النمطية من خلال التركيز على دراسة آثار التحولات الاجتماعية على الشباب، دونما النظر إلى إسهام الشباب بدوره كفئة اجتماعية فاعلة في مسار التغير بل وشكله ومضمونه؛ مع الوضع في الاعتبار أن هذا يرتبط إلى حد بعيد بالوضعية السوسيو- اقتصادية التي يعيشها هؤلاء الشباب بالأساس.

ومن المؤكد أن صعود الشباب كقوة اجتماعية سياسية مؤثرة في إطار تجليات الربيع العربي وتصاعد الحركات الاحتجاجية، يشكل ظاهرة جديرة بالاهتمام والدراسة والتحليل المعمق؛ كونها تنطوي على تحولات اجتماعية وسياسية أفضت إلى أن تمكنت تلك القوة الشبابية من تحقيق ما عجزت عن تحقيقه قوى المعارضة التقليدية على مدى عقود على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها؛ وأدى ذلك إلى أن أصبح الشباب يشكلون عنصراً ذا أهمية في معادلة الحياة السياسية العربية بعد التغيير؛ ومن تم فإن كسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير، في حين أن أية محاولة لتهميشهم أو تضييق فرصهم في المشاركة في بناء مؤسسات النظام السياسي سينعكس على استقرارها وأدوارها المنوطة[468].

ومن منظور علم الاجتماع السياسي[469] نجد أن إنتاج الثورة السياسية ينتج عن تفاعل متغيرات الشأن السياسي والاقتصادي والإطار الاجتماعي العام، على نحو تهيئ الظروف أمام فاعلي الثورة وقادتها الحقيقيين والمتمثلين في الحالة المصرية في الشباب. ويذهب أرسطو[470] باتجاه أسباب قيام الثورات، فهو يتدرج بسلم الثورة من نمو علاقات اجتماعية معينة بين مجموعة أفراد، ثم تنشأ تنظيمات طبقية – كما يراها – تنقسم الى طبقة حاكمة ممسكة بزمام الأمور وأخرى مستغلة محكومة مغتربة عن قيم المجتمع السائدة وطرق إنتاج الأشياء، ثم ينطلق الى المرحلة الأخرى؛ والتي يعتبر الوعي الطبقي بطلها الذي ينظّم الطبقة

[468]- هبة رؤوف عزت وآخرون، " الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي"، تحرير عمرو الشوكي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 ، الفصل الأول.

[469]- انظر، احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الرابعة، ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2013، ص 34

[470]- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 50.

المحكومة ويأطرها في شكل جماعات ضخمة إلى أن تصل إلى مرحلة تمكنها من الإطاحة بالطبقة الحاكمة. وبالنظر لحالة مصر فإن المشاكل الاقتصادية المزمنة التي عانى منها المجتمع المصري شكلت مسرعات أدت إلى ثورة 25 يناير 2011؛ حيث بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المصري عام 2006 ما مقداره 7% ثم انخفضت إلى 5% تأثرا بالأزمة العالمية، وبلغت معدلات الفقر[471] نحو22% في حين وصلت البطالة الى 9% في عام 2008 ثم وصلت في عام 2012 الى 12% تأثراً بالثورة وهي من المستويات المرتفعة في المنطقة والعالم. أضف إلى ذلك ما عاناه المصريون من غلاء فاحش في الأسعار، والمياه الملوثة، وانتشار الفساد الذي أهدر الموارد والثروات. وقد شكل ذلك نوعاً من الوعي لدى الشباب المصري بأن هذه الأزمات هي نتاج فعل سلطوي وليست حتمية اقتصادية[472]؛ نتج عنها حالة من الحرمان النسبي لقطاعات كبيرة منهم عند مقارنة نصيبهم من السلع والخدمات مع ما تمتع به آخرون في نفس المدة؛ ما ولد إحساساً بالظلم الاجتماعي وعدم المساواة والشعور بالتهميش الاجتماعي.

وانطلاقا من مقولات علم الاجتماع السياسي يمكن تفسير هامشية الشباب كظاهرة سوسيولوجية بوصفها أحد أبرز مظاهر البيئات الاجتماعية المتزامنة ووجود قدر من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع؛ ما قد يفضي لاحقاً إلى صعوبة في التكيف الاجتماعي لبعض فئات الشباب. والشباب المهمشون هم شباب يحتلون موقعاً متدنياً في إطار نظام التدرج الاجتماعي، ويشعرون بالغربة في مجتمعهم، ولا يتمكنون في كثير من الأحيان من الحصول على حقوقهم، كما أنهم في الغالب يكونون خارج فعالية السلطة أو الدولة وليس لديهم أي تأثير في مجتمعهم. والمحصلة النهائية أن يصبح شباب بهذه الخصائص على هامش المجتمع، غير معنيين بالكثير مما يجري حولهم.

---

[471]- انظر ، أحمد غنيم، الفقر في مصر، البوابة العربية للتنمية 6 مارس 2015، على الرابط :
AGHONEIM@GMX.DE اطلع عليه بتاريخ 2020/02/15 على السساعة 21.20

[472]- الحتمية الاقتصادية هي نظرية ترى أن العلاقات الاقتصادية هي الأساس الذي تقوم عليه جميع التدابير الاجتماعية والسياسية في المجتمع، تؤكد النظرية أن المجتمعات تنقسم إلى طبقات اقتصادية متنافسة تحدد طبيعة النظام الاقتصادي قوتها السياسية النسبية، في صياغتها المرتبطة "بكال ماركس".

ونستنتج مما سبق أن التحولات الاجتماعية هي تحولات مرهونة بالبنية الاجتماعية ومكنوناتها، ومسيرتها وعوامل التغيير كامنة في البنى بصورة موضوعية، أي أن البنية الاجتماعية في مسيرتها وفي صراعاتها لابد أن تصل وبصورة سببية وحتمية إلى تحقيق التحولات الاجتماعية المنتظرة كنتائج طبيعية، في إطار ما أسمته الماركسية بالحتمية الاقتصادية، بصرف النظر عن الفاعلين الاجتماعيين وأدوارهم. ومن ثم فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية يُنظر لها في هذا الإطار بوصفها المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي. وهوما ينطبق على الحالة المصرية بتفاصيله الدقيقة؛ الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من مقدمات ما قبل 25 يناير 2011 والمآلات التي أفضت إليها، والواقع المجتمعي الجديد الذي أنتجته.

وفي السياق ذاته فإن المقاربة العميقة لدور الشباب المصري في تطورات الأحداث اعتباراً من 25 يناير 2011، يجب رؤيته في سياق القراءة الشاملة للدوافع والأهداف والسياقات التاريخية والاجتماعية، وفي هذا الصدد أن الشباب قد بادر بما قام به كتعبير عن الأزمات البنيوية المتراكمة، فملايين الشباب المصري والعربي لا يتحركون بعيدا عن واقعهم الاجتماعي وهموم شعوبهم الاجتماعية والسياسية، لقد برهن هؤلاء الشباب عن وعي عميق لذاتهم وانتمائهم القومي وهويتهم الحضارية والثقافية، كما عبروا عن وعي عميق لتاريخهم ، لكل هذا كانت حركتهم جزءا عضوياً من حركة الشارع بكل قطاعاته الاجتماعية، الرجال والنساء، العمال والفلاحين، الموظفين، المسلمين والمسيحيين، أيضا الطلاب والأكاديميين ورجال القانون، القوى السياسية والنخب الإعلامية والمثقفين.

ويعكس ما حدث سنة 2011 في ضوء ذلك، الوعي العميق للشباب لإشكالية العلاقة ما بين الدوافع السياسية والدوافع الاجتماعية للثورة[473]؛ حيث أخفق النظام السياسي قبل يناير "نظام مبارك" إخفاقات كبيرة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، الأمر الذي راكم وعلى مدى عقود حالة من الغضب في أعماق الشباب والمواطنين عموماً؛ وهم يعايشون حالة متزايدة من التهميش على مستواهم الشخصي من جهة، والتراجع لدور مصر وأداء

[473]- سارة البلتاجي، الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016 ، انظر الفصل الأول.

مؤسساتها سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى مكانتها ودورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

الفقرة الثانية: استبدال الاحتجاج السياسي التقليدي بالاحتجاج الاجتماعي الجديد

يمكن القول بأن السمة الرئيسة لخريطة الحركات والجماعات الثورية في المنطقة العربية في الوقت الراهن، هي حالة الميوعة وعدم الاستقرار الشديدين في شبكة العلاقات بين هذه الحركات وبعضها البعض من جهة، وعلاقاتها بالقوى السياسية والفاعلين السياسيين الآخرين من جهة أخرى. وبصفة عامة لعبت الأحزاب والقوى السياسية المنظمة أدوارا سلبية تجاه حركات الشباب؛ حيث صدرت النخب التقليدية في مصر وتونس إلى هذه الحركات الاستقطاب الديني-المدني، وفي اليمن وليبيا الاستقطاب القبلي-العشائري، مما أدى إلى تعدد أولوياتهم، وانخراطهم في صراعات حادة.

ففي مصر، بعد 30 يونيو2013، كان على حركات الاحتجاج الشبابية[474] إعادة ترسيم صفوفها أكثر من مرة مع حرص بعض القوى والحركات على البقاء على مسافة قريبة من السلطة أمثال (حزب الوفد – المؤتمر – المصري الديمقراطي – النور السلفي وغيرها) في حين أبدت أحزاب وحركات (الدستور – مصر القوية – 6 إبريل – التيار الشعبي وغيرها أيضا) تحفظها واستيائها من السلطة. وكان الإخوان طوال قرابة عام ونصف العدو اللدود للسلطة، وأنصارها أيضا الذين انشق أغلبهم عنها (الوسط – الاستقلال – الجبهة السلفية) في أوقات متلاحقة مع استمرار السياسات الإخوانية.

وفي تونس[475]، فقد حاول بعض قادة جبهة الإنقاذ المعارضة الرهان على الشباب لإسقاط حزب النهضة في تظاهرات سنة 2013، غير أنهم عادوا لاحقا وأقروا -وفق تعبير أحد القيادات- بتضاؤل تأثير ورقة تهييج الشارع والشباب حول مطالب سياسية وحزبية، وضرورة التفكير في سيناريوهات بديلة لتحقيق هدف إسقاط الإسلاميين وحلفائهم من الحكم.

[474]- انظر، ايمان محمد حسني، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، دار الاعلام العربية، مصر، 2013، الفصل السادس.

[475]- انظر، مرزوق محسن، الحركات الاجتماعية في تونس، البحث عن الغائب، تونس، 2011 ، ص،265.

كما أدى تغير أسس تشكيل هذه التحالفات بين الحركات على أسس طائفية وقبلية (كما هو الحال في اليمن وليبيا) إلى تغير في مطالبها. ففي حالة اليمن، ترتب على توقيع المبادرة الخليجية تخلي حركة 16 فبراير - مثلا- عن مطلب إسقاط النظام، وإعلان انضمامها إلى قوى الحراك الجنوبي المطالبة باستقلال الجنوب.

وفي حالة ليبيا انخرط كثير من الشباب في الميليشيات المكونة على أسس قبلية وعشائرية، وهوما أدى إلى تفتت الحركات الشبابية القائمة، وعدم قيامها بأي دور في تشكيل مستقبل ليبيا.

أما السمة الأخرى، فهي صعود نجم الحركة الطلابية من مختلف التوجهات الأيديولوجية والفكرية، وقد تجلى ذلك بشكل خاص في مصر مع بداية العام الدراسي (2014/ 2015) عبر النشاط الواضح للحراك الطلابي في صورة فعاليات مكثفة يرتبط بعضها بضروريات الحياة الطلابية، فيما يرتبط بعضها بالشأن العام والنشاط السياسي عبر توعية الشباب بمشاركتهم السياسية لإخراج جيل قادر على المشاركة في اتحاد الطلاب بالجامعة والقيادة والبرلمان في حياتهم ما بعد الجامعي، ومع تكرار الصدامات بين الفعاليات الطلابية وقوات الأمن في بعض الجامعات (على خلفية بعض القضايا مثل إصدار مجموعة من القوانين والقرارات اعتبرها البعض مقيدة لحرية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، إلى جانب زيادات كبيرة في مصروفات السكن الجامعي والدراسة وغياب وتطوير الجامعات إلى جانب التعاقد مع إحدى شركات الأمن الخاصة لتأمين الجامعات)، بدا أن هناك توجها لتوحد الطلاب من كافة الحركات والتوجهات طارحين الفروقات السياسية والأيديولوجية جانبا ليتجمعوا حول هدف واحد وهو الإفراج عن المعتقلين ورفع ما وصفوه بـ ‘‘القبضة الأمنية’’ عن الجامعة. وإن ظلت هناك خلافات واضحة تشوب علاقتهم بحركة "طلاب ضد الانقلاب" المؤيدة للإخوان المسلمين. وقد ظهرت بعض الأطر التنظيمية لمأسسة هذا التعاون من خلال الإعلان عن تشكيل "جبهة طريق الثورة"، التي تضم العديد من حركات الاحتجاج الشبابية الرئيسية، مثل حركة 6 أبريل بجبهتيها والاشتراكيين الثوريين وغيرهم. إلى جانب طلاب حزبي مصر القوية والدستور، وإن أكد البعض ان الجبهة تمثل إطارا عامًا يلتف حوله

الجميع وليست حركة بالمعنى التقليدي. كما تم الإعلان عن تكوين "ائتلاف طلاب مصر" بمشاركة طلاب حركة مقاومة – طلاب الاشتراكيين الثوريين – طلاب حركه شباب 6 إبريل – طلاب حركة شباب 6 ابريل الجبهة الديمقراطية – طلاب حزب الدستور – طلاب حزب مصر القوية – طلاب حزب مصر الاجتماعي_ طلاب حزب التيار الشعبى – حملة الحرية للطلاب – حملة الجامعة للطلاب – طلاب حزب مصر الحرية – جبهة ثورة الطلاب جامعة طنطا، وذلك بغرض الدفاع عن حقوق الطلاب وتحقيق جامعة حرة ومستقلة ومستوى أكاديمي وخدمي متطور، فضلا عن عدد من المطالب الأخرى مثل الاكتفاء بالأمن الإداري بالجامعات مع العمل على تطويره مع إلغاء التعاقدات مع شركات الأمن الخاصة، وتوجيه كل الملايين التي تنفق على الإجراءات الأمنية إلى دعم الأنشطة الطلابية والثقافية ودعم الكتاب الجامعي، وتعديل اللائحة الطلابية ووضعها بمشاركة أساسية للطلاب وتعديل قانون الجامعات بما يسمح بخلق انتخابات طلابية نزيهة، واختيار القيادات الجامعية بالانتخاب، ويمنح الاتحادات الطلابية الصلاحيات التي تؤهلها لتصبح ممثله للطلاب الذين انتخبوهم.

من الملاحظ أن الاحتجاج الاجتماعي الجديد يتميز في نشاطه عن الاحتجاج التقليدي بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرار والشجاعة والحماس كما أن هذه الحركات في حد ذاتها غير إيديولوجية، ولا ترتبط بأي حزب سياسي محدد، وأنها اهتمت أو– عملت- بالمجال السياسي، بينما عملت قلة منها في المجال الاقتصادي والاجتماعي كما ينبغي أن نؤكد أن الحركات الاجتماعية الجديدة وبدءا من أواخر سنة 2000، وحتى الآن قد حملت عبء قيادة دعوات الإصلاح والتغيير، حيث لم تستطع الأحزاب والقوى السياسية من ناحية، ولا المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، أن تضطلع بما قامت به الحركات الاجتماعية من دور في إعادة إحياء العمل السياسي[476].

[476]- أنظر. فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة للدراسة حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص.ص. 63- 64.

الفرع الثاني: الحركات الاحتجاجية المعاصرة (الأدوار والأهداف)

تعتبر الحركات الاجتماعية عاملا مهما ومؤثرا في تغيير السياسات العامة وتوجيهها نحو نظام حكم أكثر عدلا وخدمة لجميع فئات الشعب بدون تميز. كما أنها تعد من المؤثرات الهامة لدعم وترسيخ الديمقراطية وكشف عيوبها بغية إصلاحها في مختلف أنظمة العالم، من دول متقدمة وأخرى سائرة في طريق النمو. خاصة في ظل اختلال أنظمة الديمقراطية التمثيلية التي تتبناها معظم بلدان العالم، ومساهمتها أحيانا كثيرة في ترسيخ ديكتاتورية الأقلية، حيث تضفي عليها صناديق الاقتراع شرعية تخدم من خلالها مصالحها ومصالح مجموعات الضغط المرتبطة بها، على حساب باقي فئات المجتمع[477].

تصاعدت وتيرة هذه الحركات في مختلف بلدان العالم للتعبير عن مجموعة من المطالب ذات مظاهر مختلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها، لكن أهدافها في الجوهر تتمحور حول مبدأ ديمقراطي قديم وهو السيادة للشعب. وقد اختلف مجموعة من أبرز الدارسين للحركات الاجتماعية حول نشأتها، وتعريفها، ومحدداتها، وأهدافها، وسبل الرقي بها، وتعددت التعاريف والنظريات حسب الاتجاهات والمدارس الفكرية والحقول المعرفية.

يمكن تقسيم الحركات الاجتماعية إلى قسمين مهمين: الحركات الاجتماعية التقليدية أو الكلاسيكية التي شكلت بدايات الحركات الاجتماعية والحركات الاجتماعية المعاصرة أو الجديدة التي بدأت تتشكل خارج الإطار المؤسساتي بهدف تغيير الأوضاع وتتبنى طرقا نضالية سلمية في معظمها. ويدخل ضمن هذين القسمين أنواع كثيرة من الحركات يتعذر حصرها، نذكر منها: الحركات الإصلاحية، والحركات الراديكالية، والحركات ذات بعد قيمي، والحركات التحويلية[478].

[477]- السليحات ملوح، انعكاسات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، مجلة المنارة المجلد 20 العدد أ/ب، جامعة آل البيت، 2014، ص.ص. 375/345.

[478]- أنظر فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مرجع سابق، ص,ص.11 - 25.

الفقرة الأولى: أدوار الحركات الاحتجاجية الجديدة وأهدافها

يفرض علينا الحديث عن التحولات الاجتماعية في المنطقة العربية، من أجل فهم موضوعي وعلمي لتحولات اليوم، التخلص من المقاربات السيسيولوجيّة والأنثربولوجية الكلاسيكية التي لم تعد تجاري اليوم الاستبدالات commutations المتسارعة، وهي غير مستقرة للمنطق الداخلي لحركية المجتمع العربي.

لقد أدرك ألان تورين Alain Touraine [479] مبكرا بعد تأسيسه لمختبر Le cadis، في مستهل الثمانينيات لدراسة الحركات الاجتماعية المعاصرة، أن فرضياته حول التأثيرات الممكنة في المجتمع من خلال الحركات الاحتجاجية (القطاعية والجنسانية) كالحركات الاحتجاجية النسائية[480] والمثلية والحركات الاحتجاجية ضد الأسلحة النووية، والحركات الأثنية وغيرها، ستؤسس لتغيير حقيقي في المسار التقليدي للمجتمعات المعاصرة، ولكن نتائج بحثه خيبت آماله، لأنه أدرك بالرغم من انتقاده لعلم الاجتماع التقليدي أن الأدوات التحليلية التي اعتمدها كانت بدورها قاصرة في الكشف عن أسباب تحقق نجاعة الفعل الاجتماعي؛ لذلك اضطر إلى مراجعة منهجية بحثه بتركيزه على ما أسماه الفاعل الخاصSujet personnel كفاعل اجتماعي، وهولا يعني الفرد L'individu، باعتبار هذا الأخير منعزلا عما أسماه التاريخية Historicité كمفهوم مركزي لديه، وهو يقصد به: قدرة المجتمع على إنتاج توجهاته الاجتماعية والثقافية انطلاقا من الفعل الذي ينتجه بنفسه، مع إعطاء معنى لهذا الفعل بوصفه العصب الأساس للصراع ما بين وداخل الحركات الاجتماعية.

وإذا حاولنا أن نقارن ما بين الحركات الاحتجاجية في مجتمعات المعرفة اليوم[481]، وحركات الاحتجاج في المجتمعات المحاكية لها، أو المجتمعات المستهلكة لإنتاجها التكنولوجي، نلاحظ بحسب أكثر من دراسة سوسيولوجية وأنثربولوجية أن هذه الحركات،

---

[479] - Alain Touraine (né le 3 out 1925), est un sociologue Français de l'action sociale et les nouveaux mouvement sociaux, directeur d'études à l'école des hautes études en sciences sociales.

[480]- انظر انتوني غندر، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، عمان، الأردن، 2005، ص. 487.

[481]- انظر تلي تشارلز، الحركات الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، ترجمة ربيع وهبة، ط 1، مصر، 2005، ص: 44.

هنا وهناك، بصدد تأسيس عصر لـ"ما بعد السياسة Post Policy" ولـ"ما بعد المجتمع Post society".

لأن الذي أصبح يوحد هذه المجتمعات اليوم فكرة رابطة/طلائعية تدور حول "الكرامة" المقترنة بالرفاه L'opulence وما يتفرع عنه من معان ودلالات. لم تعد المجتمعات، أمام البشاعات المقنعة لاقتصاد السوق وانصهار الفاعل السياسي في الجسم الشامل للسلطة مخلفا بذلك إحباطات كبرى لدى الأفراد والجماعات، تقتنع بالوساطات السياسية وبالحزبية وبأعذار الفشل.

هذا التحول نلمسه في العديد من الدول، فمآل الأحزاب السياسية في بريطانيا والدرك الأسفل الذي وصل إليه حزب العمال[482]، وإلى انقراض بعض الأحزاب في إيطاليا وصعود أخرى جديدة بعد فضيحة الفساد التي تفجرت سنة 1992، وإلى أسباب سقوط حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي قاد البلاد إلى الاستقلال، إلى الحزب الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، إلى تضاؤل منسوب الثقة في الحزب الجمهوري والديمقراطي بأمريكا، وإلى السقوط المدوي لبعض الأحزاب السياسية في المغرب.

يبدأ عصر "ما بعد السياسة" بموت الحزبية وانتهاء فكرة الحزب باعتباره حسب الاعتقاد السابق ممثلا لمصالح طبقة اجتماعية خاصة. سينعكس هذا المستجد على مفهوم الدولة ووظائفها ونوعية علاقتها بالمجتمع، بمعنى أننا سندخل عصرا جديدا لا معنى فيه للمنظور التقليدي للعبة المصالح ومسلمة تدبير الخلافات عن طريق السياسة.

سنشهد استبدال الفعل السياسي الحزبي بالفعل الاجتماعي عن طريق احتجاجات مبتكرة من داخل المجتمع ومن إبداعه الخاص وبدون وسيط، حينئذ سيتغير مفهوم القوة التي تمتلكها الدولة لأن الحضور المنقطع لبنيات الوساطة عن إرادة المجتمع الذي تشكله المؤسسات المنتخبة والأجهزة التابعة لها لن يعود يلعب دور "الوسيط الشرعي" الممثل للمجتمع؛ آفة

[482]- يعاني حزب العمال الإنجليزي من مشكلة الخلاف العقائدي بين التيار الوسطي البليري (نسبة إلى توني بلير) وتياره الأكثر يسارية بقيادة زعيم الحزب الحالي جيرسي كورين، وقد تلقى التيار العمالي العديد من الهزائم منذ غزو رئيس الوزراء السابق توني بلير للعراق وكذا التدهور الاقتصادي، ومن تم فشل الحزب في النجاح في الانتخابات العامة منذ عام 2010.

فقدانه الثقة في الوساطات التقليدية أرغمته على أخذ الكلمة بنفسه والعمل على إنتاج قوة مضادة أو على الأقل إلى اقتسام القوة مع الدولة، لذلك سنعيش عصر "ما بعد السياسة" لأننا سنعيش عصر "ما بعد المجتمع".

ستكون أخطار هذا العصر وخيمة على الدول التي لم تعرف كيف تبني ديمقراطية حقيقية وسحقت كرامة أفراد مجتمعاتها، لأن هذه المجتمعات ستحاول إسقاط هذه الدول أو إضعافها على الأقل، ما يحول معنى "القوة الشرعية" التي تحتكرها الدولة إلى معنى "القوة الفوضوية" المدمرة للدولة والمجتمع معا.

هناك فارق قد يجعل من "القوة الفوضوية"[483] قوة بانية إذا كانت "فوضى تفاوضية وجامعة" تتحاور مع مختلف فئات المجتمع وأفراده من أجل الحفاظ على الاستقرار والتفاوض حول دولة وطنية جديدة لا سلطة فيها إلا لشرعية المؤسسات المتوافق عليها من طرف المجتمع.

لذلك تعتبر "الفوضى التفاوضية" من جنس الفعل الاحتجاجي الذي دعا إليه عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين، أما الحقل الملائم والممتد الذي يستنبت هذه الحركات الاحتجاجية ويؤسس "الفوضى التفاوضية" هو اليوم شبكات التواصل الاجتماعي واستعمالات الديجيتال المتطورة بخصوص سلطة ريادتها التخاطبية والتواصلية وقيادتها لإرادات مجتمعات العالم في خلق القطائع والتغيير.

لم يعد ينفع اليوم أن نردد وراء كارل بوبر (Karl Popper)[484] معاني "المجتمع المفتوح" Open society، لتوطيد الديمقراطية الفعلية وخلق توازنات سياسية ما بين الدولة والمجتمع، لأننا بصدد تحول اجتماعي عميق وبطيء يخص براديغم معقد تحكمه الإرادة المفتوحة في "الرفاه الاجتماعي"، وهي إرادة متقدمة عن إرادة الديمقراطية نفسها ومتجاوزة

[483]- إن نقطة البداية في القوة الفوضوية هو ما نادت به بفلسفة التنوير من إعلاء لشأن الفرد وتمجيد للعقل، لتدخل الدولة في شؤون الإنسان العاقل، والذي لا يطوي في داخله أي شر عدا تلك الشرور المكتسبة من وسطه الاجتماعي، (أنظر كتاب بحث في العدالة السياسية William Godwind الإنجليزي.

[484] - Voir Karl Popper, The open society and its enemies, vol 1, The age of plato, editions du seuil, London, 1945.1 ère partie.

لها. فسرعة سيطرة الدجيتيل Digital[485] على الحياة اليومية والكشف عن الأسرار ودقائق العالم وحياة الآخرين، مهما تباعدوا جغرافيا، ستظهر كثيرا من المجتمعات التي نعتقد أنها مفتوحة مغلقة، لأن الفعل الاجتماعي عبر "تاريخيته" بلغة تورين هو فعل متطور ومتجدد، تحكمه رغبات الناس اللامحدودة في التحسين المستمر لعيشهم. وما كان يعتقد في الأربعينيات، وهي الفترة التي كتب فيها كتابه الشهير(the open society and its enemies) سنة 1945، يختلف اليوم عن انتظارات المجتمعات وتصوراتها للديمقراطية؛ لذلك إننا على عتبات "ما بعد المجتمع" وهي عتبات "ما بعد السياسة".

حاجتنا الآن، إلى تجاوز أي انفجار ما بين الدولة والمجتمع وتوطيد الاستقرار بكل معانيه العادلة وأن نجعل من الاحتجاجات الاجتماعية فعلا اجتماعيا يؤطره عقل عاقل، غير العقل السائد التقليدي والمسيطر، وهذه مسؤولية الدولة في الدرجة الأولى.

الفقرة الثانية: الحركات الاحتجاجية الحديثة ما بعد حراك 2011: المغرب نموذجا

إن كثافة حضور الحركة الاحتجاجية في الاجتماع الإنساني تجعل هذه الحركة ظاهرة مجتمعية حاضنة لكل فعل وسلوك تمردي وانتفاضي أو ثوري؛ فهي تنطلق في الغالب برفع مطالب دنيا وبسيطة، وبجموع صغيرة ومتناثرة، ثم سرعان ما تتسع مكانا وزمانا إذا سمحت الظروف والسياقات والفرص السياسية بذلك، فتتخذ أشكالا جديدة تسير بالحركة الاحتجاجية في اتجاه تصاعدي، وصولا إلى انتفاضات عارمة أو تمردات دامية أو ثورات. إنها عبارة عن مجموعة من الأفعال الجماعية التي تتمايز عن الأنشطة التنظيمية والمؤسسية، من خلال الفضاء العام واحتلاله، بغية التعبير سياسيا عن الآراء والمطالب التي لا تعبّر عنها داخل المؤسسات والتنظيمات التقليدية. ويمكن أن تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة، تحاول في إطارها إرادات جماعية مختلفة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي بشكل كلي أو جزئي في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية، وذلك بين أفراد يجدون في الحركة

[485] - Le terme digital est l'objectif associé au susstantif (exemple : tracé digitale, comput digital pourrait sémantiquement un calculateur digital pourrait s''apparenter à un boulier, un instrument, toujours employé dans l'année 2010 en Asie, grâce auquel le calcul s'effectue avec les doigts .

تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم غلى الوضع الاجتماعي المنشود. ينتمي هؤلاء الأفراد، في الغالب، إلى الفئات المهمشة التي تقع على مسافة بعيدة من المركز، سواء أكان سلطة أم ثروة أم ثقافة أم رمزا.

من نافلة القول ترديد الكلام حول كون الممارسة الاحتجاجية تعبرعموما، عن يقظة شعبية، وتكرس الحق في التعبير عن الرفض والاختلاف، وممارسة الضغط السلمي على السلطة التنفيذية، بغض النظر عن طبيعة الفئات التي تتبناها، من خلال تنظيم وقفات احتجاجية أو تظاهرات أو مسيرات، من أجل العرض العلني للأفكار أو الاعتراض، لأن مشاركة المواطن في الشؤون العامة، لا تقاس بالإقبال على الانتخابات فحسب، بل إن الديمقراطية الحقيقية تنظر لفعل الاحتجاج على أنه من صميم المشاركة في الشؤون العامة[486]. وفي هذا الإطار، رغم الحديث عن تحولات نوعية صاحبت هذه الممارسة، على امتداد عقود من الزمن، فهي لم تنجح في التخلص من بعض سمات الاستمرارية.

أولا، يمكن للقارئ، في سعيه لفهم مظاهر التحول، أن يقارن، على سبيل المثال لا الحصر، بين طبيعة الحركات الاحتجاجية التي ميّزت زمن الصراع السياسي في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي[487]، حيث هيمن طابع العفوية والعنف والفوضى على الفعل/الاحتجاج، لأسباب وحيثيات سياسية بالدرجة الأولى، وبين طابع التنظيم والسلمية، الذي ارتبط بمجمل الحركات الجماعية بعد زمن الانفتاح السياسي الذي أعلنته المؤسسة الملكية تجاه المعارضة اليسارية. وهو الانتقال الذي يسمح لنا بالقول بأنه في هذه الفترة، بدأت استراتيجية الشارع العام تبرز في خطابات الأحزاب، وسيتأكد هذا المعطى أكثر نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، حيث أصبح فاعلون اجتماعيون جدد يمارسون ضغطا على الدولة من أجل اكتساح الفضاء العمومي: الإسلاميون، النساء، المعطلون، الحقوقيون، الأمازيغ...إلخ، عبر تظاهرات سلمية، أومن خلال تنظيم وقفات واعتصامات[488].

---

[486]- خالد عليوي العرداوي، الربيع العربي: ثورات لم تكتمل: ورقة بحثية للمشاركة في الندوة الموسمية التي أقامتها وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية في كلية القانون، جامعة كربلاء 2013، ص. 3.

[487]- انظر عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب، من التمرد إلى التظاهر، ترجمة إلى العربية من طرف الحسين سحبان، تقديم كمال الحبيب، الرباط منتدى بدائل المغرب 2014، ص. 33.

[488]- أنظر محمد كولفرني، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: من الانتفاضة الحضرية إلى المظاهرات السلمية، نوافذ السنة 11، العددان 41-42 شتنبر 2009، ص. 20.

وقد تأكدت سلمية الاحتجاج، بالموازاة مع ذلك، بفعل نوعية الفئات التي انخرطت أكثر في انطلاق هذه الأشكال الجديدة من الممارسة الاحتجاجية، إذ ضمّت خريجي معاهد وجامعات جمعهم مطلب التشغيل؛ فبالنظر إلى مستواهم التعليمي، ترسّخ لديهم شعور بعدالة مطلبهم، وبشرعية الممارسة الاحتجاجية السلمية من أجل الاستجابة إليه، فلعبوا بذلك، إلى حد ما، دورا بيداغوجيا في نشر ثقافة الاحتجاج السلمي[489] وتوسيع مجاله ومضمونه؛ وثانيا، فرغم هذا التحول، نسجل ارتباط الفعل الاحتجاجي بمظاهر الثبات، التي تتجلى، أساسا، في استمرارية أزمة التنمية المحلية والديمقراطية.

لنا أن نستحضر فقط أربع نماذج (احتجاجات سكان طنجة، والطلبة الأطباء، والأساتذة المتدربون ضد المراسيم الوزارية، ورد فعل سكان الحسيمة ضد مقتل فكري)، على اختلاف مضامينها والفاعلين فيها، لنكتشف آليات الاشتغال المشتركة بينها، والتي يأتي غياب تأطير الفاعل السياسي أو النقابي في مقدمتها. وهذا الأمر فسح المجال للشباب المتعلم للتخلص من الخوف والتمرس على التفاوض والحوار مع ممثلي الحكومة دون وسطاء، ثم الدور الكبير الذي لعبه الإنترنت بصفة عامة، ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، لأنه تم إرجاء قرار النزول إلى الشارع إلى حين نيل التعاطف وحشد التعبئة على"فايسبوك" و" تويتر" و"واتساب" و" يوتيوب".

لقد ساعدت الحركات الاحتجاجية في اكتشاف الديمقراطية عبر أخذها كل الفئات الاجتماعية بعين الاعتبار، ولكونها سلاحا للضعفاء[490]، بتركيزها على إعادة تقسيم السلطة والثورة تقسيما عادلا، متجاوزة في ذلك منطق حركات الاحتجاج التقليدية، مثل حركة المعطلين، وبعض النقابات العمالية التي تقتصر حركيتها على مطالب قطاعية جزئية[491]، فهي لم تعد حدثا بقدر ما أصبحت صيرورة تفسرها عوامل سيكولوجية، أبرزها الشعور بالإقصاء من الفضاء العمومي، هذا النمط من التنظيم يتجاوز الأطر التنظيمية الجامدة

[489]- انظر دليل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، ص. 20.

[490]- رقية أشمال، الشباب والاحتجاج، بدائل لتحريك التحول الديمقراطي، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، القانون والدولة، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، العدد 52/51، 2018، ص. 54.

[491]- الحسن مصباح، مسارات الربيع العربي ومآلاته حركة 20 فراير والخصوصة المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد 7 مارس 2014، ص: 73.

كالأحزاب والنقابات والجمعيات التي تتوفر على رؤساء أبديين انتقلوا الآن إلى مرحلة الشيخوخة دون ترك مناصبهم ويتجاوز الهيئات التقليدية المؤسساتية ليعبر عن نفسه في عصر الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي نتاجا لتشابك مجموعة من المبادرات الافتراضية، ويرسم صورا لأشكال أخرى من المساهمة والتضامن بعيدا عن التنظيمات الحزبية النقابية المغلقة ذات التراتبية الهرمية الصارمة[492]، والتي توحي بميلاد ما يسميه بعض الباحثين "مجتمع المواطنين" القادر على التعبير الذاتي عن مطالبه دون الحاجة إلى المرور الحتمي عبر الوساطات التقليدية، خصوصا مع توافر إمكانات ولوج سهل إلى الفضاء العمومي.

المبحث الثاني: أزمة العلاقة بين الحركات الاجتماعية الجديدة والحقل السياسي

إن الحركات الاحتجاجية، اليوم، تتميز بمحدودية التأطير والدعم الحزبي، خصوصا مع تحمّل عدد من الأحزاب، التي مارست لزمن طويل المعارضة، لحقائب وزارية في الحكومة، مما جعلها تتبرم من إفراد صفحات جرائدها للحركات الاحتجاجية، وتفقد بالتالي مجالا استراتيجيا لتدعيم وتقوية الرساميل الرمزية، وهوما ستلتقطه على وجه السرعة بعض الجمعيات التنموية التي تحولت، مع مرور الوقت، إلى محتضن رمزي ومادي، بل ومنتج فعلي للعديد من الحركات الاحتجاجية ذات المطالبة الاجتماعية. وهناك وقائع كثيرة تثبت أن الساكنة المغربية، في المدن والقرى، استطاعت، في إطار معركة المطالبة بالعيش الكريم والدفاع عن الحقوق والمطالب البسيطة، خلق تنظيماتها الذاتية، وتعبئة مواردها البشرية، بمعزل عن الفاعل السياسي والنقابي الذي أصبح يتفاعل مع الأحداث، أو يتبرأ منها، بعدما كان يتبناها ويتصدرها. فباستثناء احتجاجات الموظفين أو العمال التي غالبا ما تكون مؤطرة بفعل نقابي ومسانَدة بمؤسسة حزبية تنشر بياناتها وخطوات احتجاجها على أعمدة جرائدها، فاحتجاجات المعطلين ومجموعة من التنسيقيات، وباقي التحركات الجماعية، تتم بدون غطاء سياسي أو نقابي بشكل عام، لأن السياسي بالمغرب يتعامل مع الممارسة الاحتجاجية بمنطق

[492]- مصطفى الحسناوي، من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي، مجلة نوافذ دار القرويين، الدار البيضاء، العدد 65 يونيو 2018، ص. 29

برغماتي (وفق ثنائية الربح والخسارة)؛ فلا مجال للصدفة أو المجانية في احتضان الاحتجاج وتأطيره سياسيا أو نقابيا، لهذا يلاحظ بأن الأحزاب يتغير سلوكها مباشرة بعد أن تصير مساهمة في تدبير الشأن العام، إذ يقلّ دعمها وأحيانا ينعدم، وتلجأ إلى التعتيم أو تقديم الرواية المضادة في حالة توجّه الاحتجاج إلى أحد وزرائها.

من هذا الجانب تقرأ مسألة استقلالية الاحتجاجات الراهنة عن التنظيمات التقليدية، سياسية كانت أو نقابية، وما ترتب عنها من استثمار للعالم الافتراضي لتحقيق غايتين؛ التعبئة السريعة خلف الحاسوب بعيدا عن أعين السلطة، ونيل التعاطف قبل أو بعد قرار النزول إلى الشارع العام.

المطلب الأول: الحركات الاجتماعية؛ اجتياز النقابات والأحزاب السياسية

تذهب العديد من القراءات إلى القول بأن الحركات الاحتجاجية ببلادنا تفسر أزمة الوساطة التي تنهض بها الأحزاب والنقابات. وبالتالي، كلما ازدادت أزمة الوساطة هاته، توسعت دوائر الاحتجاج.

فدور الوساطة التي تقوم بها الأحزاب والنقابات ليست بديلا عن وظائف الدولة، ولا هي وكالة تحت الطلب، لتحقيق التوازنات التي تخربها سياسة الدولة. فالوساطة، بالتعريف الدستوري، ترتبط بمهام "التأطير"، فيما وظائف الدولة ترتبط بالحماية. وإذا كفت الدولة عن لعب أدوارها الحمائية، فكيف للحزب وللنقابة أن يرمما كل الشروخ الناجمة عن أعطاب السياسات العمومية؟

وجري بالذكر أن اتساع رقعة الاحتجاج عبر العالم، في سياق الاختيارات الليبرالية التي يفرضها منطق السوق، أصبحت تقتل بالتدريج مشروعية السياسة، ومن خلالها يتم تقويض الأدوار السياسية التقليدية التي كانت تجعل من النقابة والحزب وسطاء لتدبير العمليات السياسية من بوابة الانتخابات، ومشروعية التمثيليات المؤسساتية، كإحدى الواجهات لتدبير التوازنات والطلبات الاجتماعية.[493] هذا النموذج أصبح، مع توالي السنوات، لا يطرح فقط محدودية الأدوار التأطيرية والتفاوضية للوسائط السياسية الموروثة عن الأنظمة التقليدية، بل

[493]ـ انتوني غندر، مرجع سابق، ص: 488.

أيضا أزمة العلاقة بين المجتمع والدولة، بين السياسة كوظائف مفترضة، والسياسة كتطبيقات متوحشة.

وفي بلادنا، أصبحت الحركات الاحتجاجية، على الأقل منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي وإلى حدود اليوم، تتوسع تدريجيا؛ حيث أضحت من مكونات الفضاء العام، من مختلف التعبيرات الاحتجاجية بأصنافها المطلبية المختلفة (مطالب مهنية – مطالب فئوية- مطالب اجتماعية – مطالب حقوقية – مطالب سياسية...)، وأصبح المجتمع المدني يحتل مساحات كبيرة في هذا المشهد، فتحول الفاعل المدني إلى خصم للسياسة لا يتردد في إشهار "استقلاليته" على حسابها، أي على حساب وظائفها وأدوارها المفترضة، يطلب منها تحقيق المطالب، ولا يتردد في مهاجمتها، والتنكيل بها. وأصبح كذلك، يحتل المساحات التي كانت تحتلها الأحزاب والنقابات، يتغذى من رأسمالها الاجتماعي ومن وقود حطبها الاحتجاجي ويمتص مشروعيتها لتأسيس مشروعيته، ويقدم نفسه بديلا عنها ولا يتردد في تعبئة المجتمع ضدها.

وهكذا، أصبحت الحركات الاحتجاجية مجردة من أفقها السياسي؛ حركات خارج معادلات التوازنات السياسية المطلوبة؛ تراهن على "ربح" معاركها على حساب الوسطاء التقليديين، وكلما تقلصت المشروعيات التمثيلية للسياسة، أعلن المجتمع المدني انتصاراته على حسابها. وفي هذا، ظلت الدولة تراهن على إضعاف مشروعيات السياسة، في مقابل تخليها عن وظائفها الحمائية.

الفرع الأول: الحركات الاجتماعية الجديدة وظاهرة التغيير

بات دور المجتمعات المدنية في التوازن الاجتماعي وفي الاستقرار المجتمعي والسياسي مطروحا بقوة في النظريات السياسية المعاصرة، وعلى وجه الخصوص منذ انحسار دور الأيديولوجيات. حيث يعتبر تجميع تلك الفئات من خلال هيئات رسمية وتشجيعها على الانخراط في العمل السياسي، الخطوة الأولى تجاه إعادة الاعتبار للمجتمعات المدنية التي يتحدث عنها كثيرون، لكنهم يعزفون عن تحديد ماهيتها.

إن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات قد أصبحت من الشيوع اليوم، إلى درجة أنها تعتبر من قبل معظم علماء العلوم الاجتماعية الذين يدرسونها، جزءا لا يتجزأ من الممارسة السياسية، فالناس لا يعتمدون حاليا على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط كي يعبروا عن تفصيلاتهم بل تجاوزوا هذ الفعل الكلاسيكي إلى أشياء تقنعهم وتلبي حاجاته مباشرة دون أي متدخل أو وسيط.

الفقرة الأولى: أهمية الحركات الاجتماعية الجديدة في تغيير الواقع

إن الناس يلجؤون إلى الاحتجاجات والتظاهرات، وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التي تعبر عن مطالبهم في التغير الاجتماعي. وتعد كل تلك الأساليب مهمة لتأكيد المصالح والدفاع عنها في السياسة المعاصرة، وذلك هو الموضوع الأساسي الذي يطرحه الكتاب، بمعنى أن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليست فقط سياسة النخب[494].

يلاحظ أن هذا المفهوم قد برز في إطار سياق تاريخي معين رافقه وجود نظم حزبية وسعي لتمثيل مصالح معيّنة مع وجود نظم اقتصادية وثقافية في الدول الرأسمالية المتقدمة. بعبارة أخرى أخذ هذا المفهوم في البروز في إطار سياق تاريخي معين اتسم بمجموعة من السمات المهمة والتي نوردها على النحو التالي: الاتساع الكبير لدور الدولة في تلك المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وفقدان النظام الحزبي القدرة على تقديم بديل حقيقي للتغير السياسي والاجتماعي في هذه المجتمعات. وتمثيل المصالح في هذه المجتمعات أصبح يتسم بالادماجية، أي أن التعبير عن المصالح يتم عن طريق ممثلين معتمدين بعينهم لعدد من القوى الاجتماعية.

والواقع أن الفكر السياسي عرف مفهوم المجتمع المدني منذ القرن الثامن عشر، إلا أن تعريفه اختلف بحسب المدارس الفكرية التي تناولته. حيث كانت المدرسة الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي من أوائل المدارس التي تعرضت لذلك المفهوم، وبعدها جاءت

[494]- أنظر المصطفى بوجعبوط وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار واللاللأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2019، ص.ص. 440/438..

المدرسة "الهيغيلية" وتلتها المدرسة الماركسية، وذلك إلى جانب كتابات المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي".

وقد خلصت تلك المدارس الفكرية إلى أن المجتمع المدني هو ذلك القسم من النشاط الإنساني الخارج عن إطار الدولة ولا يخضع لسيطرتها. فهو مجال الحرية والعمل المستقل للمواطنين في المجتمع. والمجتمع المدني يختلف عن المجتمع الطبيعي فهولا يقوم على مجرد الروابط الأولية بين الأفراد، لكنه يقوم على أساس روابط من نوع جديد لم تكن موجودة في المجتمع الطبيعي. فالمجتمع المدني لا يمكن أن يقوم على الانتماءات العرقية أو الأثنية أو الدينية، ولكن يمكن أن تكون هذه الانتماءات أحد العناصر المكونة له، إذا ما اكتسبت صورة جديدة تتمثل في التنظيم الاختياري على الأقل من ناحية المبدأ.

فالحركات الاجتماعية هي نوع من العمل الجماعي وتتكون من جماعات غير رسمية أو مؤسسات لتركز على قضية سياسية أو اجتماعية. بمعنى آخر، تقوم الحركة الاجتماعية على مقاومة أو رفض أو تنفيذ تغيير اجتماعي ما.

وعلى الرغم من رفض هذه الحركات الاجتماعية الحديثة للسياسة، إلا أن وجودها وأنشطتها أدت إلى توسيع مفهوم السياسة بحيث لم تعد السياسة مقصورة على التنافس على السلطة، وإنما دخلت فيها اهتمامات أساسية للبشر مثل السلام، وحماية البيئة... الخ.

كما أن الحركات الاجتماعية تعبر عن وجود صراعات رمزية داخل المجتمع تسعى إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية عبر الاشتغال على خط القيم الثقافية، مادام التغيير السياسي هو تبني مؤسسي للقيم الجديدة المنتشرة في ثقافة المجتمع، وعلى هذا الأساس تجيد الحركات الاجتماعية الحاجة إلى فضاءات اجتماعية جديدة تتوسط الدولة والمجتمع المدني، وتعمل على خلق أشكال اجتماعية وجماعات وشبكات مفرزة بذلك لقيم جديدة وعلاقات سلطة جديدة تروم تحقيق تحول ديمقراطي والضغط على الدول التسلطية من أجل تقديم إصلاحات سياسية حقيقية، هذا التغيير في سياسات المجتمع لا ينفصل من جهة أخرى عن المواطنة النشطة أو ما يسمى بفن الحضور وسياسة التمرد التي تمثلها الحركات الاجتماعية التي لا تنفصل في اشتغالها عن إفرازات الثورة المعلوماتية في ظل عالم معولم.

ومع ذلك فالنجاح الكبير للحركات الاجتماعية بوصفها تجسيدا للفعل التواصلي والممارسة الديمقراطية بالمعنى الذي تحثه "يورغن هابرماس" للفضاء العام[495] يؤدي لطرح العديد من الأسئلة، منها ما هو متعلق بالهوة بين الأقليات النشيطة والمشاركة التي تظل بعيدة على أن تصبح ضخمة خارج بعض الأحداث الاستثنائية، ومنها ما هو مرتبط بتنامي المجتمع الجماهيري الذي تتكتل داخله كل فئة اجتماعية للدفاع عن مصالحها الذاتية، لقد تأخرت الحركات الاجتماعية في التقاط وتنظيم وتمثيل الحركات الاجتماعية في حجمه الكامل[496]، وبالطبع فحركات اجتماعية عرضية كهذه ليست سوى في مرحلة البدايات[497]، وتتضمن طاقات ديمقراطية غير قابلة للنقاش، رغم الهفوات والأعطاب والمزايدات ولانجرافات المرتبطة بالبدايات، ومهما اختلفت التسميات والمصطلحات فإن المعنى العام يظل هو "التغيير" محركه الأساسي والأول هو الشارع، المجتمع المدني وليس الأحزاب المنظمة كما كان الحال في حالات سابقة[498].

الفقرة الثانية: الحركات الاجتماعية الجديدة وأهميتها داخل النظام السياسي

تعتبر الحركات الاجتماعية عاملا مهما ومؤثرا في تغيير السياسات العامة وتوجيهها نحو نظام حكم أكثر عدلا وخدمة لجميع فئات الشعب بدون تميز، كما أنها تعد من المؤثرات الهامة لدعم وترسيخ الديمقراطية وكشف عيوبها بغية إصلاحها في مختلف أنظمة العالم من دول متقدمة وأخرى سائرة في طريق النمو، خاصة في ظل اختلال أنظمة الديمقراطية التمثيلية التي تتبناها معظم بلدان العالم، ومساهمتها أحيانا كثيرة في ترسيخ ديكتاتورية أقلية، تضفي عليها صناديق الاقتراع شرعية تخدم من خلالها مصالحها ومصالح مجموعات الضغط المرتبطة بها، على حساب باقي فئات المجتمع.

---

[495] - Voir Habermas , J,the public spher : an encyclopedia article.S lennox and F.lennox krans. New german critique, 1974,P.P 48-55.

[496]- روجي سو، الرابطة الجمعوية جوهر المجتمع المدني، ترجمة حورية العطاوي، مجلة نوافذ دار القرويين، الدار البيضاء، العدد 65 ، يونيو 2018، ص. 15.

[497]- مصطفى الحسناوي، من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي، مرجع سابق، ص. 29.

[498]- محمد نعيمي، الربيع العربي في المغرب الارهاصات والتفاعلات، حركة 20 فبراير نموذجا، مجلة الأبحاث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد 62/61، 2015، ص. 24.

تصاعدت وثيرة هذه الحركات في مختلق بلدان العالم للتعبير عن مجموعة من المطالب ذات مظاهر مختلفة: اجتماعية، اقتصادية وسياسية وما إلى ذلك، لكن أهدافها في الجوهر تتمحور حول مبدأ ديمقراطي قديم وهو السيادة للشعب.

لم يتفق الكثير من الباحثين والدارسين في علم الاجتماع حول تعريف موحد وشامل للحركات الاجتماعية، وبالتالي تعددت هذه التعاريف من باحث إلى آخر ومن تيار إلى آخر، بيد أنها اتفقت أبرزها على مجموعة من العناصر الأساسية التي نجملها فيما يلي: الحركات الاجتماعية تتميز بالبعد الجماعي؛ لها أهداف وبرامج يدافع عنها ويتبناها الأتباع؛ تهدف إلى تغيير أو على الأقل خلخلة وضع قائم، سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي...

إن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات تظهر داخل انساق الدولة، وهي تستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على إحداث التغيرات والإصلاحات التي تجيب على مطالب المحتجين، فبإمكان المحتجين أحيانا أن يتحدوا كل المؤسسات التي لا تنتمي إلى الدولة، مثل إدارات الجامعات أو المنظمات الدينية. ولكن الغالبية العظمى من الاحتجاجات الاجتماعية والحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، جعلت من الدولة هدفا، فالحركات الاجتماعية إذن لا تشكل كيانات مستقلة تناوئ الدولة من الخارج، لكنها جزء من عملية سياسة تفاعلية بين الدولة والمجتمع. وتتحدد هذه العملية، وتتغير مضامينها، وفقا لما تتمتع به الدولة من قدرة على إنفاذ مبادئ العدالة والمساواة والمواطنة والحماية والاستجابة لمطالب وحاجات المواطنين.

إن الحركات الاجتماعية[499] الجديدة ما هي إلا حركات تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية في كونها لا تستهدف أساسًا الوصول إلى السلطة، وإنما سعيها الحثيث يرمي إلى ترجمة عدد من القيم إلى واقع اجتماعي على المستوى المحلي أو على مستوى المجتمعات الصغيرة من دون أن تعبأ على الأقل في الأمد القصير بترجمة هذه القيم على مستوى النظام السياسي ككل.

[499]- أنظر صالح يامر، الحركات الاجتماعية: الجوهر، المفهوم والسياقات المفسرة، مجلة الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 2015، ص: 371.

قد تسعى تلك الحركات إلى ترجمة عدد من القيم على المستوى المحلي من العلاقات فيما بين أعضائها ويطلق على هذه القيم مسمى القيم ما بعد المادية كقيم التعاطف والتعاون. وقد تواجه الحركات الاجتماعية الجديدة مشكلة كبرى تتمثل في بلورة استراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع احتفاظها بقيمها الأساسية، في حين أدرك أنصار البيئة هذه الأهمية وتحولوا إلى أحزاب سياسية كما حدث في ألمانيا. وعلى الرغم من عدم التغلب على هذا التحدي، إلا أن هذه الحركات لا تزال قائمة كعنصر أساسي في الحياة السياسية في العديد من المجتمعات، فقد شغلت ظاهرة الحركات الاجتماعية اهتماما بالغا في الآونة الأخيرة من قبل الأكاديميين والباحثين. وما استرعى انتباه علماء السياسة والاجتماع في العقد الاخير من هذا القرن هو تلك الحيوية التي قد يظهرها المجتمع في مواجهة الدولة.

تعتبر دراسة الحركات الاجتماعية مهمة بالنسبة للدول بجميع تصنيفاتها، حيث أصبحنا أمام ظواهر اجتماعية مغايرة ومعقدة ولعل في ثورات الربيع العربي التي تشكل وعيها بعيدا عن الإطارات التقليدية، انطلاقا من الوعي بذاتها وبمصالحها، حيث طورت أشكالها النضالية الخاصة ووسائل تواصلها، مستفيدة بالأساس من وسائل التواصل الاجتماعية ومن التكنولوجيات الحديثة مثالا على بزوغ حركات اجتماعية قد تشكل مستقبلا ما يمكن تسميته ب" ثورات بدون قيادات "، مما قد يربك أفضل سيناريوهات مراكز البحث والتفكير في أعظم دول العالم.

الفرع الثاني: الدولة والحركات الاجتماعية بدول الحراك العربي

برزت، منذ انطلاق شرارة الانتفاضات العربية في بداية 2011، تحليلات تحاول تفسير عوامل وأسباب وسيرورات الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة، وقد شكل اندلاع هذه الانتفاضات مفاجأة للمحللين والباحثين الغربيين وجزء من المثقفين في العالم العربي، بسبب هيمنة براديجم عاجز عن فهم ديناميات المجتمع العربي الذي كان يرتكز على نظرية استمرارية الاستبداد، فقد كانت هذه الدراسات تصور المجتمعات العربية "راكدة" و"عصية على التغيير" بسبب ضعف بل غياب إحساس شعوبها بالحاجة إلى الديموقراطية،

وما تنطوي عليه من مبادئ ومعايير وآليات خاصة بالتمثيل السياسي والرقابة والمحاسبة؛ أي أنها عادت مجتمعات "استثنائية"، تعهدها تعسف سلطة استبدادية على مدى قرون.

لقد ظل تحليل الوضع العربي أسير نموذجين تفسيريين: المقاربة الاستشراقية الثقافية، والمقاربة البنيوية. ورغم عملية التحيين المحدودة في مجال الدراسات الشرق أوسطية، إلا أنها لم تتمكن من تجاوز تحيزاتها المعرفية المتمركزة حول الذات الغربية بالنسبة للمقاربات الثقافية، والحتمية بالنسبة للمقاربات البنيوية، التي جعلتها غير قادرة على إدراك التحولات العميقة التي حصلت؛ فنتجت عنها إما مقاربات غائية (téléologique) تسعى إلى مقارنة ما وقع في العالم العربي بالثورات التي عاشتها أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، ومحاولة إسقاط نماذج حتمية "الانتقال الديمقراطي" على العالم العربي. وإما مقاربات تشكيكية في إمكانية الأحداث الجارية في العالم العربي من تحرير الدول العربية من ربقة الاستبداد وإبداع نموذج حضاري جدي.[500]

إن هاتين المقاربتين عاجزتان عن تقديم تحليل دقيق للانتفاضات الثورية في العالم العربي، بسبب انفصالها عن المجتمع وعدم قدرتها على إدراك إمكانات التغيير الكامنة داخله من جهة، ولأن أغلبها صادر من رؤية برانية بلدة من جهة ثانية، فبدت بالتالي عاجزة أيضًا عن تقديم بديل تفسيري للنماذج القائمة منطلق من هوية المجتمع وإدراكه لذاته وواعٍ بالإمكانات المتاحة والتحديات التي تهدده.

أمام هذين النموذجين برزت محاولات جدية لتجاوز المأزق الفكري الذي وقعت فيه المقاربات الآنفة الذكر، وحاولت تقديم بدائل فكرية جديدة لها منطلقات فكرية مختلفة تنطلق من الذات العربية الإسلامية، وتفكر من داخلها ولكن بروح نقدية تجديدية تجاوزية منفتحة على مكتسبات الحضارة الإنسانية والقيم الإنسانية المشتركة، تجعلها بحق بمثابة محاولات تجديدية في الفكر السياسي العربي والإسلامي.

[500]- بوهلال الطيب، الاتجاهات الجديدة في الحركات الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الإمسانية والاجتماعية، العدد 24 ، الجزائر العاصمة، يونيو 2016، صص ،7-18.

في سياق الرغبة في تجاوز المقاربات البنيوية والثقافية المنغلقة، برزت محاولات جدية في صفوف نخب ثقافية جديدة تمزج بين المعرفة العصرية والانفتاح على مكتسبات العلوم الاجتماعية، وتمتلك في الوقت نفسه رؤية معرفية "أصيلة" تمتح من مرجعية المجتمع الثقافية، ولديها قدرة على تقديم قراءة مركبة للواقع، بعيدًا عن التبسيطية والاختزالية التي تقدمها المقاربات الصحفية من جهة، وبعيدًا عن الخطاب الجوهراني المنغلق على الذات. لقد ظهر جيل ينتمي إلى المدرسة الفكرية التجديدية الإسلامية، التي تتميز بكونها متعددة الروافد؛ فهي بالأساس ذات مرجعية إسلامية، تسقى من أفكار مفكرين ومثقفين وعلماء، أمثال يوسف القرضاوي، وراشد الغنوشي، وأحمد الريسوني، وعبد الوهاب المسيري، ومالك بن نبي، وعلي عزت بيغوفيتش، وعلي شريعتي، وأبو القاسم الحاج حمد، وحسن الترابي ، ولكنها في الوقت نفسه منفتحة على اجتهادات المثقفين العلمانيين المتنورين، مثل: محمد عابد الجابري، وبرهان غليون، وعزمي بشارة، وغيرهم، مما يجعلها في موقع أكثر انفتاحا وقدرة على تركيب الأفكار وتجاوز المسلمات الجاهزة ونقد الفكر العربي والإسلامي وتقديم مقترحات فكرية بديلة.

الفقرة الأولى: الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالأنظمة السياسية

إن محاولة التعرف على طبيعة الدولة باستخدام المنظورات الثلاثة التعددي، النخبوي، الطبقي، لها فائدتها وجدواها ولكن يبقي الحديث في النهاية حديثا استثنائيا لا يعارض ما قد يلم بالدولة من تغير أو تطور، فمما لا شك فيه أن الدولة – أي دولة – عرضه للتغير سواء كان تغيرا ثوريا أو تغيرا تدريجيا بطيئا وهوما نتناوله بإسهاب نظريات الثورة لكن القول بأن سمة تطور وتغير تشهده الدولة دار بين أتباع البنيوية الجديدة من ناحية، وأتباع الماركسية والوظيفية من ناحية ثانية.

فقد استرعي انتباه علماء السياسة والاجتماع في العقد الأخير من القرن العشرين هو تلك الحيوية التي قد يظهرها المجتمع في مواجهه الدولة بل ورغماً عن الدولة لاسيما في تلك الحالات التي كان يتصور فيها خضوع المجتمع خضوعا تاما للدولة الشمولية أو التسلطية.

أصبح للحركات الاجتماعية دورا بارزا في السياسة في جميع أنحاء العالم[501]. على الرغم من أنها قد يكون لها فرص أفضل للنجاح في الديمقراطية ، ففي ظل نظام العولمة توفرت الفرص للمجموعات التي تعيش في ظل الدكتاتوريات للضغط على حكومتهم. فدمقرطة الاتصالات و وسائل الإعلام[502] على حد سواء قد سهلت للأفراد للالتقاء والعمل المشترك لتحقيق مصالحهم المتماثلة، فضلا عن اعطائهم مزيد من الحرية في تحركاتهم لنشر رسالتهم وتوليد الضغط للعمل.

وقد يمكن اعتبار الحركات الاجتماعية[503] استجابات عقلانية لمواقف جديدة أو مستجدة في المجتمع على اعتبار أنها تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والاجتماعية[504]، وتوفير ظروف حياتية أفضل مما هو قائم. ومن هنا تعتبر هذه الحركات بمنزلة قوى ضغط لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغاير من القيم تتجاوز التناقضات التي يعانى منها المجتمع سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى في المجال الثقافي، ففي نهاية العقود الاخيرة من القرن العشرين، اتجهت بعض الدول "كالفلبيين وامريكا اللاتينية" بتركيز التحليل على الحركات الاجتماعية التي تتبنى توجهات مدنية ضد الأنظمة الغير الديمقراطية ، وقد برز مفهوم الحركات الاجتماعية في إطار سياق تاريخي معين رافقه وجود نظم حزبية وسعى لتمثيل مصالح معينة مع وجود نظم اقتصادية وثقافية في الدول الرأسمالية المتقدمة. كما لعبت الحركات الاجتماعية دورا محوريا في توسيع مدى مفهوم الديمقراطية ليشمل المنافسة بين الاحزاب السياسة والفواعل المختلفة وذلك ليصب في النهاية في مصلحة المواطنين.

نجد ان عالم السياسة الأمريكي "تشارلز تيللي " Charles Tilly والذي ينتمي الى المدرسة الجديدة في البحث الاجتماعي فيقدم من خلال كتابه الحركات الاجتماعية (1768-

[501]- فريد زهران، الحركات الاجتماعية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، سلسلة 12، 2008 ،ص. 16-18.

[502] -انظر خالد الجابر، وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي، دار "آي بي توريس"، لندن، 2016، الفصل الأول.

[503]- بوهلال الطيب، الاتجاهات الجديدة في الحركات الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، الجزائر، يونيو 2016، ص.ص.18/07.

[504]- شفيع بضيج، الانتفاضات العربية، محاولة لفهم الدوافع واستشراف الحالات، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012، ص. 230.

2004) تعريفا واضحا ومختصرا أو ما يمكن القول بأنه ما قل ودل في تعريف الحركات الاجتماعية، حيث وصفها على أنها:[505] "سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أوفي ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد".

وفي ظل الظروف السابقة ظهرت الحركات الاجتماعية الحديثة،[506] وهي تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية في كونها لا تستهدف أساسا الوصول للسلطة وإنما سعيها الحثيث يرمى إلى ترجمة عدد من القيم إلى واقع اجتماعي على المستوى المحلي أو على مستوى المجتمعات الصغيرة دون أن تعبأ على الأقل في الأمد القصير بترجمة هذه القيم على مستوى النظام السياسي ككل.

الفقرة الثانية: تأثير الحركات الاجتماعية على الواقع السياسي

يقول "هانك جونستون" في كتابه المعنون[507] " الدول والحركات الاجتماعية" الصادرة ترجمته عن المركز القومي للترجمة في القاهرة: "إن الناس يلجؤون إلى الاحتجاجات والتظاهرات وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التي تعبر عن مطالبهم في التغير الاجتماعي، وتعد تلك الأساليب مهمة لتأكيد المصالح والدفاع عنها في السياسة المعاصرة، وهذا يعني أن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليست سياسة النحب فقط."

لقد بات دور المجتمعات المدنية في التوازن الاجتماعي وفي الاستقرار المجتمعي والسياسي مطروحا بقوة في النظريات السياسية المعاصرة، حيث يعتبر تجميع تلك الفئات

[505]- انظر، تشارلز تيللي، الحركات الاجتماعية، ترجمة ربيع وهبة، الطبعة الأولى، العدد 957، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005. ص. 31-42 .

[506]- عبد الرزاق أبلال، الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الأول ، 2017، ص 57.

[507]- هانك جونسون ، الدول والحركات الاجتماعية ، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الأولى، القاهرة 2018، صص 34-42.

من خلال هيئات رسمية وتشجيعها على الانخراط في العمل السياسي، الخطوة الأولى تجاه إعادة الاعتبار للمجتمعات المدنية التي يتحدث عنها الكثير من الناس.

من هنا يتضح أنه في ظل غياب المؤسسات الرسمية عن القيام بالأدوار المطلوبة منها في عالمنا العربي تصدرت الساحة الحركات الاجتماعية وبشكل خاص في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما أصبحت تلك الحركات تمثل حركات ضغط متواصلة على حكوماتها وأنظمتها.

واللافت للنظر هنا أن تلك الحركات بدت ضعيفة في بداياتها، فلم تعرها الأنظمة العربية أي اهتمام، بل إنها رأت فيها شكلا من أشكال التجميل والديكور السياسي الذي يمكن أن تتباهي به في المحافل والمنظمات الدولية. وفيما بعد اكتشفت العديد من النظم والحكومات العربية مدى الخطر الذي تنطوي عليه تلك الحركات، ومدى التهديد الذي تشكله بالنسبة لوجودها واستمراريتها.

تعني الحركات الاجتماعية تلك التنظيمات الرسمية التي تعمل خارج الأطر السياسية المتعارف عليها والمرتبطة بالدولة أو بالأحزاب السياسية، وتتعلق تلك الحركات غالبا بالدفاع عن حقوق الإنسان والفئات الخاصة مثل المرأة والمهاجرين والعمال والأقليات، وتعتبر الحركات الاجتماعية البديل الأكثر انتشارا للتعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق المدنية في كافة أشكالها[508].

ففي ظل انسداد أفق التعبير السياسي الشرعي يلجأ الكثير من الأفراد والجماعات لإنشاء التنظيمات الخاصة بهم للمطالبة بحقوقهم والتعريف المجتمعي بأوضاعهم. وتنبع أهمية تلك الحركات الاجتماعية من كونها ترتبط بأفراد ذوي شخصيات اعتبارية مؤثرة في المجتمع ومن حولهم. من هنا فإن الالتفاف الجماهيري حول تلك الحركات يعتمد بداية على مجموعة محددة من الأفراد المؤثرين المؤمنين بعدد من الأفكار في مجال الحقوق المدنية والاجتماعية، والذين يستقطبون من خلال تلك الأهمية المجتمعية والفكرية والضميرية التي يتمتع بها أعداد أكبر من المشاركين والنشطاء الحقوقيين.

[508]- سلامة كيلي، الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في الثورات في البلدان العربية، كتاب العدالة الاجتماعية، مفهوم السياسات بعد الربيع العربي، منتدى البدائل العربي، القاهرة 2014، الموقع: www://googl/meugg. تاريخ زيارة الموقع 2020/02/20 على الساعة 22.05

ويتعلق إنشاؤها بدرجة الوعي السياسي والحقوقي التي يصل إليها الأفراد في المجتمعات البشرية، فوجود تلك الحركات رهن بالمستوى التعليمي والثقافي الذي وصلت إليه تلك المجتمعات، فنشأة الحركات الاجتماعية يمثل تعبيرا عن قدر ما من الحراك الاجتماعي الذي يشمل الأفراد والتنظيمات والجماعات البشرية.

وفي العقود الأخيرة، وفي ظل حالة الانسداد السياسي في العالم العربي، انتشرت هذه الحركات في مجالات عديدة أبرزها مجالات حقوق الإنسان والأقليات والمرأة والفئات الفقيرة، وبشكل خاص العمال. لقد شملت هذه الحركات العديد من الدول مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا، بل إنها شملت أيضا الدول الخليجية الأحدث في النشأة والتعبير السياسي. وتشتمل معظم الحركات الاجتماعية في العالم العربي على العديد من السمات التي تختلف اختلافا نسبيا من دولة لأخرى لكنها تنطوي على العديد من الملامح والقواسم المشتركة[509].

تنبع الحركات الاجتماعية في العالم العربي من القيود الرسمية المفروضة على حرية الممارسة السياسية وتضييق الإمكانيات المختلفة لتأسيس أحزاب سياسية حقيقية غير ديكورية. فالأمر الذي لا شك فيه أن تلك القيود المختلفة التي مارستها الأنظمة السياسية الحاكمة في معظم الدول العربية قد أوصدت الباب أمام الأفراد والجماعات المختلفة من أجل حرية التعبير وضرورة التغيير. من هنا فإن حالة الاحتقان طويلة الأمد كان من الضروري أن تؤدي إلى أطر جديدة من أجل التعبير والتغيير، وهو الأمر الذي وجد تجلياته وتعبيراته المختلفة في إنشاء تلك الحركات الاجتماعية.

تبدأ هذه الحركات الاجتماعية غالبا بمطالب اجتماعية لكنها ترتبط في الوقت نفسه بمطالب سياسية. فمن الصعوبة بمكان الفصل بين ما هو اجتماعي وسياسي، وهو الأمر الذي جعل العديد من الحكومات في العالم العربي تطارد تلك الحركات وتعيق عملها.

[509]- خالد علي، دور الاحتجاجات في التأثير على الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية، دراسة ضمن كتاب الفجوات الاجتماعية، والفوارق الطبقية في المنطقة العربية، موقع عدالة اجتماعية بالعربي: http://googl/SUXFQS.اطلع عليه بتاريخ 2020/02/25. على الساعة 22.30.

فمن الواضح أن المطالب الاجتماعية، مثل المطالبة بتحسين الدخل ورعاية الفئات الخاصة والفقيرة، تؤدي إلى استقطاب المزيد من الأفراد الفاعلين الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى المزيد من التفعيل والتأثير السياسي. وفي بعض الأحيان لا يمكن تحديد ما هو اجتماعي وما هو سياسي بالنسبة لنشأة وعمل تلك الحركات الاجتماعية.

وفي هذا السياق فقد لعبت وسائل الاتصال الحديثة مثل القنوات الفضائية المختلفة والأنترنت دورا كبيرا في تفعيل عمل تلك الحركات الاجتماعية والتعريف بها جماهيريا. فالإنترنت، على وجه الخصوص، قد جعلت من عمل تلك الحركات وأهدافها وآلياتها شيئا معروفا بالنسبة للجميع، كما رصدت أيضا وبشكل غير مسبوق من ناحية السرعة، أية انتهاكات تمارسها السلطات السياسية الرسمية ضد عمل هذه الحركات الاجتماعية.

ورغم أن عمل هذه الحركات الاجتماعية يبدأ بطيئا إلا أنه يساهم على المدى البعيد في التأثير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي. فعلى سبيل المثال لم يأت إضراب أساتذة الجامعة في مصر من فراغ[510]، بقدر ما جاء نتاجا لأربع سنوات من العمل المتواصل الذي اعتمد في بدايته على مجموعة صغيرة من الأساتذة الوطنيين المشهود لهم بالكفاءة والاحترام.

كما أنه كان من الصعوبة البدء في إضراب أساتذة الجامعة المصريين اليوم بدون الجهد المثابر المرتبط بتلك الجماعة منذ عام 2004 تحت اسم «مجموعة 9 مارس»[511]. لقد باشرت تلك المجموعة العمل والاستقطاب ونشر التقارير والإصدارات المختلفة حول حالة التعليم الجامعي في مصر، وربطت في الوقت نفسه بين الجانب الاجتماعي المتمثل في تحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس، وبين الجانب السياسي المتمثل في العمل على استقلال الجامعة بعيدا عن هيمنة السلطات الرسمية.

[510]- نظم حوالي 150 من أعضاء هيأة تدريس التعليم العالي المصري قفة احتجاجية شهلر ماي 2012 أما مجلس الوزراء، وذلك في إطار الخطوات التصعيدية ضد تصريحات وزير التعليم العالي التي وصفوها بالمسيئة لهم، وأيضا لرفض تمرير قانون تنظيم الجامعات الجديد والاكتفاء بإجراء تعديلات عليه.

[511]- مجموعة 9 مارس هي مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات، وهي مجموعة غير رسمية، فليس لها إدارة أو رئاسة وإنما يتفق أفرادها على أسلوب العمل فيما بينهم، ويشارك فيها كل المهتمين باستقلال الجامعات بغض النظر عن توجهاتهم السياسية، وتعمل هذه المجموعة على تدارس كافة القضايا والمشكلات المتعلقة باستقلال الجامعات.

واليوم تضع هذه المجموعة بإضرابها الحكومة المصرية في مأزق كبير، فالإضراب سوف يوقف التدريس الجامعي ويصيبه بالشلل، وهوما لا يستطيع أي نظام سياسي تحمله وإيجاد البديل عنه.

من الأمور اللافتة للنظر أن العديد من النظم السياسية في العالم العربي مازالت تتعامل مع هذه الحركات الاجتماعية بوصفها تنتقص من هيبتها ومكانتها، وهو تصور للعمل السياسي والاجتماعي قد عفا عليه الزمن.

فالدول الحديثة[512] تفتح المجال واسعا أمام حرية التعبير والمطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية من خلال قواعد اللعبة القائلة بعدم امتلاك فاعل وحيد للساحة السياسية. وبأن النظم السياسية مثلها مثل أي قوى اجتماعية أخرى تخطئ وتصيب. من الضروري على النظم السياسية أن تقبل باختلاف قواعد اللعبة الآن، وبأن امتلاكها الوحيد للتغيرات السياسية والاجتماعية قد انتهي في ظل تلك التحولات الكونية الهائلة التي لا تترك لأحد إمكانية انتهاك الآخرين وتقييد حرياتهم بسهولة واطمئنان.

من الواضح أن الحركات الاجتماعية سوف تزداد كما وكيفا في عالمنا العربي؛ فظهور حركة اجتماعية ما يحفز الحركات الأخرى على الإعلان عن نفسها وأهدافها ونواياها. فهل تغير الحكومات العربية أهدافها ورؤيتها لواقع الأمور أم أنها سوف تزداد استبدادا وهيمنة ؟

المطلب الثاني: جماعات الضغط والحراك العربي وإرساء الحكم الرشيد

مما لاشك فيه أن هناك علاقة تكاملية بين جماعات الضغط السياسية والحكم الرشيد، وهذا يعتمد على حجم المساحة المقررة لتلك الجماعات للعمل في بيئة يسودها التعاون والتفاهم هع مؤسسات الدولة المختلفة، فكلما زادت مساهمات تلك الجماعات في عملية صنع القرار، والمشاركة في الكشف عن قضايا الفساد الإداري والمالي؛ كلما انعكس ذلك بالإيجاب على تعزيز الحكم الرشيد، لكن نجاح هذه المهمة لا يقاس فقط على مقدار التنظيم التشريعي لأعمالها، بل لا بد أن يتوافق هذا التنظيم التشريعي مع النظام السياسي في الدولة، بمعنى ترجمة هذه النصوص وتفعيلها على أرض الواقع.

[512] Voir, Hanspeter Kriesi ,Les mouvements sociaux au-delà de l'Etat, Revue Sociologie et société, Volume 41,N° 2 ,2009, Montréal, p .p. 21-38

إن ظاهرة الجماعات، بشكل عام، هي ظاهرة قديمة، تمحورت اهتماماتها الأولى حول مصالح اقتصادية ماليــة ولم يتعد نطاقها المصالح الأسرية أو العائلية. أما الجماعات الضاغطة، بمفهومها الحديث، فهي جماعات مصلحة في شكل تنظيم يسعى للضغط على الجهاز الحكومي أو على أعضاء البرلمان من أجل تحقيق مصلحة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة[513].

فجماعات الضغط السياسي أحد أهم الوسائل للتأثير على بنيان وهياكل السلطات العامة في الدولة[514]، وهو بذلك من أهم الطرق السلمية المؤدية إلى مشاركة أطياف المجتمع في سياسة الحكم[515]، ويرجع ذلك لمكانة الجماعات التي تمارسه بين أفراد المجتمع، ولقوة الوسائل والآليات التي تسخرها لتحقيق ذلك، ويرتبط عمل هذه الجماعات بشكل أساسي في تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية، وترسيخ الحكم الرشيد في مؤسسات الدولة كافة، إذ يمكن من خلالها للمواطنين التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة في إطار المساءلة على أساس قاعدة واضحة، وغير قابلة للتردد أو الانتقادات على أن تساهم في ذلك كل الطراف الفاعلة.

لقد ظهر هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمعات الأوروبية الغربية على الخصوص حيث ساهم المناخ الديمقراطي في ظهورها وتقوية نفوذها وتعدد أنواعها. أما بالنســبة للدول العربية فإن تأثير هذا النوع من الجماعات لا يكاد يتجاوز مرحلة الانتخابات، مما يوحي بهشاشة الرابطة السياسية والمصلحية بين أفراد الجماعة، وضعف مستوى التجنيد لدى منتسبيها.

وفي ظل الحراك السياسي الذي يشهده الشـارع العربي والمغاربـــي، خاصة في الآونـــــــة الأخيــرة، ورغم انفتاح الأفق السياسي ومجال الممارسة الديمقراطية، يبدو أن الأحزاب السياسية عاجزة عن تأطير هذا الطموح والتعبير عن مطالب المجتمع، وهنا تبرز

---

[513]- عبد الوهاب الكبالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985 ، ص: 72.

[514]- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 262.

[515] -Dominique Chaglooaud, Le President et La Doctrine , R.D.P , N° 6, Paris, 1999, P 190.

جماعات الضغط أو جماعات المصالح كقوة فاعلة في المجتمع اعتبارا أن شرائح واسعة منه تحجم عن الانضواء تحت الأطر الحزبية وتفضل البقاء ضمن ما يعرف بالأغلبية الصامتة أو غير الحزبية. فقد يكون لجماعات الضغط دور إيجابي في التعبير عن مصالح ومطالب الجماهير، كما يمكن أن تتحالف مع السلطة وتتبنى أجنداتها السياسية مقابل تحقيق مطالبها الخاصة.

ولعل التجارب التي عرفتها بعض الدول العربية كتونس ومصر توحي بتشكل جماعات ضغط من نوع خاص رغم صعوبة هيكلتها وقلة ضمانات استمراريتها وحجم المخاطر التي قد تخلفها، إنها جماعات ضغط الشارع المعبر عن طموحات شرائح واسعة من المجتمع، تسعى لتكريس ممارسة ديمقراطية حقيقية تكفل المشاركة الفعلية في إدارة شؤون بلدانها.

الفرع الأول: ماهية جماعات الضغط وأنواعها

تعد جماعات الضغط أو اللوبيات الآن من أهم وأكثر التكتلات البشرية التي تؤثر على سياسات المؤسسات والشركات بل وسياسات عامة لدول بأكملها؛ فبقوتها وانتشارها وتحكمها في الكثير من وسائل الضغط وعلاقاتها الوثيقة بالأشخاص البارزين في كل مجتمع وكبار رجال الدولة تعمل تلك المجموعات على الحفاظ على مصالحها وأهدافها والسعي إلى عدم المساس بكل ما يتعلق بالمحظورات التي تضعها كل مجموعة من المجموعات لنفسها استنادًا على الأيديولوجيات والأفكار الخاصة بها[516].

واللوبي « Lobby»[517] كلمة إنجليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية في فندق، وتطلق هذه الكلمة في السياسة على الجماعات أو المنظمات التي يحاول أعضاؤها التأثير على صناعة القرار في هيئة أو جهة معينة، وقد تبلور هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1830 عندما بدأت مجموعات المصالح تمارس الضغوط على الكونغرس وحكومات الولايات.

[516]- رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2011، ص. 221.

[517] -Voir , Topictionnaire : le dictionnaire de la politique, site www.topic.org.dictionnaire.

فاللوبي عبارة عن جماعة قانونية منظمة تدافع عن قضايا ومواقف ومصالح معينة، محددة لدى السلطات العامة في الدولة، يجمع بين أفرادها مصالح مشتركة وتنشط في سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومؤسساتها ومحاولة إسماع صوتها مستخدمة كل ما تملك من وسائل متاحة وفي مقدمتها أسلوب الضغط، وتلعب اللوبيات دورا محوريا وهاما في الحياة السياسية، حتى بات معروفا بأن لوبيات الضغط القوية هي المُتخذ الحقيقي للقرارات وهي التي تصنع السياسة المُتبعة داخل الدولة وفي حالة وجود لوبي قوي من لوبيات الضغط في دولة معينة ينحصر دور سلطات تلك الدولة في إضفاء الصفة الرسمية على تلك السياسات والقرارات.

الفقرة الأولى: ماهية جماعات الضغط

وفقا لقواعد اللغة الجماعة مأخوذة من الجمع أي الضم وهو خلاف التفريق، وهو مصدر جمع وبابه قطع، والجماعة من كل شيء يطلق على القليل من الناس والكثير أيضا، والجماعة العدد الكثير من الناس والشجر والنبات وطائفة من الناس يجمعها غرض واحد.

أما الضغط لغة[518]، فهومن باب الضاغط وهو الرقيب والأمين على الشيء، يقال أرسله ضاغطا على فلان، وسمي بذلك لتضييقه على العامل ومنه حديث معاذ (كان علي ضاغطا)، ويقال ضغطه ضغطا، أي عصره وزحمه، والكلام بالغ في إيجازه، وعليه شدد وضيق.

أما مفهوم جماعات الضغط اصطلاحا[519]، فحاله حال أكثر المفاهيم في العلوم الإنسانية له أكثر من تعريف، لكن أكثر هذه التعاريف تصب في قالب واحد وهو تأكيده على أنها نوع من الجماعات (صغيرة كانت أم كبيرة) تمارس ضغطا على الحكومات من أجل الوصول لأهداف وغاية معينة ليس بالضرورة أن يكون من ضمن أهدافها الوصول الى سدة الحكم، فجماعات الضغط كما يشير إلى ذلك الدكتور صادق الأسود[520] على أنها "جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على

---

[518]- الشيخ محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، طبعة جديدة، دار المنار، باب "الجيم" ، ص 70.
مجمع اللغة العربية، المعجم الوجير ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 2010، ص 381.

[519]- رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار الكتب المصرية، القاهرة، السنة 2011، ص 221.
انظر كذلك :
- Stephn..V.Monsma, amerecan politics, holt, rienhart and winston, newyork, 1969, P 333.

[520]- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي ، المكتبة الوطنية ، بغداد، 1986، ص 355.

أعضائها نمطاً معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعون على أساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم" قد تكون لهم مصالح يدافعون عنها وقد تكون أهداف يسعون إلى تحقيقها، والغالبية الفعالة المؤثرة[521].

من هذه الجماعات هي تلك التي تتشكل من أفراد لديهم أهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها كالمنظمات الغير حكومية وتجمع الشركات التجارية (شركات الضغط).

ويعرف (ن. بوارمور)[522] جماعة الضغط على أنها "آلية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم" هذا التعريف يجعل من الممكن أن تكون إحدى الجماعات هي الحاكم الفعلي في تسيير السياسات العامة في دولة ما.

أما (جان دانيل)[523] فيعرفها على انها كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي" وبذلك تكون الجماعات الضاغطة هي فقط الجماعات التي تعمل على الساحة السياسية وهم يختارون أن يعملوا في السياسة خارج نطاق الأحزاب والحركات السياسية للفروقات العديدة الموجودة بين الحزب والمنظمة أو المؤسسة ابتداءً من هيكلية التظيم وحجمه مروراً بأليات العمل وانتهاء بالقاعدة الجماهيرية التي يحتاجها الحزب لأجل تحقيق أهدافه.

وقد عرفها " JEAN MEYNAUD " بقوله أنه " لا توجد جماعات المصلحة في شكل تنظيم الضغط إلا ابتداء من اللحظة التي يبدأ فيها المسؤولون استخدام التأثير على الجهاز الحكومي، وذلك من أجل تحقيق مطامحها أو مطالبها "[524].

ويمكن تعريفها بأنها جماعات تسعى لتحقيق هدف أو أهداف مرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة، عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية ولكن ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة[525].

---

[521]- جان ماري دانكال، ترجمة محمد عرب صاصيلا، علم السياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص. 32.

[522]- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر، الكويت، 1987، ص 186.

[523]- نفس المرجع، ص 169.

[524]- ذكر في محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 ، ص. 116.

[525]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كمي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان 2014، ص. 202.

كما عرفها عالم السياسة الفرنسي "جان مينو"[526] JEAN MINEAU بأنها مجموعة من الأفراد يهدفون إلى الضغط على السلطات السياسية من أجل جعل قراراتها مطابقة لمصالحها وأفكارها، أما "فيليب برو" Philippe BRAUD عالم الاجتماع الفرنسي، فقد عرفها بأنها جماعات المصالح وهي جماعات منظمة تحاول التأثير على سياسات السلطات الحاكمة في الاتجاه الذي يتوافق مع مصالحها الخاصة.

أما عبد الوهاب الكيالي فقد عرفها في موسوعة السياسة كما يلي: جماعات الضغط هي جماعات تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة تمارس نشاطها السياسي والاجتماعي أو النقابي بالتأثير المباشر أو غير المباشر على مواقف الحكومات والهيئات التشريعية لتحقيق أهداف معينة[527].

وقد عرفها جانب من الفقهاء بأنها: (كل جماعة ثانوية ترتكز على مصلحة خاصة وتسعى طواعية على خدمتها من خلال التأثير على السلطة، لا عن طريق الإمساك بزمام الأمور)، غير أن بعض أصحاب هذا الاتجاه فضلوا استخدام مصطلح جماعات المصالح، على اعتبار أن مصطلح الضغط السياسي غير مستحب لانطوائه على ما يفيد العنوة والإكراه، لذلك فقد عرفها جانب منهم بأنها: (المجال الذي تمارس فيه جماعات منظمة نشاطها من أجل تحقيق مصالح مشتركة عن طريق التأثير بما لها من نفوذ في الهيئات العامة).

بينما عرفها البعض بأنها: الجماعات التي تمارس الضغط بهدف الوصول إلى هدف معين في مواجهة متخذ القرار، أوهي تلك الجماعات التي تهدف من خلال ممارسة الضغط السياسي على الحفاظ على مصالح أعضائها من خلال انتهاج سبل سياسية.

[526]- جان مينو ، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان ، منشورات عويدات ، بيروت، 1983، ص 47.
[527]- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص. 73

الفقرة الثانية: أنواع جماعات الضغط

يعتمد تعريف نوعية لوبيات الضغط بشكل أساسي وكلي على أنشتطها، وهناك العديد من لوبيات الضغط في العالم سواء كانت لوبيات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية إلا أن أنواع اللوبيات الأكثر وضوحًا تكون مثل منظمات مكافحة التشهير والتي تُصدِر ردودًا أو انتقادات على الازدراءات الحقيقية أو المزعومة من أي نوع، فقد تتضمن الكلام أو العنف الصادر من فرد أو مجموعة ضد فئة معينة من الشعب أو معتقد من معتقداته.

كما تبرز لوبيات الضغط السياسي بشكل قوي، وهي عبارة عن لوبي لتغيير قانون أو الإبقاء على قانون معين، وتمول الشركات الكبرى جماعات ضغط سياسي مهمة للغاية ومؤثرة على المشرعين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا فقد ظهرت لوبيات الضغط السياسي لأول مرة، فبعد أن وجدت بعض المؤسسات الاقتصادية والمجموعات ذات المصالح نفسها بعيدة عن التأثير عبر آلية اتخاذ القرار السياسي في الكونغرس الأمريكي، ظهرت لوبيات تمثل مصالحها من أجل إيجاد مواقع لها قريبة من المشرعين في واشنطن، بقصد ممارسة نوع من الضغوط والإغراءات للدفاع عن مصالحهم حتى تكون القوانين التشريعية التي يضعها الكونغرس متلائمة مع تلك المصالح، وتمتلك بعض جماعات الضغط السياسي موارد مالية ضخمة تحت تصرفها، وكثرت بعدها اللوبيات السياسية داخل أمريكا والتي يعد من أهمها "اللوبي اليهودي" والذي يتكون مما يقارب 34 منظمة يهودية سياسية في الولايات المتحدة تقوم بجهود منفردة ومشتركة من أجل مصالحها في الولايات المتحدة ومصالح دولة إسرائيل.[528]

لكن كل تلك اللوبيات تعتبر أوهن من بيت العنكبوت إذا ما قورنت بلوبيات السلاح ولوبيات المال فمثلا، تعد شركات السلاح الأمريكية أهم لوبي في الولايات المتحدة، ويعدهم المراقبون صانعي القرار الحقيقيين، فهم القوى الخفية التي تدير وتنتج برامج ومخططات الحرب للحزب الحاكم في أمريكا ما بعد الحرب الباردة، وبات جليًا أن المتضرر من

[528] عامر خضير الكبيسي، السياسة العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص ص. 101-102

المشروع الإمبراطوري الذي تعمل له الإدارة الأميركية لم يعد يقتصر على العالم العربي والعالم الثالث، بل أصبح الضرر يشمل دول العالم الصناعي المتقدم في أوروبا وأسيا، وتفيد الدراسات التي أُجريت في العقد الأخير من الزمان أن الحرب الباردة التي أنتجت سباق التسلح لم تنته إلا سياسيًا، إذ إن مصانع السلاح لم تتوقف سواء في الولايات المتحدة أوفي دول الحليفة لها مثلما بقيت مستمرة في الكيان الصهيوني.[529]

أما لوبيات المال فهي تمارس نشاطها في الميدان الداخلي وتتسم نشاطاتها بأنها غير وطنية، أي أنها لا ترتبط ببلد أو وطن بل ترتبط تلك اللوبيات بوجود الشركات العابرة للقارات متعددة الجنسيات التي هي شركات عملاقة ورأس مالها ومركزها الأساسي داخل الدول الكبرى مثل أمريكا واليابان، ولا يقتصر عمل لوبيات المال في ممارسة الضغط على متخذي القرار داخل بلدانها ولكنها تمتد بأيديها بقوة نحو البلدان التي تمارس فيها استثماراتها، وهنا تظهر بعض الممارسات المرتبطة بالرشوة واستغلال النفوذ والإغراءات.[530] وتنقسم جماعات الضغط الى:

ـ جماعات المصالح وجماعات الأفكار:

* الأولى هي التي تدافع عن مصالح مادية أساسا مثل جماعات التجار وأصحاب الأعمال والنقابات والاتحادات المهنية.

* أما الثانية فإنها تسعى إلى فرض أفكار وقيم معينة سواء أخلاقية او سياسية مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان.

ـ جماعات الضغط الكلي وجماعات الضغط الجزئي:

* جماعات الضغط الكلي همها الأساسي ممارسة نشاط الضغط على السلطات العامة وتوجد بصفة أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية (اللوبيات).

* أما جماعات الضغط الجزئي يكون الضغط فيها جزءا من نشاطها العام مثل الاتحادات المهنية.

---

[529]- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص. 246.

[530]- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص: 167.

ـ التصنيف حسب المجالات:

* جماعات الضغط السياسي: هي جماعات ذات مصالح سياسية بحثة تعمل على أن تكون لها علاقات دائمة مع رجال السلطة وتمارس الضغط بشكل مستمر للحصول على المزيد من الامتيازات مثل اللوبي اليهودي في أمريكا.

* جماعات الضغط شبه السياسية: مثل نقابات العمال والاتحادات المهنية التي تستعمل النشاط السياسي كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

* جماعات الضغط الإنسانية مثل الجمعيات الخيرية لا تنشط إلا بقصد الحصول على اعانات مالية وقوانين لصالحها.

* جماعات الضغط ذات الهدف: تدافع عن مبادئ على مستوى محلي او دولي مثل جماعات (السلام الأخضر) greenpeace.

* جماعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية مثل اللوبي الصهيوني والياباني.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن جماعات الضغط وفقا للتصنيفات المذكورة[531] تصب في جل فئات المجتمع المختلفة، فلا تكاد تخلو فئة إلا وحصلت على حظها باعتبارها من جماعات الضغط أو جماعات المصالح، بيد أنه يخرج عن نطاقها الأحزاب السياسية، فبالرغم زمن أنها جماعة منظمة يجمع أفرادها أهداف ومصلحة واحدة، ولديها من الوسائل الكافية للضغط على سلطات الدولة، وبالتالي فهي أكثر الجماعات تأثيرا على سياسة الدولة، غير أن السبب الوحيد الذي منع فقهاء القانون من إدراجها ضمن جماعات الضغط السياسية، يكمن في الهدف الذي تسعى إليه تلك الأحزاب من الوصول إلى مقاليد الحكم، وهوما يخرج عن أهداف جماعات الضغط بأسرها.

[531]- موريس دوفيرجي، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي دروبي وجمال أناسي، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 141.وانظر أيضا :
- أحمد عبد الحميد الخالدي ، القانون الدستوري، " النظم السياسية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2011، ص 107.

الفرع الثاني: علاقة جماعة الضغط بالحراك العربي وترسيخ الديمقراطية

من الوهلة الأولى يتبين للمستشرف أو المراقب للوضع السياسي في المنطقة العربية بعد ما عرفه من احتجاجات واسعة بمجمل الدول العربية أن ما يقع بالمنطقة انما هو عبارة عن تراكمات وضغوطات اجتماعية، وان الوضع انفجر على حين غرة من الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي تفنده جميع الدراسات والعالمين بالدراسات السياسية، الذين ما فتؤووا ينبهون ويحذرون الأنظمة السياسية عبر تحليلاتهم ودراساتهم من انفجار الوضع الإقليمي بالمنطقة، وذلك عبر العديد من التحولات الداخلية والخارجية بالمنطقة، الشيء الذي لم تتخذه السلطات السياسية على محمل الجد، بل على محمل الاستهتار وقمع وتغييب نخبة المحللين السياسيين بالشرق الأوسط.

لكن ومع بداية انفجار الأوضاع أواخر سنة 2010 تبين أن هذه التوقعات كانت في مجملها صائبة مما أدى الى تفاقم الأوضاع وتباعد الهوة بين الأنظمة العربية والأكاديميين، ولعل أبرز هذه الدراسات كانت تروم حول التدخلات الداخلية والخارجية في شؤون الأوضاع السياسية للبلدان العربية، وكانت أبرزها جماعات الضغط الداخلية والخارجية على اختلافها وتنوعها وكذا اختلاف أهدافها داخل الدول العربية، فمنها ما كانت أطماعه متركزة على ما تملكه المنطقة العربية من خيرات واستغلالها على المدى القصير، ومنها ما كان يخدم أجندات داخلية وخارجية لبعث الفوضى والدمار بالمنطقة، ومنها ما كان اقتصادي بحث حيث كان يهدف الى زعزعة أمن واستقرار المنطقة اقتصاديا وجذب أصحاب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية، ولعل أبرز وأقوى هذه الجماعات هي الجماعات السياسية الضاغطة والتي تلعب جميع الأوراق لربح المشهد السياسي بالمنطقة، سواء بالاقتصاد أو السياسة أو الإرهاب وزعزعة أمن واستقرار المنطقة، لتلعب بذلك على حبال متعددة في ما عرف بالربيع العربي، وهذا ما سنلقي عليه نظرة في فقرتين.

الفقرة الأولى: تأثير جماعات الضغط على الحراك العربي

تطورت بعض الجماعات إلى مؤسسات اجتماعية أو سياسية مهمة أو حركات اجتماعية، وقد اتهمت بعض جماعات الضغط السياسي القوية بالتلاعب في النظام الديمقراطي من أجل تحقيق مكسب تجاري محدود ووجدت في بعض الحالات مذنبة بارتكاب جرائم فساد وغش ورشوة وجرائم خطيرة أخرى.

ونتيجة لذلك، أصبحت ممارسة الضغط السياسي أكثر تنظيما، وقد تستخدم الجماعات التي تمتلك موارد مالية قليلة الضغط المباشر والعصيان المدني، وتتهم في بعض الحالات بأنها تشكل تهديدا على النظام الاجتماعي أو أن أعضائها "متطرفون محليون ".

لا يستطيع أحد أن ينكر وجود لوبي عالمي يقوم بتحريك ملفات المنطقة كقطعة شطرنج يحرك الجنود بدقة واستراتيجية دقيقة وفقا لأولويات ومصالح بعض الدول[532].

منذ عام 2011 وذلك اللوبي يتنقل بين الملفات بحريه ووضوح، فما ننفك نتحدث عن أزمة إلا وتظهر أزمة أخرى وما يفتعل قضية حتى يؤجج قضية أخرى بعد أن كانت فلسطين هي القضية الأم ومحور الاهتمام،[533] تحت عنوان ثورات الربيع العربي أوكما يحلو للبعض أن يسميها أطلق ذلك اللوبي مرحلة جديدة، واختيار تونس ساحة الانطلاق لم يكن عشوائيا بل أتى وفق تدقيق وتمحيص مسبق.

توالت الأزمات واحدة بعد أخرى وهدفها فقط تأجيج الوضع، فأزمة الفشل الذريع للولايات المتحدة في العراق، والحرب التي شنتها عليها، والدمار الذي أحدثته تحت ذرائع متعددة، منها مكافحة الإرهاب الذي أدخلته بشكل مختلف اليوم ، ثم اختلقت الأزمة السورية بعد فشلها أيضا في ما أسمتها ثورات الربيع العربي ، ومن خلال ذلك اللوبي الذي استطاع تصدير عناوين عريضة جدا وأكثر خطورة من أي مرحلة سابقة منها (داعش – القاعدة – الشرعية – مناطق آمنة وغيرها من المسميات التي ما انزل الله بها من سلطان حيث وجدت

[532]- قحطان احمد سليمان، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1 ، 2004 ، ص 76

[533]- محمد منير بدوي،" جماعة المصالح والسياسة الخارجية الأمريكية" ورقة قدمت في ندوة حول: "صنع السياسة الخارجيةَ الأمريكية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اسيوط، مصر، يومي، 28 و 29 فبراير2004.

لتكون مرادفة لمسميات استخدمت في مرحلة سابقة (حرية – ديمقراطية – حقوق إنسان – مواطنة .....).

أتت بعد ذلك أزمة اليمن وهي الأخرى لم تأت إلا للتغطية على الفشل في الملف السوري وتأجيج الوضع فيه. فالملف اليمني طال، كما حدث مع الملف السوري، فما كان من اللوبي إلا فتح ملف جديد وهو قطر وعلاقتها بالإرهاب على الرغم من إدراك تلك القوى المربي الحقيقي لهذا الشبح أيضا بمعنى عام أن كل الملفات التي كانت تفتح ليست سوى لاستنزاف الملفات السابقة وتركها مفتوحة حتى يتم استخدامها كلما دعت المصالح.

الدول والشعوب العربية ماهي إلا مختبرات تجارب لاختبار مصالح وسياسات ذلك اللوبي المكون من شخصيات دولية تجمعها المصالح ولا نستبعد هنا بطبيعة الحال غياب شخصيات عربية يتم استخدامها كلما دعت الحاجة.

للإشارة فان الجماعات السياسية الضاغطة لعبت دورا هاما خلال الربيع العربي، وقد ساهمت الى جانب كل المشاركين في الاحتجاجات التي عصفت بجل الدول العربية إما في إسقاط الأنظمة الاستبدادية أوفي تغيير الدساتير وتعديلها ومن أهم هذه الجماعات، الحركات العمالية[534] والتي اعتبرت من أقوى جماعات الضغط بداية انفجار الشوارع العربية سنة 2011، كما ظهرت خلال هذه الفترة نقابة المحامين بجل الدول العربية مشاركة في الاحتجاج والخروج بكثافة للشارع منادية بتكريس مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الانسان، وهناك أيضا جمهور الطلبة والذي يعد ورقة ضغط سياسي كبير لتفعيل الحكم الرشيد والديمقراطية الحقة، باعتبارها مؤسسة مؤهلة للتثقيف السياسي، فجمهور الطلبة بما يتحلون به من مبادئ وقيم، فهي وسيلة مهمة في تدعيم الحكم الصالح والقضاء على السلطوية والاستبداد. كما لعبت المؤسسة الدينية في بعض الأقطار العربية دورا هاما في تدعيم الاحتجاجات وحث المتظاهرين بالاستمرارية وعدم الرضوخ حتى الحل النهائي، وبالأخص أن هذه المؤسسة تحظى بدرجة كبيرة من الاحترام والقدسية التي تنعكس على

[534]- انظر، أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي، التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب برلين،2015 ص 6 وما بعها.

رجالات الدين، فما زال خطباء المساجد يتمتعون بأهمية كبرى في المجتمع، حيث ثبت أن لخطبة الجمعة دور هام في تشكيل الرأي العام الإسلامي، فكانت العديد من مساجد بلدان الاحتجاج من أهم المراكز المؤثرة في الربيع العربي وكان الخطباء يتناولون القضية من الزاوية الدينية ويدعمون وجهة نظرهم بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وهذا ما كان يعزز من درجة قوة التأثير في نفوس المصلين، فينمون فيهم قيم التماسك والتعاضد والتكافل وروح الوقوف ضد الحكم الاستبدادي. كما لعبت وسائل الإعلام الحديثة أيضا باعتبارها جماعة سياسية ضاغطة لاستسلام الأنظمة المستبدة، حيث استخدمت العديد من المواقع "كالفايسبوك والتويتر" الذي بات أكثر انتشارا بين الجماهير ونتج عنها تكتل سريع بكل ميادين وشوارع التظاهر.

الفقرة الثانية: الجماعات الضاغطة ودورها في تعزيز الديمقراطية

مما لاشك فيه أن هناك علاقة تكاملية بين جماعات الضغط والديمقراطية والحكم الرشيد، وهذا يعتمد على حجم المساحة المقررة لتلك الجماعات للعمل في بيئة يسودها التعاون والتفاهم مع مؤسسات الدولة المختلفة، فكلما زادت مساهمات تلك الجماعات في عملية صنع القرار، والمشاركة في الكشف عن قضايا الفساد الإداري والمالي، كلما انعكس ذلك بالإيجاب على تعزيز الديمقراطية، لكن نجاح هذه المهمة لا يقاس فقط على مقدار التنظيم التشريعي لأعمالها، بل لابد أن يتوافق هذا التنظيم مع النظام السياسي في الدولة، بمعنى ترجمة هذه النصوص وتفعيلها على أرض الواقع.

وتبرز أهمية جماعات الضغط في تعزيز الديمقراطية على وجه الخصوص لما لها من أثر مباشر على الحياة السياسية بصفة عامة (انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية) ولما لها من أثر مباشر وفعال على الرأي العام،[535] حيث أن كثيرا من القراءات السياسية تكون من صنعها، كما أن للجماعات الضاغطة دور كبير في تقوية المعارضة، على اعتبار أن المواطنين داخلها أكثر رقابة على المسؤولين في الحكومة من المواطنين خارج غطاء هذا

[535]- انظر كريم كشكاش، جماعات الضغط وآثارها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، العدد الخامس، 1992، ص.143

التنظيم، كما تكمن أهميتها من خلال قبول الأفراد الانطواء تحت لوائها وتقيمهم فروض الطاعة والولاء لها، كما أنها البديل الذي يطرح نفسه بقوة لمواجهة الاستبداد، وقهر السلطة السياسية داخل الدولة، مما جعل الأنظمة تنظر إليها كحجر عثرة في طريقهم لما تمارسه من دور رقابي عليها.

في المقابل انتقد بعض الفقهاء جماعات الضغط السياسية على اعتبار أنها تهدف الى تحقيق مصالح طبقية، حتى ولو تعارضت مع المصلحة العامة، وأنها تفرض على الأفراد الولاء لها لما يتنافى مع ولاء الفرد للدولة، ويستأثر بها بعض الزعماء والموظفون المأجورون غير مكترثين بآراء المعارضين، وقد تؤدي لتقسيم المجتمع الى طبقات، مما ينتج معه إفساد الحياة السياسية وإقرار سيادة الأقوى.

غير أنه لم ينكر دورها البارز على الحياة السياسية داخل المجتمع، لاسيما في ضوء تطور ونمو وظائف الدولة وتداخلاتها في شتى مجالات الحياة، بعد أن كانت بعيدة عنها في ظل الدولة الليبرالية خلال القرن التاسع عشر، كما تعتبر جماعات الضغط إحدى القنوات الشرعية التي تبيح الأفراد المشاركة الإيجابية السلمية المنظمة في الحياة السياسية، من خلال حقها في اختيار قادتها ومشاركتها في عملية صنع القرار.

ولعل من أكثر جماعات الضغط السياسية تأثيرا على سياسة الحكم في الدولة؛ ودورها في تفعيل الديمقراطية؛ ومقاومة سيطرة النظام المتسلط؛ وتسريع التخلص منه حيث نسب إليها الفضل في تحويل بعض الدول من الكليانية الاستبدادية إلى الديمقراطية، كما أن دورها تعاظم إلى حد كبير في الكثير من الدول، ونضرب مثالا على ذلك ما قامت به منظمة الحريات المدنية ونقابة المحامين في نيجريا، عندما لفتت الانتباه على الصعيدين الوطني والدولي لتلك الممارسات الجنائية التي كان يرتكبها النظام العسكري والذي أدى لسقوطه، وكذلك الحال لنقابة المحامين في كينيا التي وقفت في وجه الحكم التسلطي للرئيس الكيني، وما قامت به نقابة العمال في زامبيا لتحويل الحكم المستبد الى حكم ديمقراطي، وكذلك الاتحادات الطلابية في الصين وبنغلاديش التي كانت في طليعة حملة الحث على تحريك الضغوطات الجماهرية في مواجهة استبداد حكم الأنظمة المستبدة.[536]

[536] لاري دايموند، الثورة الديمقراطية، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1995 ، ص 21 وما بعدها.

كذلك، فإن للجماعات السياسية الضاغطة دورا كبيرا في تقوية المعارضة، على اعتبار أن المواطنين داخلها أكثر رقابة على المسؤولين في الحكومة من المواطنين خارج إطار هذا التنظيم، كما تكمن أهميتها من خلال قبول الأفراد الانطواء تحت لوائها وتقديمهم فروض الطاعة والولاء له، فقد أدى ذلك لبروز نوع من الهيمنة على هؤلاء الأشخاص، الذين يؤمنون بأفكار تلك الجماعات ومبادئها، كما أنها البديل الذي يطرح نفسه بقوة لمواجهة الاستبداد، وقهر السلطة السياسية داخل الدولة، مما جعل القائمين على سلطات الدولة ينظرون إليها كحجر عثرة في طريقهم مما تمارسه من دور رقابي عليهم، بحيث أصبحت الدولة تعتبرهم من أكبر المنافسين الحقيقيين الذين يسعون لسلب السيادة منها.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه جماعات الضغط في مجال الحياة السياسية[537]، نجد أن الدول عادة ما تلجأ إلى التصدي لها بشتى الطرق، من بينها محاولة احتواء أقوى تلك الجماعات وأكثرها تأثيرا على الشعب، وذلك بتنفيذ مطالبها مقابل تجميل وتزيين صورة النظام أمام المواطنين لمواصلة وجودها الشرعي، وهناك بعض الدول نهجت أسلوب آخر إذ أصدرت قوانين خاصة للحد من ممارسة تلك الجماعات للعمل السياسي، عن طريق إخضاع مواردها المالية للرقابة وتقييد نفقاتها المتعلقة بالعمل السياسي بنسبة محددة، مثل "قانون هاتش" (Hatch) الصادر في أمريكا سنة 1939، وقانوني (سميت) و(تافت هارتلي) سنة 1941، اللذين حظرا على جميع النقابات والجماعات الضاغطة تقديم أي مساهمات أو نفقات في الحملات الانتخابية البرلمانية والرئاسية، بل وصل أمر القضاء في بعض البلدان مثل بريطانيا إلى منع تلك النقابات من ممارسة العمل السياسي.

[537]- أيمن أحمد الورداني، حق الشعب في استيراد السيادة، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، شبين الكوم، مصر 2008، ص 48-49.

خاتمة القسم الثاني:

احتلت المطالب الحقوقية حيزا مهما في الفضاء العمومي، الذي سبق وضع دساتير ما بعد الحراك العربي لعام 2011، فهناك حضور قوي للفاعلين الحقوقيين في التظاهرات المطالبة بالتغيير، وهوما انعكس على طبيعة مطالب الحركات الاحتجاجية، التي ركزت في جانب مهم من خطابها على مطالب تتعلق بالحقوق والحريات ومواضيع أخرى ذات الاهتمام والعلاقة اليومية بالمواطن.

وقد تم التركيز على حالات المغرب وتونس ومصر كنماذج للدراسة نظرا لعدة اعتبارات، فقد عرفت المنطقة حراكا اجتماعيا قويا تلاه وضع وثائق دستورية جديدة، حيث صوت المغاربة بنعم على دستور راق وجد متقدم سنة 2011 ، في حين عرفت تونس دستور جديد سنة 2014 بعد المخاض الذي عرفته الثورة التونسية، التي أدت إلى انهيار النظام القديم وبناء جمهورية جديدة سميت بالجمهورية الثانية، وفي مصر تلى ثورة 25 يناير ميلاد دستور جديد سنة 2013، تم تعليقه بعد ثورة 30 يونيو وإصدار دستور آخر هو دستور 2014، ليعدل مرة أخرى سنة 2019، وقد استجابت الدساتير الجديدة للكثير من طرف الحركات الاحتجاجية همت توسيع قاعدة الحقوق المدسترة، وكذا التنصيص على العديد من الضمانات التي تروم حماية حقوق الإنسان، ودسترة العديد من الهيئات المهتمة بالحقوق والعديد من القطاعات والمجالات الهامة في حياة الانسان كالهوية والمواطنة واللامركزية واستقلالية القضاء والارتقاء بدور البرلمان والحكومة...

اذن هناك مكاسب جديدة في المجال الحقوقي، وأخرى لها علاقة بالمواطن جاءت بها الدساتير في هذه الدول، والتي تعد من أهم خلاصات هذا القسم والمتجلية في:

- بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون.
- إرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.

لكن، كان لابد من التأكيد بأن الدستور المغربي كان أكثر صراحة في الالتزام بحقوق الانسان كما هي متعارف عليها دوليا، وبالمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان

في حين اكتفت جل الدول العربية ومن بينها تونس ومصر بالشيء القليل في هذا المجال، حيث أن تونس اكتفت بالتعبير عن الالتزام بمبادئ حقوق الانسان الكونية أما مصر فقد خلا دستورها بتاتا من الالتزام بمبادئ حقوق الانسان باستثناء ما جاء في ديباجته من التزام بالإعلان العالمي لحقوق الانسان.

خاتمة عامة:

مرت الحركة الدستورية على مدار تاريخها بعدة موجات نتجت عنها دساتير تأسيسية. شملت الموجة الأولى الدستور الفرنسي، والأمريكي، والإسباني. بينما شملت الموجة الثانية دساتير الدول المستقلة حديثا بعد الحرب العالمية الثانية، اما الموجة الثالثة فعرفها العالم بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي همت دول أوروبا الشرقية. وعلى الرغم من تعدد مسارات الانتقال الديمقراطي واختلاف نتائجها إلا أنها اعتمدت بشكل أساسي على مجموعة من العوامل، وأبرزها: مستوى التطور الاجتماعي-الاقتصادي في البلد المعني، والظروف الإقليمية والدولية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها التحول؛ لذا يمكن القول إن خبرة بلد ما في الانتقال الديمقراطي غير قابلة للتطبيق في بلد آخر، وبطبيعة الحال، ينعكس هذا الأمر على عملية صياغة الدستور نفسها، حيث تتباين الخطوات التي تنتهجها كل دولة؛ فمنها من تسقط الدستور القديم بالكامل، ومنها من تجري تعديلات عليه، بحيث تتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة.

إن التركيز على هذه المستويات الرئيسية لا يعني بتاتا إغفال ما يتفرع عنها من مستويات أخرى لا تقل أهمية عنها، من قبيل ما يتصل بالثقافي والديني والعرقي واللغوي، الخ. فهذه المستويات الفرعية إما تندرج، كعوامل مؤثرة وذات أهمية بالغة، ضمن ما يصطلح عليه في الأدبيات الماركسية بالبنية الفوقية التي تتشعب كذلك إلى مستويات أخرى ذات صلة بمفهوم الدولة، أي تحديدا ما يرتبط منها بالقانوني والدستوري والمؤسساتي. ثم إن علاقة كل هذه العوامل الفرعية، فيما بينها، وفي تفاعلها بالعوامل الرئيسية المشار إليها، إنما يجري في إطار علاقة جدلية معقدة حد تعقد جميع البنى الاجتماعية في مرحلة تاريخية معينة.

غير أنه لابد من تجاوز ذلك التصور الماركسي الكلاسيكي القائم على تحديد البنية التحتية، أي تحديد السياسي والإيديولوجي انطلاقا من الاقتصادي حيث توجد علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج والتناقضات بينهما.

لذا إن أي حديث عن عملية الانتقال الديمقراطي سيبقى متسما بنوع من التعقيد الذي يتجاوز ذلك الفهم الميكانيكي المبسط الذي استعمل، أوقل الذي وظف لردح من الزمن في الساحة السياسية الوطنية، والذي كان يستمد أسسه مما يسمى بالتجارب المقارنة، ويعتمد في جهازه المفهومي على ما يسمى العدالة الانتقالية.

فحينما نتصدى لمناقشة الانتقال، فإنما نحاول بذلك، رصد مجموع التغيرات الكيفية التي تحدث في البنى السياسية الاقتصادية والإيديولوجية في المجتمع والدولة. يحصل عادة أن تتكثف مجموعة من التغيرات الكيفية، بشكل مفاجئ في لحظات تاريخية معينة، فتتمخض عنها تحولات نوعية في جميع البنى الاجتماعية للمجتمع والدولة معا.

إلا أن مثل هذه التحولات النوعية لابد وأن تنجم عن أحداث تاريخية كبرى، تتمفصل في وحدة تحققها، كل العوامل السياسية والإيديولوجية والاقتصادية، كما أن من شأن هذا التحقق أن يعطي للانتقال دفعة قوية، مما يمكنه في آخر المطاف من اكتساب مضمونه الديمقراطي الذي لابد وأن ينعكس على مستوى الشروط المعيشية لكافة الفئات المجتمعية، وعلى مستوى تطلعاتها، بما يتيح لكافة مكونات المجتمع الاطمئنان إلى المستقبل المشترك في إطار الدولة الديمقراطية الوطنية.

بدون الوصول إلى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة التي تتيح الانتقال من وضع سابق على الديمقراطية، إلى وضع جديد تسود فيه الديمقراطية، في كل أبعادها، أي الانتقال من بنية اجتماعية متأخرة إلى بنية حداثية، تسود فيها العقلانية كقيمة وكآلية لتدبير كل التناقضات المجتمعية، الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية؛ فبدون تحقق ذلك، لا يمكننا الجزم أن مجتمعا ما أنجز انتقالا ديمقراطيا فعليا.

إن الانتقال الديمقراطي في حالة تحققه، لا بد له أن يمس المنطق الداخلي لاشتغال البنية الفوقية، وتحديدا مركزها السياسي، الشيء الذي سينعكس في المستويات القانونية والدستورية القائمة، حيث ينتج عن ذلك تغيرات عميقة في جوهر وطبيعة ووظيفة النسق السياسي العام المؤطر للدولة والمجتمع. فمثل هذه التغيرات لا بد وأن تنطوي على إمكانية القطع على المستوى الفكري مع رواسب الماضي، مما يسهل إطلاق ديناميات فكرية وثقافية

تنويرية توازي مجمل التغيرات السياسية والاقتصادية المستجدة في البنية الاجتماعية لما بعد الانتقال.

ما الفائدة إذن، من تحقق الانتقال الديمقراطي إن لم يكن له أثر في مصلحة ورقي الإنسان الذي يفترض أن يكون، أولا وأخيرا، محور وهدف أي انتقال إلى الديمقراطية؟ وليس فقط وسيلة لإنجاز هذا الانتقال، وإلا فإن الانتقال هنا سيكون مجرد انتقال فئات معينة على حساب فئات أخرى. إن في طرحنا لهذه المسالة استحضار لما آل إليه الوضع العام للإنسان في معظم دول العالم المستعمرة والتي أنجزت انتقالات شكلية، حيث ضل فيها الإنسان دون وضع اعتباري، بمعنى أن الهدف الأسمى من تلك الإنجازات التحررية لم يكن تقدم ورقي وتحرر الإنسان الذي كان فقط وسيلة في تحقق تلك الاستقلاليات.

إلى هنا نكون قد أعطينا نظرة موجزة عن تاريخ موجات الانتقالات السابقة والتي لم تمس البلدان العربية. فماذا إذن عن محنة الديمقراطية في دول الربيع العربي؟

تعد إشكالية الانتقال الديمقراطي من أعوص التحديات التي كشفت عنها مخاضات الربيع العربي الذي كان في جوهره تعبيرا عن الرغبة في التوجه لإرساء قواعد الحياة الديمقراطية، وذلك بالاتجاه إلى إحداث تغيير على مستوى بنية الدولة. ولو جاز لنا اختزال مطالب المجتمعات العربية وحاجاتها في المرحلة الراهنة، وقد ظلت لدهر من الزمن تناضل من أجلها، لأمكن القول، إن الديمقراطية هي أم الحاجات والمطالب المستعجلة، التي تشكل الضرورة الأولى التي وجب ترسيخها في الواقع العربي. لذلك؛ لا عجب أن تتأطر أحداث "الربيع" بسؤال "الانتقال"، أو التحول من الوضع اللاديمقراطي الذي تحكمت فيه وسيطرت عليه أنظمة مستبدة عانت معها مجتمعاتها من ويلات الظلم والتسلط والقهر، إلى وضع آخر مؤسس على الديمقراطية بكل قيمها وثقافتها.

وفي هذا السياق نذهب إلى القول بأن العالم العربي يعيش موجة ديمقراطية رابعة، بعد الموجات الديمقراطية السابقة التي عرفها العالم الغربي، وهذه الموجة قوامها السعي الى الانتقال من وضع سياسي يطبعه الظلم والطغيان والاستبداد، الى وضع سياسي يحفظ كرامة الفرد والمجتمع. لكن بما أن الديمقراطية تمر بأطوار وتناقضات عدة، قبل أن ترسخ في بنية

الدولة والمجتمع؛ فالديمقراطية في الوضع العربي تعيش انتكاسة الصراع من أجل البقاء مع أحداث الردة التي تعقبها، وهي حالة طبيعية بالنظر إلى أن ما يكاد أن يكون مشتركا بين الموجات الديمقراطية الماضية، وهو أنها تعقبها حالات حنين العودة إلى اللاديمقراطية، وهوما يمكن تسميته بالسنة الديمقراطية الثابتة التي تجعلها تترسخ – تدريجيا – عبر أطوار ومراحل تاريخية.

إن انبعاث الديمقراطية في الموجة الرابعة مع التجربة العربية، يقتضي إعادة النظر في آلياتها التقليدية، لهذا يبقى من أهم التحديات التي تؤدي إلى انحسار المد الديمقراطي؛ هو ثقة الجامدين بما كان من أفكار، وحرمان أنفسهم ومجتمعاتهم مما يمكن أن ينقذهم من أفكار، ويسيرون مع أفكار. فالفكرة الديمقراطية تأسست على العديد من المسلمات التي يجري الآن إعادة النظر فيها، فمن المسلم به أنها ليست أسطورة خلاصية، ولا هي وصفة علاجية، وصحيح أنها مجموعة آليات عينية، لكنها ليست آلية تسير بقوة التسيير الذاتي؛ بل يتطلب فعلها توفر ثقافة وثقة وإيمان بضرورة الحفاظ عليها حتى عندما تتعثر.

إن الموجة الرابعة للانتقال الديمقراطي في صيغته العربية، تتسم بنوع من التعقيد والعسر يجعلانها تعيش وضعية المحنة، الشيء الذي يضع الفكر العربي أمام تحدي إعادة النظر في الديمقراطية مفهوما وممارسة، وذلك، أولا؛ بالحسم مع مأزق التأجيل المستمر للمشروع الديمقراطي، وثانيا؛ بإعادة ترتيب العلاقة مع بنية الدولة الموروثة الحاضنة للاستبداد والظلم والفساد، وثالثا؛ بالبرهان على إحياء الثقافة الديمقراطية المبنية على الاعتراف بالآخر والتسامح والتعددية الحقيقية.

وفي هذا السياق، فمنذ اندلاع الثورات العربية عاشت هذه البلدان مرحلة من التخبط السياسي، كالفراغ الأمني والصعوبات الاقتصادية والاحتجاجات الاجتماعية على مستوى جل دول الربيع العربي كمصر وتونس وليبيا، بحثا عن نموذج ما، كما تمثل ذلك بفشل المفاوضات بين القوى السياسية المتصارعة بشأن الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، فمثلا، بمجرد وصول عبدالفتاح السيسي إلى الحكم في مصر، وعودة الحرس القديم في تونس، وظهور الحالة العسكرية متمثلة في خليفة حفتر في ليبيا، وتمزق وحدة

مجلس التعاون الخليجي، فيما يتعلق بوزن الإسلام السياسي ودوره، وتحديدا الإخوان المسلمين، بدأت تتبلور بشكل منظم أكثر ما تسمى قوى الثورة المضادة أو "الدولة العميقة" وغير ذلك.

لقد تحول الربيع العربي إلى خريف كامل، وبدت الحرب الأهلية بدل الانتقال الديمقراطي خيارا وحيدا للثورات العربية. وبالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، وخصوصا أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فإن هناك عوامل رئيسية لعبت دورا رئيسيا فيما يطلق عليه فشل عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، الأول، لم يساعد النظام القديم النظام الجديد على الولادة، بل لعبت بقايا النظام القديم دورا رئيسيا في عرقلة التغيير وإفشاله، ولم تظهر "المائدة المستديرة" كما في أوروبا الشرقية التي تعكس المفاوضات السياسية بين القوى المتصارعة، من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي. الثاني، حجم الطبقة الوسطى ودورها، فكلما كانت أكبر حجما كان التغيير الديمقراطي أكثر سهولة ويسرا. الثالث، العامل الخارجي والتأثير الدولي، فقد كشف الربيع العربي أن الديمقراطية ليست على أجندة الدول الغربية للمنطقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وهذا لا يعني أنها تعادي الانتقال الديمقراطي في المنطقة، وإنما لا تشجعه بما يكفي من الموارد والتأثير السياسي، على عكس دورها في الدفع باتجاه الدمقرطة في أوروبا الشرقية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. الرابع، غياب كامل للمنظمات الإقليمية، فالاتحاد الأوروبي لعب دورا رئيسيا في وضع المبادئ والشروط لدول أوروبا الشرقية للانضمام إلى الاتحاد الأروبي، على عكس جامعة الدول العربية التي تحولت إلى منظمة أوتوقراطية غير ذات فائدة.

حين يتحرك العقل الناقد ويمارس تأملاته المقارنة في شروط الانتقال الديمقراطي في دول الموجات الثلاث، يخلص إلى استحالة أن تستنسخ أي تجربة من هذه التجارب عربيا، فتمة عدد من الدول العربية انهارت فيها النظم السياسية، وفقدت شرعيتها، وتقوى فيها وضع المجتمع المدني، وربما مرت بأزمات اقتصادية خانقة، لكنها انتهت في مسارها إلى عودة السلطوية، لأن السياق الدولي والإقليمي تدخل بشكل مختلف وربما معاكس للشكل الذي تدخل فيه مع دول الانتقال في الموجات الثلاث. وثمة دول حدث فيها تفكك في مراكز القوى

داخل السلطة، لكنها لم تجر أي تعاقدات برغماتية تكتيكية انقلبت في نهاية المطاف على تعاقداتها وانتهي الأمر إلى تغيير شكل السلطة وليس جوهرها.

ولذلك، فالحديث في العالم العربي عن عوائق الانتقال هو الأكثر تداولا مقارنة مع شروط الانتقال، لسبب بسيط، ألا وهو النموذج الذي تحتفظ به الذاكرة الأكاديمية والسياسية حول الموجات الثلاث للانتقال، ولا توجد لحد الآن أي دولة عربية تقترب من أي تجارب الانتقال داخل الموجات، لذا فثمة حاجة ملحة في دراسة عملية الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، حيث يجب أن تحدث دورة كاملة في اتجاه الشروط الخاصة التي يمكن أن يحدث بها الانتقال الديمقراطي، وأن يتم التركيز أكثر على الفاعلين السياسيين وشروط تقوية وضعهم وترسيخ استقلالية قرارهم عن السلطة السياسية.

تجارب الربيع العربي، على محدوديتها تثبت أن عوائق الانتقال ترجع برمتها إلى ضعف الفاعلين أو محدودية خبرتهم في المناورة مع السلطة أو ضعف استقلالية قرارها الحزبي، أو عدم تحقق شروط الالتقاء الموضوعي بين مكونات الطيف السياسي على الديمقراطية، أو تعذر التقائها الموضوعي مع بعض النخب في دوائر السلطة. ففي تونس مثلا، أجهضت تجربة الوحدة بين مكونات الصف الديمقراطي بتكتيكات كثيرة كان في مقدمتها اللعب بالورقة السلفية، وفي مصر قام المجلس العسكري بتكتيكات ذكية لكسر تحالف قوى الثورة، وتم اللعب بأحزاب لا تملك استقلالية قرارها السياسي لإتمام هذه المهمة، أما في المغرب فتجربة حكومة بنكيران تثبت بأن الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي ليس مستحيلا، وأن تلازم ذلك مع ثورة ثانية ليس ضروريا، وأن إعاقة الغرب للانتقال الديمقراطي في العالم العربي ليس قدرا مقدورا بمنع الفعل التاريخي. فما ينبغي الانتباه إليه في عدد من تجارب الفعل السياسي في العالم العربي أن هناك لحظات نوعية حصلت في اتجاه الديمقراطية للأسف لم تكتمل، لسبب ما أو عائق من العوائق.

تلك اللحظات، ومنها لحظة الانتقال الديمقراطي بالمغرب، تحتاج اليوم لدراسة عربية، تتوقف عند شروطها وعوائقها وأعطابها وإمكانية الاستدراك عليها لتتشكل كوعي تاريخي

لدى النخب يحصنها في المراحل القادمة من الوقوع في الأخطاء وتضييع الفرص الحقيقية للديمقراطية.

حقيقة إن تجذير لبنات الديمقراطية هي من أصعب الأمور خاصة فيما يتعلق ببناء وعي سياسي جديد بالمجال السياسي، فهذا الوعي الذي يجب أن تليه تطبيقات فعلية في المجال العمومي-السياسي يستدعي جهدا فعليا، لا مجرد إعلان نيات أو خواطر أو تركيب أساليب رنانة أو استبدالات لغوية يجد فيها المتفحص علامات الانحطاط ما دامت تنتبه إلى القشور وتذهل عن المضامين الحقيقية، لذا كان من الضروري تثبيت الديمقراطية الحقيقية، بمعنى أن التحول لوحده لا يكفي لتكريس فكرة الديمقراطية على الواقع، فالديمقراطية تبقى في خانة الانتظار إذا لم يتغير المجال السياسي المغشوش من سلطة ودولة ومجتمع مدني وأحزاب سياسية إلى مجال سياسي حقيقي يتساوى فيه الجميع ويتبارز فيه الفاعلون على قواعد ديمقراطية تحكمهم بعد تدمير البنيات التقليدية من وعي ومؤسسات كانت تحجز التطور وتكبح سيرورة التاريخ.

في الأخير ماذا عن تحديات الاستقرار بدول موضوع الأطروحة أي المغرب وتونس ومصر، فالمغرب لم تعصف به موجة الثورات العربية إذ أنه شهد فقط بعض الاحتجاجات ضد الأوضاع القائمة في البلاد من دون أن يتحول ذلك إلى ثورة حقيقية، حيث استجاب الملك محمد السادس لبعض المطالب المتمثلة في ضرورة تعديل الدستور والحد من سلطات الملك والتوجه نحو تعزيز دور الحكومة المنتخبة في البلاد، وبالتالي، فإن النظام المغربي قام بالتكيف مع مطالب المتظاهرين من أجل الحفاظ على استقراره، واتبع إصلاحات سياسية تدريجية، وفي السياق ذاته فإن تونس استطاعت تحقيق خطوات لابأس بها في الانتقال إلى الديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك فإن الثورة التونسية الوليدة مازالت في حاجة إلى بذل جهد أكبر من كافة الأطراف السياسية المعنية في البلاد. أما مصر والتي شهدت تغييرين اثنين في السلطة بعد ثورة 2011، انتهيا بعودة البلاد إلى نظام حكم عسكري الشيء الذي من الممكن أن يقوض الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي والمؤسسات الغارقة في الفساد والمحسوبية واستنزاف موارد البلاد لصالح الطبقات السياسة الحاكمة والمتنفذة.

خاتمة القول، ما يجب على أنظمة الدول العربية فعله هو السير على نهج ما قام به النظام المغربي عندما أسرع بتعقل إلى خلق ميكانيزمات دستور جديد من الجيل الرابع عوض التريث وتضييع الوقت.

لائحة المراجع

- **القرآن الكريم (كتاب المسلمين المقدس)**

الكتب :

- إبراهيم الهضيبي، حكم القطاعين الأمني والعسكري في مصر: تحالفات متغيرة وقمع مستمر، مبادرة الإصلاح العربي، القاهرة، 2014.
- ابراهيم بن محمد الحقيل،"، مناقضة الديمقراطية للإسلام"، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2017.
- ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، الدار البيضاء، مطبعة الدار البيضاء، 1985.
- إبراهيم محمد صالح الشرفاني، رقابة المحكمة الدستورية على السلطة التقديرية للمشرع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2016.
- أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية،2014.
- أبو الحسن على الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة العاشرة،1977.
- أبو حبيب حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، 1798-1939، ترجمة كريم عزفول، بيروت، دار النهار 1968.
- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الرابعة، 2013 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- أحمد بوسيدي، "الأسس الدستورية للجماعات الترابية في الدستور المغربي 2011، مستجدات وآفاق"، الطبعة الأولى، منشورات كلية الحقوق، وجدة 2012.
- أحمد حسن دحلان، دراسة في السياسة الداخلية في المملكة العربية السعودية، بيروت، دار الشروق، 1984.

- أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004.
- أحمد حمروش، قصة ثورة الثالث والعشرين من يوليوز، البحث عن الديمقراطية، بيروت، دار ابن خلدون 1982.
- أحمد سعيد نوفل وأحمد جمال الظاهر، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، الشركة العربية المتحدة، القاهرة،2008.
- أحمد شراك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، فاس، 2017.
- أحمد عبد الحميد الخالدي ، القانون الدستوري، " النظم السياسية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2011.
- أحمد ماردیني، الفساد واغتصاب السلطة العامة من أجل المصلحة الخاصة، دمشق، مطبعة الداودي، 2004.
- أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي، التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات، منظمة فريدش إيبرت،مكتب القاهرة، القاهرة، 2015.
- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009).
- أسماء الغربي: ، العدالة في فترة الانتقال الديمقراطي: إصدار مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، لطباعة وإشهار الكتاب، مارس 2014، طبعة أولى، 2014.
- أسماء الغربي: العدالة الانتقالية في فترة الانتقال الديمقراطي، إصدار مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، الطباعة واشهار الكتب، الطبعة الأولى، 2014.
- امحمد المالكي، حول الدستور الديمقراطي في " تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية"، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 28 غشت 2005.

- اميرة صالح، الإحصاء: كتاب ارتفاع معدل البطالة إلى 12,4%في مصر، القاهرة، 2013،.
- انتوني غيدنز، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، عمان، الأردن، 2005..
- اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول (نقله إلى العربية، علي مقلد، شفيق حداد، عبد الحسن سعد، بيروت 1974.
- أولفييه دوهاميل، ايف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة منصور القاضي، زهير شكر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
- ايمان محمد حسني' الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، دار الاعلام العربية، مصر، 2013.
- أيمن عبد المعطي، سونيا التميمي وآخرون، اليسار والتورات العربية (أوراق مؤتمر)، منتدى البدائل العربي للدراسات، مطبعة روافد القاهرة 2013
- باسل يوسف بحك، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006 .
- برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت 1999 .
- بلال التليدي، الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية، دراسة في أزمة النموذج المعرفي، حالة معهد واشنطن، ومعهد كارينجي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2014.
- بيرم، عيسى، الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998.
- تشارلز تيللي، الحركات الاجتماعية، ترجمة ربيع وهبة، الطبعة الأولى، العدد 957، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005
- تلي تشارلز، الحركات الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1، مصر، 2005.

- تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير، الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018.
- ثناء فؤاد عبدالله، "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، بيروت،1997.
- جان ماري دانكال، ترجمة محمد عرب صاصيلا، علم السياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- جبور عبد النور، المعجم المفعل عربي فرنسي، الجزء الاول، دار العلم ،1993.
- جورج فهمي، "جماعة الإخوان المسلمين: صراعٌ حول السلمية أم حول الجماعة؟" القاهرة، الشروق، 24 كانون الأول/ديسمبر ،2015.
- جورج قرم، التنمية المفقودة. دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت، 1985،
- جورج قرم، العرب في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة إلى قوة التغيير، الفصل السابع، " مدخل إلى الاقتصاد الريعي في الوطن العربي"، دار الطليعة، بيروت، 2017
- جون آربادي، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، ما بعد الربيع العربي (كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط)، الطبعة الأولى 2013.
- جون لوكا، التحرك نحوالديمقراطية في الوطن العربي، ما يعتز بها من عدم اليقين والتعرض للإخطار، وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 2000
- جون واتربوري، المملكة والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، بيروت، دار الوحدة 1982.
- حاتم محمد حسين: ثورة مصرية 100°/°، سلسلة كتب نظرة، المكتبة العربية، القاهرة، 2012.

- حازم البيلاوي، من أجل الإصلاح السياسي، عن اللبرالية، قضايا ومشاكل، دار الشروق، القاهرة 2005،
- حسام الأولسي، الزمان في الفكر الديني والفلسفي وفلسفة العلم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2005.
- حسن طارق: "الشباب، السياسة وقضايا الانتقال الديمقراطي" مقالات، الطبعة الأولى،2007 .
- حسن طارق، الربيع العربي والدستورانية، قراءة في تجارب المغرب، تونس ومصر، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، الرباط: مطبعة المعاريف الجديدة الطبعة الاولى،2014 .
- حسن طارق، عبد العالي حامي الدين: دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية، منشورات سلسلة الحوار العلمي، الطبعة الاولى، ابريل 2011 .
- حسني ثابث، ثورات شعبية غيرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين،2014 .
- حسنين توفيق ابراهيم، النظام السياسي المصري، التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2010.
- خالد الجابر، وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي، دار آي، بي، توريس، لندن، 2016 .
- خالد السيد محمد، ثورة 25 يناير، دار النهضة المصرية، القاهرة، 2011.
- خالد الماجري، ضوابط الحقوق والحريات، تعليق على الفصل 49 من الدستور التونسي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تونس2017 .
- خالد علي، دور الاحتجاجات في التأثير على الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية، دراسة ضمن كتاب الفجوات الاجتماعية، والفوارق الطبقية في المنطقة العربية، مؤسسة روزا، لوكسمبورغ ، 2017.
- دالية غانم، مستقبل الحزب الإسلامي الرئيس في الجزائر،-يزبك- موقع مركز كارنيغي، بتاريخ: 14 إبريل/نيس2013.

- داود الباز، الشورى والديمقراطية النيابية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: 2000.
- داود الباز، النظم السياسية للدولة والحكومة، في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية،2004.
- ربيع القاعدة، مجموعة باحثين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى ، مطابع المتحدة للطباعة والنشر، دبي . 2014.
- ربيع وهبة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2011.
- رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2011.
- رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977.
- رودجر اوين، الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط، ترجمة سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة الثانية 2014.
- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولة زيادةن بيروت، دار الثقافة، 1963
- رينيه جان دبوي، ميني، المعجم الدستوري، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة 1، 1996.
- سارة البلتاجي، الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
- سعد إباهيم، المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مقدمة كتاب الموجة الثالثة، لصامويل هنتكتون.
- سعد الدين العثماني، الدين والسياسة تمييز لا فصل، مركز صناعة الفكر، دار الكلمة وللنشر والتوزيع الطبعة الأولى،2009 .

- سعيد عبد الحميد، ثورة 25 يناير قراءة أولى، دار الكتاب المصرية، الطبعة الأولى، 2011.
- السفير تشارلز جونسون، مقتبس عن فيليب روبينز، مطبوعات جامعة كامبريدج، 2004، (السيرة الذاتية لجلالة الملك حسين الأول من المملكة الاردنية الهاشمية) نيويورك: دار رانسون، 1962.
- سلامة كيلة، العدالة الاجتماعية ، المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي، القاهرة 2014.
- سلسبيل القليبي، السلطة التنفيذية في الدستور التونسي، 1959-1999، تونس الجمعية التونسية للقانون الدستوري، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية ووالاجتماعية، 2000.
- سلمان بونعمان، فسلفة الثورات العربية، مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2012.
- السيد ياسين، الامبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الامريكية، القاهرة النهضة، مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1،2004.
- الشريف الغيوبي، 'إدارة القرب: آلية للتضامن الترابي'، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة: مواضيع الساعة، عدد 53 /2006 .
- شعبان الصادق، النظام السياسي التونسي، نظرة متجددة، تونس، سيراش للنشر والتوزيع، 2005.
- صامويل هنتنكتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين ترجمة: عبدالوهاب علوب، دار سعلد الصباح، الطبعة الأولى، 1993.
- صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1971،
- عامر خضير الكبيسي، السياسة العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008 .

- عباس محمود العقاد، "الديمقراطية في الإسلام"، الطبعة الأولى، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، جزء 1.
- عبد الإلاه بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرائي الواقع، مراحل الأسطورة، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001 .
- عبد الحق عزوزي وأندري كابانيس، الدستورانية المغربية الجديدة في ظل الربيع العربي " بالفرنسية"، دار النشر " لارمتان الفرنسية"، باريس، 2011.
- عبد الحق عزوزي، الدليل المغربي للاستراتيجيات والعلاقات الدولية، فاس، المغرب، المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية 2012.
- عبد الحق عزوزي، لماذا تخلف العرب وتقدم الآخرون، جذور الإستبداد وبذور النهضة، دراسة نقدية للثقافات الدينية والسياسية، مطبعة إفريقيا والشرق، 2015، الدار البيضاء.
- عبد الحميد المتولي، الحريات العامة، نظريات في تطورها وضمانات ومستقبلها، منشأة المعارف، الإسكندرية 1974.
- عبد الرحمان الكواكبي ، أم القرى ، تقديم محمد جمال طحان، دار صفحات، دمشق، 2018،
- عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب، من التمرد إلى التظاهر، ترجمه إلى العربية من طرف الحسين سحبان، تقديم كمال الحبيب، الرباط منتدى بدائل المغرب، 2014.
- عبد الرحيم منار السليمي، الحركات الاحتجاجية في المغرب المسار والمآل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2014.
- عبد الفتاح ماضي،" مداخل الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009).

- عبد القادر رزيق المخرمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضي البناءة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2007.
- عبد الكريم الخطيبي، التناوب والاحزاب السياسية، ترجمة عز الدين الكتاني الادريسي، منشورات عكاظ، 1995 .
- عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي في المغرب من 1908 إلى 1977، الدار البيضاء، 1978.
- عبد الهادي بوطالب، نظرات في القضية العربية، دار الكتب، الدار البيضاء، الطبعة الاولى، 1987 .
- عبد الوهاب الكبالي، موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عبدالرحمان منيف، الديمقراطية أولا...الديمقراطية دائما، الطبعة الخامسة، المركز العربي، اشتقاق للنشر والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان والأردن،2007.
- عبدالفتاح ماضي، مدخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في : خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، لماذا انتقل الأخرون وتأثر العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2003.
- العجمي الوريمي / الاسلاميون والسلطة في تونس، بحث ضمن كتاب : قبضة بن علي على ثورة الياسمين الاسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث دبي.
- عزمي بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 2، مزيدة ومنقحة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2010.
- عزمي بشارة، في الثّورة والقابليّة للثّورة : « نحوتأسيس نظريّة علميّة عن الثّورة العربية الحديثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات –الدوحة، الطبعة الأولى، 2012.

- علال الفاسي، حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية، سلسلة الجهاد الأكبر،1978.
- علي حسن باكر، الثورات المجهضة سوريا واليمن نموذجا، في الثورات العربية بين متطلبات عصر السرعة وطموحات التيارات الإسلامية.
- علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، مركز الخليج لسياسات التنمية.
- فايزة سارة، العرب وتحديات القرن، مطالع الثورة ومقدمات الربيع العربي ، القاهرة ، دار الكتب ، 2011.
- فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة للدراسة حقوق الإنسان، سلسلة 12، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007.
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كمي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشروالطباعة والتوزيع، عمان 2014.
- قحطان احمد سليمان، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1 ، 2004 .
- قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى 1916 -1925، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت.
- كمال عبداللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1 ،2013 .
- لاري دايموند، الثورة الديمقراطية، ترجمة سمية فلوعبود، دار الساقي، لبنان، 1995.
- لورنس إم برنسييه، الثورة العلمية، ترجمة محمد عبدالرحمان إسماعيل، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2014.
- ليزيد بركة، اليسار التكتيكي والاستراتيجي للإنتقالات العسيرة، شركة تجارية اجتماعية على عتبة السلطة، منشورات الدراسات الاستراتيجية، الرباط 1998 .
- ليلى عبدالوهاب، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، أصول ومقدمات، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة الغسكندرية، طبعة 2000 .

- ماجد المذحجي، فارع المسلمي، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، ورقة سياسات رقم 6، 2015.
- محمد الأعرج، القانون الإداري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الطبعة الرابعة، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2015.
- محمد الجرطي ومجموعة باحثين، ما بعد الربيع العربي، في العلاقات الدولية من المجال السياسي إلى الصراع الاستراتيجي، ترجمة وتحرير، وتقديم دار نون للنشر، الطبعة الاولى 2015 .
- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد السيد، المجتمع الريفي: رؤية حول قضايا التخلف والتنمية ومسيرة تحديث المجتمع، ط 3، المكتبة العصرية، المنصورة، 2016.
- محمد العجاتي وعمر سمير، اليسار والحركات الاجتماعية في المنطقة العربية، كتاب اليسار والثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورك، أوراق مؤتمر القاهرة 24-25 أبريل 2013.
- محمد العجاتي، ومجموعة مؤلفين، كتاب جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013.
- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، الجزء الثاني.
- محمد المهدي: عبقرية الثورة المصرية: دار الشروق القاهرة،2011 .
- محمد الهادي المطوي، أحمد فارس الشدياق، 1807/1801: حياته وآثاره وآراؤه في النهضة العربية الحديثة، السلسلة الجامعية، ج 2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1989.
- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي مجد الدين، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، 2005،

- محمد بوزلافة، حول استقلال السلطة القضائية بالمغرب، جمعية عدالة، دجنبر 2013، مطبعة دار القلم، الرباط.
- محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة، ابن الخلل، دار الساقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000 .
- محمد رشاد عبدالعزيز محمود، الفكر الماركسي في ميزان الإسلام، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة 1982.
- محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000.
- محمد سعد أبوحمود، "محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية"، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي،2004.
- محمد سعيد المجدوب، النظرية العامة لحقوق الانسان، تطورالحقوق والحريات العامة والآليات القانونية لحمايتها، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014.
- محمد سليم غزوي، نظرات حول الديمقراطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2000.
- محمد شاكر الشريف، حقيقة الديمقراطية، الطبعة الأولى، الجزء الأول،1990.
- محمد عمارة: ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف، /القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، 2011 .
- محمد كرو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1989.
- محمد محزوب، الوحدة الديمقراطية في الوطن العربي، منشورات عويدات، بيروت، 1980.
- محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2001.
- محمد نور فرحات وعمر فرحات، التاريخ الدستوري المصري، الدار العربية للعلوم ناشرونن بيروت، الفصل الثالث.

- محمود حمد، مراحل تطور الدساتير العربية قبل الألفية الثالثة، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري البحيرة، تونس. 2015.2016.
- محمود عبد المالك المتوكل، التنمية السياسية، صنعاء، ط،1، 2004.
- المديني توفيق، المعارضة التونسية، نشأتها وتطورها ، إتحاد كتاب العرب. 2001.
- مرزوق محسن، الحركات الاجتماعية في تونس، البحث عن الغائب، تونس
- مسعود الرمضاني، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، تونس 2017 .
- المصطفى بوجحبوط وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار والأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2019.
- مصطفى كامل، شرح القانون الدستوري، الطبعة الأولى، مكتبة دار الكتاب العربي، القاهرة.
- معتز إسماعيل الصبيحي، أحمد شكر الصبيحي، التحليل السياسي للأنظمة السياسية العاصرة وأزماتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2019.
- ممدوح سالم، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعمال الندوة الإقليمية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان العربية، الدار البيضاء، 16 و17 يوليوز 2003 .
- منير مشباك موسى، الفكر العربي في العصر الحديث: سوريا ما بين القرن الثامن عشر حتى عام 1973، طبعة 2، دار الحقيقة، بيروت.
- المهدي الادريسي، دساتير الحرية: محاولة للاقتراب من حفريات الدستورانية العربية، المركز الديمقراطي العربي، 26 مارس، برلين، 2018..
- موريس دوفيرجي، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي دروبي وجمال أناسي، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

- ميشيل عفلق، في تطور الاديولوجية العربية الثورية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة السابعة، يناير 1979.
- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
- نيكولا ما كيافيلي، كتاب المير، تقديم جمال الدين الكلياني، دار إقرأ، بيروت، 2014 ـ ص ص 9-10.
- هانك جونسون ، الدول والحركات الاجتماعية ، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الأولى، القاهرة 2018.
- هاني الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الرابعة، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2014 .
- هبة رؤوف عزت وآخرون، " الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي"، تحرير عمروالشوكي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- هدى ميتكيس، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم"، عن كتاب: اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسة والإدارة العامة، 1999.
- وحيد عبد المجيد: ثورة 25 يناير / قراءة أولى، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 2011 .
- يقظان التقي، الإعلام والعولمة والديمقراطيات، دار الرياض الريس للكتب والنشر ـ لبنان ـ، يناير 2016.
- يورج كيكدي، الإصلاح الدستوري التونسي واللامركزية، ردود فعل حول مشروع مسودة دستور الجمهورية التونسية، جامعة تولين، كلية الحقوق، 28 أكتوبر 2012.
- يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، 1985، دار الرافدين، ترجمة سمير كرم.

- يوسف العواني، انتفاضة 19 فبراير في ليبيا: اسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، يوسف العواني وريكاردولاريمونت محرران "الربيع العربي": الانتفاظة والإصلاح والثورة، بيروت، منتدى المعارف، 2013.
- يوسف شاكير، ليبيا الى الهاوية "ثورة تسليم مفتاح للثوار"، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2016.
- يونس مليح، في الحاجة إلى إصلاح نظام الجماعات الترابية ضمن التدبير المحلي والحكامة الترابية على ضوء القوانين التنظيمية الجديدة، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، 2016.

***- الأطروحات :**

- ✓ بياز عبد الرزاق "المسألة الدستورية والانتقال الديمقراطي بالمغرب"، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق عين الشق، الدار البيضاء 2003/2002.
- ✓ الحبيب أستاتي، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، حالة 20 فبراير، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2016-2017.
- ✓ حسناء الوهابي، دراسة ازمات النظام العربي، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام تحت اشراف محمد غربي، طنجة 2014،2015 .
- ✓ عبد اللطيف مستكفي طبيعة الاصلاح السياسي الدستوري بالمغرب مرجعية السبعينات اطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام كلية الحقوق الدار البيضاء 2002 – 2003
- ✓ عماد مؤيد جاسم محمد المرسومي، أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية، التنمية البشرية نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين العراق، السنة 2006/2005.
- ✓ أيمن أحمد الورداني، حق الشعب في استيراد السيادة، رسالة دكتوراه ، جامعة المنوفية، 2007.

- ✓ فونايف ريحان، العولمة وآثارها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، 1990،2006، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، لبنان 2008/2007.
- ✓ محمد أتركين، الانتقال الديمقراطي والدستور: قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للانتقال الديمقراطي بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق عين الشق، الدار البيضاء، (2003-2004).

*- المقالات

المجلات

- ➢ إحسان مرتضى، الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، منشورات قضايا وأراء، العدد 337، 2013.
- ➢ احمد جمعة، مقال نشر بجريدة اليوم السابع المصرية " الدم الليبي يلطخ عباءة قطر" ليوم 25 أكتوبر 2019.
- ➢ احمد زايد، اركولوجيا الثورة واعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقراطية، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 42 ابريل 2011 .
- ➢ أحمد صابر حوصو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد الخامس ،2019.
- ➢ ادريس الكريني، محاسبة الديمقراطية التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية القاهرة مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد 184، أبريل 2011.
- ➢ أسماء بن يحيى، نيكول روزل، رسم ملامح المستقبل مواقف المواطنبن من العملية الإنتخابية وصياغة الدستور: نتائج حلقة نقاشية بتونس، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2011.
- ➢ إيمان أحمد رجب، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،القاهرة، العدد 84، أبريل 2011.

- باقر سلمان التجار، المجتمع المدني في العالم العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح المستقبل العربي، العدد (338)، أبريل 2007.
- بنجلون عصام، التناوب في الخطاب الملكي المجلة القضائية، العدد الثاني، مارس 2000،
- بهاء الدين مكاوي، "التحول الديمقراطي في العالم العربي": التحديات وأفاق المستقبل، مجلة العلوم القانونية، بناء دولة المؤسسات وتكريس القانون مطبعة الأمنية، الرباط، العدد الخامس.
- بوهلال الطيب، الاتجاهات الجديدة في الحركات الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الإمسانية والاجتماعية، العدد 24 ، الجزائر العاصمة، يونيو 2016.
- بوهلال الطيب، الاتجاهات الجديدة في الحركات الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24 يونيو 2016.
- تركي محمد، الإصلاح السياسي، دراسة مقارنة، مجلة المنار، جامعة آل البيت، المفرق، الاردن، مجلد 13، عدد 5 ،2007 .
- تيري لين وفليب شميتر، أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا، ترجمة أمال الكيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونيسكو، العدد 126 ماي 1991.
- جاكأ. قبانجي، لماذا " فاجأتنا " انتفاضتا تونس ومصر؟ .. مقاربة سوسيولوجية، مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع) ،العدد 14، ربيع 2011.
- جمال أبولاشين، ملف حول دور القوى اليسارية والتقدمية ومكانتها في ثورات الربيع العربي وما بعدها بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحوار المتمدن، الحوار المتمدن،العدد: 3567 بتاريخ 05-12-2011
- جمال الحطابي، حسن طارق، المجلة المغربية للسياسيات العمومية، العدد 8 صيف 2012.
- جمي هرميت، هل هوعص الديمقراطية ؟ ترجمة سعاد طويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونيسكو، العدد 126، ماي 1991.

- جورج قرم، "اتجاهات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصادات دول الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.10.10
- حسن طارق: الدستور المغربي: جدل الهوية والمواطنة، دستور حقوق الإنسان، قراءات وأبحاث، تنسيق حسن طارق، أحمد مفيد، جمال الحطابي، المجلة المغربية للسياسات العمومية، سلسلة دفاتر حقوق الإنسان، 2014
- الحسن مصباح، مسارات الربيع العربي ومآلاته حركة 20 فبراير والخصوصة المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد 7 مارس 2014.
- الحصب أحمد علي، ، قلق في الثورة: محاولة لفهم الربيع العربي واستكشاف مآلته من منظور توالي العصور، مجلة مدارات استراتيجية، العددان 12و13 ،آذار – حزيران/مارس – يونيو، 2012م.
- دنيا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد،184 ،2011.
- رقية أشمال، الشباب والاحتجاج، بدائل لتحريك التحول الديمقراطي، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، القانون والدولة، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، العدد 52/51، 2018.
- روجي سو، الرابطة الجمعوية جوهر المجتمع المدني، ترجمة حورية العطاوي، مجلة نوافذ دار القرويين، الدار البيضاء، العدد 65 ، يونيو2018.
- زياد حافظ، ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل، المستقبل العربي، السنة 2013، العدد 385، مارس 2011 .
- زيد العلي، المحاكم الدستورية بعد الربيع العربي، آليات التعيين والاستقلال القضائي النسبي، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ومركز العمليات الانتقالية بكلية الحقوق في جامعة نيويورك.

- سامح راشد، حصاد الربيع العربي في عامه الاول، في الربيع العربي بين احتياطات الداخل واشعاعات الخارج، مجلة شك، وزن عربية، القاهرة، العدد 148، 2011.
- سامح راشد، مابعد سقوط جماهرية القذافي، في دعوة الجيوش إلى مواجهة السياسة الغربية، مدارات استراتيجية، العددان 11/10 يوليوز/أكتوبر 2011.
- السليحات ملوح، انعكاسات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، مجلة المنارة المجلد 20 العدد أ/ب، جامعة آل البيت، 2014.
- السيد ولد باه، ديمقراطية امريكا اللاتينية اليسارية، جريدة الشرق الاوسط، العدد 10566.2 يونيو2007.
- شفيع بضيج، الانتفاضات العربية، محاولة لفهم الدوافع واستشراف الحالات، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012.
- صالح يامر، الحركات الاجتماعية: الجوهر، المفهوم والسياقات المفسرة، مجلة الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 2015.
- صلاح الدين الجورشي، الثورات العربية بين المفرد والجمع، قراءة في الخصوصيات والقواسم المشتركة، مجلة المغرب الموحد، تونس، دار المغرب العربي للنشر، العدد12، ماي 2011.
- طارق الجامعي: مستشار المصالح العمومية: السلطة المحلية ودستور الجمهورية الثانية، مجلة القانونية، عدد-198/199، أبريل 2015.
- الطيب التيزيني، اسئلة الإصلاح الوطني الديمقراطي العربي سوريا نموذجا، مجلة المستقبل العربي، 28 العدد 318 .
- عبد الحق عزوزي، التحديات والتحولات في العالم العربي، سلسلة محاضرات الإمارات العدد 149، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.
- عبد العالي حور، مداخل وأسس الاستقرار في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 442، 2015.

- عبد الغني سلامة، عصر الثورات العربية الاسباب والتداعيات، الحوار المتمدن، العدد 3332 ، 10/4/2011 .
- عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة، منشورات الزمن، المكتبة الوطنية، الرباط، العدد 47، 2005.
- عدذان محمد الهياجنة، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي"، المجلة الغربية للعلوم السياسية، العدد15،2007.
- عصام عبدالشافي، واقع ومستقبل الثورات العربية، الثورات العربية الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي التاسع، مركز البحوث والدراسات، 2012.
- علي جلال معوض، سمات الخطاب التآمري ومحفزاته في المراحل الانتقالية، السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2014 ، القاهرة. .
- عمر عدلي وشانا مارشال، استثمارات الجيش المصري: امبراطورية مترامية الأطراف، مقال نشر بجريدة العمق ، العدد 10992 .
- عمراني كربوسة، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011، مجلة المفكر بسكرة، الجزائر، العدد11، شتنبر 2014.
- عمروعبد الرحمان وآخرون، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا حركية،عدد 27.
- غازي دحمان: مأزق النظام العربي واستشراف مآلاته: مجلة شؤون عربية العدد 160 شتاء، 2014.
- قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2003 بين التعاون والاختلاف، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 9، 2015.
- كريم كشكاش، جماعات الضغط وآثارها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الخامس 1992 .

- محمد شقير، حركة 20 فبراير في مواجهة إسقاط الفساد، مجلة وجهة نظر، الرباط، العدد 54، 2012.
- محمد ظريف، الحقل السياسي المغربي منشورات المجلة العربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الاولى، نونبر 1988 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء .
- محمد عبد المنعم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الإقتصادية، السياسة الدولية، العدد 170، يناير 1992 .
- محمد قشقوش، العلاقات العسكرية المدنية: الإشكاليات السبع التي تواجه الجيوش في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012.
- محمد كولفرني، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: من الانتفاضة الحضرية إلى المظاهرات السلمية، نوافذ، السنة 11، العددان 41-42 ، شتنبر 2009
- محمد نعيمي، الربيع العربي في المغرب الارهاصات والتفاعلات، حركة 20 فبراير نموذجا، مجلة الأبحاث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد 62/61، 2015.
- المختار مطيع، التناوب على الحكم دراسة وقائع دستورية وسياسية، المجلة العضلية العدد الثاني، مارس 2003.
- مساعيد فاطمة، التحولات الديمفراطية في أمريكا اللاتينية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، ابريل 2011 .
- مصطفى الحسناوي، من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي، مجلة نوافذ دار القرويين، الار البيضاء، العدد 65، يونيو2018.
- مطالب حركة 20 فبراير وفي طليعتها المطالبة بدستور جديد، يومية الاحداث المغربية، عدد 4294، 8 مارس 2011 ويومية اخبار اليوم، عدد 373. ،21 فبراير 2011
- معتز القرقوري: العدالة الانتقالية في تونس بين ضرورة المصالحة وهاجس الانتقام، مجلة بحوث ودراسات قانونية العدد 9 صفاقص، تونس، 01 دجنبر 2014.
- معتز باهي عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المستقبل العربي، العدد 326،أبريل 2006.

- معتز سلامة دولة الانضمام، هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمين، مجلة السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 187، يناير 2012.
- ممدوح مبروك، صياغة الدساتير والتحول الديمقراطي والديمقراطية، العدد 68.
- نصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، بتصرف عن مجلة دول العرب، القاهرة، عدد حزيران 2008 .
- نيفين مسعد، "الإخوان المسلمون في مشهد إقليمي متغير"، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، آذار/مارس 2016،
- هنا محمود، معلومات أساسية عن جمهورية تونس، أفاق إفريقية ، القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، العدد 7 ،2001 .
- هناء عبيد، من الحرمان التوقعات الاقتصادية والسياسية والتحولات الثورية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 187، 2012.
- هيفاء أحمد محمد، الاحتجاجات في تونس، أسبابها وآخر نتائجها، مجلة أوراق دولية، العدد 198، 2011.
- وحيد عبد المجيد، نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 184 ،2011.
- وحيد عبد المجيد، نهاية الإهانة، ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر : السياسة الدولية / مؤسسة الاهرام، العدد 184، ابريل 2011 .
- يسري الشرقاوي هل أخفق اليسار مجددا في أمريكا اللاتينية السياسة الدولية، العدد 153. يوليوز 2003
- يسري رحال، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 8 . 2011 .

+الصحف

- جلال الدين امين، ثورة 2011 ومصير الإقتصاد المصري، صحيفة الشروق ، 3 فبراير 2012 .
- خليل العناني، "مأزق "إخوان مصر" بين السياسي والدعوي"، صحيفة العربي الجديد، بتاريخ 8 يونيو2016 .
- خيري عمر، "مشكلات المؤسسية في الإخوان المسلمين"، جريدة العربي الجديد، بتاريخ 21 سبتمبر 2015.
- سيف الدين عبد الفتاح، الإحياء الثوري ومستقبل ثورات الربيع العربي، جريدة نون بوست، 09 دجنبر 2015.
- عبد الحق عزوزي، الدساتير المغاربية بين الجمود والتكييف، وجهة نظر، جريدة الاتحاد الإماراتية،17 شتنبر 2013.
- محمد الرضواني، المداخل الممكنة لانجاز الإنتقال الديمقراطي، جريدة الاتحاد الاشتراكي ليوم، 2010/03/03.
- مصطفى محمود، الربيع العربي من: لورانس العرب: إلى: برنار هنري ليفي، جريدة الوفد، 23/11/2012 .
- وائل نوري، تسونامي الإرهاب يضرب تونس ما بعد الثورة، جريدة العربي، العدد 10277.، الإثنين 2016/05/16،

الخطب الملكية

- الخطاب الملكي التاريخي ل 9 مارس 2011.

- القوانين

- الدساتير المغربية 1962،1972،1992،1996
- الدستور المغربي لسنة 2011

- الدستور المصري لسنة 2007.
- الدستور التونسي
- الدستور الجزائري
- المنشور الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، حقوق الانسان ووضع الدستور، شرعية الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الانسان، مكتب المفوض السامي نيويورك وجونيف 2018 .

- **الندوات:**

- أحمد خميس كامل، المؤثرات الثقافية والاقتصادية، ندوة، قراءة في مسارات ثورة يناير وخرائطها المعرفية بعد عام ونصف عام، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة بتاريخ 15 و16 ابريل 2012.
- أحمد عبيدات، تداعيات الثورة في الأردن، ورقة قدمت إلى "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحوخطة طريق"، ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، بتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية، مصر، عقدت في منظمة الحمامات بتونس6K إلى 9 فبراير 2012.
- خالد عليوي العرداوي، الربيع العربي: ثورات لم تكتمل: ورقة بحثية للمشاركة في الندوة الموسومية التي أقامتها وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية في كلية القانون، جامعة كربلاء 2013.
- عمرودراج، الربيع العربي الواقع والآفاق، المؤتمر السنوي حول دور الحرية والديمقراطية في تحقيق الاستقرار والأمن، كوالالامبور، ماليزيا، 2015.
- نادين عبدالله، الانتقال الانتخابي للسلطة والتحول إلى النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية، صربيا وسلوفاكيا نموذج منتدى البدائل العربي، قدمت الورقة في المؤتمر السنوي لجمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في القاهرة بتاريخ 2010/7/5 .

- محمد منير بدوي،" جماعة المصالح والسياسة الخارجية الأمريكية" ورقة قدمت في ندوة حول: "صنع السياسة الخارجيةَ الأمريكية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اسيوط، مصر، يومي، 28 و29 فبراير2004.
- دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنسانية بليبيا، ورقة قدمت خلال الندوة بعنوان النازحون في ليبيا، تحديات وحلول بتاريخ 4 يناير 2017 في فندق كورنثيا بالعاصمة الليبية.
- بدايات التحول: السياسية والاستقطاب في مصر وتونس، حوار ونقاشات برئاسة سلمان شيخ مدير مركز بروكنجز حول التحولات بالدول العربية، الدوحة، بتاريخ 19 أبريل 2012،

***ـ التقارير**

- ✓ تقرير اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا، عن موضوع نوقش خلال اجتماع الطاولة المستديرة من طرف وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي بالجزائر عام 2012 بمناسبة ذكرى تأسيس اتحاد المغرب العربي
- ✓ تعديل الدستور بالمغرب، إصلاح ام احتواء التحول الديمقراطي، ورقة تقدير صادرة عن موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتاريخ 19 يوليوز 2011.
- ✓ التقرير الصادر عن مركز بيوللأبحاث الكائن بواشنطن حول التحويلات المالية عبر العالم لعام 2016
- ✓ تقرير المندوبية السامية للتخطيط الصادر بتاريخ 30 يونيو2010 . انظر موقعها الرسمي.
- ✓ تقرير الهيئة العامة للاستعلامات حول حقوق الانسان الصادر في 26 يناير 2020.
- ✓ المخطط الاستراتيجي على البوابة الالكترونية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.
- ✓ مذكرة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المرفوعة إلى اللجنة الإستشارية لمراجعة الدستور.

- ✓ مذكرة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان المقدمة إلى اللجنة الإستشارية لمراجعة الدستور.، مذكرة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المرفوعة إلى اللجنة الإستشارية لمراجعة الدستور.
- ✓ المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب والدروس المستفادة والطريق قدما، القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2011 .
- ✓ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التقرير الرابع لرصد التغطية الإعلامية للساحة السياسية والانتخابات، 2011.

*-المؤتمرات

- رضوان، أحمد، "اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011"، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر الإعلام والتحولات المجتمعية في كلية الإعلام، جامعة اليرموك، (إربد، 23-25 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

*- المعاجم :

- كتاب لسان العرب، دار المعارف، الدار البيضاء.
- الشيخ محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، طبعة جديدة، دار المنار، باب "الجيم . "
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجير ، الهيأة العامة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 2010.

*- المواقع الإلكترونية

السمري وائل، رفاعة الطهطاوي أبوالمصريين، جريدة اليوم السابع، الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان، بتاريخ 5 غشت 2012، انظر موقعها الإلكتروني

www.youm.com:

محمد الحرواني، "التجربة الديمقراطية في المغرب : الآفاق، الممكنات، الرهانات في :

.aloummah.gohttp ://ar

حسين توفيق، الانتقال الديمقراطي، انظر الرابط:

-htt://studres .aljazeeia.net/Fik/azabwozldemocraey/2013.

نشأت الهيلالي، حلقة نقاشية: "انعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي، 2008، انظر الرابط:

-htt//ww.iefsthinktark.org.

المنصوري محمد "نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق "، نقلا عنوموقع

-http://experieuce reforme .info/modules/news/article .PHP ?stouyid.

بشير المغربي محمد زاهي، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات، نقلا عن موقع :

-http//experieuce reforme .info/modules/newes/article .php ?storyid =2 .

ميجيل دياز وباولوروبيرتوالميدا العدد محمد عبد الله يونس البرازيل قطب دولي جديد على موقع:

islame online :net :htps archive

عبدالغني سلامة، عصر الثورات العربية، الأسباب والتداعيات، متاح على الرابط:

http :/www.alhewar.Org/Debat/show.ar.

الاسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة. انظر الموقع الالكتروني التالي:

http//:www.arabe finance .com /news/

الاسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة، انظر الموقع الالكتروني التالي:

/news/ finance .com www.arabe//:http

علي جواد، "فوائد وأهمية الديمقراطية« ، متوفر على المقوقع الإلكتروني

www.uobabylon.edu.iq ،

"الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون غيرالشرعية":

https ://bit.ly/2KX6A9S

دندوس كريم، الموقف الإقليمي (الإيراني والتركي) من الثورة السورية، مركز أمية للبحوث والدراسات، 26 يوليوز 2012، على الموقع الإلكتروني :

http/google/x4ty1p

حدود السياسات الإيرانية في سوريا وآثارها في الحل السياسي، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية 13 أبريل 2015، الموقع الإلكتروني http/google/s8

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم 8، سبتمبر 2013، كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي مركز بروكنجز، الدوحة، قطر

http://www.brookings.edu/about/centers/doha

عبد الالاه بلقزيز، المنتصرون في الاقتراع والمنتصرون في الثورة، مقال نشر بجريدة أخبار اليوم المغربية ليوم 2011/12/13، على موقعها الالكتروني.

مدونة ريل تايم الشرق الاوسط التابعة لجريدة وول ستريت جورنال في عددها الصادر في 28 مايو

http .>break-even-oil-price-bogeyman-stalks-gulf-economie middleeast/com.

Wsj.blogs 2013.

موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، للاطلاع أكثر على الأرقام

www.fecebook.com/finances.maroc

حقائق العالم لوكالات الاستخبارات المركزية والأمريكية لسنة 2017/2016.(ارجع الى موقع الكتاب الرسمي)

World factbook2016-2017

جيك ليبينكوت، "خلال الفترة السَّابقة للانتخابات: "تصاعد نفوذ حزب النهضة الإسلامي في تونس" وكالة إنتر بريس سيرفس، على الرابط :

http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2284

"فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي"، تورس، 2777/9/74، للمزيد من المعلومات، انظر الرابط :

http ://www.turess.com/tap/109067

وزارة العدل، عن الباحث في القانون الدستوري الأستاذ أحمد مفيد (أنظر تصريحه لموقع العدالة التنمية على الرابط الآتي https//goo.gl/phjw3h

الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة.www ://http /org.un

موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان org.ohchr.www2 ://http

لموقع معهد جنيف لحقوق الإنسانhttp: //org.ar-gihr

كلمة السيد الطيب بلعيد رئيس المجلس الدستوري الجزائري على هامش ندوة علمية نظمها المجلس يوم 13/1/2013.c htm.IndexArab/dz conseil.www ://http

نص الدستور المصري الجديد، يرجى الرجوع للرابط التالي :

.pdf.202014%consttt/Newvr/eg.gov.sis.www ://http

المراجع باللغة الأجنبية

*- باللغة الفرنسية

Ouvrages :

- Abdelatif Menouni, "constitution et separation des pouvoirs," in Abdelfatah Mourou, les révolutions arabes : difficultés et perspectives de la transition démocratique, Arab center for research and policy studies, Beyrouth, 2018.
- Abdelhak Azouzi et andré cabanis, le néo-constitutionnalisme marocain à l'épreuve du printemps arabe, Paris : L'harmattan, 2011,
- Abdellah Laroui , Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), centre culturel Arabe Casa, 1993.
- Alain Touraine (né 3 out 1925), est un sociologne Français de l'action sociale et les nouveaux mouvment sociaux, directeur d'études à l'école des hauts études en sciences sociales.
- Ali Balci ; energited neighborlinrs relation betwen and the 378urdish regional ; gouvernement, SETA ;2014 .

- BARTHELMY-JOSEF – DUEZ Paul, traité élémentaire de droit constitutionnelle, librairie dalloz, Paris,1993.
- Bassma Kodmani-Darouish et Chartouni- Du Barry Ray, « les état Arabes Face A la contestation islamique » Armand Colin, Paris, 1997.
- Christine Bonardi et Nicolas Roussiau, Représentations sociales, ED dunod, Paris, 1999.
- COENEN–HUTHER ,JAQUES « transition as a topic for sociolofical analysis in P. Sztompka, ed building open society and sperpectives for sociology in EST, CENTRAL , Europe. Monteral, UQAM, 1998.
- H Achemi Jegham, la constitution tunisienne 14 de 1861, préface de Abdellah Amorv collection juridique et politique (Tunis : ED chems, 1989.
- Guy HERMET, Culture et Democratie, UNESCO, Albin Michel, 1993. J.RUPNIK, PRIZIS BRZY, la democratie prematurement fatigué, Prague, Portal, 2009.
- Jaouad Kerdoudi, Printemps ou hiver arabe ? (2011/2014), L'harmattan, Paris, 2015,
- JEAN BEAUT, La Présidence Reagan second mandat 1985/1989 paris la documentation francaise, 1991/1997
- Jean claude Martinez, Le roi stabilisateur, selad/ Jean-cyrille Grodefroug, candé-sur-noir eau, françe, 2015.
- Jean des cars, dictionnaire amoureux des monarchies, Plon Perrin ,2019.

- Louis Althusser , Montesquieu la politique et l'histoire: PUF, Paris,1959.
- Luciano Confor, La Démocratie : Histoire d'une Ideologie, Edition, Seuil, 2006 .
- Madani .M, "le champ politique au prisme de la réforme constitutionnelle, Paris , PUF,1984 .
- Madeline grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions, Dalloz, 2001
- Michel Rousset, "La revision constitutionnelle," in Driss Basri, Michel Rousset & Georges Vedel (dir.), Trente années de vie constitutionnelle au Maroc, LGDJ, 1993),
- Mohammed El Yaagobni, Le droit administratif thématique, impremerie El Maarif Ejadida/Rabat,2016.
- Nada Youssef, La Transition démocratique et la garantie des droits Fandamentaux, Publibook, 2011.
- Yacha Mounk , Le peuple contre la démocratie, édition de l'observatoire,2018.
- Mrie-Noelle Sarget, histoire du chili ; l'harmatan, Paris, 1996

Articles

- Abdelkader Zghel, « La participation de la paysannerie maghrébine de sciences sociales, Vol 7 , n° 22 (juillet 1970),
- Jean-pierre Séréni , Aprés Ben Ali, quelle police en Tunisie ?,le Monde diplomatiqueen ,1er Avril 2011

- BRUND DRWESKI, « la transition polonaise : mythes et enjeux de la trasformation systematique » ; revue polotique et societé, monteral, vol 24 , 2-3 , 2005.
- CELSO FIRTADO, transition vers la democratie au Bresil, revues, lien msh –Paris. FR.
- Chalmers Johnson, Revolutionary Change (1966), Cité Par : François Chaazel, "Les Ruptures Révolutionaries," In Madeleine Grawitz et Jean Leca, Traite des Sciences Politique (Paris : PUF, 1984)
- D.EL yazami, l'instance équité et réconciliation, transition politique, histoire et mémoire, dossier , mémoire et réconciliation, confluences méditérranée ;N° 62 ,2007.
- David Beetham: « the contradiction of democratization, vol 16 N 3, JUNE 2009.
- DOMINIQUE VIDAL, le Brésil aprés la préselection de FH CARDOSSO, PU Rennes,2016.
- EMIR SADER, reconstruire la droite en guise de troisieme jour, le pacte des élites Bresiliénnes, monde diplomatique ,n 535, octobre, 1998 .
- Fatiha Dazi Héni, la résilience des monarchies du golf dans un monde arabe en plein tumulte, revue Pouvoirs 2015/1 N° 152, Paris, janvier 2015
- Franklin Midy ; « Trasition Démocratique En HAITI » revue, vol 6, n 1, varia 2017

- FUNDA KESKIN, turkey's trans-border ; operations in northern IRAQ ; research journal of international studies ; issue 2008.
- Hanspeter Kriesi ,Les mouvements sociaux au-delà de l'Eat, Revue Sociologie et société, Volume 41,N° 2 ,2009, Montréal,.
- Jean-Noel Ferrié & Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine," Confluences Méditerranée, no. 78, 2011.
- Jean-yves Moisseron et Naima Bouras, la nouvelle constitution Egyptienne : Contexte et avancées, revue Maghreb,Machrek, 2015 ,1, N° 223 .
- Karim Mustapha, Le parti Communiste Tunisien Pendant la période Coloniale, Tunis ; 1997, Institut Superieur du Mouvement National,
- Manifestations anti-Sissi en Egypte, plusieurs arréstations , article publié PAR LE JOURNAL Le Figaro avec AFP le 21.09.2019.
- Mohamed Madani, Présontation du dossier, le système politique et la problématique de la réforme constititionnelle au Maroc, Revue Marocaine des sciences politiques et sociale, NR3, juin 2012.
- MOUNIA BENNANI CHAIBI et Mohamed Geghlali , la democratie protestataire du mouvement dit 20 fevrier a casa , press de science politique, revue francaise de science politique , 5/2012 vol n 62.
- Rennee Fregosi, « la democratie en Amerique Latine : Processus ; Alliance Politique et Conflits » vol 46, Paris ; 2004

- Samuel forey, En Egypte le régime harcéle les démocrates, journal le Figaro, samedi 30 novembre 2013.
- Sara Ben Nefissa, "mobilisations et révolutions dans les pays de la mediterranne arabe à l'heure de l'hybridation du politique : Egypte, Libon, Maroc, Tunisie," Revue Tiers Monde, no. 5 ,2011.

Dictionnaire

- Boudon Rymond et Autres, Dictionnaire de sociologie, impression Bussierie, France 2005.
- Topictionnaire : le dictionnaire de la politique, site www.topic.org. Dictionnaire

Lois

- Constitution de la république tunisienne,promulguée le 27 janvier 2014.
- la loi N° 16-01 du 6 Mars 2016 portant révision constitutionnelle Algérienne .

Colloque

- Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.), La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique : Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013, deuxieme édition (Casablanca : Edition La Croisée des Chemins, 2015.
- Omar Bendouroo, « Les rapports entre le roi et le gouvernement », In :Alternance et transistion democratique, collection droit public, dirigé par Omar Bendouroo, fondation Konard Adenauer, 2000.

Webographie :

- le rapport mondial 2019 sur l'Egypte sur le site de l'organisation Human Rights Watch : https ://www .hrw.org/fr/world-repport/2019/contry-chapters/326294
- Ahmed Ban, "TRANSLITERATED TITLE" [The future of the Muslim Brotherhood between peacefulness and violence], Regional Center for Strategic Studies, August 12, 2015, http://goo.gl/oLrQH
- Marc Lynch, POMEPS Studies 17, POMEPS, March 5, 2015, P: 27–30, http://goo.gl/D89GuU; Steven Brooke, "The Muslim Brotherhood's Social Outreach After the Egyptian Coup," Brookings Institution, August 2015, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Egypt_Brooke-FINALE-2.pdf; Amr Darrag and Steven Brooke, "Politics or Piety? Why the Muslim Brotherhood Engages in Social Service Provision: A Conversation," Brookings Institution, May 6, 2016, http://goo.gl/0CD9Ee
- Definition of democracy", www.merriam-webster.com,
- Jillian Schwedler, "Why Academics Can't Get Beyond Moderates and Radicals," Washington Post, February 12, 2015, http://goo.gl/8Oe3Se.
- Samuel Tadros, "The Brotherhood Divided," Current Trends in Islamist Ideology 19, (September 2015): http://goo.gl/rGXIdS.
- Mounia Ghanmi, « Tribalism yielols to solidarity in tu nisia » Magharbia, com, Juuly 20,2011, http//www/Magharibia.com

- **باللغة الإنجليزية**

- A. Teorell, Determinants of Democratization: Explaining Regime Change(Cambridge: Cambridge University Press, 2010).
- Anovervieu of the Arab security sector Amidst political Transition: A Reflection on legacies, functions andperceptions, United Nations, 2013.
- BARDINE AREFI, « State Framework : the case of yugoslavie, vol 28, n 3, fall 1998.
- BEN FISHMAN , Ed, North Africa In Transition : the struggle for democracies and instututions, the international instituts for strtegic studies, london, 2015, p 123.
- Bernard-Maugiron, Nathalie : constitutional Reforms in Arab Contries in Transition . IEMed, Mediterranean Yearbook 2014. A.Labdaoui ,L'IER : un transformateur politique ?
- BURAWOY Michael et KROTOV PAVEL, « the soviets transition from socialism to capitalism: worker control and economic bargaining in the wood industry , vol 57, februry 1992,
- Carrie Rosefsky Wickham, The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamic Movement (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014).
- Dankart Rustow, trabstion te democracy : to world dynamic model ; review. comrartive politics , 1970
- Dankwart A. Rustow," Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," Comparative Politics, Vol.2, No.3(April 1970).

- Doh shall shin « on the thierd ware of democratization : A synthesis and evaluation of recent theory and research » word politics, n, 47, 1984.
- DONNEL , schmitter (PH), wgithead (L), « tentative conclusions about un certain democracies », « transiton from outoiritarin rulen prospects for democracie n baltimoren jhon 386ibya386t university press, 1986.
- Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, Op. Cit., pp.11- 14, pp.31-32; Michael D. Ward and Kristian S. Gleditsch," Democratization for Peace," American Political Science Review, Vol.92, No.1 (March 1998),
- Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010),
- Gerardo L. Munck," Democratic Transitions in Comparative Perspective," Comparative Politics, Vol.26, No.3(April 1994).
- GERRARDO . MUNK « review article » , democtratie transition in comparative perspective, comparative politics, vol 26. N3 , avril 1994.
- Guillermo Danniel k , delegative democraty journal of democraty vol 5, N1 janvier, ...1994
- Huntington, chapter2; Graeme Gill, The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process (New York: St. Martin Press, 2000);
- I.BLACK , THE fighting group, from al-qaida to the arab spring, the guardian, septembre 2011.

- Karl Popper, The open society ond its enemies, vol 1, The age of plato, 387ibya387t387 du seuil, London, 1945.
- Leon Carl Bzown, The Tunisia of Ahmed Bey, 12, 1837-1855 (pzinceton studies on the Near EST, pzincet on, NT : Princeton university press, 1974).
- Michael d/ WARD and kristians"democratization for peac " americain science reviveiw vol 192 march 1998 .
- O.ASHOUR , post johadis , 387ibya and the global transformation of armed islamist movements, terrorism and political violence, 2011 .
- Philippe Droz 387ibya387t, The Military amidst uprisings and transition in the Arab World, in Fawaz Gerges,dir, the New East, Cambridge, UP ,2013.
- Rached al-Ghannouchi, "From Political Islam to Muslim Democracy," Foreign Affairs 95, no. 5 (September/October 2016):
- Raymond William Baker, Islam Without Fear: Egypt and the New Islamists (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003).
- Roland Popp, war in yamen : revolution and interve,tion ; centre for securitystudies (css) ETH, zurich, cdd analys in 387ibya387t387 policy , n 175, 2015.
- SAMUEL HUNTINGTON ; The Third Ware , democratization in the late twentieth century , Normon Univrtsity of Oklahoma Press, 1992,

- SENOFF, H , comunuty participation methods in design and planing 2nd, ed .john wiley and sons, canada, 1999, p .205.
- Stephn..V.Monsma, amerecan politics, holt, rienhart and winston, newyork, 1969.
- Steven Brooke, "Old Questions and New Methods in the Study of Islamism," in "Evolving Methodologies in the Study of Islamism," ed.
- Wolfgang Merkel « democracy theogh the world » democratization .vol 15.n 3 june 2008.
- Yezidb Sayigh, Missed opportunity, the politics of police reform in Egypt and Tunisia, Carnegie, Middle East center,mars 2015.

الفهرس:

مقدمــة: 1

القسم الأول: علاقة الانتقالات الديمقراطية بالدساتير في الدول العربية..... 23

الفصل الأول: ثورات الربيع العربي: مداخل الانتقال الديمقراطي..... 25

المبحث الأول: واقع الدستورانية في الوطن العربي..... 27

المطلب الاول: دراسة ميدانية وسوسيولوجية لدول الثورات..... 28

الفرع الأول: التعريف النظري للثورات العربية..... 29

الفقرة الأولى: المفهوم اللغوي للثورة..... 29

الفقرة الثانية: المفهوم الاصطلاحي للثورة..... 32

الفرع الثاني: أسباب نشوب الثورات العربية..... 35

الفقرة الأولى: الاستبداد والفساد الأسباب الرئيسية لنشوب الثورات: حالة تونس..... 36

الفقرة الثانية: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: حالة مصر..... 38

المطلب الثاني: النظام وعلاقته بالمجال السياسي..... 42

الفرع الأول: النظام وعلاقته بالأحزاب والمؤسسات الدستورية..... 44

الفقرة الأولى: علاقة النظام بالأحزاب السياسية..... 45

الفقرة الثانية: النظام وعلاقته بالمؤسسات الدستورية..... 47

الفرع الثاني: علاقة الأنظمة العربية المستبدة بالمحكومين..... 49

الفقرة الأولى: احتكار السلطة والاستبداد يولد العنف..... 50

الفقرة الثانية: احتكار السلطة نظام الحزب الواحد..... 53

أولا – تونس..... 53

ثانيا - حالة مصر: الحزب المهيمن..... 55

ثالثا- الاستثناء المغربي..... 57

المبحث الثاني: عوامل نجاح الثورات العربية..... 63

المطلب الأول: أسباب نجاح دول الربيع العربي في إسقاط النظام..... 63

الفرع الأول: الدور المتدهور للأنظمة السياسية بالبلدان العربية..... 64

الفقرة الأولى: فشل الأنظمة السياسية في التغيير..... 64

الفقرة الثانية: فشل النظم السياسية في نقل السلطة..... 66
الفرع الثاني: الحركات الاحتجاجية والحراك الثوري..... 68
الفقرة الأولى: موجة الاحتجاجات بالمغرب خلال مرحلة الربيع العربي (احتجاجات ذات طابع خاص)..... 69
الفقرة الثانية: ثورتا تونس ومصر إسقاط للأنظمة الاستبدادية..... 71
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الثورات العربية..... 73
الفرع الأول: الجيش والأليات التنظيمية في الربيع العربي..... 74
الفقرة الأولى: موقف الجيش من الثورات العربية..... 74
الفقرة الثانية: الإعلام الجديد والآليات التنظيمية في الحراك العربي..... 78
الفرع الثاني: تأثير الفاعلين الدوليين والبعدين الاقليمي والدولي في الربيع العربي..... 80
الفقرة الأولى: تأثير الفاعلين الدوليين في إفشال وإنجاح الثورات العربية..... 80
1- دور الفاعلين الدوليين في الحالة الليبية..... 81
2- دور أمريكا والدول الغربية في سوريا..... 83
3- مؤتمرات جنيف..... 85
الفقرة الثانية: دور البيئة الإقليمية والدولية في إنجاح وإفشال الثورات..... 87
الفصل الثاني: تجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية..... 98
المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي في الفكر والممارسة السياسيين..... 101
المطلب الأول: التأصيل النظري لمقولة الانتقال الديمقراطي..... 102
الفرع الاول: الانتقال الديمقراطي، مقاربة في المفهوم والمراحل..... 103
الفقرة الاولى: التمييز بين الانتقال الديمقراطي وبعض المفاهيم المرتبطة به..... 103
الفقرة الثانية: التمييز بين الانتقال الديمقراطي وبعض المفاهيم المرتبطة به..... 106
1- الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية..... 106
2- الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي..... 107
3- الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي..... 108
4- الانتقال الديمقراطي والليبرالية..... 108
المطلب الثاني: مسارات الانتقال الديمقراطي ومراحله..... 111
الفرع الاول: مسارات وأشكال الانتقال الديمقراطي..... 111

الفقرة الأولى: مسارات وأشكال الانتقال الديمقراطي..... 111
أولا- التحول..... 112
ثانيا: التحول الإحلالي أو التحول من خلال التفاوض..... 113
ثالثا: التحول من أسفل أو ما يسمى بالإحلال..... 114
رابعا: التدخل الخارجي..... 115
الفقرة الثانية: مراحل الانتقال الديمقراطي..... 116
أولا: المدخل الانتقالي في تفسير الانتقال الديمقراطي..... 116
ثانيا: مراحل عملية الانتقال الديمقراطي..... 118
الفرع الثاني: عوامل وأسباب الانتقال الديمقراطي..... 119
الفقرة الأولى: الأسباب والعوامل الداخلية للانتقال الديمقراطي 119
أولا: التحول والتفسير في إدراك النخبة السياسية..... 119
ثانيا: انهيار شرعية النظام السلطوي..... 121
ثالثا: قوة المجتمع المدني..... 122
الفقرة الثانية: الدوافع الخارجية للانتقال الديمقراطي..... 122
المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي وعلاقته ببناء الأنظمة والدول..... 124
المطلب الأول: دراسة لبعض تجارب الانتقال الديمقراطي..... 125
الفرع الأول: تحليل لمسارات الانتقال الديمقراطي لدول أوربا و أمريكا اللاتينية..... 125
الفقرة الأولى: الانتقال الديمقراطي بأروبا الشرقية..... 126
الفقرة الثانية: التحولات الديمقراطية بأمريكا اللاتينية 131
الفرع الثاني: الإرهاصات الأولى للانتقال الديمقراطي بالدول العربية..... 136
الفقرة الأولى: الانتقال الديمقراطي بالمغرب..... 136
الفقرة الثانية: الانتقال الديمقراطي بالمغرب في ظل الحراك العربي..... 143
الفقرة الثانية: صعوبات الانتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي..... 149
أولا: أسباب تعثر الانتقال الديمقراطي بكل من تونس ومصر..... 149
المطلب الثاني: مسار الانتقال الديمقراطي الحقيقي للالتحاق بقاطرة الحضارة..... 164
الفرع الأول: نهج أسلوب الديمقراطية الحقيقية..... 164
الفقرة الأولى: على المستوى الداخلي..... 165

الفقرة الثانية: على المستوى الخارجي..... 168
الفرع الثاني: المشاركة الشعبية في اتخاد القرارات..... 169
الفقرة الأولى: قصور المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات..... 170
الفقرة الثانية: أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية..... 171
خاتمة القسم الأول..... 174
القسم الثاني : الإصلاحات الدستورية وتحولات المشهد السياسي العربي..... 176
الفصل الأول: الأنظمة العربية بين خيار التغيير وإصلاح الفساد..... 178
المبحث الأول: سنة2011 حقبة التغيير في العالم العربي..... 180
المطلب الأول: أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية..... 182
الفرع الأول: نظرة مقارنة التعديلات الدستورية لبعض دول الربيع العربي..... 183
الفقرة الأولى: أثر التعديلات الدستورية الجديدة على الحياة السياسية بالمغرب..... 183
الفقرة الثانية: التعديلات الدستورية بتونس ومصر إبان الربيع العربي..... 186
الفرع الثاني: الأنظمة العربية بين الاستقرار والفشل..... 189
الفقرة الأولى: استقرار الأنظمة الملكية العربية دون نظيرتها الجمهورية..... 190
الفقرة الثانية: الجمهوريات العربية من إصلاح ديمقراطي الى ثورات وحروب أهلية 197
المطلب الثاني: دستورانية ما بعد ثورات بدول الربيع العربي..... 202
الفرع الأول: الاتجاهات المستقبلية للثورات العربية..... 202
الفقرة الأولى: التصور الإصلاحي..... 203
الفقرة الثانية: التصور التحويلي أو الغير الجذري للأوضاع..... 204
الفرع الثاني: الرؤية التشاؤمية لما بعد الثورات العربية..... 207
الفقرة الأولى: تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدان الربيع 208
العربي بعد الثورات.....
الفقرة الثانية: غياب الأمن والحرية والعدالة ببلدان الربيع العربي بعد الثورة..... 217
أولا: غياب الحريات بتونس ومصر 217
ثانيا- فشل العدالة الانتقالية..... 221
المبحث الثاني: دساتير ما بعد الثورات العربية..... 231
المطلب الأول: الدساتير العربية الجديدة؛ من الغموض الى الوضوح..... 232

الفرع الأول: الدستور المغربي ل2011، دستور السياسات العمومية ودستور المواطنة. 233
الفقرة الأولى: الدستور المغربي ل 2011 : دستور السياسات العمومية..... 236
الفقرة الثانية: دستور المواطنة..... 241
المطلب الثاني: حقوق الإنسان في الدساتير العربية الجديدة..... 243
الفرع الأول: قضايا الحقوق والحريات في الدساتير العربية الجديدة..... 245
الفقرة الأولى: حقوق الانسان وضماناتها في الدساتير العربية الجديدة..... 246
أولا: حقوق الانسان وضماناتها في دستور تونس..... 246
ثانيا: حقوق الانسان وضماناتها في دستور مصر..... 248
ثالثا: حقوق الإنسان وضماناتها في دستور المغرب..... 251
الفقرة الثانية: معوقات تكريس دولة الحق والقانون في المجال السياسي العربي..... 253
الفرع الثاني: آليات حماية حقوق الانسان في الدساتير العربية الجديدة..... 255
الفقرة الأولى: القضاء الدستوري ودوره في حماية الحقوق والحريات 255
الفقرة الثانية: القيود الدستورية ودورها في منع تطبيق القوانين العامة 261
الفصل الثاني: الإسلام السياسي واليسار بدول الربيع العربي؛ الواقع والتطورات..... 267
المبحث الأول: البروز القوي لأحزاب وحركات اجتماعية جديدة..... 270
المطلب الأول: موجة الأحزاب الإسلامية وقيادة الشأن العام بعد استحقاقات 2011..... 271
الفرع الأول: نظرة حول نماذج الاحزاب الإسلامية العربية..... 271
الفقرة الأولى: حزب العدالة والتنمية المغربي نموذجا..... 274
الفقرة الثانية: الأحزاب الإسلامية بتونس ومصر بعد الثورة..... 278
الفرع الثاني: اليسار والثورات العربية..... 283
الفقرة الأولى: مأزق اليسار بالدول العربية..... 286
الفقرة الثانية: نماذج لأحزاب اليسار"مصر وتونس"..... 289
المطلب الثاني: حركات الاحتجاج الجديدة بدول الحراك العربي..... 292
الفرع الأول: التحولات الاجتماعية ببعض دول الحراك العربي..... 293
الفقرة الأولى: مفهوم الحركات الاجتماعية المعاصرة..... 295
الفقرة الثانية: استبدال الاحتجاج السياسي التقليدي بالاحتجاج الاجتماعي الجديد..... 300
الفرع الثاني: الحركات الاحتجاجية المعاصرة (الأدوار والأهداف)..... 303

الفقرة الأولى: أدوار الحركات الاحتجاجية الجديدة وأهدافها..... 304
الفقرة الثانية: الحركات الاحتجاجية الحديثة ما بعد حراك 2011: المغرب نموذجا . 307
المبحث الثاني: أزمة العلاقة بين الحركات الاجتماعية الجديدة والحقل السياسي..... 310
المطلب الأول: الحركات الاجتماعية، اجتياز النقابات والأحزاب السياسية..... 311
الفرع الأول: الحركات الاجتماعية الجديدة وظاهرة التغيير..... 312
الفقرة الأولى: أهمية الحركات الاجتماعية الجديدة في تغيير الواقع..... 313
الفقرة الثانية: الحركات الاجتماعية الجديدة وأهميتها داخل النظام السياسي..... 315
الفرع الثاني: الدولة والحركات الاجتماعية بدول الحراك العربي..... 317
الفقرة الأولى: الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالأنظمة السياسية..... 319
الفقرة الثانية: تأثير الحركات الاجتماعية على الواقع السياسي..... 321
المطلب الثاني: جماعات الضغط والحراك العربي وإرساء الحكم الرشيد..... 325
الفرع الأول: ماهية جماعات الضغط وأنواعها..... 327
الفقرة الأولى: ماهية جماعات الضغط..... 328
الفقرة الثانية: أنواع جماعات الضغط..... 331
الفرع الثاني: علاقة جماعة الضغط بالحراك العربي وترسيخ الديمقراطية..... 334
الفقرة الأولى: تأثير جماعات الضغط على الحراك العربي..... 335
الفقرة الثانية: الجماعات الضاغطة ودورها في تعزيز الديمقراطية..... 337
خاتمة القسم الثاني..... 340
خاتمة عامة..... 342
لائحة المراجع..... 350
الفهرس..... 389